وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
رئاسة جامعة بابل
كلية التربية
قسم اللغة العربية

التَعليلُ اللغويُّ عند الفرّاء

(ت 207هـ)

أطروحة تقدّم بها الطالب
رعد نعمة راضي المسافر

إلى مجلس كلية التربية في جامعة بابل ، وهي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في اللغة العربية / لغة .

بإشراف
الأستاذ المساعد الدكتور
رحيم جبر أحمد الحسناوي

1429هـ 2008م

التمهيد

التعليل عند الأصوليين :

يحيطنا الغزالي (ت505هـ) علماً بأن العلة في الشرعيات ((مناط الحكم أي ما أضاف الشرع الحكمَ إليه . وناطه ونصبه علامةً عليه)) [1].

ويفهم الدكتور محمد عابد الجابري من كلام الغزالي أنّ العلة الشرعية عندهم ـ أي الأصوليين ـ غير موجبة للحكم ولا مؤثرة فيه ولا باعثة عليه ، بل العلة عندهم مجرد أمارة نصبها الله تعالى علامة للحكم [2] ((فالاقتران بين ما يُعتقد في العادة سبباً وبين ما يُعتقد مسبباً ليس ضرورياً عندنا)) [3] .

وقد رفض المفكرون الإسلاميون اتصاف العلة بالضرورة وأنكروا أيضاً عدّ الغايات عللاً منطلقين من نقطة محددة هي التحليل الموضوعي للظواهر ومن ثم الكشف عن العلاقات الحقيقية فيما بينها ، لذا فقد تنصّل الأصوليون من فكرة التعليل التي تتلازم فيها العلة والمعلول ورفضوا عدّالغايات عللاً وصار كل ما يدرك في هذا المجال يظل من قبيل الإدراك والاجتهاد والحقيقة فيه نسبية [4] ، وعليه كان التعليل في علم الأصول : هو تبيان علة الحكم الشرعي وكيفية استنباطها واستخراجها بالاجتهاد [5] .

واختلفت وجهات الأصوليين في تعريف العلة تبعاً لمرجعياتهم المذهبية [6] ، فقيل : إنها الوصف المؤثر بذاته في الحكم ، أو هي الموجب للحكم بذاته بناءً على جلب مصلحة أو دفع مضرة [7]، وفريق يرى أنها الصفة المؤثرة في الأحكام ، وغيرهم يعرفها بأنها الباعث أو الداعي للشارع على تشريع الأحكام [8] .

والألفاظ التي تصرح بالعلة عند الأصوليين هي [9]:

1ـ النص القاطع وهو ما لا يحتمل غير العلية وهو ما يوضع للتعليل حقيقة من نحو : (لعلة كذا وبسبب كذا) ، ومن أجل كذا ولأجل كذا .

2ـ النص الظاهر : وهو ما يرد للتعليل ويحتمل غيره فلم يوضع للتعليل خاصة كاللام والباء ، وأن ، وحتى ، وإذ، وعلى .

3ـ الإيماء : هو ما يدل على العلية بقرينة من القرائن ففي اللفظ دلالة على العلية ليس بالوضع بل بوساطة شيء آخر هو القرينة .

وكي لا يكون الحديث عن العلة والتعليل مبتسراً علينا أن نعي حقيقتين :

الأولى : إنّ العلة جزء من هيكلية القياس ـ (المقيس + المقيس عليه + الحكم + العلة) ـ في منظومة التفكير العربي الإسلامي .

والثانية : إنّ اللغويين العرب لم يعملوا بالقياس إلا بعد مروره بقناتين هما قناة الفقهاء وقناة علماء الكلام ، وكلٌ جرى بالقياس من الوجهة التي تمنحه المشروعية .

فالعلة عند المتكلمين لا ترد في هيكلية القياس ، ولاسيما أنهم يتجاوزون القول بالقياس إلى عبارة (الاستدلال بالشاهد على الغائب) وذلك لسبب ديني كون الشاهد عند المتكلمين هو عالم الإنسان والطبيعة ، والغائب هو عالم الإله (ذاته وصفاته) .

---

(1) المستصفى من علم الأصول ، أبو حامد الغزالي : 230/2 .
(2) ينظر : بنية العقل العربي ، محمد عابد الجابري : 161 .
(3) تهافت الفلاسفة ، أبو حامد الغزالي : 225 .
(4) ينظر : تقويم الفكر النحوي : 121 - 122 .
(5) ينظر : تعليل الأحكام ، محمد مصطفى شلبي ، والقياس حقيقته وحجيته ، مصطفى جمال الدين : 177 .
(6) ينظر : تعليل الأحكام : 133 .
(7) ينظر : المستصفى من علم الأصول : 55/1 - 60 .
(8) ينظر : تعليل الأحكام : 117 ، القياس حقيقته وحجيته : 188 - 189 .
(9) ينظر : أصول الفقه الإسلامي ، محمد مصطفى شلبي : 250/1 ، وأسلوب التعليل في اللغة العربية : 7 .

فمن غير اللائق استعمال كلمة (أصل) للدلالة على العالم الأول وكلمة (فرع) للدلالة على العالم الثاني ، وذلك لأنه إذا كان الأصل عند الفقهاء والنحاة أشرف من الفرع لأنه نص والنص هو الأصل وأصل الأصول كلها فإنّ الغائب الذي يقوم مقام الفرع عند المتكلمين أشرف من الشاهد الذي يقوم عندهم مقام الأصل ، ومن هنا كان من غير اللائق تسمية هذا أصلاً وذلك فرعاً[1].

وفي هذا الصدد سجل الدكتور محمد عابد الجابري نتيجة بعد دراسة مستفيضة للقياس ـ ولاسيما العلة منه في منظومة التفكير العربي الإسلامي (الفقه ، الكلام ، النحو) ـ أنّ العلة في العقليات (علم الكلام) تفيد العلم في حين لا تفيد العلة في الفقه سوى الظن [2] .

التعليل عند اللغويين:

لما كان التعليل لظواهر الأشياء ظاهرة فطرية عرفها الإنسان في غابر عصوره ، ولما كان القياس ـ والعلة أحد أركانه ـ ملمحاً أصيلاً في الثقافة العربية الإسلامية ، يصبح من المعقول والمقبول أن نجد بوادر التعليل ومظاهرة الواضحة عند نحاة العربية الأوائل لأننا ((إذا أخذنا القياس في أبسط معانيه تبّن لنا أنه عملية فكرية يقوم بها الإنسان الذي ينتمي إلى جماعة لغوية ، ويجري بمقتضاها على الاستعمال المطرد في هذه الجماعة ... ولا شك أنّ هذا الاعتبار هو الذي أوحى باتخاذ القياس معياراً ما لبث أن سيطر على النحاة الأوائل ، وأفضى بهم إلى الطريق الذي سلكوه بعد ذلك)) [3].

والتعليل اللغوي في مراحله المتقدمة ، يتمثل في البحث عن الأسباب التي تكمن وراء الظاهرة اللغوية ، وهو تعليل فطري إذ كان بحثاً أساسياً من عناصر البحث النحوي [4].

ولا يعدو البحث رأي من سرى أن التعليل في نِشأته كان سهلاً وفطرياً ، ولكن الوقفة تكون مع من يرى أنّ التعليل جاء في بدايته متأخراً عن التعقيد ، إذ يتراءى لي أنّ العلة في صورتها البدائية لا بد لها من مرافقة التقعيد جنباً إلى جنب كي تضفى الشرعية على ما يُؤتى به من قواعد ولاسيما إذ الإنسان مجبول على البحث عن علل الظواهر الطبيعية في الأحياء والجوامد و((الظوهر العقائدية وما يتبعها من أحكام ونتائج ويعلل في اللغة التي يستعملها أداة للتفاهم محاولاً أن يجد علة لكل صورة مميزة من صور التعبير ، ومن الطبيعي أن ينصرف دارسي اللغة العربية إلى إيجاد علة لكل ما يراه من إحكام)) [5].

وفي زمن الخليل ومعاصريه سيبويه (ت180هـ) والكسائي(ت189هـ)والفراء (ت207هـ) استكملت العلة أسبابها ووصلت في مراحل من النمو إلى درجة النضج ، فقد جعلوا لكل ظاهرة لغوية علة محسوسة تكون أمارة من أمارات الأحكام النحوية فهي علل غير مقصورة ولا موجبة في اللغة ، وإنما هي علل مستنبطة وكان الداعي إليها والموجد لها الغرض التعليمي .

---

(1) ينظر : بنية العقل العربي : 143 . .
(2) ينظر : المرجع نفسه : 153 .
(3) القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ في المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي ، د. منى الياس : 9 .
(4) ينظر : أصول التفكير النحوي ، علي أبو المكارم :167 .
(5) ينظر : منهج أبي سعيد السيرافي في شرح كتاب سيبويه ، د. محمد عبد المطلب البكاء : 154 .

وقد زاد من نمو العلة ورسوخها في هذا العصر ما هيأته لها العلوم الأخرى علم الفقه علم الكلام من أجواء ساعدتها على أن تنمو بسرعة وترسخ رسوخاً جعل النحاة نتيجة لهذا النشاط العلمي يصطنعون أساليب ثم يقيسوها على كلام العرب [1].

ولعل من نافلة القول الإشارة إلى أنّ عدداً غير قليل من الباحثين المحدثين ذكروا أنه كان للكوفيين أقيسة وعلل لا تقل عن تلك التي عند نحاة البصرة منهم الدكتور إبراهيم السامرائي الذي رفض أن يكون البصريون وحدهم قد اعتمدوا على العقل في تعليل اللغة ، وإنما كان للكوفيين أيضاً تعليلات وتفسيرات كثيرة مستمدة من العقل أو قائمة على المنطق فقال : ((وإنك تجد في كتاب الإنصاف لأبي البركات الأنباري من تعليل الكوفيين وتأويلهم ضروباً (...) على نحو ما نجد ذلك في تعليلات البصريين ، وأنت واجد هذا في أغلب المسائل الخلافية التي جمعها الأنباري في هذا الكتاب)) [2] ، وفي كتابه النحو العربي نقد وبناء يقول : ((وإننا نجد بين الكوفيين من يعرض للمسائل النحوية فيعاملها على نحو ما نجد عند البصريين ولو لم ينص على أنّ الرأي للفراء مثلاً لحملته على أي نحوي من النحويين المتقدمين)) [3].

ويقول الدكتور نعمة رحيم العزاوي : ((إن الكوفيين لم يختلفوا عن البصريين في الاعتماد على (التعليل) وفي استمداد كثير من تعليلاتهم من المنطق ومن الفكر الإسلامي ، وآية ذلك ما نقله أبو البركات الأنباري في كتابه (الإنصاف) من تعليلات الكوفيين التي فسروا بها الظواهر النحوية واللغوية)) [4] .

ويقول الدكتور طاهر سليمان حمودة : ((وهذا الذي نذكره إنصافاً لحذاق نحاتنا كالخليل وسيبويه والفراء وابن جني إذ تحتوي تعليلاتهم على فوائد جمة ونظرات صائبة عجيبة تحتاج إلى من يكشف النقاب عنها)) [5] .

وهذا الموقف المنصف من هؤلاء المحدثين يقابله موقف متشدد من باحثين آخرين يرون ـ على زعم بعضهم ـ أنّ ظاهرة مدرسة الكوفة قد ((بُنيت على أشياء مفتعلة لكيان خيالي (...) أُقيم على أمور صغيرة أُريد لها أن تكون شيئاً)) [6] أو ((إنّ الكسائي المدلل [كذا] كان يرفع وينصب ويجر في الشاهد الواحد ولا يعدم وسيلة لتعليل الظواهر اللغوية المتباينة وهذا إسراف في اللغة وهذا اجتهاد شخصي ولون من ألوان الاعتداد بالنفس)) [7] أو ((إن الكسائي يلتقي البصريين في كثير من المسائل وإنّ ثعلباً نسخة أخرى من الفراء بقي لنا الفراء وحده وهو لا يشكل مذهباً)) [8].

لقد خالف هؤلاء المحدثون ما تجمع عليه مصادر النحو ولاسيما القديمة منها التي تقول إنّ نحو الكوفيين يؤلف مذهباً مستقلاً لدى أصحاب الطبقات وأصحاب المطولات النحوية الذين نراهم دائماً يعرضون في المسائل المتباينة وجهتي النظر المتقابلتين في المدرسة الكوفية والبصرية وعباراتهم الكثيرة تدل على ذلك ، فهذا كوفي المذهب وذاك بصريه ، وهذا رأي البصريين والآخر رأي الكوفيين ، وهذا قياس على الشاهد الواحد مقبول على رأي الكوفيين ، وذاك تقعيد على الشاذ لا يرتضيه البصريون ، وغيرها من

(1) ينظر : أصول النحو العربي ، محمد خير الحلواني : 111 .
(2) المدارس النحوية ، أسطورة وواقع ، إبراهيم السامرائي : 142 .
(3) النحو العربي نقد وبناء ، إبراهيم السامرائي : 45 .
(4) مدرسة الكوفة النحوية .. الرأي الآخر ، الدكتور نعمة رحيم العزاوي : 68 (بحث) .
(5) القياس في الدرس اللغوي ، بحث في المنهج ، طاهر سليمان حمودة : 108 .
(6) العربية وعلم اللغة البنيوي ، حلمي خليل : 26 .
(7) نظريات في اللغة ، أنيس فريحة : 145 . .
(8) المرجع نفسه : 146 .

العبارات التي وردت عنهم والتي تشير إلى التميز وتدل على اعتراف واضح بآراء الكوفيين وبمذهبهم .

إنّ النحو وما حمل من خلافات موزع على مجموعتين كبيرتين ارتضاها العلماء في عصورهم فمازوا هذا المجموع عن هذا ، ولو كان النحو الكوفي ملفقاً وخالياً من الأصالة ما سمحوا بمروره ولسقط في مرحلة من مراحل نمو النحو العربي وتطوره .

ومهما يكن من أمر فقد أخذت المدارس النحوية جميعاً منذ الخليل بمبدأ العلية فكل حكم يُعلّل وكل ظاهرة نحوية أو لغوية كلية أو جزئية لا بد لها من علة أوجدتها ، ولم يكتفوا بما قرب وسهل من العلل ، وإنما ذهبوا يغوصون إلى كوامن العلل وخفياتها ودقائقها ، وكل نحوي بصري أو كوفي أو بغدادي حاول أن يجرب ملكاته الذهنية ومواهبه العقلية في استنباط علل جديدة لم يعلل بها السابقون [1] . وهذا ما كان يجري في المناظرات ومجالس العلماء ومحاولة كل عالم أن يظهر قوته وثقافته العلمية بما يأتي من حجج وبراهين وتعليلات لم تتوافر لغيره أن جاء بها [2].

ولما كان البحث في التعليل اللغوي تقع على عاتقه مهمة تصدير الأحكام اللغوية ثم تسويغها بمستوياتها الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية ، ولما كان التعليل اللغوي في صيرورته الأولى ناجماً عن بواعث موحدة فلا غرابة مع هذا القول :

إن ما ينطبق على التعليل النحوي ينسحب على التعليل الصرفي أو الصوتي أو الدلالي ولاسيما ما كان في مستوى النشأة والتطور .

والحق أنّ الذي يدعو إلى القول بـ(التعليل اللغوي) ، محاولة نسج المصطلح من جديد ، فالشائع قديماً هو التعليل النحوي أو العلة النحوية ، فالقول بالتعليل النحوي قديماً ـ من الوجهة الاعتبارية ـ يشتمل على القول بالتعليل في جميع مستويات اللغة وهذا لعمري لا ينسجم وطبيعة الدراسة العلمية في عصرنا الحاضر ، فعلوم العربية مثمرة ، ومن ثمارها مصطلحاتها ((فهي مجمع حقائقها المعرفية وعنوان ما به يتميز كل واحد منها عما سواه)) [3]، فللنحو مصطلحاته وللصرف والصوت أيضاً . ولكن الذي دعا القدماء إلى الخلط في البحث اللغوي بين مستويات الأداء اللغوي واللهجي دعاهم إلى الخلط على مستوى المصطلح .

والذي يكشف عن هذا التطور ويدل عليه ، موقف النحاة أنفسهم في عصر الاستشهاد النحوي ، فقد كانوا يلجؤون إلى جمع ما أطلقوا عليه اسم المادة اللغوية . وذلك الخلط في مستويات الأداء اللغوي انسحب على مستويات أداء مصطلح العلم الغالب على علوم العربية وهو علم النحو ، فقد غلّب علماء العربية (النحو) على علوم اللغة الأخرى ، مسهمين بذلك في طمس معالمها [4]، إذ أدرجوا المسائل الصوتية والصرفية والدلالية في المسائل النحوية ، وسموا تلك المسائل مسائل نحوية .

إنّ الصلة قائمة بين علوم الدرس اللغوي ومستوياته ، ولا غرابة من فكرة تداخل المستويات اللغوية فيما بينها ، إلا ان هذا لا يعني تغليب جانب منها على الجانب الآخر ، وإلغاء دوره ، فلكل مستوى منها ديدانه ، ولكل مستوى اتجاهات وقواعد وأقيسة وأحكام ترصد وتُبحث في ضوء معطيات كل علم وكل مستوى .

---

(1) ينظر : دراسات في كتاب سيبويه ، خديجة الحديثي : 157 .
(2) ينظر : البحث اللغوي ، د. محمد فهمي حجازي : 16 .
(3) اللسانيات ، علم المصطلح ، عبد السلام المسدي : 11 .
(4) ينظر : الدراسات الصرفية عند ابن جني ، عبد الجبار النايلة ، أطروحة دكتوراه : 60 ـ 61 .

وهذا القول يعني أنّ للصوت عللاً وللصرف عللاً وكذلك للنحو والدلالة عللاً ، وإنّ البحث في كل مستوى هو بحث مستقل في طبيعته وهدفه بالمعنى الخاص لكلمة مستقل .

وإذا كان القدماء قد ألصقوا التعليل النحوي أو العلة النحوية بالأحكام اللغوية ، فإنّ ما يقودهم إلى ذلك هو الراسخ عندهم من كون النحو هو انتحاء سمت كلام العرب[1] فضلاً عن تغليبهم النحو علل بقية مستويات الأداء اللغوي ، ومن ثم غلّبوا مصطلح التعليل النحوي والعلة النحوية على التعليل والعلة في باقي مستويات اللغة ، الأمر الذي يدعونا إلى التمييز بين التعليل النحوي وبين التعليل الصوتي والتعليل الصرفي والتعليل الدلالي ، وإن كانت العلة النحوية - بوصفها أحد أركان القياس في النحو العربي - وأنواعها وشروطها هي شروط العلل الصوتية والعلل الصرفية والعلل الدلالية نفسها ، إلا أن الفارق جوهري ودقيق ، إذ إنّ لكل ميدانه والعلة فيه تُرصد وتُبحث في ضوء المعطيات التي يختص بها كل علم .

التعليل النحوي :

هناك اتجاهان يتنازعان القول بالعلة النحوية : الأول أوضحه ابن جني إذ يرى أنها موجبة للحكم فيقترب بها من علل المتكلمين وتلك ((علل النحويين ، وأعني بذلك حذاقهم المتقنين (...) وذلك لأنهم يحيلون على الحس)) [2] ، والثاني بيّنه الزجاجي بقوله : ((إنّ علل النحو ليست موجبة وإنما هي مستنبطة أوضاعاً ومقاييس ، وليست كالعلل الموجبة للأشياء المعلولة بها ليس هذا من تلك الطريق)) [3].

ولا يعدم المتأمل اتجاهاً ثالثاً إذ إلى رأي كمال الدين علي بن مسعود الفرغاني[4] إذ يقول في سياق رده على الطاعنين في العلل النحوية : ((وأما ما ذهب إليه غفلة العوام من أنّ علل النحو تكون واهية متحملة (فيها تكلف) (...) فبمعزل عن الحق ، وذلك أنّ هذه

(1) ينظر : الخصائص : 35/1 .
(2) الخصائص ، ابن جني : 49/1 .
(3) الإيضاح في علل النحو : 64 .
(4) الفرغاني ، هو أبو سعيد كمال الدين بن مسعود الفرغاني صاحب (المستوفى في النحو) ، ذكره حاجي خليفة في الكشف : 1675/2 ، ولم يذكر تاريخ وفاته وذكره السيوطي في البغية : 206/2 ، قائلاً ((إنّ أبا حيان أكثر من الأخذ منه)) .

الأوضاع والصيغ وإن كنا نحن نستعملها فليس ذلك على سبيل الابتداء والابتداع ، بل على وجه الإقتداء والإتباع)) [1] وهذا الإتباع والإقتداء مبني على الظن، ((وما يبرر الظن - ظن المجتهد في النحو - هو الاعتقاد في أنّ اللغة من وضع واضع حكيم)) [2] .

وقد أدرك ابن جني الفرق بين العلة عبر مراحلها في التراث العربي فقهاً وكلاماً ونحواً ، ولذلك حاول التمييز بين ما هو موجب من العلل وما هو جائز بقوله : ((اعلم أنّ أكثر العلل عندنا مبناها على الإيجاب بها كنصب الفضلة أو ما شابه في اللفظ الفضلة ، ورفع المبتدأ والخبر والفاعل وجر المضاف إليه وغير ذلك ، فعلل هذه الداعية موجبة لها غير مقتصر بها على تجويزها وعلى هذا مفاد كلام العرب . وضرب آخر يسمى علة ، وإنما هو في الحقيقة سبب يجوز ولا يوجب ، من ذلك الأسباب الستة الداعية للإمالة هي علة الجواز لا علة الوجوب)) [3] .

والحق أنّ المتأمل لما ذكره النحاة عن العلة والتعليل لا يخطئ صلة العلة النحوية بسواها ، فقد جمعت خصائص العلة الفقهية والكلامية ، ولاسيما ما كان على صعيد الهيكل البنائي للقياس بعمومه ، وعلى صعيد مسالك التعليل [4]والقدح فيه[5] ، ولا غرابة فيما إذا كان هناك من يرى أنّ العلة النحوية جمعت خصائص العلة الفقهية وخصائص العلة الكلامية ؛ لأنّ النحاة تأثروا تأثراً بالغاً بما كان يحيط بالبيئة الثقافية آنذاك ، ولأنهم استمدوا مناهجهم وأساليبهم من الفقهاء وعلماء الكلام ، ولكن يبقى لكل علم ميدانه ولكل علة طبيعتها فـ((العلل الفلسفية والكلامية في طبيعتها غائية تكشف عن تلازم عقلي بينها وبين المعلول فالعلاقة بينها وبين المعلول علاقة معية ومصاحبة في الوجود ، بمعنى أنهما يوجدان معاً ، والعلة الفقهية تعبدية تكشف عن الصالح العام ، أو المصالح المرسلة وتسبق المعلول في الوجود ، بحيث تنشأ العلة الداعية إلى المعلول فينشأ الحكم بعد ذلك ، أما العلة النحوية فهي حسية تكشف عن نتيجة الاستقراء وقد تكون ضرورية في بعض الحالات وتلحق معلولاتها في الوجود بمعنى أنّ العربي يتكلم والاستقراء يتم أولاً ثم يأتي النحوي بعد ذلك ليشرح العلل)) [6].

والعلل النحوية على ثلاثة أنواع رصدها الزجاجي في كتابه الإيضاح في علل النحو جمع فيه ((أهم ما عرف من علل نحوية في عصره سواء ما اتصل منها بمدرسة البصرة ، أو الكوفة ، أم بغداد ، أم نُمِي إلى نحوي بعينه)) [7] .

وهذه الأنواع هي :

أ- التعليمية :

وهي ما يُتوصّل بها إلى تعليم كلام العرب ، فإذا سمع بعض منها قيس عليه نظيره ، وعُدَّفي هذا النوع من العلل ما يتصل بالاستفسار عن موضع كل كلمة رفعت أو نصبت أو جزمت وعن سبب إعطائها هذه الأحكام ، وعن العامل منها في كل من هذه الأحوال ، ومهمة التعليل بهذه العلة ينسجم وتفسير الواقع اللغوي بهدي من المنهج الوصفي فتتبّن العلاقات التركيبية للصيغ والمفردات في الجمل و الأساليب وتتضح الوظائف النحوية ، الأمر الذي حدا بالنحاة - الذي أطلقوا عليها (العلل الأُوَل) - أن يتلقوها بالقبول ، ولم

(1) الاقتراح : 81 ، وينظر : بنية العقل العربي ، محمد عابد الجابري : 141 .
(2) بنية العقل العربي : 141 .
(3) الخصائص : 165/1 .
(4) ينظر : الاقتراح : 95 - 102 .
(5) ينظر : المصدر نفسه : 102 - 108 .
(6) الأصول ، دراسة ابستمولوجية ، تمام حسان : 181 .
(7) نظرية التعليل في النحو العربي ، حسن خميس الملخ : 101 .

يعترض على تلك العلل أكثر النحاة إنكاراً لمبحث التعليل وهو ابن مضاء القرطبي (ت592هـ) إذ يرى ((أنّ العلل الأولى بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منا بالنظر))[1] .

وهذه العلل مستنبطة أحكاماً ومقاييس من المادة اللغوية التي جمعها اللغويون والنحاة ، إذ انها وهذه الحال : ((تفسير للواقع اللغوي فهي تابعة له وهي لذلك لا تنتج شيئاً جديداً يتناقض معه ، وهي بهذه الخصائص أقرب ما تكون إلى وصف الظواهر اللغوية والقواعد النحوية ، إذ يتم تركيبها في جمل وأساليب دون محاولة لفرض ما يخالف الواقع اللغوي)) ، فالعلل النحوية عماد الاستقراء النحوي وهي أداة عملية لتعليم اللغة وهي خير وسيلة لبناء النحو ، ولاسيما أنّ غرض النحو ((هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره))[2].

ب ـ القياسية أو (العلل الثواني) :

وهذه العلل تحاول أن تربط بين الظواهر المختلفة بملاحظة ما بينها من صلات ، وأخذ النحاة بها سعياً لطرد الأحكام ، ومثالها أن يُقال لمن قال : نصبت زيداً بـ(إنّ) في قوله : (إنّ زيداً قائمٌ) : ولِمَ وجب أن تنصب (إنّ) الاسم ؟ فالجواب على ذلك بمقتضى هذه العلة أن يقول : لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي ، فحملت عليه فأُعملت إعماله لما ضارعته فهي تشبه من الأفعال ما قُدّمفعوله على فاعله نحو (ضرب أخاك محمد) ، وما أشبه ذلك[3] .

ج ـ الجدلية أو (العلل الثوالث) :

وهي تعليل للعلل المتقدمة (الأوائل والثواني) وتأييد لها من طريق التسويغ المنطقي إذ إنها تأتي من الإحساس بضرورة منطقية الظواهر والقواعد والعلل جميعاً ((فكلّ ما يعتل به في باب (إنّ) بعد هذا أن يقال : فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال ؟ وبأيّ الأفعال شبهتموها ؟ أبالماضية أم المستقبلية أم الحادثة في الحال ، أم المتراخية ، أم المنقضية بلا مهلة ؟ وحين شبهتموها بالأفعال لأيّ شيء عدلتم بها إلى ما قُدّمعلى مفعوله على فاعله نحو (ضرب زيداً عمرو) ؟ وهلا شبهتموها بما قُدّمفاعله على مفعوله لأنه هو الأصل وذاك فرع ثانٍ ؟ فأيّ علة دعتكم إلى إلحاقها بالفروع دون الأصول ؟ ...)) [4] .

ونقل السيوطي (ت911هـ) عن الدينوري الجليس (ت490هـ) في كتابه (ثمار الصناعة) : إنّ ((اعتلالات النحويين صنفان : علة تطّرد على الكلام العربي وتنساق إلى قانون لغتهم ، وعلة تظهر حكمتهم وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم ، وهم للأولى أكثر استعمالاً وأشد تداولاً وهي واسعة الشعب إلا أنّ مدار المشهور منها أربعة وعشرين نوعاً ، وهي : علة سماع وعلة تشبيه ، وعلة استغناء ، وعلة استثقال ، وعلة توكيد ، وعلة تعويض ،وعلة نظير ، وعلة نقيض ، وعلة حمل على المعنى ، وعلة مشاكلة ، وعلة معادلة ، وعلة نظير ، وعلة معادلة ، وعلة قرب ومجاورة

(1) الرد على النحاة ، ابن مضاء القرطبي : 31 .
(2) أصول التفكير النحوي ، علي أبو المكارم : 214 .
(3) ينظر : الإيضاح في علل النحو : 64 ، وعلل النحو لابن الوراق ، تح محمود جاسم الدرويش : 22 .
(4) الإيضاح : 65 .

، وعلة وجوب ، وعلة جواز ، وعلة تغليب ، وعلة اختصار ، وعلة تخفيف ، وعلة دلالة حال ، وعلة أصل ، وعلة تحليل ، وعلة إشعار ، وعلة تضاد ، وعلة أولى))[1] .

وقد حظي التعليل النحوي بعناية علماء اللغة القدماء ، فألفوا فيه الكتب الكثيرة لكن أغلب هذه المؤلفات قد عدت عليها عوادي الزمن فلم يصل إلينا إلا أربعة كتب هي : الإيضاح في علل النحو للزجاجي ، وعلل النحو لأبن الوراق (ت381هـ) ، وعلل التثنية لابن جني ، واللباب في عل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري (ت616هـ) .

كما احتوت عدد من الكتب النحوية القديمة على أبواب وفصول في العلة ، وقد كانت للباحث رغبة في الوقوف على بعض الدراسات القديمة وتقديمها للدارسين إلا إنّ الدكتور محمود جاسم الدرويش (رحمه الله تعالى) كان قد سبقنا إلى ذلك[2] مما يغنينا عن إعادتها هنا .

كما حظي أيضاً بعناية الباحثين المحدثين فتناولوه بالعرض والتحليل والنقد في دراسات متنوعة ، وهذه أمثلة لهذه الدراسات على أنّ هذه الأمثلة ليست على سبيل الحصر والاستقصاء وإن التمثيل لقليل من كثير .

فقد أرّخ الدكتور مازن المبارك للعلة النحوية في نشأتها وتطورها حتى القرن العاشر للهجرة في كتابه (النحو العربي : العلة النحوية نشأتها وتطورها) ، ورأى أنّ تاريخ العلة النحوية ملازم لتاريخ النحو والتأليف فيه ، وأن تطور النحو مرتبط بتطورها[3] .

ونشرت الدكتورة خديجة الحديثي بحثاً بعنوان (العلة النحوية) أوجزت فيه الحديث عن العلة عند الخليل وسيبويه ، كما عرضت لآراء بعض الباحثين المحدثين في العلة وتبيان موقفهم منها[4] .

وكتب الدكتور محمد هاشم عبد الدايم مقالة بعنوان : (التعليل عند النحاة) ذهب فيها إلى أنّ النحاة استفادوا من الفقه والمنطق في تعليل مسائل النحو[5] .

ونشر الدكتور عبد القادر المهيري مقل بعنوان (التعليل ونظام اللغة) أشار فيها إلى أنّ التعليل اتخذ أداة لتفسير النظام اللغوي ، مدللاً بدراسة عامة لعلتي الخفة والثقل[6] .

وكتبت نهاد فليح حسن مقالة بعنوان (العلة النحوية بين النظرية والتطبيق) ذهبت فيها إلى أنّ التعليل بدأ في النحو سابقاً لكل من علمي الكلام والأصول[7] وأنّ العلل القياسية والجدلية والموجبة والمجوزة ظهرت بعد القرن الثالث عندما انتشرت الفلسفة والمنطق الأرسطي[8] ، وهو قول غير دقيق لبروز هذه العلل في كتب نحاة القرنين الثاني والثالث الهجريين .

---

(1) الاقتراح : 83 ، وينظر: البلغة في تاريخ أئمة اللغة ، الفيروزآبادي : 69 - 70 .
(2) ينظر : علل النحو لابن الوراق ، تحقيق ودراسة الدكتور محمود جاسم الدرويش : 11 وما بعدها .
(3) ينظر : النحو العربي ، العلة النحوية نشأتها وتطورها : 5 .
(4) ينظر : العلة النحوية ، د. خديجة الحديثي ، وهو بحث نشرته أول مرة في مجلة كلية الآداب والتربية ، جامعة الكويت ، العددان الثالث والرابع سنة 1973م ، ثم أعادت نشره في كتابها (دراسات في كتاب سيبويه) : 155 وما بعدها .
(5) ينظر : التعليل عند النحاة ، محمد هاشم عبد الدايم ، بحث : 140 .
(6) ينظر : التعليل ونظام اللغة ، بحث : 175 وما بعدها .
(7) ينظر : العلة النحوية بين النظرية والتطبيق ، نهاد فليح حسن ، بحث : 169 .
(8) المرجع نفسه : 175 .

وللدكتور محمود جاسم الدرويش (العلة النحوية ـ تاريخ وتطور ـ حتى القرن السادس الهجري مع تحقيق كتاب علل النحو لابن الوراق) ، وقد تضمّن هذا الكتاب قسمين : الأول : الدراسة ، والثاني : النص المحقق[1] .

وقدّم الدكتور شعبان عوض العبيدي دراسة حول التعليل اللغوي في كتاب سيبويه ، ضمّنها الوسائل التعليلية في الكتاب وجعلها تحت خمسة أصناف هي :
العلة الاستعمالية ، والعلل التحويلية ، والعلل التي تترجح بين الاستعمالية والتحويلية والعلل القياسية ، والعلل الدلالية [2].

وفضلاً عما تقدم فقد احتوى عدد من الكتب على أبواب وفصول في (العلة النحوية) وهي كثيرة اذكر بعضاً منها .

إذ أفرد الدكتور علي أبو المكارم في كتابه (أصول التفكير النحوي) باباً لدراسة التعليل بّين فيه ارتباط نشأة التعليل ببواعث عربية إسلامية وفد صرف الدكتور همته إلى دراسة التعليل بعده منهجاً طرأ عليه تغيير من النشأة حتى عصر السيوطي ، نتج عنه نقل منهج التعليل في الفقه إلى أصول النحو ولهذا درس مسالك العلة ، ولم يرتضِ لدراسة النحو منها إلا (الطرد) و(السبر والتقسيم) [3].

وعدّالدكتور محمد خير الحلواني ، العلة النحوية من ضروب الاستدلال ، فدرس من غير إضافة جديدة تذكر على ما ذكره السيوطي في الاقتراح [4].

ودرس الدكتور سعيد جاسم الزبيدي العلة في القياس النحوي ، موافقاً ما ذكره ابن الأنباري (ت577هـ) في الإغراب [5].

وهدفت بعض الدراسات إلى إبراز علة من علل النحو ، واستقصاء مسائلها وتبويبها كدراسة الدكتور أحمد عفيفي (ظاهرة التخفيف في النحو العربي) ، ودراسات الدكتور رشيد العبيدي : (علة كثرة الاستعمال في كتاب سيبويه) و(علتا الاستخفاف والاستثقال عند ابن جني) .

وتتطلب دراسية جهود علم من أعلام النحو أحياناً توضيح موقفه من التعليلب كتوضيح الدكتور جعفر عبابنة[6] موقف الخليل من التعليل النحوي ، وتوضيح الدكتور فاضل السامرائي [7]موقف الزمخشري (ت539هـ) وتوضيح الدكتورة خديجة الحديثي[8] موقف أبي حيان الأندلس (ت745هـ) .

ويعمد بعض المحققين في تحقيقهم لكتاب من التراث النحوي إلى التقديم للكتاب المحقق بدراسة ، يكون فيها توضيح للعلة النحوية في ذلك الكتاب على نحو ما ظهر في تحقيق الدكتور عبد المنعم هريدي لـ(شرح الكافية الشافية) في النحو [9]، وتحقيق الدكتور

---

(1) ينظر : علل النحو لابن الوراق ، تحقيق ودراسة الدكتور محمود جاسم الدرويش .
(2) ينظر : التعليل اللغوي في كتاب سيبويه ، شعبان عوض محمد العبيدي : 91 .
(3) ينظر : أصول التفكير النحوي : 228 .
(4) ينظر : أصول النحو العربي ، محمد خير الحلواني : 108 - 119 ، ويوازن مع الاقتراح : 46 - 68 .
(5) ينظر : القياس في النحو العربي ، سعيد جاسم الزبيدي : 26 - 34 ، ويوازن مع (الإغراب في جدل الإعراب) لابن الأنباري : 54 - 62 .
(6) ينظر : مكانة الخليل بن أحمد ، جعفر عبابنة : 58 - 105 .
(7) ينظر : الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ، فاضل السامرائي : 302 - 313 .
(8) ينظر : أبو حيان النحوي ، خديجة الحديثي : 391 - 397 .
(9) ينظر : شرح الكافية الشافية ، ابن مالك ، دراسة وتحقيق : عبد المنعم هريدي ، دراسة المحقق : 1/ 113 - 133 .

أحمد محمد الخراط كتاب (رصف المباني في شرح حروف المعاني) للمالقي (ت702هـ) [1].

ولا يعدم الباحث إشارات مفيدة إلى التعليل النحوي في كتب ودراسات أخرى لا يتسع المجال لذكرها في هذا العرض السريع .

لقد كانت هذه الدراسات المتنوعة وغيرها روافد أساسية مدّت البحث بأفكار استضاء بها في مختلف مراحله .

التعليل الصرفي :

يعدّ(التصريف) لأبي عثمان المازني (ت 247هـ) أوّ ل كتاب مستقل في الصرف [2] ينطوي على أنواع من العلل عنّت له من خلال البحث في بعض الموضوعات ، منها: علّة الاستثقال ، والاستخفاف ، والالتباس ، والقرب والبعد من الطرف ، والبقاء على الأصل الواحد ، والجمع ، والقلة ، والاستغناء بالشيء عن الشيء ، والأخذ بالنظير ، وحمل الأصل على الفرع[3] .

وإذا شئنا التمييز بين التعليل النحوي والتعليل الصرفي فإنما يكون ذلك بالالتفات إلى معنى الصرف أو التصرف لغة واصطلاحاً ، وإلا فإنّ كل ما ينسحب على مفهوم العلة والتعليل اللغوي ينسحب على مستويات الأداء اللغوي صوتاً وصرفاً ونحواً ودلالة ، أي إنّ نشأة التعليل فيها واحدة والأصل واحد ولكنه يتلوّن من حيث المادة العلمية بتلوّن مستويات الأداء اللغوي ، وإلا فالهيكل العام للتعليل متشابه في علوم العربية .

والصرف والتصريف كلمتان معروفتان لدى العرب بمعانٍ شتى قبل أن تصبحا مصطلحين في علم من علوم العربية ، وقد عقدت الكتب التي أُلّفت في اللغة جملة دراسات حددت المقصود بالصرف لغة واصطلاحاً [4].

فالصرف في اللغة مصدر (صرف) ومعناه في الغالب التبديل والتغيير ، وقد ذكر الخليل في (العين) : الصرف فضل الدرهم في القيمة وجودة الفضة ، وبيع الذهب بالفضة

(1) ينظر : رصف المباني شرح حروف المعاني ، دراسة وتحقيق : أحمد محمد الخراط : 69 - 79 .
(2) ينظر : دراسات في كتاب سيبويه ، خديجة الحديثي : 155.
(3) ينظر : المرجع نفسه : 163 .
(4) ينظر : على سبيل المثال ، في الصرف العربي نشأة ودراسة ، د. فتحي عبد الفتاح الدجني : 9- 10 ، وابن عصفور والتصريف ، فخر الدين قباوة : 3 ، والصرف الواضح ، عبد الجبار النايلة : 19 ، والدراسات الصرفية عند ابن جني ، عبد الجبار النايلة ، أطروحة دكتوراه : 47 .

، ومنه الصيرفي لتصريفه أحدهما بالآخر[1] ، وفي اللسان : ((يقال صرف الدراهم بالدنانير وبين لدرهمين صرف أي فضل لجودة فضة أحدهما)) [2] .

أما التصريف في اللغة فلا يختلف معناه عن معنى الصرف فمعناه أيضاً التغيير والتقليب من حالة إلى أخرى وهو مصدر (صرّف) للمبالغة والكثرة ، أي جعله يتقلّب في جهات ونواح كثيرة [3] ، ويشهد على ذلك قوله تعالى : ﴿ ﴾ [4] أو قوله تعالى : ﴿ ﴾ [5] .

وللصرف أو التصريف في الاصطلاح معنيان علمي وعملي إذ إنه ((بالمعنى العلمي علمان على علم يعرف به أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب ولا بناء ، وإما بالمعنى العملي فهو تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعانٍ مقصودة لا تحصل إلا بها ، أي انه العلم الذي يتناول دراسة أبنية الكلمة وما يكون لحروفها من أصالة وزيادة أو صحة أو إعلال أو إبدال أو حذف أو قلب أو إدغام ، وما يعرض لآخرهما مما ليس بإعراب ولا بناء كالوقف والإدغام والتقاء الساكنين)) [6] .

وتأسيساً على ما سبق يتضح أنّ مصطلح التعليل الصرفي يعنى ببيان العلل والأسباب الموجبة للتغييرات التي تعتور البنية اللفظية جراء الإبدال أو الحذف أو الزيادة والنقصان وما إلى ذلك مما يثري اللغة العربية من حيث تنوّع الصيغ وزيادة الألفاظ[7] ، وإنّ المقصود بالعلة الصرفية : تعليل الحكم الصرفي كالتعليل بالاستثقال أو طلب الخفة ، والمشابهة أو التعويض أو الاستغناء أو كثرة الاستعمال أو غيرها من العلل .

بيد إن الصرف يُعنى إلى جانب دراسة أحوال الكلمة وما يعتريها من تغيرات وتبدلات دراسة المستوى الصوتي ، فالسوابق واللواحق وأحرف المضارعة وألف التثنية وواو الجمع ما هي إلا مورفيمات لها دلالاتها الخاصة ، وما ظواهر الإعلال بالنقل مثلاً أو الحذف أو القلب المكاني إلا دليل واضح كلّ الوضوح على أثر تغيّر الأصوات في البنية الصرفية ، وما التحول الداخلي إلا أثر من آثار تبدل المصوتات ذوات القيمة الوظيفية[8] .

ولا يغفل المتأمل التمايز الواقع بين مهمة التعليل الصرفي ومهمة التعليل النحوي في ضوء المعطيات العملية التي يختص بها كل من النحو والصرف منهجاً وأحكاماً ومقاييس ، فالصرف يتناول المفردة وما يطرأ عليها من تغيير بينما يختص النحو بالمفردة من خلال السياق ويركز على القاعدة النحوية .

إنّ طبيعة الصرف ومحتواه حتّمت التزام العلل الصرفية بالصيغة نفسها ، فالتغيرات التي تطرأ على المفردة نتيجة التحول الداخلي تجعل من (فعل) مثلاً (فاعل) أو (مفعول) أو(فعّل) ، وما إلى ذلك هي تغيرات لم تتعد الصيغة الصرفية ، وما علاقات الإبدال والإعلال والزيادة والقلب المكاني إلا علاقات صرفية لها ظروفها وقوانينها المستنبطة نتيجة استقراء الكلام العربي ومن ثم لا تبتعد العلل الصرفية بمفهومها اللغوي

---

(1) ينظر : العين ، الخليل بن أحمد الفراهيدي : 109/7 .
(2) لسان العرب ، ابن منظور : 189/9 مادة (صرف) .
(3) ينظر : لسان العرب : 189/9 ، وفي الصرف العربي : 10 ، والصرف الواضح : 21 .
(4) سورة الأنعام : من الآية 46 .
(5) سورة الإسراء : من الآية 41 .
(6) الدراسات الصرفية عند ابن جني : 49 .
(7) التعليل الصرفي والصوتي حتى نهاية القرن الرابع الهجري : 15 .
(8) ينظر : المرجع نفسه : 27 .

الواضح عن بنية الكلمة نفسها بصوامتها وصوائتها التي تكوّن هذه الكلمة وما ينعقد على هذا من بحث في مخارجها وفي الحركات التي تمثّل حالها غير التي تتصل بالإعراب ، بينما نجد العلل النحوية تبحث ما استطاعت عن مؤثر خارجي تستعين به . فإن لم تجد ذلك في الواقع اللغوي لجأت إلى افتراض هذا المؤثر لتجعله علة وراء التغير الذي يراد تفسيره ، في حين لم نجد ذلك في العلل الصرفية لطبيعتها الموصوفة سابقاً [1].

ولكن مع هذا التباين الذي حاولت توضيحه فيما سبق ، فإنّ العلل الصرفية تتماثل مع العلل النحوية في جوانب منها :

1ـ انقسام العلل بمجملها على تعليمية وقياسية وجدلية ، وهذا يتوافر أيضاً في العلل النحوية .

2ـ اتساعها واستيعابها أنواعاً متعدد ذكرها صاحب الاقتراح .

3ـ فضلاً عن كون النشأة واحدة .

وعلى الرغم من تأليف القدماء الكتب الصرفية المستقلة عن النحو ، إلا إننا نلمس بوضوح ابتعادهم عن البحث في العلة الصرفية ، إذ لم نجد عندهم بحثاً فيها على الرغم من كثرة تعليلهم للظواهر اللغوية في الموضوعات الصرفية ، ولا نجد لهم عذراً في إهمال البحث في العلة الصرفية إلا في حالة عدّها جزءاً من العلة النحوية ، ومن ثم لا نستغرب ورود صفة النحوي موسوماً بها التعليل أو العلة لمسائل صرفية في أماكن كثيرة من تلك المصادر ، ومن ذلك قول ابن جني : ((وليس كذلك علل النحويين وسأذكر طرفاً من ذلك لتصح الحال به (...) ومن ذلك قولهم : إنّ ياء نحو ميزان ، وميعاد ، انقلبت عن واو ساكنة لثقل الواو بعد الكسرة ، وهذا أمر لا لبس في معرفته ولاشك في قوة الكلفة في النطق وكذلك قلب الياء في موسر ، وموقن واواً لسكونها وانضمام ما قبلها (...) ومن ذلك قولهم في سيد وميت ، وطويت طيّاً وشويت شيّاً . إنّ الواو قلبت ياء لوقوع الياء الساكنة قبلها في سيد ووقوع الواو الساكنة قبل الياء في شيّاً وطيّاً)) [2].

وهذه الطريقة قد سلكها قسم من الباحثين المحدثين في بحوثهم ، تقول الدكتورة خديجة الحديثي في تمثيلها للعلة النحوية عند سيبويه : ((ومنها علة إعلام بالأصل يقول فيها : وقالوا : (وجد) : (يَجُدُ) ولم يقولوا في (يَفْعُلُ) : (يَوْجُدُ) وهو القياس ليعلموا أنّ أصله : (يَجِدُ))) [3].

إنّ عدَّالعلة الصرفية جزء من العلة النحوية والتعليل الصرفي جزء من التعليل النحوي أمر مجانب للصواب ولم يعد هناك مسوّغاً لذلك بعد أن أصبح علم الصرف علماً مستقلاً عن علم النحو ، فضلاً عن أهمية علم الصرف وقضاياه في الدرس اللغوي .

واقتفى المحدثون أثر القدماء في عدم العناية بالعلة الصرفية ، فلم يفردوا لها مؤلفاً فيها مكتفين بالتأليف والكلام على العلة النحوية ، ولا نكاد نقف على دراسة تعنى بالعلة الصرفية سوى ما ذكره الدكتور رشيد العبيد في كتابه الموسوم بـ(أبي عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو) أشار فيها إلى مجموعة من العلل في كتاب (التصريف) للمازني[4] .

---

(1) ينظر : المزدوج في العربية ، د. جواد كاظم عناد ، بحث منشور : ص23 .

(2) الخصائص : 49/1 - 50 .

(3) دراسات في كتاب سيبويه : 205 .

(4) ينظر : أبو عثمان المازني ومذهبه في الصرف والنحو ، رشيد عبد الرحمن العبيدي ، 145 - 158 .

على أننا لا ننكر الجهود التي بُذلت مؤخراً من لدن طلبة الدراسات العليا في الجامعات العراقية التي تناولت العلة الصرفية في كتاب من كتب اللغة [1]، أو التي تناولت بعض أنواع العلة الصرفية مفردة[2] ، أو تلك الدراسات التي خصها أصحابها بدراسة الجهود الصرفية لبعض علماء العربية القدماء[3] .

وتكاد رسالة الباحث رعد هاشم عبود الموسومة بـ(التعليل الصرفي والصوتي في اللغة العربية حتى نهاية القرن الرابع الهجري) تكون أكثر الرسائل التي اطلعنا عليها اهتماماً بجوانب التعليل الصرفي والصوتي ، إلا انها لم تعط صورة واضحة عن العلل وتقسيماتها وأنواعها فضلاً عن اعتماد الباحث على مصادر قليلة جداً ميداناً لدراسته على الرغم المدة الزمنية الواسعة التي يحملها عنوان الرسالة ، ولذلك لم تكن دراسة متكاملة عن هذا الموضوع ، والذي أرى أن المكتبة العربية لا تزال تفتقر إليه .

التعليل الصوتي :

قبل أن تكون اللغة نحواً باعتبار العلم بأواخر الكلم عند التركيب أو تكون صرفاً باعتبار أحوال بنية الكلمة المفردة ، فاللغة : ((أصوات يعّبر بها كل قوم عن أغراضهم)) [4] . وما برح علماء الأصوات المحدثون يبحثون ما استعمل من أصوات في كل لغة بحثاً يتردد بين أفقين :

(1) ينظر على سبيل المثال : التعليل الصرفي في كتاب سيبويه، إدريس حمد ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ـ جامعة بابل .

(2) ينظر على سبيل المثال : علة أمن اللبس في العربية ، مجيد خير الله الزاملي ، كلية التربية / ابن رشد ـ جامعة بغداد .

(3) ينظر على سبيل المثال : العيني صرفياً ، كاطع جار الله الدراجي ، رسالة ماجستير : 88 ـ 102 ، وابن مالك صرفياً ، سالم جاري الدراجي : 59 ـ 93 ، والدرس الصرفي في شروح الألفية ، حيدر حبيب ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ـ جامعة القادسية : 60 ـ 86 .

(4) الخصائص : 33/1 .

أحدهما : حركي عضوي ، والآخر تنفسي صوتي ، فلا يخرجون في كلا الأفقين من المنهج الثنائي الذي رسمه علماء التجويد حركياً عضوياً في المخارج ، وتنفسياً صوتياً في الصفات [1].

وإذا سهل علينا التمييز بين التعليل الصرفي والتعليل النحوي ، فمن اليسر بمكان التمييز بين التعليل النحوي والتعليل الصوتي باعتبار أنّ الأول (النحوي) يسعى إلى تفسير الظاهرة النحوية والنفوذ إلى ما وراءها وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه .

أما التعليل الصوتي فإنه يتصدى لرصد المظاهر اللغوية وتفسيرها من خلال مراقبة ما يقوم به الجهاز النطقي من عملية حركية وما يصحب ذلك من آثار سمعية معينة تأتي من تحريك الهواء فيما بين مصدر إرسال الصوت وهو الجهاز النطقي ومركز استقباله وهو الأذن [2].

وعلى الرغم من يسر التمييز بين التعليل الصوتي والتعليل النحوي استناداً إلى ماهية كل من النحو والصوت ، فإن التمييز بين التعليل الصوتي والتعليل الصرفي لا يتمتع بذلك اليسر ، وعلى الرغم من عدم إمكانية إغفال التضافر النحوي والصرفي والصوتي في النشاط اللساني فإن ذلك لا يجعلنا نتغافل عن خصوصية كل منها ، وإن بدا أنّ التواشج بين الصوت والصرف هو الأكثر وضوحاً .

يقول الدكتور محمود السعران : ((وفي ما يعرف بـ(علم الصرف) معلومات صوتية ، فقد حاول الصرفيون أن يصفوا ما يطرأ على بنية الكلمة العربية المعربة من تغيرات : أما في تصرفاتها المختلفة (من إفراد وتثنية وجمع ، تذكير وتأنيث ، وتصغير ومبالغة ونسب وماضي ومضارع وأمر ... الخ) وأما عند وقوعها في درج الكلام في سياقات صوتية معينة (كالإدغام ، والوصل) إلى غير ذلك من المباحث الصرفية)) [3] .

إن علوم اللغة (الأصوات ، والصرف ، والنحو ، والدلالة) تؤلّف مجتمعة (كلاً) يرتبط بعضه ((بسابقه ولاحقه ارتباطاً وثيقاً بحيث لا يجوز الفصل بينهما فصلاً تاماً ، وكلها ترمي إلى هدف نهائي واحد ، وهو بيان خواص اللغة المدروسة ومميزاتها))[4] .

ولا غرابة من فكرة تداخل المستويات اللغوية ، ولعل هذا التداخل ما يشفع للقدماء ما لوحظ عندهم من تداخل البحث في المستويات اللغوية فضلاً عما يمكن قوله من أنّ التداخل ليس مفتعلاً بل إنه ناتج عن ارتباط ظواهر اللغة فيما بينها .

ولا أدل على علاقة الصوت بالنحو من اتخاذ الصوت ولاسيما الأداء منه دليلاً لتفسير بعض الظواهر النحوية ، ونستطيع رصد مثال لذلك عند النحاة ، فالرضي الاستراباذي (ت 686هـ) في شرحه للكافية يقول: ((وإنما قيل لعلم الفاعل رفع لأنك إذا ضممت الشفتين لإخراج هذه الحركة ارتفعتا عن مكانهما . فالرفع من لوازم مثل هذا الضم وتوابعه ، فيسمى حركة البناء ضماً وحركة الإعراب رفعاً ؛ لأنّ دلالة الحركة على المعنى تابعة لثبوت نفس الحركة أولاً وكذلك نصب الفم تابع لفتحه كأنّ (...) ساقطاً فتنصبه ، أي أقمته بفتحك إياه ، فسمى حركة البناء فتحاً وحركة الإعراب نصباً ، وأما جرّ الفك الأسفل وخفضه فهو كسر الشيء (...) المكسور يسقط ويهوي إلى أسفل فسمى حركة الإعراب جراً وخفضاً وحركة البناء كسراً)) [5].

---

(1) ينظر : دراسات في فقه اللغة ، د. صبحي الصالح : 277 .
(2) ينظر : اللغة العربية ، معناها ومبناها : 66 .
(3) علم اللغة ، مقدمة للقارئ العربي ، د. محمود السعران : 95 .
(4) دراسات في علم اللغة ، كمال محمد بشر : 84/2 .
(5) الدراسات الصرفية عند ابن جني : 49 .

فتعليل هذه المسميات النحوية هو تعليل صوتي يعتمد الجانب الحركي من الأداء الصوتي للضمة والفتحة والكسرة وما يترتب على أدائهما من سمات تتصف بها أعضاء الجهاز النطقي ، ولاسيما الشفتان والفكّان ، فارتفاع الشفتين عن مكانهما في أداء الفم كان لا بد له من أن يكون علامة الرفع ، فالعرب خلعوا على الفاعل رتبة الرفع لارتفاع الشفتين في تأدية الضم .

ويمكن الاستغناء عن البرهنة على صلة الصوت بعلم الصرف من خلال معطيات دراسة الناحية التركيبية للصيغ والموازين الصرفية وعلاقاتها التصريفية من ناحية والاشتقاقية من ناحية أخرى ، ثم تناول ما يتصل بها من ملحقات سواء أكانت هذه الملحقات صدوراً أو أحشاء أو أعجازاً ، ومن ثم لا أدل على صلة الصوت بالصرف من المورفيم ، ((فالمورفيم في عمومه عنصر صوتي (صوت أو مقطع أو عدة مقاطع) يدل على العلاقات بين الأفكار في الجملة)) [1].

وعليه يمكن القول : إنّ كل ما يمكن أن يعلل من الأحكام اللغوية في ضوء المعطيات التي تنتظم فيها أصوات الكلام إنما هو تعليل صوتي ، ويعتمد لذلك جانب إصدار الأصوات أو الجانب النطقي أو ما يشار إليه بالجانب الفسيولوجي أو العضوي للأصوات ، فالتعليل الصوتي يعنى بمجموع العمليات التي تنتظم عملية النطق من جانب المتكلم ومن ثم تفسير الظواهر اللغوية في ضوء تلك المعطيات .

ثانياً : القراء والتعليل

(1) مناهج البحث في اللغة ، د. تمام حسان : 205 .

يذكر أصحاب الطبقات[1] ممن ترجموا للفراء أنه كان ذا ثقافة واسعة ، ملمّاً بكثير من علوم عصره ، ذا باع طويل في العربية ، ويكفي القول : إنّ الذين جاؤوا بعد الفراء قد ذكروا كثيراً من آرائه وكذلك فعل البلاغيون ومفسرو القرآن الكريم ، ولولا قدرة الفراء وآراؤه في النحو واللغة لما كانت له هذه الشهرة ، ولو حاول أي باحث أن يحصر أسماء الذين نقلوا عن الفراء أو استشهدوا برأيه في النحو لما أستطاع ولكان شبه مستحيل أنْ يُلِمَّ حتى بأسمائهم ، ناهيك عن مجال الاستشهاد والقضايا التي ناقشها الفراء .

وأظنّ أنّ ما سمّاه النحاة بالمدرسة الكوفية ما هو إلا آراء الفراء في أغلبها فقد كان ((عقله أدق وأخصب من عقل الكسائي (...) وكانت قدرته على الاستنباط والتحليل والتركيب واستخراج القواعد والأقيسة والاحتيال للآراء مقدماتها لا تقرب إليه قدرة أستاذ ، وقد تحول بها تنظيم واسع لما تركه من أسس بانياً عليه من اجتهاده ما أعطى النحو الكوفي صورته النهائية)) [2] .

وقد عُرف عن الفراء أنه كان من المتكلمين ، وهذه الروح الكلامية قد تركت أثراً في تفكيره ، يقول الدكتور مهدي المخزومي : ((فالراصد أقواله يحس بجلاء ما في آرائه النحوية وتفسيراته لوجوه الإعراب من أثر التفكير الفلسفي ، فلا يزال يقلب المسألة على وجوهها ويعلل كل وجه منها ، شأنه شأن العالم الذي يفترض في المسألة الواحدة فروضاً متعددة ، ويجري تجاربه على كل فرض منها على حدة ليصل إلى الغرض الذي قصد إليه)) [3].

والفلسفة التي ذكرها العلامة المخزومي لا يقصد بها النظام الفلسفي المتكامل ونظرياته في الوجود والمعرفة والأخلاق ، وإنما المقصود بها التفكير التأملي ومظاهر التعليل والتحليل والقياس وتقليب المسألة الواحدة على ما تتحمله من وجوه والانتفاع بما لديه من العلوم والثقافات بكل وسيلة ممكنة ، وهذا المعنى ألمحه من قول الأنصاري : ((رأيت الفراء يوجه كلام العرب ويتفلسف على لسانهم كأنه يقول : لو سئلوا عن تعليل ذلك لقالوا كذا وكذا (...) فأنت تراه ، يفصّل ويمثّل ويُعلّل ، ويقيس ، وكل ذلك من ألوان الفلسفة)) [4].

كما وصف الدكتور أحمد الديرة الفراء بأنه كان ((يتفلسف في مؤلفاته)) [5].

ويرى الدكتور مازن المبارك أن من الطبيعي أن يتأثر كل عالم بالطابع الذي غلب عليه من فنون العلم فيظهر هذا الطابع جلياً في علله وأسلوب عرضه والحجاج لها ((ولا شك أن عالماً كالفراء عُرف بميله إلى الاعتزال وشهر بالفلسفة في تصانيفه ، لن تخلو علله من هذا الطابع الفلسفي)) [6] .

---

(1) ينظر في ترجمته : مراتب النحويين ، أبو الطيب اللغوي : 87 ، وطبقات النحويين واللغويين ، أبو بكر الزبيدي : 131 ، الفهرست ، ابن النديم : 73 ، وتاريخ بغداد ، الخطيب البغدادي : 149/14 ، نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، أبو البركات الأنباري : 90 ، معجم الأدباء ، ياقوت الحموي : 16 / 132 ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، السيوطي : 333/2 ، والأعلام ، الزركلي : 145 .

(2) المدارس النحوية ، شوقي ضيف : 196 .

(3) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، مهدي المخزومي : 137 .

(4) أبو زكريا الفراء ، أحمد مكي الأنصاي : 341 .

(5) دراسة في النحو الكوفي ، المختار أحمد الديرة : 319 .

(6) النحو العربي ، العلة النحوية نشأتها وتطورها : 66 .

وإلى مثل ذلك ذهبت الدكتورة خديجة الحديثي [1]. في حين رأى الدكتور المخزومي أنّ الطابع العام لتعليلات الفراء ((كان إلى روح الأساليب اللغوية أقرب منه إلى التفكير النظري المجرد)) [2]

وذهب الباحث جميل عويضة إلى أنّ ((معظم العلل والأقيسة في المذهب الكوفي إنما كانت للفراء ، والعلة عنده أبرز ما نقف عليه في منهجه)) [3]

ولقد كان الفراء كثير الاهتمام بالتعليل وإثارة تشهد بذلك ، وهذا الاهتمام ـ في رأي الباحث ـ له ما يبرره ذلك أنّ الفراء ـ وهو إمام الكوفيين ـ كان يهتم بوضع الأسس العامة والخطوط الرئيسة لمنهج الكوفة ، ووضع الأسس العامة للمناهج ، كما هو معروف من أهم وسائل التدليل والتعليل ، فكان من الطبيعي أن يلجأ الفراء إلى التعليل ويستفيد منه في تثبيت الأحكام وشرحها وتفسيرها .

وستحاول هذه الدراسة ـ إن شاء الله ـ إبراز الجانب التعليلي في الدرس اللغوي عند الفراء ، وهو موضوع لا أعلم أحداً تصدى لدراسته دراسة مستقلة في حدود ما تيسّر لي من المصادر .

إنّ دراسة الجانب التعليلي عند الفراء لها أثر واضح في إثبات عدم تأثر النحو العربي بالمنطق أو الفلسفة أو علم الكلام ، هذا في جانب ، وفي جانب آخر ، لها أثر في إثبات عدم تأثر الفراء ومن سبقه من العلماء بهذه العلوم مع إننا لاحظنا أنّ هذه العلوم قد ظهر أثرها في العصور التي تلت عصر الفراء ، ومن ثم نصل إلى نقطة مهمة هي أنّ نحونا قد قام على أصول عربية استظل علماؤنا بظلالها في أثناء تعليلهم لكلام العرب ، فلو كان هناك تأثر بفلسفة أو منطق لظهر ذلك في تعليلاتهم ، لأنّ التعليل هو التربة الخصبة التي يظهر فيها أثر المنطق أو الفلسفة لو وجد .

---

(1) ينظر : الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، خديجة الحديثي : 319 .
(2) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، مهدي المخزومي : 139 .
(3) الفراء وأثره في المدرسة الكوفية ، جميل عويضة ، رسالة ماجستير :123 ، نقلاً عن (التأويل النحوي عند الفراء) ، هدى محمد الصافي : 12 .

مصادره في التعليل :

تعليلات الفراء مستقاة من مصادر عدة أهمها :

أولاً : الفراء نفسه فقد كان ذا حس لغوي ، وصاحب عقل منظم ، حاذقاً للعربية ،عارفاً أسرارها متمكناً من أساليبها يعرف أوجه العربية في كلامها فيفسرها ولم يكن مجرد ناقل أخذ من العلماء ومقيداً لآثارهم مسلماً بما يقولون من دون مناقشة أو تمحيص بل كان يوازن بين الآراء ويرجح بعضها على بعض داعماً بما يراه من علل مناسبة يسوقها .

ثانياً : شيوخه وسابقوه :

نشأ الفراء في الكوفة وتتلمذ على شيوخ كثيرين ، يقول البغدادي (ت463هـ): ((حدثنا هناد السري قال :كان الفراء يطوف معنا على الشيوخ ، فما رأيناه أثبت سوداء في بيضاء قط ، ولكنه إذا مرّ حديث فيه شيء من تفسير أو متعلق بشيء من اللغة قال للشيخ أعده عليّ وظننا أنه كان يحفظ ما يحتاج إليه)) [1] .

فهذا يدل على أن الفراء قد تنقل بين شيوخ كثيرين ، فيأخذ عن هذا وذاك حتى بلغ هذه الدرجة ، ولعل المشهورين هؤلاء : قيس بن الربيع (ت165هـ) ، مندل بن علي (ت167هـ) ، وحبان بن علي (ت 171هـ)، أو الأحوص سلام بن سليم (ت179هـ) ، ويونس بن حبيب (ت182هـ) ، وعلي بن حمزة الكسائي (ت189هـ) ، وأبو جعفر الرؤاسي (ت190هـ) ، ومحمد بن الفضل (ت190هـ) ، وسفيان بن عيينة (ت198هـ) وغير هؤلاء كثيرون .

لقد أخذ الفراء عن هؤلاء الشيوخ والعلماء شتى ضروب المعرفة اللغوية والفقهية والتفسيرية .

إنّ الحديث بالتفصيل عن ذكر هؤلاء العلماء والشيوخ يأخذ وقتاً ليس بالقصير ، ويكفي أن نقول : إن شخصية الفراء العلمية قد تكونت من اتصاله بهؤلاء العلماء ، وبهذه الشخصية العلمية الناضجة استطاع أن يكون مذهباً جديداً له خصائصه ومميزاته التي تفرّد بها .

(1) تاريخ بغداد ، الخطيب البغدادي : 152/4 ، وينظر : أبو زكريا الفراء : 111.

الفصل الأول

منهج الفراء في التحليل

التعليل في المستوى الصوتي

يعد الدرس الصوتي المستوى الأول بين المستويات اللغوية ، وأساسها الذي تعقد عليه ، بل إنه يتداخل معها تداخلاً يصعب على الدارسين الفصل بينها .

وقد كان لعلماء العربية جهود واضحة في هذا المستوى اللغوي ، فقد أولى أسلافنا الدرس الصوتي العناية التي تستحقها فـ((من الحقائق المقررة أنّ الدرس الصوتي عن العرب من آصل الجوانب التي تناولوا فيها دراسة اللغة ، ومن أقربها إلى المنهج العلمي ، ذلك أنّ أساس هذا الدرس مبني على القراءات القرآنية ، وهو علم وإن كان متأخراً ـ من حيث الوضع النظري ـ عن بعض العلوم العربية الأخرى كالنحو ، فإنه أسبق من حيث الواقع العلمي . وقد كان علماء النحو أئمة في القراءة على ما نعرف عن أبي عمرو بن العلاء والكسائي)) [1].

فاهتمام علمائنا بالدرس الصوتي ملمح أصيل في بحوثهم دفعتهم إليه دواعي ثقافتهم التي نشأت ونمت متجانسة متناغمة .

وتجدر الإشارة في مثل هذا الموضع من البحث الوقوف على حقيقة مفهوم الذاتية والموضوعية ولاسيما أنّ البحث الصوتي الحديث ينظر إلى المنجز الصوتي القديم على أنه منجز ذاتي أكثر مما هو موضوعي[2] ، وأكثر ما يدفع لهذه الملاحظة أنّ الدرس الصوتي القديم في إنجاز اته لم يكن مدّعماً بالإمكانية المختبرية التي تجعله يرصد في ضوئها الذبذبات الصوتية ، أو ينظر إلى الحركة العضوية التي ينجم عنها أداء معين .

والحق أنّ الأوائل لم يكن في وسعهم ـ في ذلك العصر ـ إلا اللجوء إلى ما يشعرون به أو يرونه ، أو يلمسونه من خلال الآراء ، وقد استثمروا ذلك الأمر استثماراً ليس أدل على رقِيهم فيه أنتّ الدرس الصوتي الحديث لم يسجّل إلى الآن ما يقلب نظرياتهم الصوتية رأساً على عقب ، ومن ثم فلا غبار على أنّ ما قاموا به كان موضوعياً في عصرهم ، إذ لم يكن العقل البشري قد اظهر المختبر بعد [3].

ولهذا فالقول بأنّ ملاحظاتهم ذاتية فيه بخس لجهودهم إذا ما أخذنا ـ بنظر الاعتبار ـ إمكانية ذلك العصر ، أما أن نضع في أذهاننا إمكانيات العصر الحديث بما أُوتي من مختبرات وأجهزة ، ثم نحكم على المعايير القديمة بالذاتية ، فذلك أمر بعيد عن الإنصاف ، ويسجّل تعالياً تربأ الموضوعية بنفسها عنه ، ولو كان للقدماء ما لنا اليوم ، وجاؤوا بما جاؤوا به ، لصح لنا القول بأنّ منجزهم ذاتي .

يقول الدكتور خليل العطية : ((إنّ المحدثين لم يتوصلوا إلى ما توصلوا إليه إلا بمساعدة علم التشريح الحديث ، والأجهزة المختبرية التي سبروا بها دقائق مكونات الجسم البشري عامة بله جهاز النطق ، ولذلك كان واجباً أن ننظر إلى ما قدمته العرب في هذا السبيل بمنظار عصورهم وهي حقيقة يجب أن لا تغيب عن أذهان الباحثين))[4].

فالوسائل الحسية التي توصلوا بها إلى ما توصلوا تضعهم في حقل العبقرية والإبداع .

وبعد :

---

(1) فقه اللغة في الكتب العربية ، عبده الراجحي : 129 .

(2) ينظر : علم الأصوات العام ، د. كمال بشر : 101 .

(3) ينظر : علم اللغة ، مقدمة للقارئ العربي ، د. محمود السعران : 87 .

(4) البحث الصوتي عند العرب ، خليل إبراهيم العطية : 15 ، سلسلة الموسوعة الصغيرة .

فهذا فصل سنحاول فيه تسليط الضوء على ما يقدمه الفراء لما يمكن أن يكون تعليلاً ـ من وجهة نظره ـ للمظاهر الصوتية ، ورغبة مني في إبراز جهد الفراء في الدرس الصوتي فقد رأيت أن أعرض وفي عجالة جهده في هذا المجال .

بداية أقول : إنّ رصد أقوال الفراء وآرائه في مجال الدراسة الصوتية لا يخلو من التعب والعناء ، ذلك أنّ المباحث الصوتية عند الفراء في كتبه التي وصلت إلينا قليلة ، وليس بين هذه الكتب كتاب أفرد فيه الفراء مبحثاً خاصاً لأصوات العربية من جهة أعدادها ومخارجها وصفاتها على نحو ما صل إلينا من غيره كسيبويه مثلاً ، وهذا الأمر يعني ـ من وجهة نظري ـ أنّ الفراء كان لغوياً أكثر مما هو صوتياً ، فهو لم يقصد الدراسة الصوتية قصداً كما فعل غيره ولكنه شارك فيها وكان له باع طويل وجهد متميز فيها .

يقول الدكتور محمد كاظم البكاء وهو يلفت النظر إلى جهود الأقدمين من علماء العربية في البحث الصوتي : ((من المتوقع أن يتوجه البحث إلى (كتاب سيبويه) فهو أول كتاب وصل إلينا في موضوعه ، وقد رأيت أنّ سيبويه كان يتابع شيخه الخليل في دراسة الأصوات اللغوية ويعني بها في دراسة اللفظ المفرد أكثر من سعيه إلى دراسة التركيب (...) ولكن الباحث يفاجأ بالدراسة الصوتية منهجاً واضحاً في (معاني القرآن) لأبي زكريا الفراء ، فهو يتجاوز الكلام على الظواهر الجزئية إلى إرساء القواعد الكلية في دراسة التركيب اللغوي ويسهم في فهم ما يعتاص من المسائل ويكشف عن جوانب مهمة في دراسة اللغة)) [1] .

وفي موضع آخر يقول : ((كان للفراء من المنهج الكوفي الذي استند إلى منهج القرّاء هذا التميز في الدراسة الصوتية وقد امتحنها في دراسته التطبيقية على القرآن الكريم فنّبه على كثير من القواعد الصوتية ما دعت المناسبة إلى ذلك)) [2].

ويقول الدكتور مهدي المخزومي : ((لا أعلم أحداً من الكوفيين عرض لمخارج الحروف قبل الفراء وترتيبها عنده ترتيبها عن سيبويه كما جاء في كتابه إلا أنه خالفه ...)) [3] .

لقد ترك لنا الفراء درساً صوتياً متميزاً تمثّل بعنايته بالظواهر اللغوية القائمة على الأصوات كالإدغام والإبدال والتشديد والتخفيف وغيرها .

ولاهتمامه بالقراءات فقد وقف عند المد والقصر والتحريك والتسكين ، ووقف كذلك عند بعض ظواهر التناسق الصوتي كالإتباع في الكلمات والحركات وكمراعاة فواصل الآي وذلك للصلة الوثيقة بين هذه الظواهر وبين القراءات القرآنية محط اهتمام الفراء .

كما كان اهتمام الفراء باللهجات كثيراً فقد كان يرصد الاستعمالات اللغوية ويستخرج منها مذاهب العربية في أسلوبها التعبيري[4] ، فكثيراً ما كان يذكر اللهجة وينسبها ويعللها[5] وربما لا يعللها ويكتفي بنسبتها فقط[6] .

وسنتناول في هذا الفصل الموضوعات الآتية :

ـ التعليل لعدد الحروف .

---

(1) المنهج الصوتي للنحو العربي في (معاني القرآن) ، بحث للدكتور محمد كاظم البكاء ، منشور في مجلة المورد ، العدد الرابع ، المجلد السابع عشر 1409 هـ 1988م ، 102 .

(2) المرجع نفسه : 103 .

(3) مدرسة الكوفة : 170 .

(4) ينظر : أبو زكريا الفراء : 297 .

(5) ينظر : معاني القرآن : 459/1 ، 12/2 ، 125/3 .

(6) ينظر : المصدر نفسه : 41/2 ، 344 ، 357 ، 229/3 .

- التعليل لمخارج الأصوات .
- التعليل لصفات الأصوات
- تعليل مظاهر الإدغام .
- تعليل مظاهر الإبدال .
- تعليل الهمز .
- تعليل الإتباع .
- تعليل التشديد والتخفيف .
- تعليل التسكين .
- تعليل مراعاة الفواصل .

التعليل لعدد الحروف

عدد الحروف الأصول عند الخليل تسعة وعشرون حرفاً[1] ، وهي كذلك عند سيبويه إذ قال :((أصل حروف لعربية تسعة وعشرون حرفاً : الهمزة والألف ...)) [2] .

أما عند الفراء فهي ثمانية وعشرون حرفاً أشار إلى ذلك عند تفسيره لقوله تعالى : ﴿ ♦✌⌘⑧☼⬆📖⬉🖫🕓♦☝🖄🖒⬅➡✓⬅☺✂⌘ ⌧⬇⬅⬅ ﴾ [3] إذ يقول : ((أرأيت ما يأتي بعد حروف الهجاء مرفوعاً ، مثل قولـــه :﴿ ♦✌⌘⑧☼⬆📖⬉🖫🕓♦☝🖄🖒⬅➡✓⬅☺✂⌘ ⌧⬇⬅⬅ ﴾ ومثـــــل قولـــــه :﴿ ✂⌘✂ ⌧⬇⬅⬅ ﴾

---

(1) ينظر: العين : 57/1 .
(2) الكتاب : 431/4 - 432 .
(3) سورة الأعراف : من الآية 1 ومن الآية 2 .

﴿ وقولـــــه : ﴿ ﴾ وأشباه ذلك ﴾ بم رفعت الكتاب في هؤلاء الأحرف ؟

قلت : رفعته بحروف الهجاء التي قبله ، كأنك قلت : الألف واللام والميم والصاد من حروف القطع كتاب أنزل إليك مجموعاً ، فإن قلت : كأنك قد جعلت الألف واللام والميم والصاد يؤدّين عن جميع حروف المعجم وهو ثلاثة أحرف أو أربعة ؟ قلت : نعم كما إنك تقول : أ ب ت ث ثمانية وعشرون حرفاً فتكتفي بأربعة أحرف من ثمانية وعشرين)) [1] .

وسبب الاختلاف في العدد ، أنّ الألف عند الفراء ترادف الهمزة ، يدل على ذلك قوله : ((الألف ساكنة لو حركت صارت همزة)) [2].

ونقل السيوطي (ت911هـ) عن الفراء قوله : ((الهمزة هي الأصل ، والألف الساكنة هي همزة تركت همزتها)) [3].

إنّ هذ هذا النص صريح في دلالته على أن الفراء قد عدّالهمزة حرفاً أصلياً ، وأنّ الألف هي همزة تركت همزتها .

وقد أيد الـ دكتور خليل العطية رأي الفراء في عدد أصوات العربية ، في أنها ((ثمانية وعشرون صوتاً بإسقاط الألف اللينة من الأصوات الأصول ؛ لأنها بإشكال المختلفة مثل : المفخمة الجانحة نحو الضم بلغة الحجاز أو الممالة نحو الكسر ، أو الممدودة المفتوحة لا تكون إلا مداً لحركة ، لذلك لا تعتريها الحركات كما تعتري الحروف الصحيحة)) [4] .

ويرى الباحث أنّ الاتفاق في الرسم الكتابي بين الهمزة والألف ربما كان السبب في هذا الاختلاف .

---

(1) معاني القرآن : 368/1 ، والنصوص القرآنية : من سورة السجدة الآية 1 ومن الآية 2 ، وسورة هود من الآية 1 .

(2) إعراب القرآن ، النحاس : 177/1 ، وينظر : جهود الكوفيين في علم الأصوات ، خليل العطية : 40 .

(3) همع الهوامع ، السيوطي : 463/4 .

(4) في البحث الصوتي عند العرب ، خليل العطية ، الموسوعة الصغيرة : 24 .

تعليل مخارج الأصوات

المخرج لغة : موضع الخروج[1] ، وفي الاصطلاح : النقطة المعينة من آلة النطق التي ينشأ منها صوت الحرف[2] ، وأول من استعمل هذا المصطلح الخليل بن أحمد إلى جوار مصطلحي (المدرج) و(الحيز) [3] ، ثم استعمله تلميذه سيبويه إلى جوار مصطلح (الموضع) [4].

أما الفراء فقد آثر استعمال مصطلح (المخرج) للدلالة على موضع إنتاج الصوت ، من ذلك قوله: ((العرب تقول : ليس هذا بضربة لازب ولازم يبدلون الباء ميماً لتقارب المخارج)) [5].

ويقول أيضاً : ((الهمزة والعين والحاء والهاء أصوات وذلك إنهم متقاربات في المخارج ، إذا امتحنت ذلك وجدته)) [6] ، وأستطيع أن ألتمس للفراء سبباً لتغليبه مصطلح (المخرج) على بقية المصطلحات ، ذلك أنه كان شارحاً للظواهر الصوتية أكثر منه مقعداً ، أي إنه كان وصفياً أكثر منه معيارياً ، وهذا أمر يقودنا إلى أن نضع اليد على سبب أهم نعرف من خلاله تسمّح الفراء في تعليل كثير من الظواهر اللغوية ، ولاسيما الصوتية قياساً إلى منهج التعليل المتداول عند الفلاسفة والمتكلمين .

أما عن عدد هذه المخارج فإنّ كتب اللغة والقراءات قد ذكرت رأياً للفراء مفاده أنه اختصر مخارج الأصوات التي كانت عند سيبويه ستة عشر مخرجاً [7]، وجعلها في أربعة عشر ، يقول أبو عمرو الداني (ت444هـ) : ((وزعم الفراء وقطرب والجرمي وابن كيسان أنّ مخارج الحروف أربعة عشر مخرجاً)) [8] .

ومن قبل عدّها رائد علم الصوت الخليل بن أحمد تسعة مخارج[9] ، مبتدئاً من الأعمق فالأعمق .

أما علماء العربية المحدثون ، فيكاد يتفقون فيما بينهم على عدد مخارج الأصوات وترتيبها ، إذ يبدأ ترتيبهم من الشفتين وينتهي بالحنجرة ، متأثرين في ذلك بالدراسات الغربية[10] ، كما جعلوا عدد المخارج عشرة[1] .

---

(1) ينظر : الصحاح ، الجوهري : 309/1 .
(2) ينظر : الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ، غانم قدوري الحمد : 122 .
(3) ينظر : العين : 57/1 ، 58 .
(4) ينظر : الكتاب : 433/4 ، 453 ، 479 .
(5) معاني القرآن : 384/1 .
(6) ما ذكره الكوفيون من الإدغام ، أبو سعيد السيرافي : 133 ، رسالة حققها صبح حمود الشيتي ، ونشرها في مجلة المورد ، مجلد 12 ، عدد 2 ، 1983م ، وينظر : مواضع أخر على سبيل المثال ، معاني القرآن : 172/1 ، 353/2 .
(7) ينظر : الكتاب : 433/4 .
(8) التحديد في الإتقان والتجويد ، أبو عمرو الداني : 106 ، وينظر : ارتشاف الضرب ، أبو حيان الأندلسي :605/1 ، وهمع الهوامع ، السيوطي : 291/6 .
(9) ينظر : العين : 57/1 ، 58 .
(10) ينظر : الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ، غانم قدوري الحمد : 189 .

ويبدو لي أنّ السبب في الاختلاف في عدد المخارج بين القدامى والمحدثين ناتج عن دقة المقاييس التقنية في العصر الحديث التي استعملها علماء العربية المحدثون في دراسة مخارج الأصوات في حين اعتمد علماء العربية القدماء على الملاحظة والتذوق .

وقبل الدخول في تعليل مخارج الأصوات عند الفراء ثمة أمور يود الباحث الإشارة إليها .

1ـ ينبغي الإشارة أولاً إلى أنّ اللغويين العرب القدامى لم يفصلّوا الحديث عن أعضاء النطق ولم يفردوا لها موضعاً خاصاً في دراساتهم لأصوات اللغة العربية ، على نحو ما هو جارٍ في الدرس الصوتي الحديث ، وهذا الأمر لم يكن سبب عدم معرفتهم بتلك الأعضاء ، بدليل أنهم تناولوها في أثناء تحديدهم لمخارج الحروف ، وكان من الطبيعي أن يتعرضوا لها ، لأنّ هذه الأعضاء النطقية ما هي في حقيقتها إلا تعبير عن تلك الأجزاء المخرجية ، لكنهم لم يفعلوا ذلك ، في حين أنّ علماء الصوت المعاصرين فصلّوا الحديث عنها مستفيدين مما يقدمه العلم الحديث من معلومات تشريحية دقيقة ونتائج مختبرية أفرزتها الأجهزة التقنية الحديثة ، وليس هذا بمؤدٍإلى أن في عمل الأقدمين قصوراً ، إذ إنّ هذا الاختلاف يرجع إلى طبيعة المنهج السائد في كل من هاتين الحقبتين التاريخيتين المتباعدتين .

2- إنّ اهتمام علماء العربية بالصفات الحقيقية التي تميّز صوتاً عن صوت آخر باعتبار الأثر السمعي أو التكوين النطقي ، كان أكثر من اهتمامهم بالصفات التي تصف الأصوات بنسبتها إلى مواضعها ومخارجها ، فهذه الصفات زائدة لا تضيف شيئاً إلى الصوت نفسه ، وهي أشبه بالألقاب لها وليست صفات تميزها ، على نحو ما نجد من وصف الحروف التي تخرج من منطقة الحلق ، إذ نسبت إليها وكذا الحال مع حروف الفم وحروف اللسان ، وما كان من هذا القبيل ، ولهذا قلّ اهتمامهم بها ، إذ كان اهتمامهم بالصفات الأخرى شاغلاً عنها[2] .

فلا علة ـ إذن ـ وهذه الحال غير ما ينجم عن مراقبة لأداء الجهاز النطقي ، ومن ثم تسمية الأصوات بالمواضع التي تنطلق منها في بداية التكوين النطقي ، ولا فضل لعضو على آخر في الأداء الصوتي ، إذ إنّ العملية الصوتية عملية تكاملية من الرئة إلى الشفة .

3ـ لم أجد في كتب الفراء أو كتب الذين رووا عنه ـ فيما اطلعت عليه ـ إشارة إلى المدرج الصوتي لأصوات العربية أو ترتيباً كاملاً لها كما هو الحال عند سيبويه أو غيره من البصريين ، والسبب في ذلك يعود إلى أمرين :

الأول : إنّ النحاة جميعهم قد نظروا إلى هذه الظاهرة (مخارج الحروف وصفاتها) على أنها تمهيد أو مدخل لدراسة ظاهرة (الإدغام) كما فعل المبرد في المقتضب ، أو ظاهرة (الإبدال) كما فعل ابن جني في سر صناعة الإعراب ، وبمعنى آخر إنهم لم يقصدوها لذاتها وإنما لغيرها[3] ، وعلى هذا فضياع بعض كتب الفراء التي فيها معالجات لظاهرتي الإدغام والإبدال الصوتي ، معناه ضياع جهوده في دراسة مخارج

التعليل الصوتي لمظاهر الإدغام الأصوات وصفاتها ، إذ من المعقول القول : إنّ الفراء قد بحث مخارج الحروف وصفاتها بحثاً تفصيلياً في كتابه (الحدود) الذي تناول فيه جملة ما

---

(1) ينظر على سبيل المثال : دراسات في فقه اللغة ، صبحي الصالح : 279 ، 280 ، والمدخل إلى علم اللغة ، رمضان عبد التواب : 30 ، 31 .

(2) ينظر : المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في علم اللغة الحديث ، الدكتور عبد القادر مرعي الخليل : 195 .

(3) ينظر: أنباه الرواة ، القفطي : 17/4 .

تناول ظاهرة الإدغام ، جاء في أنباه الرواة : ((إنّ الفراء هو أول من ألف في ظاهرة الإدغام من الكوفيين وذلك في كتابه الحدود)) [1] بيد أنّ هذا الكتاب لم يصل إلينا ، ولو أنه وصل إلينا لأمكننا أن نضع أيدينا على الكثير من الحقائق الغامضة التي تخص هذه الظاهرة .

الآخر : موافقة الكوفيين لسيبويه في أغلب جوانب الدراسة الصوتية ، يقول الدكتور صبيح التميمي : ((وجُلّ ما ذكر عنهم أو ما ذكروه هم هو ما خالفوا فيه سيبويه)) [2] .

ومن غير المستغرب أن تحصل هذه الموافقة ، ذلك أنّ مادة الدراسة الصوتية تقوم على أسس وصفية ، وليس الوصف ما يُختلف فيه اختلافاً حقيقياً ، أي لا يسجل فيه خلاف من قبيل الخلاف المنهجي الذي يميّز كلا من المنهجين.

4ـ الإشارات التي وردت عن الفراء ـ فيما نقل عنه ـ تدل دلالة واضحة على معرفته بمخارج الحروف وبالمناطق المخرجية[3] ، فقد عرف منطقة الحلق وعدّها منطقة مخرجية أساسية تشتمل على ثلاثة أجزاء مخرجية فرعية هي أقصى الحلق ووسط الحق وأدنى الحلق ، أي أنه تتوزع إلى ثلاثة مخارج ، كما عرف حروف الحلق وسماها (الحروف الستة) [4] فضلاً عن تسميته لها بحروف الحلق[5].

وعرّف كذلك منطقة الفم وتدل معرفته بها على أنّ تصوره لها أنها منطقة مخرجية أساسية تستعمل على أجزاء مخرجية ثانوية أو فرعية ، أطلق عليها تسمية مواضع الفم[6] .

كما عرف الشفتين أيضاً ولم يكن تصوره عنهما يختلف عن تصوراته السابقة نجد ذلك واضحاً في الموازنة التي عقدها بين حروف الحلق وحروف لشفتين ، إذ قال : ((... وأبعد الحروف من الحاء وأخواتها ـ يريد حروف الحلق ـ (الباء والميم والفاء) وذلك إنّ الفاء وأختيها من الشفتين مخارجين فهن الغاية في البعد من الحاء وأخواتها)) [7] .

وهناك إشارة أيضاً إلى معرفته بالأنف أو الخيشوم إذ كان يرى أنه يمثل المنطقة التي تخرج منها الغنة ، فقد نقل أبو سعيد السيرافي (368هـ) عن الفراء قوله : ((وضعف الانضمام بالميم أفادت النون من الأنف)) [8] .

وعرّف أيضاً الشدق في إشارة منه إلى أثره في إنتاج الكسرة ، إذ يقول : ((ويُمال أحد الشدقين إلى الكسرة فترى ذلك ثقيلاً)) [9].

أما تحديد مخارج الأصوات ، فقد قسّم علماء العربية القدماء الحروف على مجموعتين : رئيستين تبعاً لطريقة النطق وما يلحق ذلك من صفات مميزة لكل مجموعة ، وهاتان المجموعتان بحسب اصطلاح المعاصرين :

1ـ صوامت 2 ـ صوائت أو مصوتات

---

(1) ينظر : البحث اللغوي عند العرب ، أحمد مختار عمر : 75 .

(2) من فكر الفراء الصوتي ، قراءة جديدة في تراثنا الصوتي ، صبيح التميمي ، بحث منشور في مجلة المورد ، مجلد 19 ، عدد 2 ، 1990م : 194 .

(3) ينظر : من فكر الفراء الصوتي : 195 .

(4) ينظر : معاني القرآن : 112/2 .

(5) ينظر : تهذيب اللغة ، الأزهري (أبى) : 605/15 .

(6) ينظر : من فكر الفراء الصوتي : 195 ، وجهود الكوفيين في علم الأصوات: 48 .

(7) ينظر : من فكر الفراء الصوتي : 195 .

(8) ينظر : ما ذكره الكوفيون من الإدغام ، أبو سعيد السيرافي : 138 .

(9) معاني القرآن : 13/2 .

1 مخارج الصوامت :

سأتناول هذه المخارج كما وردت عند الفراء مبتدئاً بأقصاها سيراً على خطى علمائنا الأجلاء القدماء .

1- أصوات الحلق (الحروف الستة) :

ذكر الفراء هذه الحروف عند تفسيره قوله تعالى:﴿ ﴾ [1] إذ قال : ((وقرأ بعض قرائنا [2] (سبع سنين دأبا) : فَعَلا وكذلك كل حرف فُتِح أوله وسُكّن ثانيه فتثقيله جائز إذا كان ثانيه همزة أو عيناً أو غيناً أو حاءً أو خاءً أو هاءً))[3].

وأشار إليها في موضع آخر وذلك في قوله : ((والعرب تفعل ذلك بما ثانيه أحد الستة الأحرف مثل : الشعر والبحر والنهر))[4] .

والملاحظ هنا أنّ الفراء قد خالف الخليل وسيبويه في ترتيبها ، فالخليل رتبها (ع ، ح ، هـ ، خ ، غ)[5] ورتبها سيبويه على النحو الآتي : (ء ، هـ ، ا ، ع ، ح ، غ ، خ)[6] مخالفاً الخليل ، وهذا يدل على أنّ هؤلاء العلماء يمتازون بعقل ثاقب وحس مرهف ولهم الأصالة في كثير من قضايا اللغة .

ولم يذكر الفراء مخارج هذه الأصوات على وجه التحديد ولكن تسميته لها بالحروف الستة إما أن تكون قائمة على أساس اشتراكها في الصفة ، وأما على أساس اشتراكها في المخرج ،ولما لم تكن بينها صفة تجمعها لم يبق إلا أنها لم تسمّ بهذه التسمية إلا لاتفاقها في المخرج وهو الحلق ، وبذلك يكون قد حدد مخرجها .

اللام والنون والراء

سبقت الإشارة إلى أنّ كتب اللغة والقراءات قد ذكرت رأياً للفراء مفاده أنه اختصر مخارج الأصوات التي كانت عند سيبويه ستة عشر مخرجاً ، وجعلها في أربعة عشر ، إذ جعل مخرج اللام والنون والراء مخرجاً واحداً[7] .

يقول أبو عمرو الداني (ت444هـ) : ((وزعم الفراء وقطرب والجرمي وابن كيسان أنّ مخارج الحروف أربعة عشر مخرجاً فجعلوا اللام والراء والنون من مخرج واحد وهو طرف اللسان ، وجعلهن سيبويه من ثلاثة مخارج))[8] .

وفي هذا الأمر دلالة على أنّ الفراء لم يكن على اختلاف مع سيبويه إلا في عِدّ اللام والراء والنون من مخرج واحد ، إذ إنّ سيبويه كان يعدها ثلاثة مخارج ، الأمر الذي جعل المخارج عند سيبويه ستة عشر ، وعند الفراء أربعة عشر .

وهذا الأمر يعضد ما سبقت الإشارة إليه آنفاً من موافقة الفراء لسيبويه في كثير من جوانب الدراسة الصوتية .

وقد جاء في المعاني ما يبدو أنه يتعارض مع هذا الرأي، إذ ذكر الفراء أنهما متقاربان في المخرج ، قال ذلك في تفسير قوله تعالى : ﴿ ﴾

---

(1) سورة يوسف : من الآية 47 .
(2) تخريج القراءة
(3) معاني القرآن : 47/2 .
(4) معاني القرآن : 112/2 .
(5) ينظر : العين : 57/1 .
(6) ينظر : الكتاب : 433/4 .
(7) ينظر : دقائق التصريف ، المؤدب : 548 ، وينظر : شرح الشافية : 254/3 .
(8) التحديد في الإتقان والتجويد ، أبو عمرو الداني : 106 .

﴿ [1] ((العرب تدغم اللام عند النون إذا سكنت اللام وتحركت النون ، وذلك أنها قريبة المخرج منها)) [2] .

وهذا فيما يبدو تناقض ، وقد استند إليه كل من الدكتور صبيح التميمي والدكتور خليل العطية في ردّهذا الرأي .

والحق إننا إذا رغبنا عن الأخذ بالظاهر من هذه الأقوال وأنعمنا النظر جيداً فسنجد أنه ليس هناك تناقض بين ما جاء في المعاني وبين ما نقل عن الفراء ، ذلك أنّ دلالة (المخرج) في استعمال الفراء دلالة عامة ، وأن مفهوم (التقارب) مفهوم عام وواسع ، ويعضّد ما ذهب إليه قول آخر جاء في المعاني ، ذكر فيه أنّ الباء والميم متقاربان في المخرج ولا يخفى أنّ الباء والميم ليسا متقاربين في المخرج دائماً وإنما هما من مخرج واحد .

وعليه فإنّ التفسير المنطقي لجعل الفراء مخارج اللام والنون والراء مخرجاً واحداً هو باعتبار أنه مخرج كلي ذو مخارج جزئية ، فمخرج اللام والنون والراء عند الفراء من طرف اللسان الذي يقسم على ثلاثة مخارج فرعية في حين أنّ سيبويه فصل بين الأصوات الثلاثة ، فجعل مخرج اللام من حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان وفويق الضاحك والناب والرباعية والثنية[3] ، ومخرج النون من طرف اللسان وفويق ما فوق الثنايا[4] ، ومخرج الراء من مخرج النون غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلاًلانحرافه إلى اللام [5].

بقي أن نشير إلى أنّ الخليل قد عدّاللام والنون من الحروف الذلقية وذلك لأنّ ((مبدأها من دلق اللسان ، وهو تحديدي طرفي اللسان)) [6] .

الثاء والذال والظاء

وصف الخليل هذه الأحرف باللثوية[7] ، على الرغم من أنّ مخرجها لا يمت إلى اللثة بصلة ، إذ هي كما قال سيبويه : ((ما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا)) [8]، ولذلك سماها المحدثون أسنانية [9].

وحدد الفراء مخرج هذه الأصوات من طرف اللسان وذلك عند تفسيره لقوله تعالى :﴿ [10] قال الفراء : ((فأدغمت الذال أيضاً عند التاء ، وذلك أنهما متناسبتان في قرب المخرج ، والثاء والذال مخرجهما ثقيل فأنزل الإدغام بهما

---

(1) سورة سبأ : من الآية 7 .
(2) معاني القرآن : 353/2 .
(3) ينظر : الكتاب : 433/4 .
(4) المصدر نفسه والصفحة نفسها .
(5) المصدر نفسه والصفحة نفسها .
(6) العين : 58/1 .
(7) ينظر : العين : 38/1 .
(8) الكتاب : 433/4 .
(9) ينظر : دراسة الصوت اللغوي ، أحمد مختار عمر : 269 .
(10) سورة الدخان : من الآية 20 .

لثقلهما ، ألا ترى أنّ مخرجها من طرف اللسان وكذلك الظاء تشاركهن في الثقل))[1] فالأصوات الثلاثة عنده تنطق بطرف اللسان .

الباء والميم

نقل السيرافي عن الفراء قوله : ((وأبعد الحروف من الحاء وأخواتها - يريد حروف الحلق - (الباء والميم والفاء) وذلك أن الفاء وأختيها من الشفتين مخارجهن ، فهن الغاية في البعد من الحاء وأخواتها))[2] .

وجاء في المعاني : ((العرب تقول : ليس هذا بضربة لازب ولازم يبدلون الباء ميماً لتقارب المخرج))[3] .

وهما صوتان شفويان لدى القدامى[4] والمحدثين[5] .

ولم يرد الفراء بتقارب مخرجيهما أنهما من مكانين متباينين من الشفتين فكلامه إذا حمل على هذا الوجه ليس بسديد ، إذ لاخلاف في أنهما من مخرج واحد هو الشفتين لا من مخرجين متقاربين وقد سبقت الإشارة إلى ذلك .

مخارج المصوتات :

قسم المحدثون المصوتات على قسمين :

أ - المصوتات الطويلة : وهي الواو المدية والياء المدية والألف .

ب - المصوتات القصيرة : وهي الضمة والكسرة أو الرفعة والخفضة كما سمّاها الفراء[6] والفتحة .

أ - المصوتات الطويلة .

نقل السيرافي عن الفراء قوله : ((الياء والواو أختان ، وإنما تآختا كل التآخي لأنّ مخرجهما من حروف الفم ، لا يلتقي بهما موضع من الفم كما يلتقي على غيره))[7].

والنص واضح في أنّ الفاء قد نسب مخرجهما إلى منطقة الفم ، وهي منطقة واسعة ، وهذان الصوتان نسبهما الخليل إلى الجوف [8] ، لأنهما لا يقعان في مدرجة من مدارج الحلق أو الفم أو الشفتين حتى تنسبا إليه ، فهما بهذه الصفة صوتان ممتدان لا يعترض سبيل هوائهما حائل ، أي : كما قال الفراء ((لا يلتقي بهما من الفم كما يلتقي على غيره)) من الأصوات الصحاح .

المصوتات القصيرة :

تكلّم الفراء على استثقال العرب لتتابع المصوتات القصيرة ، كأنْ تأتي كسرة بعد ضمة أو ضمة بعد كسرة ، أو كسرتان متواليتان ، أو ضمتان متواليتان ، وحاول أن يعلل هذا الاستثقال ، وفي تعليله إشارة إلى مخارج المصوتات القصيرة ، إذ يقول : ((فإنما يستثقل الضم والكسر لأنّ مخرجيهما مؤونة على اللسان والشفتين ، تنضم الرفعة بهما

---

(1) معاني القرآن : 172/1 .
(2) من فكر الفراء الصوتي : 195 ، نقلاً عن شرح السيرافي للكتاب : 455/6 .
(3) معاني القرآن : 384/2 .
(4) ينظر : العين : 58/1 ، والكتاب : 433/4 .
(5) ينظر : الأصوات اللغوية ، إبراهيم أنيس : 45 ، ودراسة الصوت اللغوي : 269 .
(6) ينظر : معاني القرآن : 13/2 ، 38 .
(7) من فكر الفراء الصوتي : 195 ، نقلاً عن شرح السيرافي للكتاب : 454/6 .
(8) ينظر : العين : 57/1 .

فيثقل الضمة ويمال أحد الشدقين إلى الكسرة فترى ذلك ثقيلاً ، والفتحة تخرج من خرق الفم بلاكلفة)) [1].

ويرى بعض الباحثين أنّ إشارة الفراء إلى عمل اللسان في أثناء إصدار هذه المصوتات أول إشارة عربية صريحة في هذا الشأن[2] ، ويرى أيضاً أنه قد خص الضمة والكسرة بمؤونة على اللسان وأخرج ا لفتحة ثم بّين أنه لم يشر إلى طبيعة هذه المؤونة وما يعني بها[3] .

وأرى أنّ المراد بالمؤونة هو ما سماه اللغويون المعاصرون بالجهد العضلي الذي عزاه الفراء إلى اللسان والشفتين وما يطرأ عليهما من جهد فيما رآه عند النطق بالضم والكسر متتابعين .

ومما لا شك فيه أنّ الانتقال المباشر من الضم إذ يرتفع أقصى اللسان بإتجاه أقصى الحنك وتنضم الشفتان إلى الكسر إذ ينخفض اللسان مقترباً وسطه من شجر الفم مع إمالة أحد الشدقين أمر يثقل على الناطق بهما .

أما الفتحة ، فقد جعل الفراء مخرجها من خرق الفم بلا كلفة ، لذلك كانت أخف الحركات .

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ الفراء كان قد أدرك حقيقة العلاقة بين المصوتات الطويلة والقصيرة ، ويبدو ذلك واضحاً فيما نقله ابن جني عن الفراء في الباب الذي سماه (مطل الحركات) [4] ، روى فيه عن العرب أنهم يقولون : (((أكلت لحماً شاةٍ) يريدون لحم شاة ، فمطل الفتحة فأنشأ عنها ألفاً)) [5].

والفراء هنا أشار بوضوح إلى أنّ إطالة المصوتات القصيرة ينتج عنه المصوتات الطويلة ، فالقصيرة إذن أصل الطويلة . وهو بذلك يوافق ما جاء به علم اللغة الحديث .

تعليل التنغيم :

التنغيم من المصطلحات الحديثة التي استعملها علماء اللغة المحدثون في دراساتهم الصوتية[6] ، أما علماء العربية القدماء فلم يستعملوا مصطلح (التنغيم) وإنما استعملوا مصطلحات أخرى للدلالة عليه كالنغم واللحن وارتفاع الصوت وغيرها من المصطلحات .

يقول الفارابي : ((ومن فصول النغم الفصول التي تصير بها دالة على انفعال النفس ، والانفعالات عوارض النفس مثل الرحمة والقساوة والحزم والخوف والطرب والغضب واللذة والأذى وأشباه هذا ، فإنّ الإنسان له عند كل واحد من هذه الانفعالات نغمة تدل بواحد منها على عارضٍ من عوارض نفسه ، وهذه إذا استعملت خّيّلت إلى السامع تلك الأشياء التي هي دالة عليها)) [7] .

وهذا الذي تنبه عليه الفارابي من قبل تلتقيه الدراسات الحديثة فهو في الدرس اللغوي الحديث ((تغيرات تنتاب صوت المتكلم من صعود إلى هبوط ، ومن هبوط إلى

---

(1) معاني القرآن : 13/2 .
(2) ينظر : في الأصوات اللغوية ، دراسة في أصوات المد العربية ، غالب المطلبي : 83 .
(3) ينظر : المرجع نفسه : 438 .
(4) ينظر : الخصائص : 123/3 .
(5) المصدر نفسه : 125/3 .
(6) ينظر : الأصوات اللغوية ، إبراهيم أنيس : 118 ، وعلم اللغة العام (الأصوات) ، د. كمال بشر : 162 ، ودراسة الصوت اللغوي ، أحمد مختارعمر : 221- 229 .
(7) كتاب الموسيقى الكبير ، الفارابي : 1071 ، نقلاً عن (المنهج الصوتي للنحو العربي) ، د. محمد كاظم البكاء ، بحث منشور في مجلة المورد ، عدد 14 ، مجلد 17 ، 1988م : 109 .

صعود ، لبيان مشاعر الفرح والغضب والنفي والإثبات والتهكم والاستهزاء والاستغراب)) [1] أو هو : تتابعات مطردة من مختلف أنواع الدرجات الصوتية على جملة كاملة أو أجزاء متتابعة[2] ، وقد سماه الدكتور إبراهيم أنيس (موسيقى الكلام) [3]، وهو أول من نبه عليه في دراسة اللغة العربية من المحدثين ، واتسع في بحثه الدكتور تمام حسان في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) [4].

وذهب الدكتور خليل العطية إلى أنّ التنغيم موجود في مقاطع كلام العرب[5] واستدل على ذلك بنص لابن جني نّبه فيه على التنغيم في كتاب سيبويه قائلاً : ((وقد حُذفت الصفة ودلّت الحال عليها ، وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم : سير عليه ليل ، وهم يريدون : ليل طويل ، وكأنّ هذا إنما حُذفت فيه الصفة لما دل من الحال على موضعها ، وذلك أنك تحسن في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح التفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله : طويل أو نحو ذلك)) [6].

وتوضيح هذا النص وجدته في المحتسب إذ يقول : ((وعلى هذا قول سيبويه : إنهم يقولون : سير عليه ليل ، يريدون : ليل طويل ،وهذا إنما يفهم عنهم بتطويل الياء فيقولون : سير عليه ليل ، فقامت المدّة مقام الصفة)) [7] ولا شك أنّ مّد الياء نغمة معبّرة .

ووقفت كذلك على نصٍ لعبد القاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز فيه إشارة واضحة إلى التنغيم ، إذ يروي عن الجاحظ قائلاً : ((وربّ قول حسن لم يحسن من قائله حين تسبب به إلى قبيح كالذي حكى الجاحظ قال : رجع طاوس يوماً عن مجلس محمد بن يوسف ـ وهو يومئذ والي اليمن ـ فقال : ما ظننت أنّ قول (سبحان الله) يكون معصية لله حتى كان اليوم . سمعت رجلاً أبلغ ابن يوسف عن رجل كلاماً فقال رجل من أهل المجلس : سبحان الله ؟ ! كالمستعظم لذلك الكلام ليغضب ابن يوسف))[8] ، والنص واضح في التنغيم وأنّ الرجل إنما أراد التأثير في ابن يوسف بكلمة حق بتغيير الأداء إلى السياق التنغيمي لجملة التعجب والتعظيم فصارت به معصية .

وهذا الذي ذكرته إنما أردت به الإشارة إلى تنبه اللغويين القدامى على موضوع التنغيم وإن لم يفردوا له باباً في مصنفاتهم ، ففقدان موضع العنتاية لا يدل على فقدان الموضوع فقد كان التنغيم مجال دراسة جملة من فنون العربية في التراكيب والأساليب ، تركيب الجملة في تعبيرها عن أكثر من حالة نفسية وأسلوب البيان العربي في تعبيره عن المعنى الواحد بصور مختلفة ، وهذا وذاك جزء مهم في علمي المعاني والبيان نحواً وبلاغة ، وهي معالم أشبعها العرب بحثاً وتمحيصاً وإن لم يطلق عليها التنغيم[9] .

والتفت الفراء إلى هذا الفن واستثمره في (معاني القرآن) واتخذه منهجاً صوتياً لتفسير عدد من المسائل اللغوية ، والأمثلة على ذلك كثيرة ، قال الفراء في تفسير قوله تعـــــــــــالى : ﴿ ♦☼↗⓿✍②✸✌♦✍❑📖 ☎✂☑❑↗↬◉✍♦✍

---

(1) في البحث الصوتي عند العرب (مخطوط) ، خليل العطية : 46 .
(2) ينظر : دراسة الصوت اللغوي : 229 .
(3) ينظر : الأصوات اللغوية ، إبراهيم أنيس : 176 .
(4) ينظر : اللغة العربية معناه ومبناها ، د. تمام حسان : 226 .
(5) ينظر : في البحث الصوتي عند العرب : 48 ، 49 .
(6) الخصائص : 372/2 ، 373 .
(7) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات ، ابن جني : 209 .
(8) دلائل الإعجاز ، عبد القاهر الجرجاني : 26 .
(9) ينظر : تأويل المصطلح الصوتي ، محمد حسين الصغير ، بحث منشور في مجلة كلية الفقه ، عدد 3 ، 1989 : 20 .

﴿ ★ ☎ ♦ ❶ ❽ ﴾ [1] مشيراً إلى حذف الفاء من (قال) : ((وهذا في القرآن كثير وذلك لأنه جواب يستغني أوله عن آخره بالوقفة عليه ، فيقال : ماذا قال لك ؟ فيقول القائل : قال كذا وكذا ، فكأنّ حُسْن السكوت يجوز به طرح الفاء)) [2] ففي هذا الموضع عدّالفراء (السكوت) قرينة على الحذف فأغنى عن قرينة الأدة ، وهذا مثله في الكلام أن تقول : (يستمر المؤتمر الأيام : الأحد ، الاثنين ، الثلاثاء) من دون أن تستعمل الواحد ويبقى العطف مفهوماً بقرينة النغمة .

وقرينة السكوت أيضاً أغنت عن أداة الاستفهام التي أسقطت من البيت المشهور لعمر بن أبي ربيعة [3]:

ثم قالوا : تُحبّها ؟ قلت بهراً عددَ الرمل والحصى والتراب

لقد تنبه الفراء على هذه الظاهرة الصوتية وفسّر بها عدداً من مسائل الحذف ، فهو يقول في طرح الفاء : ((وأنت تراه في رؤوس الآيات ـ لأنها فصول ـ حسناً من ذلك :﴿ ♦ ❾ ☎ ❷ ﴾ [4] ، ومن أمثلة الفراء الأخرى قوله : ((وقال في طرح الواو : ﴿ ❻ ﴾ وقال في غير هذا ﴿ ♦ ﴾ ثم قال في الآية التي بعدها ﴿ ☎ ﴾ ولم يقل : وإنّ)) [5] ، ويخلص إلى قاعدة عامة فيقول : ((فاعرف بما جرى تفسير ما بقي ، فإنه لا يأتي إلا على الذي أنبأتك به من الفصول أو الكلام المكتفي يأتي له جواب)) [6] .

فالتنغيم وهو الإطار الصوتي الذي تؤدى به الجملة يعُدّجزءاً من متطلبات النظام اللغوي ، وهو منهج صوتي يفسّر لنا ظواهر نحوية حار في تأويلها النحويون ، من ذلك قوله تعالى﴿ ❸ ﴾

---

(1) سورة البقرة : من الآية 67 .
(2) معاني القرآن 44/1 .
(3) ديوان عمر بن أبي ربيعة : 431 ، وينظر الخزانة اللغوية : 101 .
(4) معاني الفراء : 44/1 ، والنص لقرآني ، سورة الذاريات : 31 ، ومن الآية 32 .
(5) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها ، والنصوص القرآنية ، سورة التوبة : من الآية 112 ، وسورة البروج : من الآية 7 ، والسورة نفسها ، من الآية 8 .
(6) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

والقياس (والصابرون) عطفاً على (من آمن) . قال الفراء : ((ونصبت (الصابرين) لأنها من صفة اسم واحد ، فكأنه ذهب به إلى المدح ، والعرب تعترض من صفات الواحد إذا تطاولت بالمدح أو الذم ، فيرفعون إذا كان الاسم رفعاً وينصبون بعض المدح ، فكأنهم ينوون إخراج المنصوب بمدحٍ مجدَّد غير مُتْبَع لأول الكلام ، من ذلك قول الشاعر [2] :

لا يبعدن قَومي الذين هُمُ سُمُّ العُداة وآفة الجُزُرِ
النازلين بكل مُعْـ ـترَكٍ والطيبين معاقد الأُزُرِ

وربما رفعوا (النازلون) و(الطيبون) ، وربما نصبوهما على المدح)) [3]. فالفراء يريد أن يقول إنّ العرب تستخدم معالجة اطراد الصيغ المتتابعة بأحداث تغيير صوتي يقاطع رتابة الأصوات إذا طالت على نسق واحد فإذا كان الاسم رفعاً وطالت له الصفات نصبوا إحداها للتنبيه على المدح المجدّد غير المُتْبع لأول الكلام وقد يجري للذم أيضاً .

وفي هدي هذا التفسير الصوتي لحالة رفع الصفات أو نصبها على خلاف موصوفها فسّر الفراء قوله تعالى أيضاً

وانظر إلى الفراء كيف يهتم بأجواء الأداء اللغوي ، إذ يصوّر لنا مهمة الكلام في التأثير بالمخاطب باعتراض الصيغ المطردة على نسق واحد بصيغة متغيرة جديدة ، وذلك في تفسير قوله تعالى :

إذ يقول معللاً نصب كلمة (دانية) : ((وقد تكون (الدانية) منصوبة على مثل قول العرب : عند فلانٍ جاريةٌ وشابةً بعُدطرّيةً ، يعترضون بالمدح اعتراضاً فلا ينوون به النسق على ما قبله)) [7] فتجد الاعتراض بالنصب يفاجئ الحس بقصد التنبيه على المدح والثناء .

وخلاصة القول : إنّ ظاهرة التنغيم ظاهرة معروفة عند اللغويين القدامى ومنهم الفراء ـ كما بيّنت النصوص المتقدمة ـ وهذه الظاهرة تلك مبرراتها لأنّ مهمة التعبير في

---

(1) سورة البقرة : من الآية 177 .
(2) البيتان للخرنق بنت هفان في ديوانها ى: 43 ، والإنصاف : 468/2 ، وأوضح المسالك : 314/3 ، ولسان العرب : 214/5 مادة (نضر) ، والخزانة اللغوية : 427 .
(3) معاني القرآن : 105/1 .
(4) سورة النساء : من الآية 162 .
(5) معاني القرآن : 106/1 .
(6) سورة الإنسان : من الآية 14 .
(7) معاني القرآن : 216/3 .

خلق التواصل بين المنشئ والمتلقي لا تقتصر على بيان مضمون الأسلوب ، بل يُعدُّالتأثير في المستمع وبعث الشعور الملائم الدال على موقف المتكلم من سامعه وموضوعه من خصائص التعبير من خلال متغيرات الأداء ضمن السياق التنغيمي للجملة .

تعليل الاتباع :

الاتباع ظاهرة صوتية توجبها دواعي المماثلة ، ذلك أنّ الأصوات اللغوية يتأثر بعضها ببعض في المتصل من الكلام وقد تنبه عليه اللغويون القدامى ، ومن أمثلته في الكتاب نحو : (مِغِيرة) و(مِعِين) ، قال صاحب الكتاب : ((وأما الذين قالوا : مِغِيرة ومِعِين فليس على هذا ولكنهم أتبعوا الكسرة الكسرة ، كما قالوا : مِنْتِنٌ وأنبؤك وأجوءُك ، يريد أجيئك وأنبئك)) [1].

وللعلماء في تعريف الإتباع أقوال كثيرة ، إذ ذكر أحمد بن فارس (ت395هـ) الإتباع: ((هو أن تتبع الكلمة الكلمة على وزنها وروِيّها إشباعاً وتأكيداً ، وروي أنّ بعض العرب سئل عن ذلك فقال (هو شيء َتِدُبه كلامنا) ، وذلك قولهم : ساغب لاغب ، وخبّ ضب ، وخراب يباب)) [2] .

ويرى أبو الطيب اللغوي (ت351هـ) أنّ الإتباع هو أن يتبع الثاني الأول على وزنه وروّيه كقولهم : حسن بسن فهما على وزن واحد ورويهما نون مقيدة[3] .

ومصطلح (الإتباع) استعمل للإشارة إلى حالتين ، تتعلق إحداهما بالحركات إي الإتباع الحركي ، وتتعلق الأخرى بالكلام ، أي إتباع كلمة لكلمة أخرى .

ولعل الحالة الأولى هي ألصق بموضوع حديثنا هنا ، إذ إنها هي الشائعة في الدراسات الصوتية الحديثة وعرفت فيها تمت أكثر من تسمية منها الإتباع ، والانسجام المّي أو الحركي .

ويعرف الإتباع من هذه الجهة : ((أو ما يسمى بالانسجام المّي بأنه ظاهرة من ظواهر التطور في أصوات المد في الكلمات ، فالكلمات التي تشتمل على أصوات مدّ متباينة ، تميل في تطورها أثناء النطق إلى الانسجام حتى لا ينتقل اللسان من صوت مدّ إلى صوت مد آخر مغاير له، وتختلف اللغات واللهجات في درجة الميل إلى هذا الإتباع اختلافاً بّياً ، إذ إنّ بعضها بسبب من طبيعة الأداء البطيء يجنح إلى نطق أصوات الكلمة نطقاً متأنياً ، فيسمح لها ذلك بنقل اللسان من الضم إلى الكسر ، أو إلى الفتح في أصوات المد المتوالية من غير أن يشعر المتكلم بثقل ذلك على حين تجنح اللغات أو اللهجات ذوات الأداء السريع بوجه عام إلى الإتباع ومجانسة الأصوات ، كيلا يثقل عليها الانتقال من موضع إلى موضع آخر بعيد)) [4].

ولقد فطن الفراء إلى أن تجاو ر صوَتي مد متغايرين أمر مستثقل ، من ذلك قوله : ((إنما يستثقلون كسرة بعدها ضمة أو ضمة بعدها كسرة ...)) [5] وأشار أيضاً إلى أنّ عملية التجاور هذه قد تنزع بطائفة من الطائفتين في حالات معينة إلى التخلص من حالة الاستثقال الناتج من هذه العملية ، تحقيقاً للانسجام والتوافق ، إذ يقول : ((قوله تعالى ﴿

---

(1) الكتاب : 109/4 ، وينظر أيضاً : 117/4 .
(2) الصاحبي في فقه اللغة وسنن العربية ، أحمد بن فارس : 270 ، وينظر : المزهر في علوم العربية ، السيوطي : 414/1 .
(3) ينظر : الإتباع ، أبو الطيب اللغوي ، المقدمة 3 .
(4) في الأصوات اللغوية : 183 .
(5) معاني القرآن : 12/2 .

﴿ ✶ ✎ ⇐ ⑨ ⇕ ☺ ⍓ ⬩ ⬂ ⌾ ✂ ﴾ اجتمع القراء على رفع الحمد ، وأما أهل البدو فمنهم من يقول : (الحمدَ لِ له) ومنهم من يقول (الحمدِلِله) [1] ، ومنهم من يقول (الحمدُ لُ له) فيرفع الدال واللام (...) وأما من خفض الدال من (الحمدِ) فإنه قال : هذه كلمة كثرت على ألسن العرب حتى صارت كالاسم الواحد ، فثقل عليهم أن يجتمع في اسم واحد من كلامهم ضمة بعدها كسرة أو كسرة بعدها ضمة ووجدوا الكسرتين قد تجتمعان في الاسم الواحد مثل إبِل ، فكسروا الدال ليكون على المثال من أسمائهم ، وأما الذين رفعوا اللام فإنهم أرادوا المثال الأكثر من أسماء العرب الذي يجتمع فيه الضمتان ، مثل الحُلُم ، والعقب ، ولا تنكرنّ أن يجعل الكلمتان كالواحدة إذا كثر بهما الكلام)) [2] .

وقال أيضاً : ((عَلَيْهُم وعَلَيْهِم . وهما لغتان لكل لغة مذهب في العربية فأما من رفع الهاء فإنه يقول : أصلها رفع في نصبها وخفضها ورفعها (...) وأما من قال (عَلَيْهِم) فإنه استثقل الضمة في الهاء وقبلها ياء ساكنة ، فقال : عليهِم لكثرة دور المكنّى في الكلام ، وكذلك يفعلون بها إذا اتصلت بحرف مكسور ، مثل : بِهِم ، بِهُم يجوز فيه الوجهان مع الكسرة والياء الساكنة (...) ومثله ما قالوا فيه بالوجهين إذا وليته ياء ساكنة أو كسرة قوله : ﴿ ✍ ⌛ ⌚ ⬩ ☝ ⌂ ⌛ ⬂ ⌾ ✂ ♌ ♎ ✈ ⬆ 🕮 ☑ ❼ ⌧ ✖ ⌚ ⇐ ❍ ✸ ☼ ⌧ ☽ ◆ ❑ ﴾ [3]، و﴿ ⌾ ⍓ ☹ ✸ ⌧ ⌧ ⍓ ❸ ⬩ ⌨ ⬀ ➔ ⍓ ✸ ⌧ ☑ ❼ ⌧ ✖ ⌧ ⬆ 🕮 ✌ ♓ ♌ ⌧ ⌾ ⌧ ⬩ ⌧ ⬂ ⌾ ✂ ﴾ [4] يجوز رفع الألف من أم وأمها وكسرها في الحرفين جميعاً لمكان الياء ، والكسرة مثل قوله تبارك وتعالى : ﴿ ⌧ ⌾ ⌧ ✌ ❄ ✸ ⬩ ▫ ﴾ [5] وقول من روى عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ : (أوصى امرأ بأمه) ، فمن قال : الرفع هو الأصل في الأم والأمهات . ومن كسر قال : هي كثيرة المجرى في الكلام ، فاستثقل ضمة قبلها ياء ساكنة أو كسرة ، وإنما يجوز كسر ألف (أم) إذا وليها كسرة أو ياء)) [6] .

وقال أيضاً : ((وقد قالت العرب في أحرف فضموا الميم والعين ، وكسروا الميم والعين جميعاً ، فما ضموا عينه وميمه قولهم: مُكْحُلَة ومُسْعُط ومُدْهُن ومُدُقّ . وما كسورا ميمه وعينه مِنخِر ومِنْتِن ، ومما زادوا عليه ياء للكسر ، وواواً للضم ، مِسْكين ومنديل ومنطيق ، والواو نحو مُغْفُور ومُغْثُور وهو الذي يسقط عليه الثمام ، ويقال للمِنْخِر : مُنْخور . وهم طّيئ . والذين ضموا أوله وعينه شبهوا الميم بما هو من الأصل كأمه فُعْلول . وكذلك الذين كسورا الميم والعين شبهوه بفعْليل وفِعْلِل)) [7] .

وعن جمع نِعْمة على نعمات ، قال الفراء : ((وقلما تفعل العرب ذلك بفعلة : أن تجمع على التاء ، إنما يجمعونه على فِعَل ، مثل سِدْرة وسِدَر ، وخِرْقة وخِرَق ، وإنما كرهوا جمعه بالتاء لأنهم يلزمون أنفسهم كسر ثانيه إذا جمع ، كما جمعوا ظُلْمة ظُلُمات ، فرفعوا ثانيها إتباعاً لرفعة أولها ، وكما قالوا : حَسَرات ، فأتبعوا ثانيها أولها ، فلما لزمهم

---

(1) سورة الفاتحة : من الآية 2 .
(2) معاني القرآن : 3/1 -4 .
(3) سورة الزخرف : من الآية 4 .
(4) سورة القصص : من الآية 59 .
(5) سورة النساء : من الآية 11 .
(6) معاني القرآن : 1/ 5-6 .
(7) معاني القرآن : 152/2 .

أن يقولوا : نِعِمات ، استثقلوا أن تتوالى كسرتان في كلامهم ، لأنا لم نجد ذلك إلا في الإبل وحدها ، وقد احتمله بعض العرب فقال : نِعِمات وسِرِوات)) [1] .

ونلاحظ على النصوص السابقى التي تمثل نماذج مختارة من أقوال الفراء أنها اشتملت على ضروب الكلام على الإتباع ، ونستنتج من هذه النصوص الملاحظات الآتية :

ـ إنّ من العرب من يستثقل تجاور صوتي مدّأحدهما مغاير للآخر .

ـ نزوع هؤلاء إلى التخلص من حالة الاستثقال المتأتية من عملية التجاور هذه بأن يقربوا بين تلك الأصوات فيما عرف بالاتباع تحقيقاً لحالة التوافق والانسجام .

ـ يشير نص الفراء إلى أنّ هذه الظاهرة تُسجَّل في كلام أهل البدو وقد أتفق المعاصرون مع الفراء فيما ذهب إليه ، من ذلك ما أشار إليه الدكتور أحمد علم الدين الجندي بعد أن عرض إلى جملة من الشواهد على هذه الظاهرة من أننا ((نلمح ميل القبائل البدوية إلى تقريب الأصوات بعضها من بعض لضرب من التشاكل ومراعاة لظاهرة الانسجام ، وكأنّ العلة في الانسجام عندهم أنّ اللسان يعمل في الحرفين عملاً واحداً ، فلهجة البدو متطورة ، وفي تطورها تجنح إلى الانسجام ، بينما نجد القبائل المتحضرة كالحجاز ومن سار سيرها قد بالغوا مبالغة شديدة في عدم تقريب الحركات بعضها من بعض ؛ لأنّ لهجتهم ماحفظة ، وعوامل التطور عندهم ليست لها نفس القوة عند البدويين)) [2] .

ـ أشارت هذه النصوص إلى ضربي الاتباع ، إذ تشير طائفة منها إلى أنّ الصوت الأول هو الذي يتبع الثاني ، أي : ((أنّ صوت المد المتأخر هو الذي يؤثر في صوت المد المتقدم ، وهذا الضرب من الاتباع يسميه المحدثون إتباعاً رجعياً أي تأثر الصوت الأول بالصوت الثاني)) [3] ، ويتضح هذا الضرب من الإتباع في كل من حالة (الحمـدِلِله) بكسر الدال واللام ، و(مِنْتِن) بكسر الميم والتاء .

وتشير طائفة أخرى منها إلى أنّ لصوت الثاني هو الذي يتبع الأول ، وهو الضرب الآخر من الإتباع ونجده في تلك الأمثلة الأخرى الباقية من تلك النصوص . ونلاحظ في هذا الضرب : ((أنّ لإتباع يكون للصوت الأول وهو ما أطلق عليه الإتباع التقدمي)) [4].

أما الحالة الثانية التي سبقت الإشارة إليها في بداية حديثنا التي تتعلق بالكلمات ، أي : إتباع كلمة لكلمة اخرى ، ومن أمثلتها ما ذكره الفراء عن قول العرب : ما ساءك وناءك ، إنّ ((معناه ما أساءك وأناءك ، إلا أنه ألقى الألف لأنه متبع لساءك كما قالت العرب : أكلت طعاماً فهنأني ومرأني ومعناه إذا أفردت : وامرأني فحذفت منه الألف كما أن أتبع ما لا ألف فيه)) [5].

إنّ الإشارة واضحة في هذا النص إلى تغيير البنية لغرض المقابلة والمشاكلة لتحقيق الانسجام والتوافق بما يقربه من أمثلة الحالة الأولى إذ يستند إلى الفكرة الأساسية نفسها .

---

(1) المصدر نفسه : 329/2 ـ 330 ، وينظر : مواضع أخرى على سبيل المثال : معاني القرآن : 73/2 ـ 74 ، 228/2 ، 123/3 .

(2) اللهجات العربية في التراث ، أحمد علم الدين الجندي : 302 ، وينظر : في الأصوات اللغوية : 183 .

(3) في الأصوات اللغوية : 185 .

(4) المرجع نفسه ، والصفحة نفسها .

(5) معاني القرآن : 310/2 .

تعليل التشديد والتخفيف

تفيد ملاحظات اللغويين القدامى والدراسات اللغوية الحديثة أنّ شدة الأصوات أو خفتها من الطبائع البشرية الملازمة ، تتفاوت نسبتها بحسب البيئات والظروف من إنسان لآخر ومن بيئة إلى أخرى .

فالتشديد سمة من سمات النطق البدوي على حين أن أهل الحواضر والأمصار يميلون إلى التخفيف في أداء كلامهم .

ويصدق هذا على مفردات اللغة سواء أكانت أسماءً أم أفعالاً معربة أم مبنية ، فاللذان واللتان تشديد نونهما لغة تميمي وقيس وتخفيفهما لغة الحجاز وبني أسد[1] .

ولعل تفسير ذلك يعود إلى ميل القبائل البدوية إلى الأصوات الشديدة وذلك لانفتاح الأرض التي يسكنون عليها وترامي أطرافها وانعدام مصدات الصوت فيها فكانت أصواتهم تدوي في جنباتها فلا تكاد تتضح ولهذا السبب حرصوا على توضيح أصواتهم حتى تسمع ولجؤوا إلى هذا بطرائق شتى منها التفخيم والجهر والتشديد [2]لأنّ ذلك ينسجم مع بيئتهم وطبيعتهم [3] ، فيعطون كل حرف حقه ومستحقه .

إلى جانب هذا فإنّ للتشديد وظيفة معنوية متأتية من الزيادة في المبنى لفظاً ، فمثلاً (فَعَل) ثلاثي و(فَعّل) بتشديد العين رباعي ، وهذا الاختلاف في الصيغتين المتأتي من تضعيف حرف من حروف إحداهما لم يكن جزافاً بل لوظائف لطيفة منها : التكثير ، والمبالغة ، والتوكيد ، والتكرير ، وهذه المعاني التي تدل عليها الصيغ المشددة في الغالب لا تؤديها الصيغ المخففة ولا تدل عليها .

وهذه المعاني قد التفت إليها الفراء وعلل بها بعضم ما ورد من صيغ التضعيف ، استمع إليه وهو يفرّق بين صيغتي (قَتَلْتُ) و(قَتَّلْتُ) إذ يقول : ((إذا فشا القتل جاز التشديد)) [4] يريد المبالغة في القتل والإكثار منه .

ونحو ذلك تفريقه بين (قَجُر) و(تُفَجِّرُ) في قوله تعالى :﴿ [illegible] ﴾ [5] إذ يقول : ((و(قَجُر) وقرأها يحيى بن وثاب وأصحاب عبد الله بالتخفيف ، وكأنّ الفجر مرة واحدة و(تفجّر) فكأن التفجير من أماكن ، وهو بمنزلة فتحت الأبواب وفتّحتها)) [6].

وفرّق الفراء أيضاً بين صيغتي(يُبْشّرك) و(يبَشرك) الواردة في قوله تعالى :﴿ [illegible] ﴾

---

(1) ينظر : الظواهر الغوية في قراءة أهل الحجاز ، د. صاحب أبو جناح : 45 .

(2) ينظر : ارتشاف الضرب : 256/2 ، واللهجات العربية في التراث : 677/2 ، ولهجة قبيلة أسد ، د.علي ناصر غالب : 188 .

(3) ينظر : اللهجات العربية في التراث : 677/2 ، وفي اللهجات العربية ، إبراهيم أنيس : 106 .

(4) معاني القرآن : 391/1 .

(5) سورة الإسراء : 90 .

(6) معاني القرآن : 131/2 .

﴾ [1] فيقول : ((وكأنّ المشدد على بشارات البشراء ، وكأنّ التخفيف من وجهة الأفراح والسرور)) [2] ، وأرجع ذلك إلى موروث العرب فقال : ((وهذا شيء كان المشيخة يقولونه)) [3] .

تعليل المشاكلة :

من يتدبر كتاب معاني القرآن للفراء ، يتنبه على إشارة لطيفة في البحث اللغوي ، وهي أنّ العرب تراعي في كلامها المشاكلة في أصول أبنيتها وتسعى فيها إلى المجانسة في اللفظ ، وقد استثمر الفراء هذه الخاصية الأسلوبية استثماراً موفقاً ، فإذا (المشاكلة) علة صوتية صريحة تكشف عن النغم الموسيقى في القرآن الكريم ، وخاصة في مجال الفاصلة القرآنية ، الذي كان أبرز مجال تناوله الفراء وعلل ظواهره بعلة المشاكلة .

يقول الدكتور الأنصاري ((إنّ من أولياته ـ يقصد الفراء ـ التي عني بها في (معاني القرآن) الموسيقى الصوتية في رؤوس الآيات ، فقد تنبه الفراء كما تنبه السابقون من العرب إلى النغم الموسيقي في القرآن الكريم)) [4].

ويرى الدكتور على عبد الله حسين العنبكي : إنّ الفراء قد لاحظ ((أنّ الفاصلة القرآنية حققت للبنية اللغوية بناءً خاصاً قد يخرج عن الأصول والقواعد التي وضعها النحاة وتمثّل ذلك في جوانب كثير منها : الحذف والزيادة وتحويل الصيغة الصرفية ، وتغيير الإسناد ، والتقديم والتأخير واختيار اللفظة المناسبة للسياق الموسيقي في السورة)) [5] .

ومما علل به الفراء بعلة المشاكلة تعليله لحذف الياء من بنية الفعل المضارع الناقص المرفوع في قوله تعالى﴿ ﴾ [6]: إذ اختار الفراء حذف الياء مبيناً سبب ذلك فقال : ((وحذفها أحبّ إليّ لمشاكلتها رؤوس لآيات)) [7].

ونحو ذلك أيضًا تعليله لحذف الياء المتصلة بالأسماء ، كما في قوله تعالى : ﴿ ﴾ [8]، وقوله تعالى ﴿ ﴾ [9]، وقوله تعالى: ﴿ ﴾[10] إذ علل ذلك بالقول : ((وذلك أنهم رؤوس الآيات ، لم يكن في الآيات قبلهن ياء ثانية فأجرين على ما قبلهن ، إذ كان ذلك من كلام العرب)) [11].

ويقول الفراء معلّقاً على قول امرئ القيس :

---

(1) سورة آل عمران : من الآية 39 .
(2) معاني القرآن : 212/1 .
(3) المصدر نفسه والصفحة نفسها .
(4) أبو زكريا الفراء : 301 .
(5) البناء اللغوي في الفاصلة القرآنية عند الفراء في كتابه 0معاني القرآن) ، بحث للدكتور علي عبد لله حسين العنبكي ، منشور في مجلة ديالى ، عدد 15 ، 2003 : 79 .
(6) سورة الفجر : 4 .
(7) معاني القرآن : 260/3 .
(8) سورة إبراهيم : من الآية 40 .
(9) سورة الملك : من الآية 17 .
(10) السورة نفسها : من الآية 18 .
(11) معاني القرآن : 201/1 .

فقلت له : صوّب ولا تجهدنّه فَيُذْرِك من أخرى القطاة فتزلقِ[1]

وقد أجاز الجزم ((لأنّ الذي قبل الفاء (يَفْعَل)والذي بعدها (يَفْعَل) وهذا مشاكل بعضه لبعض ، لأنه مستقبل فيصلح أن يقع على آخره ما يقع على أوله ؛ لأنه فعل مستقبل))[2].

وقد وقف الدكتور محمد كاظم البكاء على تعليل الفراء هذا ووازن بينه وبين ما جاء عن الخليل في الكتاب ، ووجد أنّ ما جاء عن الفراء : ((أكثر قبولاً وأوسع مدركاً)) [3] ، إذ جاء في الكتاب : ((قال الخليل : وأما قول عمرو بن عمار الطائي :

فقلت لها صوّب ولا تجهدنَّه فيدنيك من اخرى القطاة فتزلق

فهذا على النهي ، كأنه قال : لا تجهدنه ولا يدنيك من أخرى القطاة ولا تزلقنَّ)) [4] ، فالخليل كان ((يصدر عن ملاحظة المعنى ، وقد التمس القياس على حالة أخرى ، وهي ليست مطردة ؛ لأنّ ما قاس عليه يصح النصب فيه فهم يقولون : لا تمُدها فتستسقها إذا لم تحمل الآخر على الأول [5] ، في حين كان الفراء واضحاً في تعليله ، إذ سلك به مسلكاً صوتياً مقبولاً وحكماً مطرداً جارياً في بابه)) [6] .

تعليل التسكين

يراد بالتسكين : حذف إحدى الحركات من بنية الكلمة نتيجة لتواليها ، سواء أكانت هذه الحركات متماثلة أم مختلفة[7].

وعلل الفراء التسكين بطلب الخفة التي يميل الإنسان إليها في لغته اختصاراً للمجهود العضلي ، كما في الأمثلة الآتية .

قوله تعالى ﴿ 🕮❐☼🡄🗈❽🡅🡇🡆☺🡅🗏🡄✍🡇⛒⛛❑🡄☺🡅❑🕭🖂﴾ [8]روى الفراء أنّ العرب تسكن الميم من اللزوم فيقولون (أنلزمْكموها) وذلك أن الحركات قد توالت ، فسكنت الميم لحركتها وحركتين بعدها ، وإنها مرفوعة فلو كانت منصوبة لم يستثقل فتخفف ، إنما يستثقلون كسرة بعدها ضمة أو ضمة بعدها كسرة أو كسرتين متواليتين أو ضمتين متواليتين[9] .

ونحو ذلك أيضاً قوله بجواز تسكين العين من العدد (أحد عشر) إلى (تسعة عشر) إلا اثنى عشر ويقول في ذلك : ((وذلك أنهم استثقلوا كثرة الحركات ، ووجدوا الألف في (اثنا) و(الياء) في (اثني) ساكنة فكرهوا تسكين العين وإلى جانبها ساكن)) [10] كما خص تسكين العين بالعدد المذكر دون المؤنث ، وذلك لأنّ الشين من (عشرة) يسكن فلا يستقيم تسكين العين والشين معاً [11].

---

(1) البيت لعمرو بن عمار الطائي في الكتاب : 101/3 ، ولامرئ القيس في ديوانه : 174 ، ولسان العرب : 83/14 ، (ذرا) ينظر : الخزانة اللغوية : 612 .

(2) معاني القرآن : 28/1 .

(3) المنهج الصوتي للنحو العربي ، بحث للدكتور محمد كاظم البكاء ، منشور في مجلة المورد ، مجلد 17 ، عدد 4 ، 1988م : 108 .

(4) ينظر : الكتاب : 101/3 .

(5) ينظر : المصدر نفسه : 34/3 .

(6) المنهج الصوتي للنحو العربي : 108 .

(7) ينظر : لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة ، غالب المطلبي : 148 .

(8) سورة هود : من الآية 11 .

(9) معاني القرآن : 12/2 .

(10) معاني القرآن :34/2 .

(11) المصدر نفسه والصفحة نفسها .

واستعمل الفراء مصطلح (الجزم) [1] مرادفاً لمصطلح (التسكين) فقد روى الفراء لهجة لبعض العرب يسكنون فيها هاء الضمير في الوصل فقال : ((من العرب من يجزم الهاء إذا تحرك ما قبلها فيقول : ضربته ضرباً شديداً)) [2] ومثل ذلك أيضاً ما ذكره في قوله تعالى: ﴿ [illegible] ﴾ [3] فقد روى الفراء قراءتها بإسكان الهاء وصلاً (أرْجِ ْهْ) ونسبها إلى حمزة والأعمش وعدّها لغة فقال : ((وهي لغة للعرب يقفون على الهاء المكنى عنها في الوصل إذا تحرك ما قبلها)) [4].

التعليل الصوتي لمظاهر الإدغام

الإدغام ظاهرة صوتية تهدف إلى الوصول بالكلمة إلى أقصى درجات الخفّة والسهولة ، وللعلماء في تعريفها أقوال كثيرة ، فقد ذكر سيبويه أنّ الإدغام هو : ((أن يقع في الحرفين اللذين تضع لسانك لهما موضعاً واحداً لا يزول عنه)) [5] .

أما المبرد فقد عرّف الإدغام بقوله ((أن يتماثل صوتان في الكلام ب حسب وضعهما أو بتأثير أحدهما على الآخر فيتماثل معه ، فتعتمد لهما في اللسان اعتمادة واحدة)) [6] .

ولقد عني الفراء بهذه الظاهرة عناية كبيرة ، وكانت له جهود واضحة في هذا الباب [7] ، إذ تشير بعض الروايات إلى أنّ الفراء هو ألّف في ظاهرة الإدغام من الكوفيين وذلك في كتابه الحدود[8]، ولا غرابة في ذلك نظراً لعنايته بالقرآن الكريم وقراءاته المتعددة .

وقد وردت في كتاب (معاني القرآن) صور كثيرة للإدغام ، تدل على هذا الاهتمام ، من ذلك قول الفراء وهو يرجح الإدغام على الإظهار في قوله تعالى﴿ [illegible] ﴾ [9]: ((لأنّ اللام تدخل في الراء دخولاً شديداً ، ويثقل على اللسان إظهارها فأدغمت)) [10] .

وفي موضع آخر يقول وهو يوجه الإدغام في كلمة (أحطت) الواردة في قوله تعالى :﴿ [illegible] ﴾ [11] ، ((قال بعض لعرب : أحطَّ فأدخل الطاء مكان التاء والعرب إذا لقيت الطاء التاء فسكنت الطاء قبلها صيروا الطاء تاءً فيقولون : أحتّ)) [12].

وهذان النصان يتضمنان الإشارات الآتية :

---

(1) ينظر : المصدر نفسه : 315/2 ، 371/2 .
(2) المصدر نفسه : 223/1 .
(3) سورة الأعراف : 111، قرأ قالون وابن وردان (ارجه) بكسر الهاء مختلسة بلا همز، وقرأ ورش والكسائي وابن حجاز وابن وردان (ارجهي) بإشباع كسر الياء وبلا همز ، وقرأ عاصم بن أبي بكر (ارجْه) بسكون الهاء بلا همز ، وقرأ الباقون بالهمز مع اختلاف حركة الهاء ، ينظر ك الإتحاف : 227 - 228 .
(4) معاني القرآن : 388/1 .
(5) الكتاب : 437/4 .
(6) المقتضب : 187/1 ، وينظر : تعريفات أخرى للإدغام ، الأصول : 405/3 ، والخصائص : 140/2 .
(7) ينظر : جهود الكوفيين في علم الأصوات : 71 .
(8) ينظر : أنباه الرواة ، القفطي : 17/4 .
(9) سورة المطففين : من الآية 14 .
(10) معاني القرآن : 354/2 .
(11) سورة النمل : من الآية 22 .
(12) معاني القرآن : 289/2 .

أ ـ الإدغام يعني الإدخال وهذا يعني أنّ الإدغام ـ بوصفه مصطلحاً صوتياً ـ أخذ معناه من المعنى اللغوي ، إذ يقال : ((أدغمت اللجام في فم الفرس ، إذا أدخلته فيه))[1] و((دغم الغيث الأرض يد غمها وأدغمها ، إذا غشيها وقهرها))[2] ، وإذا كان هذا هو المعنى اللغوي الذي احتفظت به المعجمات ، واستمد منه المعنى الاصطلاحي للإدغام ، فإننا لا نجد هذه المعجمات تعدو تحميل مادة (دغم) دلالة جديدة ، وهي دلالة الإدغام بمفهومها العلمي المستقر لموضوع من موضوعات اللغة ، ولذا نجد ((الإدغام إدخال حرف في حرف ، يقال : لأدغمت الحرف واّدغمته))[3].

ب ـ يبدو أنّ معنى الدخول المترشح من خلال النص هو ذوبان الصوت الأول للتماثل الكلي أو لقلب صورته النطقية الأولى بعد أن يكتسب هوية الصوت الثاني .

والحق أنّ فكرة الإدخال هذه قد قال بها غير عالم من علماء العربية[4].

وتطور مفهوم الإدغام عند عدد من الباحثين ولاسيما القرّاء ليعني (المواصلة) أي إنّ الإدغام هو ((أن تصل حرفاً ساكناً بحرف متحرك مثله من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف ، ينطق بهما دفعة واحدة))[5] .

ويبدو أنّ القراء في ذهابهم إلى هذا المعنى (المواصلة) كانوا تحت وطأة فكرة (الإدخال) التي قال بها اللغويون .

ولعل من نافلة الكلام أنْ نقول : إنّ كل ما جاء عن اللغويين والقراء عن الإدخال ، لا يعني إدخال الصوت الأول في الثاني على الحقيقة ، بل إيصاله من غير أن يفكّ بينهما ، فيصيران لشدة اتصالهما كالحرف الواحد .

جـ ـ في النصين أيضاً إشارة واضحة إلى الإجراء الثاني من إجراءات الإدغام وهو أنّ الأصوات المتقاربة يمارس فيها الصوت الأول المراد إدغامه الانقلاب إلى جنس الصوت الثاني ، ومن ثم إدغامه والإتيان به مع الصوت الثاني من موضع واحد .

التعليل الغائي للإدغام

إنّ الإدغام في اللغة يعد طريقاً من طرق تحسين اللغة ، وتسهيل النطق بألفاظها وذلك بتخليصها من تتابع صوتين لهما خصائص مشتركة يصعب جري اللسان معهما وسرعة النطق بهما مما يجعل المتكلم يتعثر عند الحديث بهذه الألفاظ .

فمال العرب إلى إدغام الصوتين المتماثلين أو المتجانسين أو المتقاربين وجعلهما صوتاً واحداً يسهل التكلم معه بصورة سليمة وسريعة[6] .

فالغاية من الإدغام طلب الخفة وكراهية الاستثقال ، وهذا ما عّبر عنه الفراء بوضوح بقوله : ((فما ثقل على اللسان إظهاره فأدغم وما سهل لك فيه الإظهار فأظهر ولا تدغم))[7].

---

(1) جمهرة اللغة ، ابن دريد : 670/1 .
(2) لسان العرب ، مادة (دغم) : 1391/2 .
(3) القاموس المحيط ، الفيروزآبادي : 114/4 .
(4) ينظر : الكتاب : 104/4 ، واللامات ، الزجاجي : 167 ، ودقائق التصريف ، المؤدب : 31 ، وماذكره الكوفيون من الإدغام ، أبو سعيد السيرافي : 141 .
(5) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها ، مكي بن أبي طالب القيسي : 143/1 .
(6) ينظر : شرح المفصل : 5/ 513 .
(7) معاني القرآن : 354/2 .

وفي موضع آخر يقول ـ وهو يفسّر إدغام الثاء والذال عند التاء ـ: ((والثاء والذال مخرجهما ثقيل فأنزل الإدغام لثقلهما (...) وكذلك الظاء تشاركهن في الثقل فما أتاك من هذه الثلاثة فأدغم وليس تركك الإدغام بخطأ إنما هو استثقال)) [1].

وغاية الإدغام عند القدماء الذين جاؤوا بعد الفراء لم تختلف عما عليه عند الفراء، فهذا مكي بن أبي طالب القيسي (437هـ) يقول : ((اعلم أنّ أصل الإدغام إنما هو في الحرفين المثلين وعلة ذلك إرادة التخفيف ؛ لأنّ اللسان إذا لفظ بالحرف من مخرجه ، ثم عاد مرة أخرى إلى المخرج بعينه ليلفظ بحرف آخر بمثله صعب ذلك ، وشبّهه النحويون بمشي المقيّد ، لأنه يرفع رجلاً ثم يعيدها إلى موضعها ، أو قريب منه ، وشبهه بعضهم بإعادة الحديث مرتين وذلك ثقيل على السامع)) [2]

وقيل هذا في بيان العلة الغائية للإدغام قول أبي عمرو الداني (ت444هـ) : ((إنّ الإدغام تخفيف وتقريب (...) وإنما أدغمت العرب والقرّاء طلباً للتخفيف وكراهة للاستثقال بأن يزيلوا ألسنتهم عن موضع ثم يعيدوها إليه إذ في ذلك من التكلف ما لا خفاء فيه)) [3].

ولم يخرج المحدثون عن ذلك إلا باختلاف العبارة ، إذ إنّ تحقيق الإدغام ذو غرض قصدي ، وهو التخفيف والتيسير في عملية الإجراء النطقي ، فاللسان يعلوه الثقل ، وهو يرتفع ويعود في اللحظة ذاتها ليرتفع مرة ثانية بغية تحقيق إنتاجية الصوتين ، وفي هذا ثقل على المتكلم ، مما يوجب الإدغام [4].

تخفيف الإدغام :

السياقات البنائية والنحوية إنما هي دليل النحاة ومنهم الفراء في تصنيفه لمظاهر الإدغام في العربية ، فللأصوات المتماثلة سياقات ، متصل يتضح في البناء الحاضن للصوتين ، ومنفصل يتضح من خلال التركيب الجملي ، ومثل ذلك للأصوات المتقاربة ، وسيأتي تفصيل ذلك في سياقات الإدغام .

أما القراء فقد حاولوا تصنيف مظاهر الإدغام إلى كبير وصغير ، فأما الكبير فما كان الأول من الحرفين متحركاً سواء أكانا مثلين أو متجانسين أم متقاربين ، وسمي كبيراً لكثرة وقوعه إذ ان الحركة أكثر من السكون ، وقيل لتأثيره في إسكان المتحرك قبل إدغامه ، وقيل لشموله أنواع المثلين والمتجانسين والمتقاربين ، أما الصغير فهو الذي يكون الأول منهما ساكناً[5] .

وقد قسّم مكي بن أبي طالب القيسي الإدغام على نحو يتضح من قوله : ((اعلم أنّ الحروف المدغمات على ثلاثة أضرب ، ضرب مدغم فيه زيادة مع الإدغام وذلك نحو الراء المشددة ، فيها إخفاء تكريرها مع الإدغام الذي فيها زيادة في الإدغام وزيادة في التشديد ، والثاني : إدغام لا زيادة فيه وهو كل ما أدغم لا إخفاء معه ولا إظهار ، ولا إطباق ، ولا استعلاء معه نحو الياء من ﴿ ❶➔❻♒♋③✸□☪ ﴾[6]، والياء والجيم

---

(1) المصدر نفسه : 172/1 .
(2) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها : 219/1 .
(3) الإدغام الكبير ، أبو عمرو الداني : 5 ، نقلاً عن الدراسات الصوتية عند علماء لتجويد ، غانم قدوري الحمد : 391 ، وينظر : شرح المفصل : 488/10 ، وشرح الشافية ، رضي الدين الاسترابادي : 238/3 .
(4) ينظر : الأصوات اللغوية ، عبد القادر عبد الجليل : 299 .
(5) ينظر : النشر في القراءات العشر ، ابن الجوزي : 215/1 - 216 .
(6) سورة آل عمران : من الآية 38 .

في﴿ ﴾[1] ، فهذا تشديده دون الراء المشددة لأجل زيادة الإخفاء للتكرير في الراء والثالث : مدغم فيه نقص من الإدغام ، وذلك نحو ما ظهرت معه الغنّة ، أو الإطباق أو الاستعلاء نحو ﴿ ﴾[2] و﴿ ﴾[3] و﴿ ﴾[4] فهذا تشديده دون تشديد الثاني الذي لا نقص معه في إدغامه ، ولا زيادة))[5].

ويرى الدكتور غانم قدوري الحمد أنّ الإدغام ينقسم على تام وناقص ، والتام يكون بإدراج الأول في الثاني ذاتاً وصفة ، مثل إدغام (مدّ) ، وأما الناقص فيكون بإدراج الأول في الثاني ذاتاً لا صفة كإدغام النون الساكنة والتنوين في الواو والياء[6] .

ولأنّ الإدغام صنف من أصناف المماثلة فإنه ينقسم عند المحدثين [7]على :

الإدغام الرجعي ، ويعني تأثر الصوت الأول بالثاني .

الإدغام التقدمي ، ويعني تأثر الصوت الثاني بالأول .

الإدغام المتماثل ، ويعني أنّ الصوتين الأول والثاني كليهما يتبدّل بصوت ثالث مخالف لهما جميعاً .

آلية إجراء الإدغام

إن المتتبع لأقوال العلماء من النحاة والقراء[8] يلاحظ أنّ هناك نوعاً من الوفاق حول آلية إجراء الإدغام ، ونعني بآلية إجراء الإدغام العمليات الصوتية التي تسبق الإدغام والتي تتخلص بما يأتي :

إذا التقى صوتان متماثلان أو متقاربان وكان الأول منهما ساكناً والآخر متحركاً ، فإنّ الساكن يدخل في المتحرك فيأتيان من وضع واحد .

أما إذا كان الحرف الأول متحركاً فإنّ الإدغام يتم بحذف الحركة ومن ثم قلبه إلى مثل الثاني أو جنسه .

والمتأمل في أقوال الفراء التي أشار فيها إلى الإدغام ، يجد أنّ الفراء قد كشف عن هذه الآلية،من ذلك ما ذكره في قوله تعالى:﴿ ﴾ إذ يقول : ((تدغم اللام عند النون إذا سكنت اللام وتحركت النون (...) ولا يقولون ذلك في لام قد تتحرك في حال))[10].

---

(1) سورة النور : من الآية 40 .
(2) سورة التوبة : من الآية 99 .
(3) سورة النمل : من الآية 22 .
(4) سورة المرسلات : من الآية 20 .
(5) الرعاية في تجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة ، مكي بن أبي طالب القيسي : 229 ؟
(6) ينظر : الدراسات الصوتية عند علماء التجويد : 395 .
(7) ينظر : في اللهجات العربية ، إبراهيم أنيس : 60 ، ولحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ، عبد العزيز مطر : 208 .
(8) ينظر : الكتاب : 417/4 - 421 ، 433 - 437 ، والمقتضب : 197/1 ، والخصائص : 140/2 ، وشرح ابن يعيش : 513/5 - 526 ، شرح الرضي : 235/3 - 290 ، وشرح ابن عقيل : 586/2 - 592 ، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها : 143/1 ، والنشر في القراءات العشر : 215/1 .
(9) سورة سبأ : من الآية 7 .
(10) معاني القرآن : 353/2 .

ومن ذلك أيضاً ما جاء في تفسير قوله تعالى:﴿ ﴾ [1]، إذ يقول : ((إذا ما لقيت الطاء التاء فسكنت الطاء قبلها صيروا الطاء تاء فيقولون أحتّ)) [2] .

سياقات الإدغام :

إجراء الإدغام يستلزم سياقات صوتية معينة ، حاول الفراء أن يسلط الضوء عليها بما يستلزم الإدغام أو يجوّزه أو يمنعه ، ويتضح ذلك فيما يأتي :

1ـ إدغام المتماثلين :المقصود بإدغام المتماثلين ، اتفاق الحرفين المنوي إدغامهما في المخرج والصفة[3] ، كأن يلتقي في الكلام تاء وتاء كما في قوله تعالى:﴿ ﴾ [4]، وهذا النوع من الإدغام ، العملية الإدغامية فيه ، حذف الحركة إن كان المدغم متحركاً ثم النطق بالصوتين على صورة الصوت المشدد .

ومن الصور التي وردت عند الفراء لهذا النوع من الإدغام ، الإدغام في كلمة (حيّ) الواردة في قوله تعالى :﴿ ﴾ [5] ،إذ قال الفراء : ((فأدغموا لما التقى حرفان متحركان من جنس واحد)) [6].

ونحو ذلك الإدغام في قوله تعالى:﴿ ﴾ [7]، إذ فسّر الفراء الإدغام في (لكّنا) فقال : ((معناه لكن أنا هو الله ربي ترك همزة الألف من (أنا) وكثر بها الكلام فأدغمت النون من (أنا) مع النون من (لكن))) [8] .

ونسب بعض النحاة [9] إلى الفراء جواز إدغام المثلين المتحركين ، كإدغام الراء في الراء في نحو قوله تعالى:﴿ ﴾ [10]، وإدغام النون في النون في نحو قوله تعالى :﴿ ﴾ [11] .

إدغام المتقاربين :

اشترط النحاة لإجراء هذا النوع من الإدغام توفّر الأحكام المسوغة له[12] ، وهي التقارب في المخارج التشابه في الصفات من شدة ورخاوة وهمس واستعلاء واستفال ...

---

(1) سورة النمل : من الآية 22 .
(2) معاني القرآن : 289/2 .
(3) ينظر : النشر في القراءات العشر : 278/1 ، وإتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربع عشر ، الدمياطي : 24 - 25 . .
(4) سورة البقرة : من الآية 16 .
(5) سورة الأنفال : من الآية 42 .
(6) معاني القرآن : 411/1 .
(7) سورة الكهف : من الآية 38 .
(8) معاني القرآن : 144/2 .
(9) ينظر : ما ذكره الكوفيون من الإدغام : 148 ، وارتشاف الضرب : 237/1 ، وحاشية الصبان: 346/4 .
(10) سورة البقرة : من الآية 185 .
(11) سورة يوسف : من الآية 3 .
(12) ينظر : الخصائص : 140/2 .

وغير ذلك . وقد وردت صور كثيرة لهذا النوع من الإدغام عند الفراء ، فيما يأتي بعض منها :

إدغام اللام في النون :

أجاز الفراء إدغام اللام في النون ، وذلك في تفسير قوله تعالى:﴿ ﴾ [1]، فقال : ((العرب تدغم اللام عند النون إذا سكنت اللام وتحركت النون)) [2] ، وتعليل ذلك عنده أنها قريبة المخرج منها[3] ، وقد سبقت الإشارة إلى أنّ الفراء قد عدّاللام والنون والراء من مخرج كلي تندرج فيه الأصوات الثلاثة وهو عنده طرف اللسان .

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ الفراء قد فرّق بين نطق البدوي ونطق الحضري المتصنع فيما يتعلق بالإدغام والإظهار في صوتي اللام والنون وبّين أنّ حالة الإدغام كثيرة في القراءة لكنه يختار الإظهار في قوله تعالى:﴿ ﴾ [4]، وذلك ((لأنّ القراءة من المولدين مصنوعة لم يأخذوها بطباع الإعراب ، إنما أخذوها بالصنعة ، فالأعرابي ذلك جائز له لما يجري على لسانه من خفيف الكلام وثقيله)) [5] وبّين أنه لو كان القياس في القراءة على ما يخف على ألسن العرب أو يثقل فيدغمون لخفّف قوله تعالى:﴿ ﴾ [6] ((فقلت : أيش أكبر شهادة ، وهو كلام العرب فليس القراءة على ذلك إنما القراءة على الإشباع والتمكين)) [7].

إدغام اللام في الراء :

رجّح الفراء إدغام اللام في الراء على إظهارها وذلك حين وقف عند قوله تعالى :﴿ ﴾ [8]فقال : ((اللام تدخل في الراء دخولاً شديداً)) [9] وعلل الإدغام بأنه لدفع الثقل .

إدغام اللام في التاء :

يرى الفراء أنّ (هل) في قوله تعالى:﴿ ﴾ [10] فيها قراءتان : الإدغام والإظهار ، إذ يقول : ((العرب تدغم اللام من هل وبل عند التاء خاصة وهو في كلامهم عالٍ كبير ، يقول : هل تدري وهتدري فقرأها القراء على ذلك)) [11] لكنّه فضّل الإظهار وذلك لأنهما ((منفصلان ليسا من حرف واحد ، وإنما بنى القرآن على الترسل والترتيل وإشباع الكلام

---

(1) سورة سبأ : من الآية 7 .
(2) معاني القرآن : 353/2 .
(3) المصدر نفسه والصفحة نفسها .
(4) سورة هود : من الآية 27 .
(5) معاني القرآن : 353/2 .
(6) سورة الأنعام : من الآية 19 .
(7) معاني القرآن : 353/2 .
(8) سورة المطففين : من الآية 14 .
(9) معاني القرآن : 354/2 .
(10) سورة التوبة : من الآية 52 .
(11) معاني القرآن : 441/1 .

فتبيانه أحب إليّ من إدغامه ، وقد أدغم القراء الكبار وكل صواب))[1] فهو يرجح إدغام اللام في التاء إذا كانا في كلمة واحدة ويرجح إظهارهما إذا كانا في كلمتين منفصلتين .

إدغام الذال في التاء :

مـن أمثلـة هـذا النـوع مـن الإدغـام قـراءة عبـد للـه بـن مسـعود لقولـه تعـالى:﴿ ﴾[2]وقولـــه تعـــالى:﴿ ﴾[3] بقوله : اتختم ووعت ، قال الفراء ذلك : ((فأدغمت الذال أيضاً عند التاء وذلك أنهما متناسبتان في قرب المخرج))[4] فجعل التناسب في المخرج مسوغاً للإدغام .

إدغام التاء في الثاء :

تدغم التاء في الثاء كما في قوله تعالى :﴿ ﴾[5]، وقال الفراء في لفظة (اثّاقلتم) : ((معناه والله أعلم تثاقلتم ، فإذا وصلتها العرب بكلام أدغموا التاء في الثاء ، لأنه مناسبة لها ، ويحدثون الفاً لم يكن ، ليبنوا الحرف على الإدغام في الابتداء والوصل ، وكأن إحداثهم الألف لينفع بها الابتداء ، ولو حذفت لأظهروا التاء ، لأنها مبتدأة ، والمبتدأ لا يكون إلا متحركاً))[6].

تعليل إدغام المتماثلين :

قـال الفـراء وهـو يوجـه الإدغـام فـي كلمـة (حـيّ) مـن قولـه تعـالى :﴿ ﴾[7] : ((كتابتها على الإدغام بياء واحدة ، وهي أكثر قراءة القراء وقد قرأ بعضهم (حَيِيَ عن بينة) بإظهارها ، وإنما أدغموا الياء مع الياء وكان ينبغي لهم ألا يفعلوا ، لأنّ الياء الآخرة لزمها النصب في فَعَل ، فأدغموا لما التقى حرفان متحركان من جنس واحد (...) وقد يستقيم أن تدغم الياء والياء في يحيا ويعيا وهو أقل من الإدغام في حيّ ، لأنّ يحيا يسكن ياؤها إذا كانت في موضع رفع فالحركة فيها ليست لازمة ، وجواز ذلك أنك إذا نصبتها كقول الله تبارك وتعالى :﴿ ﴾

---

(1) المصدر نفسه والصفحة نفسها ، وأراد بالحرف الواحد : أنهما ليسا في كلمة واحدة .

(2) سورة البقرة : من الآية 92 ، وقرأ ابن كثير وحفص بإظهار الذال على الأصل ، والباقون بالإدغام ، ينظر : الإتحاف : 136 .

(3) سورة الدخان : من الآية 20 ، وقرأ أبو عمرو وهشام وحمزة والكسائي وخلف بالإدغام ، ينظر : الإتحاف : 388 .

(4) معاني القرآن 172/1 ، وينظر صور أخرى لهذا النوع من الإدغام : 75/1 ، 136/1 ، 382/2 ، 107/3 .

(5) سورة التوبة : من الآية 38 .

(6) معاني القرآن : 437/1 - 438 .

(7) سورة الأنفال : من الآية 42 .

﴿ [1] استقام إدغامها ها هنا ثم يؤلف لكلام ، فيكون في رفعه وجزمه بالإدغام فتقول (هو يُحيُّ ويميت) [2])) [3].

نلحظ من خلال هذا النص جملة من الأمور ، نوجزها بالآتي :

ـ الإدغام في (حيّ) جائز وليس بواجب .

ـ إن تسويغ الإدغام هنا يستند إلى علة التماثل .

ـ عزو الإدغام إلى لزوم الحركة في اللام .

ـ قلة الإدغام في (يحيى) مقارنة بـ(حيى)

ولا بأس في إعادة قراءة محاور النص بتأنٍ وعلى النحو الآتي :

ـ كون الإدغام جائز في (حيّ) فهذا متأتٍمن توافر شروط الإدغام فيها طبقاً للقواعد التي قال بها النحويون.

ـ العين واللام من موضع واحد .

ـ اللام متحركة بحركة لازمة ـ الإدغام يتم بسكون العين وإدخالها في اللام وعلى النحو الآتي :

حيَّ : ح ـَ / ي ـِ / ي ـَ

وبإسقاط قمة المقطع الثاني / ـِ / نتوصل إلى إسكان الياء ، ومن ثم يتحقق شرط الإدغام (سكون الأول وتحرك الثامي) ، فيعاد تشكيل البناء المقطعي على النحو الآتي :

ح ـَ ي/ ي ـَ = حيَّ .

ومن الأهمية بمكان أن نلتفت إلى مسألة مهمة في هذا الصدد وهو أنه إذا فهم من الإدغام إتيان يصوتين من موضع واحد ، فسوف يكون الأمر قاصر الجدوى ، إذ إنّ الوفرة المتحققة للمؤدي ـ على وفق هذا الفهم ـ وفرة مكانية (أن ترفع لسانك رفعة واحدة من موضع واحد) ، ولكن الأمر أبعد من هذا ، إذ إنّ ما توفر للمؤدي ليس المكان فحسب ، وإنما الزمان أيضاً ولكن الأمر من خلال التقطيع العروضي لذلك السياق الصوتي وما يترتب عليه من تشكيل زمني وعلى النحو الآتي[4] :

حيِيَ = ح ـَ /ي ـِ / ي ـَ

ب ب ب

(= 0،5 + 0,5 + 0,5 = 1,5 درجة زمنية) ←

حيَّ = ح ـَ ي / ي ـَ

ب ـ

(= 1 + 0,5 = 1,5 درجة زمنية) ←

وهذا التحليل الصوتي العروضي الزمني لكل من السياقين يظهر :

1ـ في سياق الإظهار ، أظهر التحليل :

---

(1) سورة القيامة : 40 .

(2) سورة يونس : من الآية 56 .

(3) معاني القرآن : 412/1 .

(4) يرى الباحث عبد الحميد حمّام أنّ الإيقاع الموسيقي يتحد من ناحيتين رئيستين هما : المدة الزمنية لكل صوت ، ومواقع النبر في الأصوات المختلفة ، ويعتمد حمّام لقياس الزمن الموسيقي لكل تفعيلة رموزاً اعتمدناها في الكشف عن التشكيل الزمني لمفردة (حيّ) بسياقيها الإدغامي وغير الإدغامي ، إذ يرى هذا الباحث بعد استقرائه لأمثلة شعرية : أنّ السبب الخفيف إذا تبعه متحرك واحد فقط فإنه يعطي قيمة زمنية تساوي (1,5) درجة ونصف الدرجة ، أما المتحرك أو المقصور فيعطي نصف وحدة زمنية (0,5) ، ينظر :عرض بسام فطوس لكتاب (معارضة العروض) لعبد الحميد حمّام ، بحث منشور في مجلة مؤتة ، مج12 ، عدد 24 ، 365 ، وينظر : تطور الشعر العراقي الحديث ، علي عباس علوان : 242 ، الهامش .

ـ ثلاثة مقاطع صوتية
ـ ثلاث نبرات عروضية .
ـ ثلاث إشارات زمني تساوي درجة زمنية ونصف .
2ـ في سياق الإدغام ، أظهر التحليل :
ـ مقطعين صوتيين .
ـ سبباً ونبرة صوتية .
ـ إشارتين زمنيتين قيمتهما تساوي درجة زمنية ونصف .

وعلى أساس فكرة الإدخال بوصفها مفهوماً أساسياً للإدغام ، فإنّ الإدغام طال كل مستويات الأداء الصوتية والعروضية والزمانية والمكانية وعلى هذا الأساس يختصر الجهد لتحقق الخفة المنشودة .

وعليه أستطيع القول إنه لم يتوفر لي فيما قرأت من دراسات سابقة في هذا المجال تحليل لطبيعة الإدغام الأدائية ، وما يترتب عليه زمانياً وجل ما نجده في هذا لمجال التركيز على الجانب المكاني ، آخذين بمبدأ رفع اللسان رفعة واحدة من موضع انتاج الصوت المتماثل مع غيره في السلسلة الصوتية من غير الالتفات إلى ما يجري في التشكيل لزمني المترتب في ضوء الأداء اللساني ، فإدخال الصوت على الصوت المثل لا يعني فناءه لأنّ جميع متعلقاته محفوظة .

وخلاصة القول : إنّ إدخال صوت في صوت مماثل أو مقارب لم يحقق أمرين اثنين :

الأول : الوفرة المكانية المتأتية من تصويب اللسان إلى موضع واحد للإتيان بصوت متمهل يعادل صوتين .

والثاني : الوفرة الزمانية المتأتية من تداخل الوحدات الزمنية في السياق الصوتي المتشكل دفعة واحدة في حال الإدغام ، في حين إنّ التشكيل الزمني للسياق الصوتي في حال الإظهار يكون على شكل دفعات .

تعليل إدغام المتماثلين المنفصلين

سبقت الإشارة إلى أنّ بعض النحاة نسبوا إلى الفراء جواز إدغام الراء في الراء في قوله تعالى :﴿ ✸🖂🖍⬀❷↖❻◆♦✍•🖋♦ ﴾، وقد فسر الدكتور محمد حسين آل ياسين قبول الفراء والكوفيين عامة لهذه القراءة بأنه احترام لقراءة أبي عمرو بن العلاء لها ، إذ كان يؤثر الإدغام فيها [1] .

فقد روي عن أبي عمرو بن العلاء أنه كان يدغم الراء في مثلها ساكناً كان ما قبلها أو متحركاً والساكن ما قبلها قوله :﴿ ✸🖂🖍⬀❷↖❻◆♦✍•🖋♦ ﴾ [2] .

وأغلب الظن أنّ أبا عمرو بن العلاء إنما أجاز الإدغام في الآية الكريمة لأنه كان لا يجد ضيراً من اجتماع الساكنين في درج الكلام وهذه قراءة بعض أهل المدينة فيما نقل عن الفراء[3] .

---

(1) ينظر : الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث الهجري ، الدكتور محمد حسين آل ياسين : 395 .

(2) ينظر : المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، ابن جني : 161/1 ، وشرح الشافية : 247/3 ، وإعراب القرآن ، النحاس : 237/1 .

(3) ينظر : المحتسب : 161/1 .

ويحتاج قبول إدغام ما سُبِق بحرف صحيح ساكن إلى التسليم بجواز الجمع بين ثلاثة صوامت متجاورة في النطق ، وهذا يتعارض مع أصول المدرسة البصرية ومقاييسها لذلك أنكره سيبويه ورفضه[1] .

غير أن البصريين قد لاحظوا أنّ قراءة الإدغام مروية عن أبي عمرو - وهو رأس من رؤوسهم - لذلك تأولوا إسكانه على إخفاء الحركة وليس ذهابها بالكلية ، وقد أشار إلى ذلك ابن يعيش (ت643هـ) صراحة إذ قال : ((فأما ما يُحكى من الإدغام الكبير لأبي عمرو (...) فليس بإدغام عندنا وإنما يقول به القراء ، وإنما هو عندنا على اختلاس الحركة وضعفها لا على ذهابها بالكلية)) [2] .

وقوبل موقف النحاة البصريين من هذه القراءة بالرد والرفض فقال عنه أبو حيان الأندلسي : ((ولم تقتصر لغة العرب على ما نقله أكثر البصريين ولا على ما اختاروه ، بل إذا صحّ النقل جب المصير إليه)) [3] .

ونعود إلى الحديث عن رأي الفراء بهذه القراءة ، ويتضح هذا الرأي فيما ذكره أبو سعيد السيرافي ، إذ قال : ((أجاز الفراء إدغام الراء في الراء من (شهر رمضان) على وجهين :

أحدهما : أن يجمع بين ساكنين الهاء من شهر رمضان والراء منه وهذا عنده جيد ليس بمنكر.

والوجه الآخر : أن تلقى حركة الراء على الهاء ، فتقول : شهرَ رمضان . واستضعف هذا الوجه وأجازه وزعم أنه كالمتصل وسيبويه ينكر إدغام ذلك على الوجه الأول والثاني .

واحتج الفراء على ذلك بأنهم قالوا في عبد شمس التميمية : عبشمي ، كأنه يقول : إنهم ألقوا حركة الدال على الباء وأدغموا الدال في الشين)) [4] .

إنّ ما تقدّم يعطي صورة واضحة عن مدى التباين في النظرة إلى هذه القضية ، سواء بين النحويين أنفسهم ، أو بين النحويين والقراء فمن النحويين من تابع القراء ورأى أنّ الإدغام في هذا صحيح أداءً ونقلاً ومن ثم يكون ((المصير إلى قول القراء أولى لأنهم ناقلون عمن ثبت عصمته عن الغلط في مثله ، ولأنّ القراءة ثبتت تواتراً ، وما نقله النحويون آحاد ، ثم انه لو سُلّم أنه ليس بتواتر ، فالقراء أعدل وأكثر فكان الرجوع إليهم أولى)) [5] .

ومنهم من تمسك بالرد والرفض لأنه يرى فيها خروجاً على القواعد التي وضعوها ((لأنه جمع بين ساكنين الأول منهما ليس بحرف مد ولين ، والتقاء الساكنين عندهم إنما يجوز إذا كان الحرف الأول منهما حرف لين)) [6] .

تعليل إدغام المتقاربين

يقول ابن يعيش (ت643هـ) : ((اعلم أنّ الحروف المتقاربة تجري مجرى الحروف المتماثلة في الإدغام لأنّ المتقاربين كالمتماثلين ؛ لأنهما من حيز واحد ، فالعلة الموجبة

---

(1) ينظر : الكتاب : 438/4 .
(2) شرح المفصل : 524/5 .
(3) البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي : 39/2 .
(4) ما ذكره الكوفيون من الإدغام : 148 .
(5) الإيضاح في شرح المفصل ، لابن الحاجب : 479/2 .
(6) الحجة في علل القراءات السبع ، أبو علي الفارسي : 269/2، وينظر : الحجة في القراءات السبع ، ابن خالويه : 26 .

للإدغام في المثلين ، قرب منها في المتقاربين ، لأنّ إعادة اللسان إلى موضع قريب مما رفعته عنه كإعادته إلى نفس الموضع الذي رفعته منه ، ولذلك شبّه بمشي المقيّد)) [1].

وبناء عليه فإنّ التعليل لإدغام المتقاربين لا يختلف كثيراً عن التعليل لإدغام المتماثلين . ((فالعلة الموجبة للإدغام في المثلين ، قريب منها في المتقاربين)) [2] فهي تمتد عن رغبة في توفير الجهد الذي يُبذل في نطق صوتين من مخرج واحد أو من مخرجين متقاربين .

ثم إنّ آلية إدغام المتقاربين توضح أنّ الإدغام فيهما يتحقق بشيئين هما : قلب الصوت الأول إلى الثاني وهو الأكثر ، أو قلب الصوت الثاني إلى الأول وهذا قليل لجعلهما متماثلين ، ومن ثم إدغام هذين المتماثلين .

فعلة التماثل وقعت هنا أيضاً غير أن ما يفرقهما في هذا النوع من الإدغام أنها جاءت بعد علة أخرى هي التقارب .

تعليل ما يمتنع فيه الإدغام

التعليل الصوتي لا يعني بالضرورة التلازم الحتمي بين العلة والمعلول ، فإذا تزاحمت الغايتان الأدائية والدلالية في سياق صوتي معين يحقق الإدغام ، فإنّ المؤدي يسعى إلى تحقيق لغاية الدالية لأنّ مهمة اللغة إنما هي مهمة دلالية .

وعليه فقد عرض الفراء سياقات صوتية يتحقق معها الإدغام إجراءً غير أنّ هناك عللاً تعترض هذا الإدغام ، من ذلك ما ذهب إليه الفراء من كراهية الإدغام في التاء ((فلم يقولوا : اتّلع في اطّلع ، لئلا يلتبس باتّعد واتّزن . هكذا قاله الفراء ، فأبدلوا من التاء طاء لأنها من مخرجها ،على ما ذكرنا ، فادغموا الطاء في الطاء وصار الإدغام ها هنا لازماً لسكونه)) [3] .

الفراء هنا على حق في منعه الإدغام في التاء ، حتى تصبح الطاء تاء لئلا تلتبس باتّزن واتّعد ، والعرب يغايرون أحياناً بين مواضع من كلامهم وإن اشتركت هذه المواضع في نظام واحد ، كأنهم كانوا ينبهون إلى ما يُحدث توحيدها في الحكم من التباس صيغة بأخرى .

إنّ الباعث إلى منع الإدغام هنا لم يكن صوتياً وإنما كان دلالياً كما هو واضح .

التعليل الصوتي لمظاهر الإبدال

الإبدال ظاهرة صوتية من ظواهر اللغة قائمة في أغلبها على اختلاف اللغات ، وهي سنة من سنن العرب في كلامهم ، قائمة على أساس إبدال بعض الحروف ببعضها الآخر لتقارب بينهما في الصفة أو المخرج أو فيهما معاً [4].

وقد جمعت كتب الإبدال في صفحاتها إبدال المتقاربين والمتباعدين ، ويبدو أنّ مسوغات الإبدال قائمة على علاقات التقارب والتجانس والتباعد ، وأكثرها نصاً بل أقربها

---

(1) شرح المفصل : 526/5 .

(2) ينظر : الخصائص : 140/2 .

(3) مدرسة الكوفة ، مهدي المخزومي : 173 ، وينظر : ما ذكره الكوفيون من الإدغام في باب (علة عدم إدغام الطاء والظاء في لتاء افتعل : 140 .

(4) ينظر : الصاحبي : 203 ، والمزهر : 46/1 .

إلى الواقع اللغوي التقارب ، ((أما التجانس والتباعد فقليلان نادران ، وإن كانا يتفاوتان بين حرف وآخر)) [1].

الإبدال تعريفه وغايته :

لم يخرج علماء العربية في تعريفهم الإبدال عن كونه : إقامة صوت مقام صوت ، إما لضرورة ، وإما صنعة أو استحساناً ، أو هو جعل صوت مكان صوت آخر مطلقاً [2].

واستعرض الدكتور عادل أحمد زيدان[3] تعريفات الإبدال ، ورأى أنها تشير إلى التعمّد والتقصد ، وهو متا لم يقصده اللغويون أنفسهم ، فالعربي لم يتعمد ذلك عندما يتكلم بلغته ، ((إذ ليس المراد بالإبدال أنّ العرب تتعمد تعويض حرف في حرف وإنما هي لغات مختلفة لمعانٍ متفقة ، تتقارب اللفظتان في لغتين لمعنى واحد حتى لا يختلفا إلا في حرف واحد)) [4] .

وميدان ظاهرة الإبدال لأصوات العربية جاء في أحد عشر حرفاً هي الهمزة والألف والياء والواو والتاء والدال والطاء والميم والهاء والنون[5] ، ووصل بعضهم بهذه الأصوات إلى اثني عشر صوتاً ، ومنهم من جعلها أربعة عشر صوتاً ، وهناك من عدّها تسعة أصوات تجمع في (هدأت موطيا) [6] .

وقد علّق ابن يعيش (ت643هـ) على ما أورده الزمخشري (ت538هـ) في مفصّله من عدد لهذه الحروف وهو (خمسة عشر) بقوله : ((وأما حصر حروف البدل في العدّة التي ذكرها ، فالمراد الحروف التي كثُر إبدالها واشتهرت بذلك . ولم يرد أنه لم يقع البدل في شيء من الحروف سوى ذلك ولو أراد ذلك لكان محالاً)) [7] .

ويجدر بنا التفريق بين نوعين من الإبدال هما :

ـ الإبدال المطرّد : وهو القياس ، أي الإبدال الذي يخضع للقواعد الصرفية المحكمة .

ـ الإبدال غير المطرد : وهو السماعي ، أو اللغوي الذي جمعه اللغويون من جمع الألفاظ المتقاربة في أصواتها ذوات لمعنى الواحد ، كجدث وجدف ، وبعُثِر وبُحثر ، والصقر والسقر والزقر ... الخ .

ولو يترك لنا الفراء تعريفاً يوضح معنى الإبدال وحقيقته ولكننا نستشف من النصوص التي ذكرها الفراء بخصوص هذه الظاهرة في كتابه المعاني ، أو تلك التي رويت عنه ، أنّ الإبدال عنه : قيام صوت مقام صوت في كلمة مع بقاء المعنى واحداً ، فقد نقل أبو الطيب اللغوي (ت351هـ) في كتابه الإبدال أن الفراء قال : ((يقال فلان من حِنْثِك وحِذْ ِك بمعنى واحد)) [8].

كما ذكر الفراء في معانيه أنّ العرب تبدل الثاء فاءً فيقولون جَدَث وجَدَف[9] ، ويقولون أيضاً الفوم والثوم وهما بمعنى واحد[1] وغير ذلك من الأمثلة .

---

(1) دراسات في فقه اللغة ، صبحي الصالح : 219 .
(2) ينظر : الصاحبي في فقه اللغة ، أحمد بن فارس : 133 ، المخصص ، ابن سيدة : 267/13 ، وشرح المفصل : 347/5 .
(3) ينظر : القلب والإبدال في اللغة ، عادل أحمد زيدان ، أطروحة دكتوراه : 99 .
(4) ينظر : المزهر : 460/1 ، ونصوص في فقه اللغة ، رشيد العبيدي : 253 .
(5) ينظر : الكتاب : 237/4 ، والمقتضب : 61/1 ، والأصول في النحو ، ابن لسراج : 244/3 .
(6) ينظر : شرح المفصل : 347/5 ، شرح ابن عقيل : 428/2 ، وشرح الشافية : 199/3 .
(7) شرح المفصل : 348/5 .
(8) الإبدال ، أبو الطيب اللغوي : 174/1 .
(9) ينظر : معاني القرآن : 41/1 .

وتجدر الإشارة إلى أنّ الفراء استعمل مصطلح (المعاقبة) إلى جانب مصطلح (الإبدال) [2].

واشترط في الأصوات المتعاقبة أو المتبادلة تقارب المخرج ، فقد روى أبو سعيد السيرافي عن الفراء أنه قال : ((إنما يعلم ما تناسب من الحروف باللغة ، أن يُبدل الحرف من أخيه ويكون معه في قافية واحدة ، مثل : مَدَح ومَدَه ، والنون والميم في قافية ، والعين والهمزة مثل استأديت وواستعديت ، وهذا كثير ، يُبدل الحرف من أخيه فيُدغم فيه إذا قرب ذلك القرب)) [3] .

وجاء في كتاب المعاني : ((والعرب تقول : ليس هذا بضربة لازم ولازب ، يبدلون الباء ميماً ، لتقارب المخرج)) [4].

ورأي الفراء في اشتراط العلاقة المخرجية بين الصوتين المتبادلين رأي سديد ، ولذا نال القبول عند أكثر اللغويين المحدثين[5] ، إذ يرون أنه لابد من علاقة صوتية بين الحرفين المبدل والمبدل منه ، أو بعبارة أخرى إنّ القرب في الصفة أو المخرج شرط أساسي في حصول الإبدال .

وعن غائية الإبدال يرى أنه ناجم عن الميل إلى التقريب بين الصوتين المتجاورين تيسيراً لعملية النطق واقتصاداً في الجهد العضلي[6] ، والمفردة بوصفها سلسلة صوتية مسؤولة عن توفير المناخ الصوتي المناسب لعملية الإبدال ، ومن ثم إغراء المؤدي بإقامته مكان صوت آخر طالباً السهولة في النطق مع الحفاظ على الرباط الصوتي بين الصوت المبدل ، والصوت المبدل منه ، ذلك أن الرباط الصوتي يومئ إلى العلاقة الصوتية المتأتية في ضوء المخرج أو الصفة .

وبعد : فإنّ كل مظاهر الإبدال إنما تعلل بوحي من القرابة الصوتية ذاتاً ، أو صفة ، وغاية التقريب بين الأصوات في الإبدال ((أن يكون عملهم من وجه واحد ، ويستعملون ألسنتهم في ضرب واحد)) [7] .

وسنتابع مظاهر الإبدال الصوتي عند الفراء على النحو الآتي :

أولاً : الإبدال بين الصوامت :

الإبدال لدى الفراء حاصل بين الأصوات التي من مخرج واحد والأصوات المتقاربة المخرج ، ولهذا الأساس اعتمدت تقسيم الدكتور حسام سعيد النعيمي للإبدال عند ابن جني ، لما فيه من شمولية ووضوح ، إذ قسّم الإبدال على خمسة أقسام [8].

وجاء الإبدال لدى الفراء على الأقسام الثلاثة الآتية فقط :

1- الإبدال بين الأصوات المتدانية في المخرج .

2- الإبدال بين الأصوات المتجاورة في المخرج .

3- الإبدال بين الأصوات المتقاربة في المخرج .

---

(1) ينظر : المصدر نفسه والصفحة نسها .

(2) ينظر : المصدر نفسه : 215/1 ، 241/3 .

(3) ما ذكره الكوفيون من الإدغام : 133 .

(4) معاني القرآن : 384/2 .

(5) ينظر : من أسرار اللغة ، إبراهيم أنيس : 75 ، وكتاب الإبدال لأبي لطيب اللغوي ، المقدمة : 11 ، والمنهج الصوتي للبنية العربية ، عبد الصبور شاهين : 166 .

(6) ينظر : المنهج الصوتي للبنية العربية : 168 .

(7) الكتاب : 478/4 .

(8) ينظر : الدراسات اللهجية والصوتية عدن ابن جني : 98 .

الإبدال بين الأصوات المتدانية في المخرج .

1- الإبدال بين الهمزة والهاء :

الهمـزة والهـاء صـوتان مـن أقصـى الحلـق عنـد القـدماء[1] ، وحنجريـان عنـد المحدثين[2] ، ولكل منهما صفة هي أبعد ما تكون من الثانية فالهمزة صوت شديد ليس هو بـالمجهور ولا بـالمهموس[3] ، والهـاء صـوت رخـو مهمـوس[4] ، وهـذا يجعلهـا مـن ناحيـة الصفة على طرفي نقيض ، وإن كان ذاتاً واحدة باعتبار وحدة المخرج[5] .

إنّ ما يجعل مظهر لإبدال مقبولاً بين الهمزة والهاء أنـه كـان مظهراً لهجياً ينسب إلى طيىء ((ويبدو أنّ الميل إلـى إخفاء الهمزة وإضـعافها فـي النطـق جعلهم يقلبونهـا هـاء لتـداني مخرجيهمـا ، إلا أنّ قبيلـة طيـيء متوغلـة فـي البـداوة فكـان الأشـبه أن تحـافظ عـل الصوت الشديد المجهود لأنه أوفق لطبيعتها ، إلا أنه لا يبعد أن يكون الذي بدأ هذا الإبدال فـي طبعـه لـين ورقـة لضـعف أو علـة بحيـث آثـر الصـمت المهتـوت علـى الصـوت الشـديد الانفجاري فأنس به من حاله كحاله)) [6].

ومن أمثلة هذا الإبدال ما رواه ابن قتيبة عن الفراء من أنـه كـان يـرى إبـدال الهمـزة هاء في أول الكلمة كثيراً فيقول الفـاء : ((الهمـزة تبـدل منهـا الهـاء فـي أول الحـرف كثيـراً ، قالوا هبرية وأصلها ابرية)) [7] .

2- الإبدال بين العين والحاء :

ينتمـي هـذان الصـوتان إلـى منطقـة واحـدة وهـي أصـوات الحلـق باتفـاق القـدماء[8] والمحدثين[9] ، ولا فرق بينهما إلا في أنّ الحاء مهموس ونظيره المجهور هو العين .

وقد سوّغ اتفاقهما في المخرج وتناظرهما في الصفة حدوث الإبدال بينهما في كـلام العرب ، إذ نسبه اللغويون القدماء إلى هذيل وثقيف وسموه (الفحفحة) [10].

ومـن أمثلـة هذا الإبدال مـا ذكره الفراء فـي تفسير قولـه تعـالى :﴿ 📖❒▫♦☒• ❼🖝×✍♦✍ ◆❸🖝✡🖝➔🡄✂♦❶🖝❶ ↖☠■🖬🖝➔♦❸ ✂✍๛↘❶→☎🡄❑❻🖝﴾ [11] إذ يقـول : ((سـمعت بعـض أعـراب بنـي أسـد وقرأها فقال : بحثر وهما لغتان بحثر وبعثر)) [12] .

وعلل ابن جني الإبدال بين الحاء والعين بقوله : ((العرب تبدل أحد هذين الحـرفين من صاحبه لتقاربهما في المخرج ، كقولهم بحثر من في لقبور أي بعثر)) [13] ، وفـي كتابـه

---

(1) ينظر : العين : 52/1 ، والكتاب : 433/4 .
(2) ينظر : دراسة الصوت اللغوي ، أحمد مختار عمر : 273 .
(3) ينظر : الأصوات اللغوية ، إبراهيم أنيس : 91
(4) ينظر : المصدر نفسه : 88 .
(5) ينظر : الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني : 110
(6) ينظر : العين : 52/1 ، الكتاب : 433/4 .
(7) أدب الكاتب ، ابن قتيبة : 492 .
(8) ينظر : العين : 57/1 ، الكتاب : 433/4 .
(9) ينظر : الأصوات اللغوية : 88 .
(10) ينظر : الاقتراح في علم أصول النحو ، السيوطي : 83 .
(11) سورة العاديات : 9 .
(12) معاني القرآن : 286/3 .
(13) المحتسب : 343/1 ، وينظر : الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني : 120 .

(سر الصناعة) بين الصلة الوثيقة بين الصوتين فقال : ((ولولا بحّة في الحاء لكانت عيناً)) [1].

ويعلل الدكتور أحمد مختار عمر ميل العرب إلى استخدام صوت العين في لغتهم أكثر من استخدام صوت الحاء بأنه يعود إلى تحقيق غاية مهمة وهي الوضوح السمعي ، ولا يتحقق الوضوح السمعي إلا بالجهر بالصوت[2] .

3- الإبدال بين الجيم والشين :

الجيم والشين صوتان شجريان[3] وعلى الرغم من اختلافهما في الصفات من حيث إنّ الجيم صوت مجهور شديد[4] والشين صوت مهموس رخو[5] لكن اتفاقهما في المخرج سوّغ وقوع الإبدال بينهما .

ونسب الفراء هذا الإبدال إلى تميم حين وقف عند قوله تعالى : ﴿ ▫♦🕯❐🄸🄸🄾②🄾☺🐦🌀✍✂ ✍🄾♎◆↗🖉🔔🄾🄸❐🕯▫ ﴾ [6] فقال : ((ولغة أخرى لا تصلح في الكتاب وهي تميمية فأشاءها المخاض ، ومن أمثال العرب شرُّ ما ألجاك إلى مُخّة عرقوب[7] ، وأهل الحجاز وأهل العالية يقولون : شرّ ما أجاءك إلى مُخّة عرقوب ، والمعنى واحد ، وتميم تقول : شرّ ما أشاءك إلى مُخّة عرقوب))[8] .

ويرى د. أحمد علم الدين الجندي أنّ إبدال تميم الجيم المجهورة بشين مهموسة يتلاءم وطبيعتها البدوية التي تميل إلى الجهر بالأصوات ولهذا الأساس يرجح أنّ لشين المبدلة عن الجيم في لهجة تميم هي شين مجهورة أيضاً وهي أقرب ما تكون إلى الجيم الشامية المجهورة[9] .

4 - الإبدال بين السين والصاد :

السين والصاد متحدان في المخرج والصفة ، فكلاهما من مخرج واحد هو ((مما بين طرف اللسان وفويق الثنايا)) [10] ، وكلاهما مهموس رخو[11] ، وليس بينهما من اختلاف سوى أنّ الصاد صوت مطبق والسين صوت منفتح ، ولولا الإطباق لصارت الصاد سيناً[12] .

وقد سوّغ اتفاقهما في المخرج والصفة أن يبدل أحدهما من الآخر ، وقد أجاز الفراء في طائفة من الألفاظ أن تنطق بالسين مرة ومرة بالصاد مرة أخرى مثل كلمتي (المسيطرون) و(مسيطر) إذ يقول : ((كتابتها بالصاد ، والقراءة بالسين والصاد ، وقرأ

---

(1) سر صناعة الإعراب ، ابن جني : 246 .
(2)
(3) ينظر : العين : 58/1 .
(4) ينظر : الكتاب : 434/4 .
(5) ينظر : المصدر نفسه : 434/4 - 435 .
(6) سورة مريم : من الآية 23 .
(7) المراد بهذا المثل : أنه لم يلجئك إلى مخ العرقوب إلا الفقر والفاقة ، ذلك لأنّ العرقوب لا محل له وإنما يحوج إليه من لا يقدر على شيء ، يضرب للمضطر جداً . ينظر : مجمع الأمثال ، للميداني : 502 .
(8) معاني القرآن : 2/ 164 .
(9) الكتاب : 433/4 ، وينظر : دراسة الصوت اللغوي : 269 ، والدراسات الصوتية واللهجية عند ابن جني : 131 .
(10) ينظر : الأصوات اللغوية : 64 .
(11) ينظر : اللهجات العربية في التراث : 457/2 - 458 .
(12) ينظر : الكتاب : 436/4 .

الكسائي بالسين ، ومثله بصطة وبسطة ، كُتب بعضها بالصاد ويعضها بالسين . والقراءة بالسين في بسطة ، ويَبْسُط وكل ذلك أحسبه (...) صواب)) [1] .

ونسب الفراء إلى بني العنبر من تميم قلب السين صاداً عند الأصوات : الطاء والقاف والغين والخاء إذا كُنَّ بعد السين [2].

والمسوّغ لذلك هو أنّ هذه الحروف مستعلية ، والسين مهموس من حروف الاستفال فكرهوا الخروج من إلى المستعلي لأنّ ذلك مما يثقل فأبدلوا من السين صاداً لأنّ الصاد توافق السين في الهمس والصفير وتوافق هذه الحروف في الاستعلاء[3] .

واشترط في هذا الإبدال أن تتقدم السين على هذه الحروف ؛ لأنها إذا كانت متأخرة كان المتكلم منحدراً بالصوت من عال ، ولا يثقل ذلك ثقل التصعيد من منخفض ، فلذلك لا تقول في (قست) (قصت) مثلاً [4]، وهذا ما أشار إليه السيوطي بقوله : ((فإذا تقدّم حرف الاستعلاء لم يكره وقوع السين بعده لأنه كالانحدار من العلو وذلك خفيف لا كلفة فيه)) [5] .

ويبدو لي أنّ ظاهرة قلب السين صاداً مع أصوات التفخيم هي ظاهرة لهجية ، أي عادة لغوية منحصرة في قبائل معينة ثم شاءت الفصحى أنْ تألفها لسهولتها في النطق .

وقد نصّ سيبويه على أنها لغة ، حين قال : ((هذا باب ما قلب فيه السين صاداً في بعض اللغات)) [6].

5- الإبدال بين لباء والميم :

الباء والميم صوتان شفويان مجهوران عند القدماء[7] وعند المحدثين[8] ، ويفرّق بينهما أنّ الباء صوت شديد ، ومجرى الهواء معه من الفم ، على حين إنّ الميم صوت متوسط بين الشدة والرخاوة ومجرى الهواء معه من الأنف ، فالصوتان متقاربان في المخرج ، وهذا ما صرّح به الفراء حين أشار إلى الإبدال بين هذين الحرفين فقال : ((والعرب تقول : ليس هذا بضربة لازب ولازم ، يبدلون الباء ميماً لتقارب المخرج))[9] .

وقد أُثر عن بني أسد مثل هذا الإبدال فيما نُقل عن الفراء في لفظة (اطمأنت) فقال : ((يقال اطمأننت ولغة بين أسد اطبأننت)) [10] ، وأنشد قول الشاعر :

وبشر في جبينك من بعيد بخير فاطبأن له جنابي[11]

يريد فاطمأن .

وعُزي هذا الإبدال إلى لهجة بكر بن وائل وإلى مازن وكلتاهما من ربيعة[12] ، وقد شك د. إبراهيم أنيس في صحة نسبته إلى القبيلتين إذ ليس هناك لهجة من اللهجات في لعالم

---

(1) معاني القرآن : 93/3 ، وينظر : 258/3 .
(2) ينظر : الإبدال ، أبو الطيب اللغوي ، المقدمة : 15/1 .
(3) ينظر : اللهجات العربية في التراث : 446/2 - 447 .
(4) ينظر : المرجع نفسه : 488/2 .
(5) المزهر : 469/1 ، وينظر : اللهجات العربية في التراث : 447/2 .
(6) الكتاب :479/4 .
(7) ينظر : الكتاب : 433/4 - 434 .
(8) ينظر : الأصوات اللغوية : 45 .
(9) معاني القرآن : 384/2 .
(10) الإبدال ، ابن السكيت : 73 .
(11) لم أقف على نسبة هذا البيت .
(12) ينظر : في اللهجات العربية ، إبراهيم السامرائي : 80 .

تلتزم قلب كل ميم إلى باء والعكس ؛ لأنها في رأيه عملية متناقضة لا مبرر لها[1] ، ويرى أنّ كلا من الإبداليين ينسب إلى قبيلة معينة ، إذ يمكن أن يعزي قلب الباء ميما إلى مازن ربيعة لأنها قريبة إلى الحاضرة ، وهذا القلب ملائم لها لأنه انتقال من الشدة في الباء إلى التوسط في الميم ، أما الإبدال الثاني قلب الميمي باء فيمكن أن يعزى إلى مازن تميم ومازن قيس لأنهما قبيلتان بدويتان تميلان إلى الشدة في الأصوات[2] .

وقد قدّم الدكتور عبد الجبار عبد الله العبيدي تفسيراً لهذه الظاهرة وهو أن لا يُنسب هذا التصرف الصوتي إلى قبيلة بعينها وإنما إلى قوم من الموازن كان الراوي قد سمعهم فعزاه لهم ، ثم سار المؤلفون بعده على هذا دون تحقيق أو نظر في صحة الرواية[3] .

وقد رجحت الدراسات الصوتية الحديثة أنّ هذا الإبدال سببه أخطاء الأطفال الذين يعيشون في بيئات منعزلة ولا يجدون من يصحح لهم أغلاطهم فيشّون محتفظين ببعض أخطاء الطفولة التي تصبح فيما بعد معترفاً به في لهجاتهم[4] .

الإبدال بين الأصوات المتجاورة في المخرج :

1- الإبدال بين الهمزة والعين :

الهمزة والعين صوتان متجاوران، فالهمزة صوت حنجري[5] ، والعين صوت حلقي[6] ، وقد سوّغ تجاورهما حلول العين محل الهمزة في ظاهرة معروفة تسمى (العنعنة) والتي تعزى إلى قبائل تميم وقيس وأسد ، فقد روي عن الفراء أنه قال : ((وتميم وقيس وأسد ومن جاورهم يجعلون ألف أن إذا كانت مفتوحة عيناً يقولون : أشهد عنّك رسول الله ، فإذا كسورا رجعوا إلى الألف))[7] .

---

(1) ينظر : المرجع نفسه : 105 .
(2) ينظر : في اللهجات العربية : 106 .
(3) ينظر : مظاهر التأثر الصوتي في اللهجات العربية ، عبد الجبار عبد لله العبيدي ، بحث منشور في مجلة جامعة الأنبار ، مجلد 1 ، عدد 1 ، 1997م : 139 .
(4) ينظر : في اللهجات العربية : 107 .
(5) ينظر : دراسة الصوت اللغوي ، أحمد مختار عمر : 273 .
(6) ينظر : المرجع نفسه : 272 .
(7) ينظر : تهذيب اللغة ، الأزهري : 112/1 ، باب العين والنون ، مادة (عن) .

وقد حظيت هذه الظاهرة بعناية الباحثين المحدثين إذ عدها الدكتور إبراهيم أنيس أقصى مراحل التحقيق للهمزة ، وفسرّها على أنه محاولة من القبائل التي تمارس هذه الظاهرة للجهر بالأصوات لتجعلها واضحة في السمع ؛ لأنّ الهمزة صوت لا هو مجهور ولا هو مهموس[1] .

وعزى الدكتور رمضان عبد التواب هذا الإبدال إلى ميل هذه القبائل للجهر بالأصوات فهم يبالغون في تحقيق الهمز فيجعلونها عيناً [2].

كما أشار إلى أنّ هذا الإبدال لا يختص بهمزة أن المفتوحة فقط بل هو عام في كل همزة عند تميم ومن جاورهم [3]، والدليل على ذلك قول الخليل : ((و(الخبع) الخبء في لغة تميم يجعلون بدل الهمزة عيناً)) [4] .

وتجدر الإشارة إلى أنّ إبدال العين من الهمزة ما يزال موجوداً في لهجاتنا المعاصرة فكثيراً ما نسمع ساكني المناطق الريفية في العراق يقولون : (لَعْ) في (لأ) و(سَعل) في (سأل) ، و(قرعان) في (قرآن) وغيرها من الكلمات .

الإبدال بين الكاف والقاف :

الكاف والقاف صوتان شديدان[5] متقاربان في المخرج ، إذ الكاف طبقي[6] ، والقاف لهوي[7] ، والأول مهموس بلا خلاف[8] ، أما الثاني فهو مهموس لدى المحدثين [9] مجهور لدى القدماء [10]، ويُعزى هذا الخلاف إلى اختلاف مفهوم والجهر والهمس بين القدماء والمحدثين [11].

وينتمي هذان الصوتان إلى منطقة واحدة هي منطقة أقصى الحنك ، وهي لا تضم غيرهما ، وإذا قسمنا هذه المنطقة على مخرجيهما كانت اللهاة ومؤخر اللسان مخرجاً للقاف والطبق ومؤخر اللسان مخرجاً للكاف ، ويعني هذا أنّ هذين المخرجين يتلاحقان وهو قرب مثالي لحدوث الإبدال .

ومن أمثلة الإبدال بين هذين الحرفين قول الفراء في قوله تعالى﴿ ﴾ [12] أنها في قراءة عبد الله (قشطت) بالقاف والعرب تقول : ((القافور والكافور والقف والكف)) [13] فسّر هذا الإبدال بأنّ الصوتين ((إذا تقاربا في المخرج تعاقبا في اللغات)) [14].

---

(1) ينظر : في اللهجات العربية : 98 - 99 .
(2) ينظر : فصول في فقه العربية ، رمضان عبد التواب : 177 .
(3) ينظر : المرجع نسه : 117 .
(4) العين : 140/1 .
(5) ينظر : الكتاب : 434/4 .
(6) ينظر : دراسة الصوت اللغوي ، أحمد مختار عمر : 271 .
(7) ينظر : المرجع نفسه
(8) ينظر : الكتاب : 434/4 ، والأصوات اللغوية : 21 .
(9) ينظر : الأصوات اللغوية : 21 .
(10) ينظر : الكتاب : 434/4 .
(11) ينظر : أصوات العربية بين التحول والثبات ، حسام سعيد النعيمي : 26 .
(12) سورة التكوير : 11 .
(13) معاني القرآن : 241/3 .
(14) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .

وسمع الفراء أيضاً بعض أعراب بني أسد يقرأون قوله تعالى﴿ ﴾ [1]بالكاف فيقولون (فلا تكهر) وبذلك قرأ عبد الله بن مسعود[2] .

ولأنّ الفرق بين القاف والكاف ، هو أنّ الأول شديد مفخم والثاني رخو غير مفخم ، فإنّ الدكتور عبد الجبار عبد الله العبيدي ، يرى أنّ القبائل البدوية وهي قبائل شرقي الجزيرة ووسطها ـ تميم ومن لف لفها ـ كانوا يميلون إلى النطق بالقاف ، في حين كانت القبائل التي تعيش في بيئات حضرية وهو قبائل غربي الجزيرة العربية ـ الحجاز ومن تابعهم ـ يؤثرون النطق بالكاف[3] .

وتجدر الإشارة إلى أن أثر هذا الإبدال ما يزال موجوداً في لهجة العراقيين المعاصرة فهم يقولون (وكت) في (وقت) و(كتا) في (قتل) .

الإبدال بين اللام والنون

اللام والنون صوتان ذلقيان[4] مجهوران [5]، شديدان عند سيبويه[6] ، متوسطان بين الشدة والرخاوة عند ابن جني[7] ، ومخرج اللام من حافة اللسان من أدنها إلى منتهى طرف اللسان من بينها ومن بين ما يليها من الحنك الأعلى مما فويق الضاحك[8] ، بحيث يتصل باللثة اتصالاً محكماً يمنع مرور الهواء من الأمام ، إذ يتصل طرف اللسان بأصول الثنايا العليا وبذلك يُحال بين الهواء ومروره من وسط الفم فيتسرب من جانبيه [9].

أما النون فمخرجها من طرف اللسان بينه وبين ما فويق الثنايا[10] بحيث يتصل طرف اللسان باللثة اتصالاً محكماً يمنع مرور الهواء وتخفيض الحنك الأعلى يسمح بمرور الهواء من التجويف الأنفي محدثاً في مروره نوعاً من الحفيف لا يكاد يسمع[11] .

ونظراً لاتحاد هذه الصوتين في الصفة وتقاربهما في المخرج فإنّ أحدهما يبدل من الآخر في كثير من اللهجات العربية .

لقد لاحظ الفراء العلاقة بين هذين الصوتين لذلك عدّالإبدال بينهما جائزاً من ذلك ما ذكره في تفسير قوله تعالى﴿ ﴾ [12].

إذ يقول : ((وقوله ﴿ ﴾ يريد : فلكزه ، وفي قراءة عبد الله (فنكزه) (...) كلٌّ سواء)) [13] .

---

(1) سورة الضحى : 9 .
(2) ينظر : معاني القرآن : 274/3 .
(3) ينظر : مظاهر لتأثير الصوتي في اللهجات العربية ، عبد الجبار عبد الله العبيدي ، بحث منشور في مجلة جامعة الأنبار ، مجلة 1 ، عدد 1 ، 1997 : 143 .
(4) ينظر : سر صناعة الإعراب : 74/1 .
(5) ينظر : الكتاب : 434/4 .
(6) ينظر : المصدر نفسه : 435/4 .
(7) ينظر : سر صناعة الإعراب :69/1 .
(8) ينظر : المصدر نفسه : 52/1 .
(9) ينظر : دراسة في الصوت اللغوي : 296 .
(10) ينظر : سر صناعة الإعراب : 52/1 .
(11) ينظر : دراسة في الصوت اللغوي : 270 ، وفي الأصوات اللغوية : 66 .
(12) سورة القصص : من الآية 15 .
(13) معاني القرآن : 304/2 .

كما نسب الإبدال مختصاً بالأسماء الأعجمية إلى بني أسد فقال : ((والعجمي من الأسماء قد يفعل به هذا العرب . تقول : ميكال وميكائيل وميكائل وميكائين بالنون ، وهي في بني أسد يقولون : هذا إسماعين قد جاء بالنون وسائر العرب باللام)) [1].

وجاء عنه أيضاً طائفة من الألفاظ أبدل فيها اللام من النون مثل ذهابه إلى أنّ الأصل في (أُصيلال) : أُصيلان ، إلا إنهم أبدلوا النون لاماً[2] .

ووصف سيبويه هذا النوع من الإبدال بالقلة حيث قال : ((وقد أبدلوا اللام من النون ، وذلك قليل جداً قالوا أُصيلال وإنما هو أصيلان)) [3] .

الإبدال بين الأصوات المتقاربة المخارج .

1- الإبدال بين التاء والسين :

التاء والسين صوتان مهموسان[4] متقاربان في المخرج ، فالتاء مخرجها مما بين طرف اللسان وأصول الثنايا[5] ، والسين مما بين طرف اللسان وفويق الثنايا [6].

ولا ضير إذن أن تتبادل التاء مع السين ، فكلاهما متقارب من الآخر فالتاء من الأصوات الشديدة ونظيرها الرخو هو السين ثم هو موافقة لها في الهمس وقرب المخرج[7] .

لقد التفت الفراء إلى الإبدال بين هذين الصوتين ، فذكر أمثلة له ، من ذلك ما ذكره في تفسير قوله تعالى:﴿ ⌘Ⅱ🔍✎ →💣✳↘⇔■🖬♦🚓 ⇳⑨♦🕭◆❐ ﴾[8]، فقال : ((وعتيا وقرأ ابن عباس (عسيا) وأنت قائل للشيخ إذا كبر عتيا وعسا كما يقال للعود إذا يبس)) [9]

وسمّي هذا الإبدال (الوتم) ونسبه السيوطي إلى اليمن إذ يقولون النات يريدون الناس[10] .

ويرجع بعض المحدثين نسبة هذا الإبدال إلى قضاعة[11] ؛ لأنّ تحول السين وهو صوت رخو إلى التاء وهو صوت شديد لا يكون إلا من سمة القبائل المتبدية ؛ لأنها تميل إلى الأصوات الشديدة والصوت الشديد أيسر من نظيره الرخو لذلك تنسب هذه الظاهرة إلى جرم وجهينة من قبائل قضاعة لأخذها من البداوة بقسط كبير[12] .

2- الإبدال بين التاء والزاي :

---

(1) المصدر نفسه : 391/2 .
(2) ينظر : مختصر تهذيب الألفاظ ، ابن السكيت : 243 . .
(3) الكتاب : 240/4 .
(4) ينظر : الكتاب : 434/4 .
(5) ينظر : المصدر نفسه : 433/4 .
(6) ينظر : المصدر نفسه والصفحة نفسها .
(7) ينظر : اللهجات العربية في التراث : 385/1 .
(8) سورة مريم : من الآية 8 .
(9) معاني القرآن : 162/2 .
(10) ينظر : المزهر : 222/1 .
(11) ينظر : اللهجات العربية في التراث : 385/2 .
(12) المرجع نفسه والصفحة نفسها .

التاء والزاء صوتان متقاربان في المخرج[1] ، مختلفان في الصفة ، إذ التاء مهموس شديد[2] والزاي مجهور رخو[3] ، وبرغم ذلك فقد وقع الإبدال بينهما في كلام العرب .

من ذلك ما رواه الفراء حين وقف عند قوله تعالى :﴿ ﴾[4] وقال : ((اللازب : اللاصق وقيس تقول طين لاتب))[5] واستشهد على ذلك بقول الشاعر :

صداع وتوحيم العظام وفترة وفتي مع الأشراف في الجوف لاتب[6]

وحكى عنه أنه نسب هذا البيت إلى أبي الجراح وهو من عقيل أي أن الفراء نسب هذا الإبدال إلى قيس وعقيل[7] وهما قبليتان بدويتان أثرتا صوت التاء الشديد على الزاي الرخو وقد أيد الدكتور أحمد علم الدين [8] وجود هذا الإبدال بما نقله عن الزمخشري القائل : ((وقرئ لاتب ولازب المعنى واحد فلا تب بالتاء لهجة البدو وبالزاي لهجة غيرهم))[9] .

3- الإبدال بين الثاء والفاء

الثاء والفاء صوتان مهموسان رخوان[10]، غير أنّ مخرج الفاء من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا ومخرج الثاء من بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا [11] ، فالصوتان متقاربان مخرجاً وصفة .

وقد نقل الفراء الإبدال عن العرب بين هذين الصوتين ، إذ يقول : ((والعرب تبدل الفاء بالثاء فيقولون جدث وجدف ووقعوا في عاثور شر وعافور شر ، والأثاثي والأثافي ، وسمعت كثيراً من بني أسد يسمى (المغافير المغاثير)))[12] .

ومن ذلك أيضاً ما ذكره في قوله تعالى:﴿ ﴾[13] إذ يقول الفراء : ((وهي في قراءة عبد لله وثومها بالثاء فكأنه أشبه المعنيين بالصواب لأنه مع ما يشاكله من العدس والبصل وشبهه))[14].

إنّ المتأمل في هذه النصوص يجد أنّ القبائل البدوية مثل قبيلة أسد تؤثر ما كان واضحاً في السمع وهذا الصوتان وإن اتحدا صفة إلا أنهما يختلفان في نسبة الوضوح[15] .

---

(1) ينظر : الكتاب : 433/4 .
(2) ينظر : المصدر نفسه : 434/4 .
(3) ينظر : المصدر نفسه : 435/4 .
(4) سورة الصافات : من الآية 11 .
(5) معاني القرآن : 384/2 .
(6) ينظر : اللسان : 231/2 (لتب) .
(7) ينظر : اللهجات العربية في القرآن : 435/2 .
(8) ينظر : المصدر نفسه والصفحة نفسها .
(9) الكشاف : 337/3 .
(10) ينظر : الكتاب : 434/4 - 435 .
(11) ينظر : المصدر نفسه : 433/4 .
(12) معاني القرآن : 41/1 .
(13) سورة البقرة : من الآية 61 .
(14) معاني القرآن : 41/1 .
(15) ينظر : في اللهجات العربية : 100 .

ومن الأمور الأخرى التي يمكن ملاحظتها هي ظاهرة الإبدال بين الثاء والفاء ،هي أنّ هذه الظاهرة كثيرة في تاريخ اللغات ، وهذا ما تشير إليه النقولات في الكتب الكثيرة[1] .

ثانياً : الإبدال بين الصوائت :

تقسم الصوائت على قسمين :

أ ـ الصوائت الطويلة وهي الألف والواو والياء .

ب ـ الصوائت القصيرة وهي الفتحة والضمة والكسرة .

تعدّتلك الصوائت من تلك الطائفة التي تنزع إلى التغيّر وعدم الاستقرار ، ويبدو أنّ ذلك يرجع من الناحية الفيزياوية إلى أنّ ترددات هذه الأصوات متقاربة فيما بينها أكثر من غيرها من الصوامت مما جعل الانطباع السمعي لها متقارباً أيضاً ، وكذلك يرجع إلى أوضاعها التشريحية الحرة المتقاربة التي لا تملك نقاط ارتكاز من قبيل ما تملكه الصوامت التي يؤلف الاحتكاك فيها نقاط ارتكاز تؤدي إلى الاستقرار[2].

فاشتراكها في الجهر وتوسطها بين الشدة والرخاوة وسعة مخرجها[3] هو الذي يسوغ وقوع الإبدال فيما بينها .

ويرى الدكتور إبراهيم أنيس أنّ علة تناوب أصوات المد في العربية كانت ((نتيجة دخول مستويات لهجية مختلفة في المستوى الواحد الفصيح وهذا التناوب ليس محصوراً بين صوت علة وآخر فهناك تناوب بين الصوائت القصيرة كالكسرة والضمة)) [4] .

وربما كان هذا هو السبب الرئيس في ظهور أمثلة كثيرة في العربية الموحدة تتناوب فيها أصوات المد في الكلمة الواحدة من غير أن يؤدي ذلك إلى اختلاف المعنى .

وهذا الأمر يشير إلى أنّ أصوات المد العربية وإن كانت تمثل فونيمات مستقلة بعضها عن البعض الآخر إلا إنها في بعض الأحيان تبدو متداخلة فونيمياً ، غير أنّ هذا التداخل محدود بالسماع وغير خاضع إلى القياس[5] .

أ ـ الإبدال بين الصوائت الطويلة :

ـ الإبدال بين الواو والياء (المعاقبة) .

ونعني بها ((دخول الياء في لكلمة بدلاً من الواو أو الواو بدلاً من الياء من غير علة صرفية)) [6] وهذا التناوب بين الياء والواو ، أطلق عليه اللغويون مصطلح (المعاقبة) .

وعزا صاحب المخصص هذه الظاهرة إلى أهل الحجاز[7] ؛ لذلك عُرفت بالمعاقبة الحجازية[8] ، وفسرها علماء اللغة بقولهم : إنّ الواو في مثل صوّام ، قوّام ينطق بها عند أهل الحجاز ياء فيقولون : صيّام وقيّام [9].

وقد ذكر الفراء أمثلة كثيرة لبعض الألفاظ وردت بالياء مرة وبالواو مرة أخرى ومعناها واحد ، من ذلك ما ذكره الفراء في تفسير قوله تعالى: ﴿ ✂✍✦◆✋

---

(1) ينظر : المصدر نفسه والصفحة نفسها .
(2) ينظر : في الأصوات اللغوية : 54 .
(3) ينظر : الكتاب : 434/4 ، وسر صناعة الإعراب : 69/1 .
(4) في الأصوات اللغوية : 298 .
(5) ينظر : في الأصوات اللغوية : 298 .
(6) ابن سيده وآثاره وجهوده في اللغة ، عبد الكريم النعيمي : 185 .
(7) ينظر : المخصص ، ابن سيده : 19/14 .
(8) لهجة قبيلة أسد د. على ناصر غالب : 131 .
(9) في اللهجات العربية ، إبراهيم أنيس : 82 .

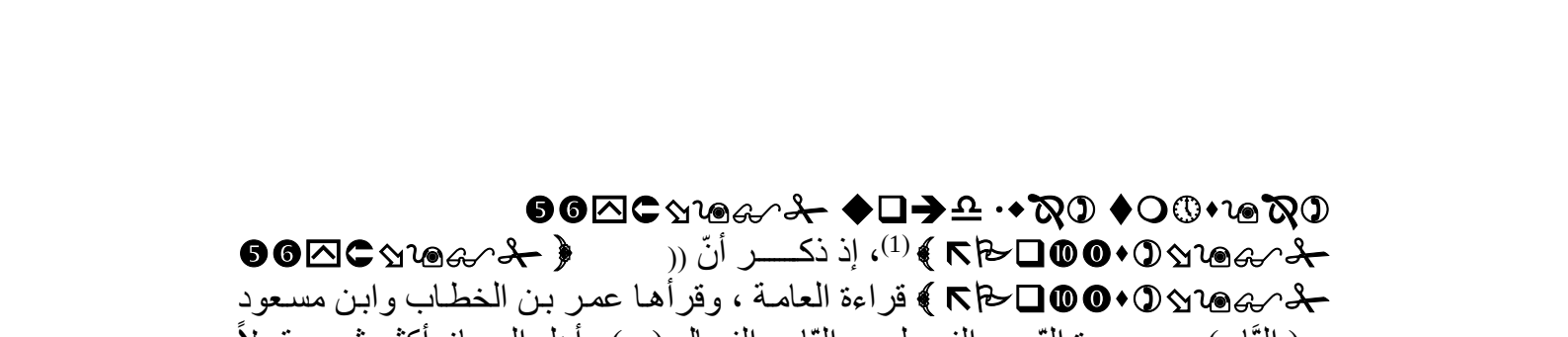

[1]، إذ ذكـــر أنّ ((﴿ [illegible] ﴾ قراءة العامة ، وقرأها عمر بن الخطاب وابن مسعود (القَيِّم) ، وصورة القَوِم : الفيعول ، والقَيِّم : الفيعال (...) وأهل الحجاز أكثر شيء قولاً الفيعال من ذوت الثلاثة فيقولون للصوّ اغ : الصّيّاغ))[2] .

وروى الفراء أيضاً قراءة (مرضوا) في قوله تعالى ﴿ [illegible] ﴾[3] فقال : ((لو أتت مرضوا كان صواباً لأنّ أصلها الواو ألا ترى أنّ الرضوان بالواو والذين قالوا مرضيا بنوه على رضيت))[4] ونسب ما جاء منها بالواو إلى أهل الحجاز [5].

وروى الفراء قول بعض العرب (مِ ضْوفة) وذكر أنّ أصل واوه (ياء) (مِ ضْيفة) واستشهد على ذلك بقول ابن جندب الهذلي :

وكنت إذا جاري دعا لمضوفة أشمرّ حتى ينصف الساق مئزري[6]

فقال : ((جعلها مفعلة وهي من الياء فقلبها إلى الواو لضمة ما قبلها كما قالوا قد سور به))[7].

ويؤيد المحدثون هذا التناوب بين الياء والواو يرون أنّ ذلك يعود إلى طبيعة كلا الصوتين ، فكلاهما من أصوات اللين الضّيّقة[8] .

الإبدال بين الألف والياء :

روى الفراء عن بعض العرب أنهم يقلبون الألف في بعض الأسماء ياءً فيقولون : هوّي وقفيّ وصديّ ، واستشهد على ذلك بقول الشاعر :

تركوا هويّ وأعنقوا لهواهم فقعدتهم ولكل جنب مصرع [9]

ونقد نسب ذلك إلى هذيل [10].

وقد جعل الفراء قراءة من قرأ (يا بُشْرَيَّ) في قوله تعالى: ﴿ [illegible] ﴾[11] من ذلك ، فقال معللاً : ((ومن قال (يا بُشْرَيَّ) فأضاف وغيّر الألف إلى الياء فإنه طلب الكسرة التي تلزم ما قبل الياء من المتكلم في كل حال ، ألا ترى أنك تقول هذا غلامي فتخفض الميم في كل جهات الإعراب فحطّوها إذا أضيفت إلى المتكلم ولم يحطوها عند غير الياء في قولك : هذا غلامك وغلامه لأنّ (يا بشرى) من البشارة والإ عراب يتبّين عند كل مكنّى إلا عند الياء))[12] .

---

(1) سورة آل عمران : 2 .
(2) معاني القرآن : 190/1 .
(3) سورة مريم : من الآية 55 .
(4) معاني القرآن : 169/2 - 170 .
(5) ينظر : المصدر نفسه : 170/2 .
(6) ينظر : ديوان الهذليين : 92/2 .
(7) معاني القرآن : 152/2 .
(8) في اللهجات العربية : 81 ، وينظر: لهجة قبيلة أسد : 132 .
(9) البيت لأبي ذؤيب الهذلي ، ينظر : ديوان الهذليين : 2/1 .
(10) ينظر : معاني القرآن : 39/2 .
(11) سورة يوسف : من الآية 19 .
(12) معاني القرآن : 39/2 - 40 .

ويرى بعض المحدثين أن توخي السرعة في النطق التي هي من صفات البداوة هو الذي جعل هؤلاء يقلبون الألف ياءً ويدغمونها في ياء المتكلم ليكون العمل من وجه واحد ، وينتقل لسانهم نقلة واحدة ، ولاشك أنّ ذلك أخف عليهم وأسرع من إبقاء الألف وبعدها الياء مع ما في ذلك من تحوّل إلى نبرة الشدة بالإدغام وهو ما يميل إليه البدوي[1] .

ب ـ الإبدال بين الصوائت القصيرة (الحركات) .

ذكرت فيما سبق أنّ علة تناوب أصوات المد العربية كانت ((نتيجة دخول مستويات مختلفة في المستوى الواحد الفصيح وهذا التناوب ليس محصوراً بين صوت علة وآخر فهناك تناوب بين الصوائت القصيرة كالكسرة والضمة)) [2].

فمن القبائل من تؤثر الفتح ومنها من تؤثر الضم ومنها من تؤثر الكسر ، وشيوع الفتحة في العربية أكثر بكثير من شيوع الكسرة والضمة[3] ، ومرد ذلك إلى أنّ الفتحة أخف الحركات وأيسرها على جهاز النطق ؛ لذلك الميل إليها يعدّطلباً للتخفيف من الجهد العضلي المبذول[4] ، ولذلك قالوا : ((إنّ المفتوح لا يسكّن لخفة الفتحة)) [5] .

وقد صوّر لنا الفراء الاختلافات اللهجية في نطق المصوتات القصيرة بيد أنه أغفل ـ في أغلب الأحيان ـ نسبة هذه الصور إلى قبائلها مكتفياً بالقول إنها (لغة) .

وفيما يأتي بعض الأمثلة لذلك :

ذكر الفراء أنّ بعض العرب يضمون الهاء ويسكنون الميم فيقولون : عليهُمْ وبُهم وبعضهم يكسر الهاء ويسكنون الميم فيقولون عليهِمْ وبهِمْ ، وعلل الفراء لمن يكسر الهاء بقوله : ((فأما من قال (عليهم) فإنه استثقل الضمة على الهاء وقلبها ياء ساكنة ، فقال (علِيهم) لكثرة دور المكنى في الكلام)) [6] واشترط في كسر الهاء أن يكون الضمير متصلاً مع الياء الساكنة أو الحرف لمكسور لا يفصل بينهما فاصل [7].

وفي قوله تعالى :﴿ ❒◆♎♦♑♒♦♓♐♎ ♎♦♓♑♒ ♒♦♓♐♎ ♎♦♓♑♒ ﴾ [8] ، روى الفراء قراءتها بالفتح عبد الله بن مسعود فيما رواه عن رسول الله ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ ثم قال ((إنها لغة لأهل حوران سقطت إلى مكة فتكلموا بها وأهل المدينة يقرأون (هِيت لك) بكسر الهاء)) [9].

وروى الفراء قول العرب : النُّصْبُ والنَّصَبُ والحُزْ ن والحَزَن والعُدْم والعَدَم ، ووضع لذلك ضابطاً فقال : ((جعلوها على سمتين : إذا فتحوا أوله ثقلوا ، وإذا ضمّوا أوله خفضوا)) [10] .

ثالثاً : الإبدال بين الصوائت والصوامت (بين الهمزة والصوائت)

---

(1) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني : 199 .
(2) في الأصوات اللغوية : 298 .
(3) ينظر : الألسنية العربية ، د . ريمون طحان : 29/2 .
(4) ينظر : لهجة قبيلة أسد : 138 .
(5) المحتسب : 86/1 .
(6) معاني القرآن : 5/1 .
(7) ينظر : المصدر نفسه : 6/1 .
(8) سورة يوسف : من الآية 23 .
(9) معاني القرآن : 40/2 .
(10) المصدر نفسه : 406/2 .

لقد كان الجدل قديماً وحديثاً بشأن مسألة الإبدال الواقع بين الهمزة من جهة والواو والياء من جهة أخرى .

فالقدماء أقرّوا بالبدل الواقع بين الحروف بشرط العلاقة الصوتية [1]، وقد سايرهم عدد من المحدثين [2]مما حدا أحدهم على القول بعدم وجود علاقة صوتية مطلقاً بين الهمزة والواو والياء ، وعلى هذا الأساس خطّأ القدامى والمحدثين ممن قالوا بجواز وقوع الإبدال[3] .

وربما كان عبد الصبور شاهين مصيباً في عدم قبوله بالإبدال الواقع بين الأصوات التي لا تربطها أية علاقة صوتية ، ولكني لا أشاطره الرأي في رفضه لوقوع الإبدال بين الهمزة والياء بسبب انعدام العلاقة على حسب رأيه .

والدليل على ذلك هو ميل العرب إلى إبدال أحد الصوامت بالياء تبعاً لقانون المخالفة كتطور صوتي وهي أحدى نتائج السهولة والتيسير التي نادى بها كثير من المحدثين التي لا يستلزم بموجبها مجهود عضلي في أثناء النطق .

ويبدو أنّ السبب يعود إلى إبدال الصوامت بالصوائت وفي حالات كثيرة لا يلحق دلالة الكلمة أيَّ تغيير . وهذا ما أثبتته التجارب المختبرية ، إذ إنّ صوت الهمزة غير مستقر وهو شبيه بأصوات المد في بعض الأحيان[4] ، وهو وإن كان صوتاً صامتاً إلا أنّ له حالات من التليين والحذف والإبدال والتحقيق يعتلّ فيها ، ومن أجل ذلك أُلحق بالألف والواو والياء[5].

ومما يمكن ملاحظته أيضاً وجود علاقة صوتية بين الهمزة وحروف المد ، وهذا ما أشار إليه اللغويون العرب من أنّ أصوات المد الطويلة إذا استمر أداؤها فإنها تنتهي إلى موقع الهمزة [6]. ومن ذلك قلب صوت المد الطويل همزة إذا وقفت العرب عليه كقولهم حبلاء ويريدون به حبلى[7] .

وعلى هذا الأساس يمكننا القول إنّ العربية استعملت صوت الهمزة وهو من الصوامت وسيلة لإلغاء طائفة من تتابعات أصوات المد وأنصاف مد مكروهة ، إذ حلت الهمزة محل نصف المد[8] .

هذا وقد عرض الفراء أمثلة كثيرة توضح لنا ظاهرة التناوب بيم الهمزة وليا أو بين الهمزة والواو .

فمن صور الإبدال بين الهمزة والياء ، ما ذكره في تفسير قوله تعالى:﴿ ﴾ [9]، إذ قال : ((وقد قرأ بعض القراء (أولايَ على أثري) بترك الهمز وتشّهت بالإضافة إذا ترك الهمز كما قرأ يحيى بن وثاب (ملة آباي)))[10].

---

(1) ينظر : الخصائص : 82/2 ، والصاحبي : 173 .
(2) ينظر : من أسرار اللغة : 59 ، والقراءات لقرآنية في ضوء علم اللغة الحديث ، عبد الصبور شاهين : 77 .
(3) ينظر : القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث : 77 .
(4) ينظر : دراسة الصوت اللغوي : 297 .
(5) ينظر : في الأصوات اللغوية : 273 .
(6) ينظر : الخصائص : 318/2 ، وفي الأصوات اللغوية : 274 .
(7) ينظر : في الأصوات اللغوية : 275 .
(8) ينظر : المصدر نفسه : 271 .
(9) سورة طه : من الآية 84 .
(10) معاني القرآن : 188/2 - 189 ، وينظر : معجم القراءات : 102/3 .

ونحـــو ذلـــك أيضـــاً مـــا ذكـــره فـــي تفســـير قولـــه تعـــالى:﴿ ﴾ [1] إذ قال : ((تُهمز وثبت فيها الياء وأصحابنا يروون عن الأعمش (ملّة آبايَ إبراهيم) و(دُعاي إلا فراراً) بنصب الياء لأنه يترك الهمز ويقصر الممدود فيصير بمنزلة محياي وهداي)) [2] .

ومن صور الإبدال بين الهمز والواو ، ما ذكره الفراء في تفسير قوله تعالى:﴿ ﴾ [3] إذ قـــال : ((وهي في قراءة عبد الله (وُقتت) بالواو وقرأها أبو جعفر المدني (وُقِتت) خفيفة ، وإنما همزت لأنّ الواو إذا كانت أول حرف وضمت همزت (...) ويقولون هذه أجوه حسان بالهمز وذلك لأنّ ضمة الواو ثقيلة كما كان كسر الياء ثقيلاً)) [4] .

ونحـــو ذلـــك أيضـــاً مـــا جـــاء فـــي تفســـير قولـــه تعـــالى :﴿ ﴾ [5]، إذ قال : ((وقد قرأ ابن عباس (إن يدعون من دونه إلا أُثناً) جمع (الوثن) فضم الواو فهمزها)) [6].

من كل هذا نصل إلى أنّ الهمزة قد تحل محل الواو أو الياء في سياقات معينة من غير أن يؤدي ذلك إلى تغّير في المعنى ، ومن ثم يقودنا هذا إلى تقرير وجود التداخل الفونيمي بين هذه الأصوات وصوت الهمزة [7].

---

(1) سورة يوسف : 38 .
(2) معاني القرآن : 46/2 ، وينظر : معجم القراءات 170/3 ، 230/7 .
(3) سورة المرسلات : 11 .
(4) معاني القرآن : 222/3 223 ، وينظر : المحتسب : 245/2 .
(5) سورة النساء : من الآية 117 .
(6) معاني القرآن : 288/1 - 289 ، وينظر : المحتسب : 98/1 - 99 .
(7) ينظر : الأصوات اللغوية : 273 .

الفصل الثاني

أسس التعليل عند الفراء

أولاً : أسباب التعليل عند الفراء ودوافعه .
ثانياً : أدلة التعليل اللغوي عند الفراء .

أولاً : أسباب التعليل عند الفراء ودوافعه :

استمد التعليل عند الفراء وجوده من مجموعة من الدوافع التي دعت إلى وجوده وبروزه وكانت سبباً في جعله معلماً أساسياً من معالم الدرس اللغوي عند الفراء ، وأهم هذه الدوافع :

1- الدافع التعليمي :

الدافع التعليمي عامل مهم من عوامل نشأة التعليل في النحو العربي ، إذ من المعلوم أنّ النحو العربي قد تحوّل بعد عصر من طابع البحث العلمي إلى طابع التعليم والتدريس على نطاق واسع[1]، فكان من المألوف والحالة هذه أن يسأل طلاب العلم عن علل الأحكام النحوية أسئلة تحثّ النحاة على التفكير بعلل مناسبة ومقنعة يتخذون منها وسيلة لشرح هذه الأحكام وإقناع المتعلمين بها [2]، ولاسيما أنّ المعيار النحوي يستمد شيئاً من قوته الإقناعية من العلل التي تسانده .

يقول الدكتور حسن خميس الملخ : ((إنّ تعليم النحو كان رافعاً لبروز التعليل في المرحلة الأولى من تاريخ النحو العربي ؛ لأنّ التعليم بطبيعته يرتبط بمعيارين : الأول : صورة مجردة للتراكيب والأبنية وهي ما تسمى بالقاعدة ، يصوغ وفقها المتعلم أبنيته وتراكيب من إنشائه بعد الاستئناس بنماذج دالة .

والثاني : اعتماد القاعدة مقياساً من مقاييس الصواب يستند إليهم المعلم ، ولهذا فمن المألوف أن يتسلّح المعلم بالعلل التي تبرهن صحة ما يعلّمه وفق سنّ المتعلم التي تقفز إلى ذهنه أسئلة التعليل ، لماذا كذا ؟ ولماذا ؟ و...الخ)) [3] .

ويرى الدكتور تمام حسان أنّ التعليم عندما يكون هو الهدف يبرز دائماً السؤال عن السبب ، إذ لا مناص للمعلم في قاعة الدرس ((من استعمال العلة الغائية ، ولابد لإنجاح التعليم من هذا التفسير الغائي بواسطة ذكر الأسباب . ذلك ما يحدث عند التطبيق وعند الإعراب والتحليل . فقد يأتي التلميذ بمثال ينصب فيه فاعلاً ، فيصحح المعلم له خطأه ، فيكون التلميذ بموضع السائل ، أما بلسان الحال أو بلسان المقال ، عن هذا التصحيح : (لماذا) كان التصحيح على هذا النحو ، فلا بد أن يقول المعلم : (لأنه) فاعل ، ولو لم يقلها ما تمت عملية التعليم)) [4] .

لقد كان الفراء ـ دائماً ـ على ذكر من مقتضيات هذا الهدف التعليمي ، إذ تشيع في كتبه ما يمكن أن نسميه بالوسائل التعليمية التي يلجأ إليها النحوي ليسير على المتعلم فهم الجملة وإعرابها،يقول معقباً على قوله تعالى:﴿ ﴾ [5] ((ونصبك الصيام على التفسير ، كما تقول : عندي رطلان عسلاً ، وملء بيت قتا ، وهو مما يفسر للمبتدئ ، أن ينظر إلى (من) إذا أحسنت فيه ثم ألقيت نصب ، ألا ترى أنك تقول عليه عدل ذلك من الصيام)) [6].

وفي قوله تعالى : ﴿ ﴾ [7] يقدّم الفراء وسيلة للمتعلم كي يتعرف على المستثنى

---

(1) ينظر : اللغة والنحو ، خديجة الحديثي ، في كتاب حضارة العراق : 7 / 269 .
(2) ينظر : تجديد النحو : عفيف دمشقية : 160 .
(3) نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين ، حسن خميس الملخ : 101 . والأفصح أنْ يقول : على وفق بدل وفق .
(4) الأصول ، تمام حسان : 184 .
(5) سورة المائدة : من الآية 95 .
(6) معاني القرآن : 320/1 .
(7) سورة الغاشية : 23 .

المنقطع فيقول : ((وتعرف المنقطع من الاستثناء بحسن إن في المستثنى ، فإذا كان الاستثناء محضاً متصلاً لم يحسن فيه إن . ألا ترى أنك تقول : عندي مائة إلا درهماً ، فلا تدخل إن هاهنا فهذا كاف من ذكر غيره)) [1].

ويُعلل الفراء استعمال اسم المفعول بدلاً من اسم الفاعل في قوله تعالى :

﴿ [illegible] ﴾

فقال : ((وقوله : ﴿ [illegible] ﴾ [2] ولم يقل آتيا وكل ما أتاك فأنت تأتيه ، ألا ترى أنك تقول : أتيت على خمسين سنة ، وأتت على خمسون سنة ، وكل ذلك صواب)) [3].

وواضح من النصوص السابقة استعمال الفراء لصيغ الخطاب في لغته وواضح كذلك رغبته في التيسير على المتعلم بتقديم الأمثلة التي تعينه على الفهم والتمييز بين الأبواب .

ومن مظاهر النهج التعليمي الأخرى في أسلوب الفراء ، سهولة ألفاظه وسلاستها ، فلم يكن متعمقاً في اختيار الألفاظ بل كان يختار الألفاظ السهلة والواضحة التي يفهمها العامة والمختصون ، ذلك لأنه أستاذ يدرس طلاب العلم فهو ملم بطرق التدريس ، وتكفي هنا شهادة الذين حضروا إملاء كتابه (الحدود) حيث أعجبوا به أيما إعجاب ، وخاصة من سلاسة ألفاظه وسهولتها ، حيث قالوا : ((إن دام هذا على هذا ، عُلّم النحو الصبيانُ)) [4] .

إنّ هذا النهج التعليمي الذي طبع أسلوب الفراء ، كان قد التفت إليه الدكتور الأنصاري ، إذ قال : ((طُبِع أبو زكريا الفراء على سليقة المعلم ، ومن مظاهرها عنده أنه كان يزاوج في أساليبه بين السرد والتساؤل بطريقة جذابة)) [5].

2- ظاهرة الخلاف النحوي :

التعليل سبب من أسباب ظاهرة الخلاف النحوي ؛ لأنّ النحاة اخلفوا مدارس كما اختلفوا أفراداً[6]وذلك أنهم اختلفوا في الاعتلال لما اتفقت العرب عليه ، كما اختلفوا أيضاً فيما اختلفت العرب فيه .

وذهب الدكتور نهاد الموسى إلى أنّ الخلاف النحوي ((كان في معظمه خلافاً على العلل علل القواعد لا على القواعد ذاتها)) [7] لأنها طرائق في التفكير النحوي ووسائل في التعامل مع المادة النحوية والنصوص التي بنيت عليها .

إنّ دراسة مسائل الخلاف تظهر أنّ النحاة كانوا يختلفون في مدى تطبيق أحكام النحو في موازنة المسموع من العرب .

ويختلف النحويون في العلل إذ انّ هذه العلل ((تختلف باختلاف واضعها وتفسيره للموضع الذي يعلله ، فقد يختلف النحويون فيما بينهم في تفسير السبب الذي دفع إلى هذا

---

(1) معاني القرآن : 259/3 .
(2) سورة مريم : 61 .
(3) معاني القرآن : 170/2 .
(4) أنباه الرواة ، القفطي : 4/ 6 .
(5) أبو زكريا الفراء : 330 .
(6) ينظر : منطق أرسطو والنحو العربي ، عبد الرحمن الحاج صالح : 345 .
(7) رأي في رسم منهاج النحو (بحث) نهاد الموسى : 15 ، مجلة التربية ، عدد 14 ، 1976 .

النوع من التعليل ، أو إلى حكم معين من الأحكام وعلى ذلك تختلف العلة التي يضعها كل منهم ، ونتيجة لهذا الاختلاف تتعدد الأحكام وتتشعب الآراء)) [1].

والخلاف في العلل يعود إلى طبيعتها الاجتهادية فهي وجوه إقناعية خاضعة لاجتهاد النحوي على وفق أصول صناعة النحو ، وبسبب هذه الطبيعة فإنّ النحاة يجتهدون في إيجاد علل مقنعة ، يقول الخليل : ((لإنّ سنح لغيري علة لما عللته في النحو وهي أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها)) [2] ويقو ابن حني (ت392هـ) ((فل من فُرِق له عن علة صحيحة وطريق نهجه كان خليل نفسه ، وأبا عمرو فكره)) [3] ولهذا فإنّ العلة قد تتغير ، ومن ثم تكون قد فتحت باباً واسعاً في الخلاف النحوي .

إنّ نحاة العربية باجتهاداتهم كانوا يرتقون بالنحو العربي من مستوى الملاحظات إلى مستوى العلم المضبوط بالقواعد ((لأنّ وظيفة العالم تفسير الظاهرة لا الوقوف عليها)) [4] فأعلى مستويات البحث العلمي تفسير الظاهرة بضروب التعليل المختلفة [5].

والفراء شأنه شأن علماء العربية كان مجتهداً واجتهاده كان يقوده إلى طرح تفسيرات وتعليلات جديدة وكان اتجاهه المستقل وإدراكه المتميز هي السمة الغالبة عليه في كل أعماله وأحكامه ، حتى شيخه الكسائي الذي هو عمدته كان يخالفه ويرد بعض أقواله والشواهد على ذلك كثيرة من ذلك ما جاء في تفسير قوله تعالى :﴿ ﴾ [6] إذ يقول : ((فإنّ رفع (الصائبين) على أنه عطف على (الذين) و(الذين) حرف على جهة واحدة[7]في رفعه ونصبه وخفضه ، فلما كان إعرابه واحداً وكان نصب (إنّ) نصباً ضعيفاً ـ وضعفه أنه يقع على الاسم ولا يقع على خبره ـ جاز رفع الصائبين ولا استحب أن أقول : إنّ عبد الله وزيد قائمان لتبين الإعراب في عبد الله . وقد كان الكسائي يجيزه لضعف إنّ . وقد أنشدونا هذا البيت رفعاً ونصباً :

فمنْ يَكُ أمسى بالمدينة رحلُه فإنّي وَقيَّاراً بها لغريبُ [8]

وقيارٌ ، ليس هذا بحجة للكسائي في إجازته (إنّ عمراً وزيد قائمان) لأنّ قياراً قد عطف على اسم مكنى عنه ، والمكنى لا إعراب له فسهل ذلك (فيه كما سهل) في (الذين) إذا عطفت عليه (الصابئون) وهذا أقوى في الجواز من (الصابئون) لأنّ المكنى لا يتبين فيه الرفع في حال و(الذين) قد يقال اللذون فيرفع في حال)) [9] .

وواضح ن هذا النص أنّ الفراء لا يجيز العطف على اسم (إنّ) بالرفع قبل استكمال الخبر إلا إذا كان هذا الاسم مبنياً لا يظهر إعرابه بينما الكسائي يجيزه دون هذا الشرط .

وفي تفسير قوله تعالى :﴿ ﴾

---

(1) العلة النحوية ومدى ظهورها في كتاب سيبويه ، خديجة الحديثي: 25 .
(2) الإيضاح في علل النحو : 66 .
(3) الخصائص ، ابن جني : 191/1 .
(4) أبحاث في اللغة ، داود عبده : 10 .
(5) ينظر : نظرية التعليل في النحو العربي ، حسن خميس الملخ : 100 .
(6) سورة المائدة : من الآية 69 .
(7) يريد أنه مبني غير معرب فلا يتغّو آخره .
(8) البيت لضابئ بن الحارث البرجمي ، وقيار اسم فرسه ، ينظر : الكتاب : 38/1 ، والخزانة : 4/ 323 .
(9) معاني القرآن : 311/1 .

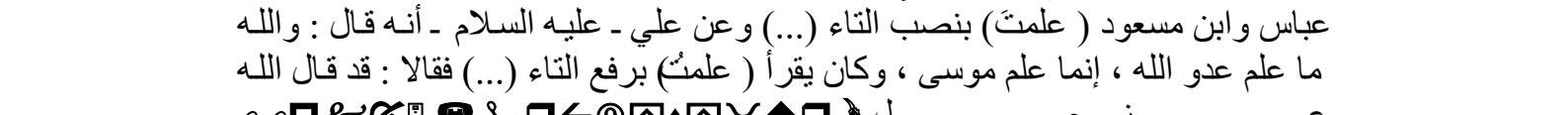

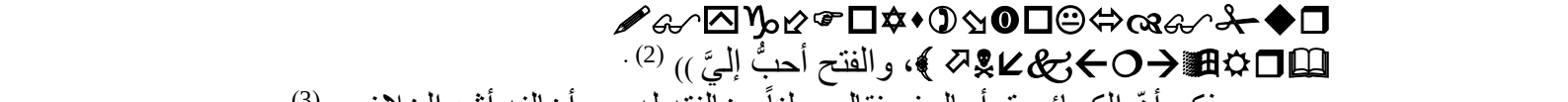

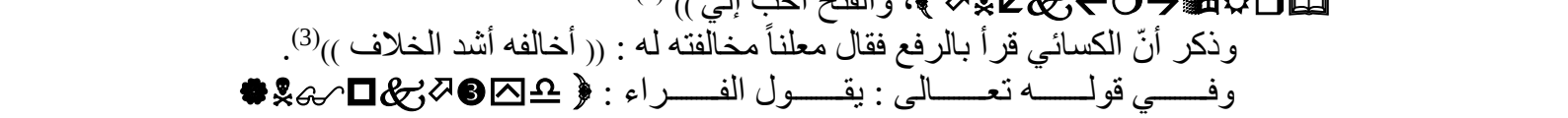

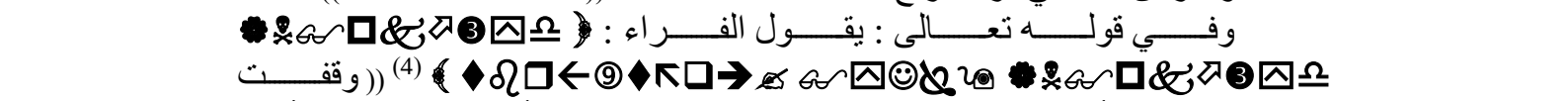

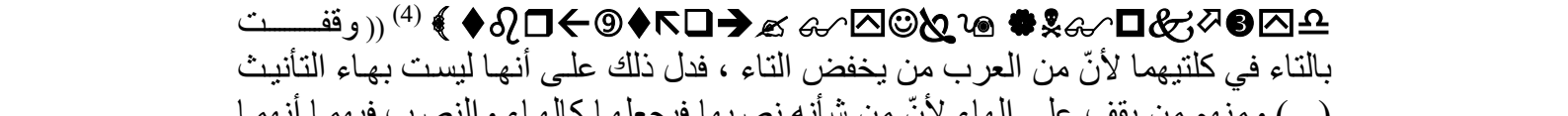

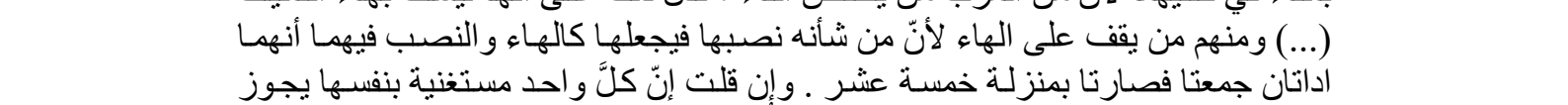

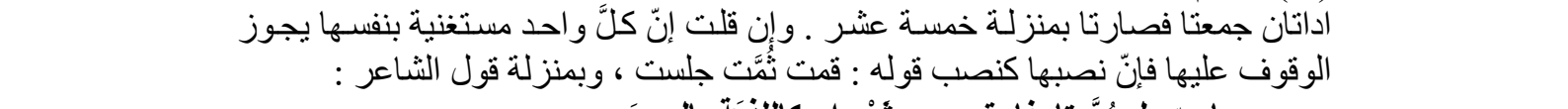

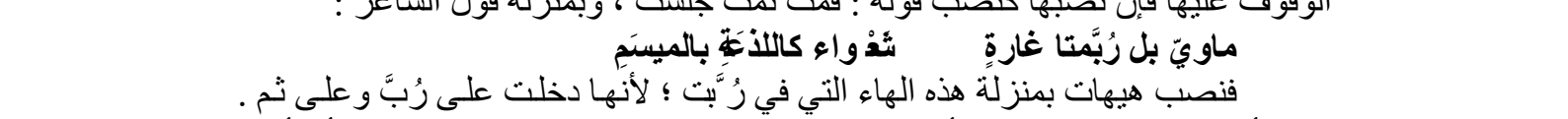

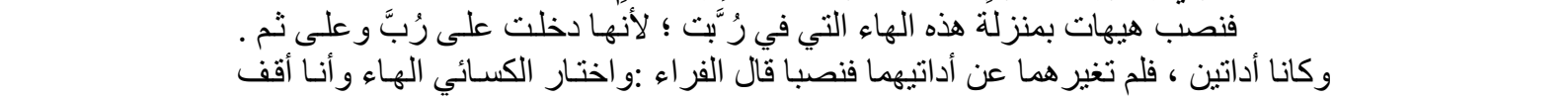

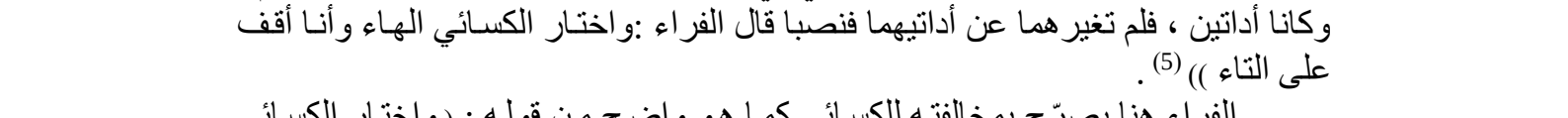

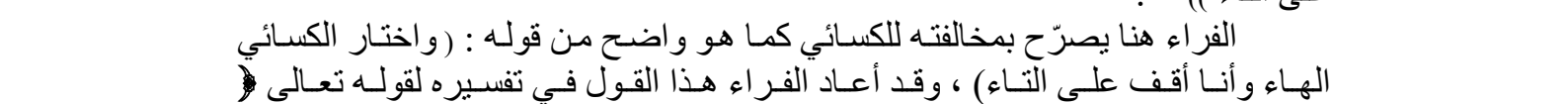

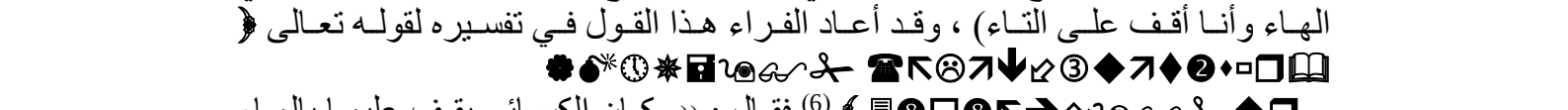

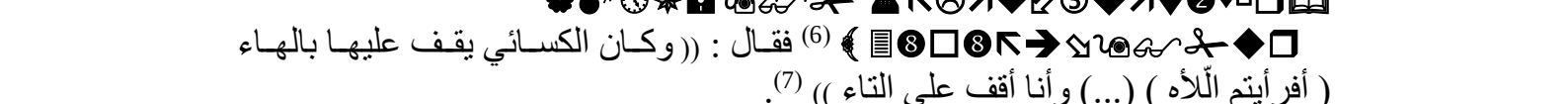

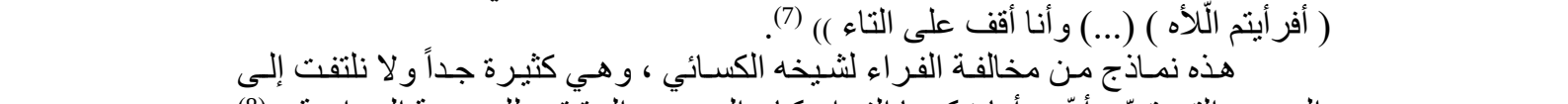

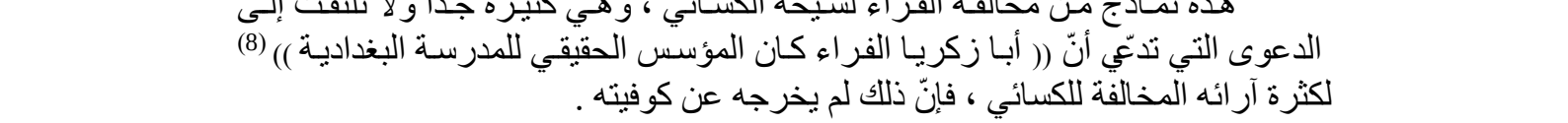

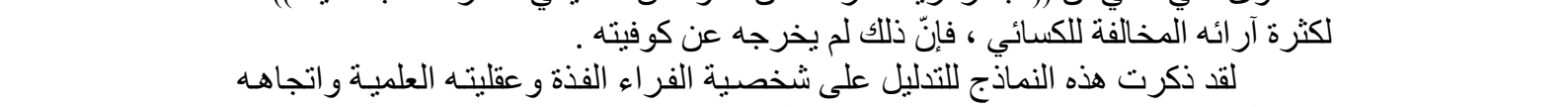

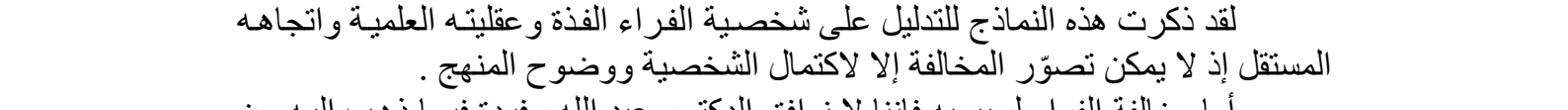

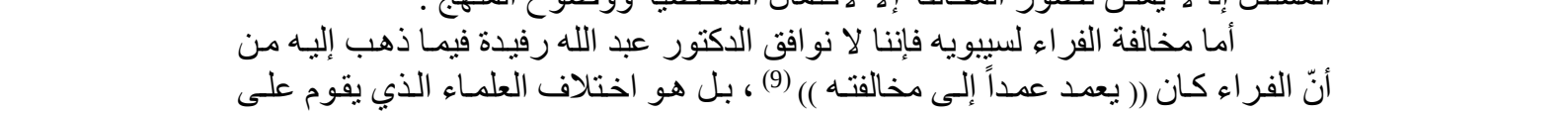

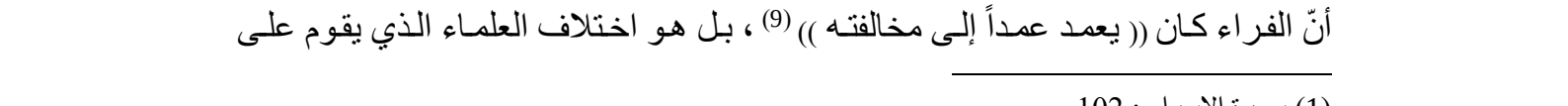

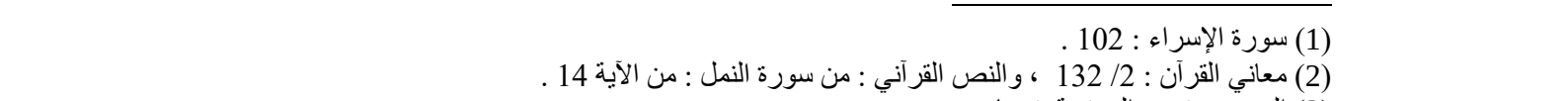

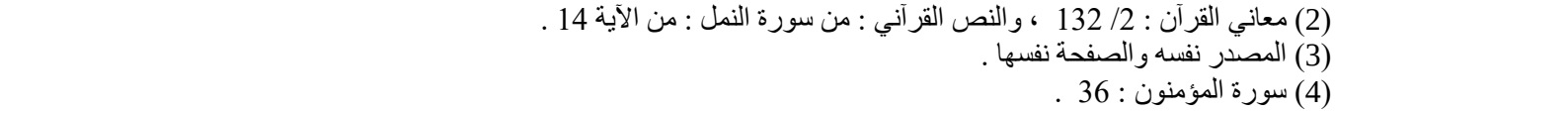

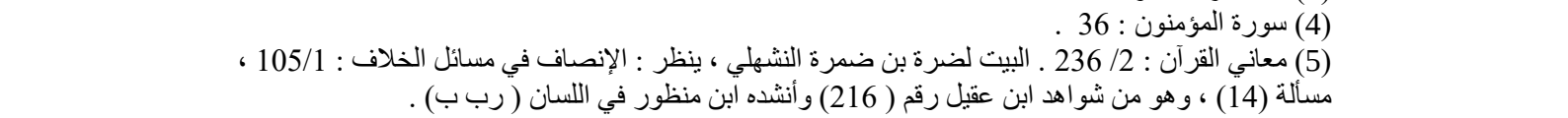

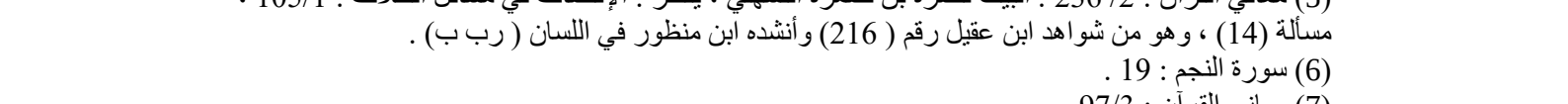

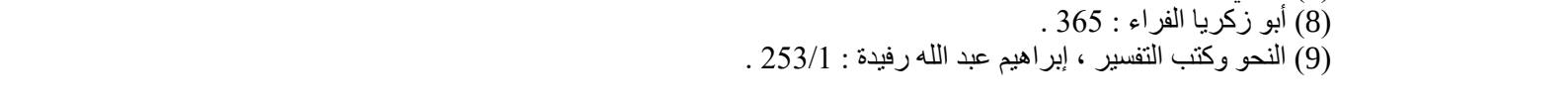

((وقوله﴿ ♦✌♦❽✡❐🕮 ✒🖋♦✍ ✹💣🖗🖗✇🕈♦↖ ⇳⑨♦◑♦🗯 ↖ ﴾ قرأها ابن عباس وابن مسعود (علمتَ) بنصب التاء (...) وعن علي ـ عليه السلام ـ أنه قال : والله ما علم عدو الله ، إنما علم موسى ، وكان يقرأ (علمتُ) برفع التاء (...) فقالا : قد قال الله عـــــــــز وجـــــــــل ﴿ ❐♦🗡⑨🖂♦🖂♉♦❐←❻✂☎ 🖳🖗❐✍ ✒🖂♍🗡☞❐✡♦◑↘⓿❐☺⇔🗠🖗✂◆❐ 🕮❐✡❽→○←🗡🖗⓷🖂♎ ﴾، والفتح أحبُّ إليَّ)) [2] .

وذكر أنّ الكسائي قرأ بالرفع فقال معلناً مخالفته له : ((أخالفه أشد الخلاف))[3].

وفـــي قولـــه تعـــالى : يقـــول الفـــراء : ﴿ ♎🖂⓷🗡🖗❐🖗✹ ﴾ [4] ((وقفـــت بالتاء في كلتيهما لأنّ من العرب من يخفض التاء ، فدل ذلك على أنها ليست بهاء التأنيث (...) ومنهم من يقف على الهاء لأنّ من شأنه نصبها فيجعلها كالهاء والنصب فيهما أنهما اداتان جمعتا فصارتا بمنزلة خمسة عشر . وإن قلت إنّ كلَّ واحد مستغنية بنفسها يجوز الوقوف عليها فإنّ نصبها كنصب قوله : قمت ثُمَّت جلست ، وبمنزلة قول الشاعر :

ماويّ بل رُبَّمتا غارةٍ شَعْواء كاللذعَةِ بالميسَمِ

فنصب هيهات بمنزلة هذه الهاء التي في رُبَّت ؛ لأنها دخلت على رُبَّ وعلى ثم . وكانا أداتين ، فلم تغيرهما عن أداتيهما فنصبا قال الفراء :واختار الكسائي الهاء وأنا أقف على التاء)) [5] .

الفراء هنا يصرّح بمخالفته للكسائي كما هو واضح من قوله : (واختار الكسائي الهاء وأنا أقف على التاء) ، وقد أعاد الفراء هذا القول في تفسيره لقوله تعالى ﴿ 🕮❐♦❷▫◆↗♦⓷🗡☎↖☹↗🡻🗡✂🗠🖬✇💣✹ ❐◆✂🗠✇↘🡒↖❽❐❽↖🡒❽❐ ﴾ [6] فقال : ((وكان الكسائي يقف عليها بالهاء (أفرأيتم اللّأه) (...) وأنا أقف على التاء)) [7].

هذه نماذج من مخالفة الفراء لشيخه الكسائي ، وهي كثيرة جداً ولا نلتفت إلى الدعوى التي تدّعي أنّ ((أبا زكريا الفراء كان المؤسس الحقيقي للمدرسة البغدادية)) [8] لكثرة آرائه المخالفة للكسائي ، فإنّ ذلك لم يخرجه عن كوفيته .

لقد ذكرت هذه النماذج للتدليل على شخصية الفراء الفذة وعقليته العلمية واتجاهه المستقل إذ لا يمكن تصوّر المخالفة إلا لاكتمال الشخصية ووضوح المنهج .

أما مخالفة الفراء لسيبويه فإننا لا نوافق الدكتور عبد الله رفيدة فيما ذهب إليه من أنّ الفراء كان ((يعمد عمداً إلى مخالفته)) [9] ، بل هو اختلاف العلماء الذي يقوم على

---

(1) سورة الإسراء : 102 .
(2) معاني القرآن : 2/ 132 ، والنص القرآني : من سورة النمل : من الآية 14 .
(3) المصدر نفسه والصفحة نفسها .
(4) سورة المؤمنون : 36 .
(5) معاني القرآن : 2/ 236 . البيت لضرة بن ضمرة النشهلي ، ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 105/1 ، مسألة (14) ، وهو من شواهد ابن عقيل رقم (216) وأنشده ابن منظور في اللسان (رب ب) .
(6) سورة النجم : 19 .
(7) معاني القرآن : 97/3 .
(8) أبو زكريا الفراء : 365 .
(9) النحو وكتب التفسير ، إبراهيم عبد الله رفيدة : 253/1 .

الحجة والدليل ويدفع أليه التفكير المستقل والنظر الثاقب ، إذ كاتن من حق الفراء كغيره من العلماء أن يوازن بين الآراء ثم يختار ما يترجح لديه .

إنّ الفراء النحوي الكوفي الذي يلتزم منهج الكوفيين وأصولهم حرٌّ لا يمنعه مانع من موافقة البصريين أومخالفتهم لأي أمر بدا له واقتنع به ما لم يخرج عن الأصول العامة لمذهبه ((لأنّ الانتخاب والتوفيق (.. .) لون من الوان الاستجابة لطبيعة النحو الاجتهادية))[1].

3- الاحتجاج للقراءات القرآنية :

لقد كان اتلتعليل عند الفراء وسيلة من وسائل الاحتجاج للقراءات والدفاع عنها ، ولا سيما القراءات التي تخرج عن النمط المألوف من الاستعمال اللغوي .

ومن المعروف أنّ دائرة الاعتراض في مجال القراءات كانت واسعة وصلت إلى حد رفض بعض هذه القراءات ؛ لذلك حاول الفراء ـ إنطلاقاً من منهجه في الاهتمام بالقراءات ـ حاول رد هذه القراءات إلى الاستخدام النمطي أو تقديم علة تبرر هذا الخروج ، والأمثلة على ذلك كثيرة .

ومن ذلك ما جاء في تفسير قوله تعالى :﴿ ☎↖☹↗🡻⬀③◆↗♦❷⬨▫❒🕮 ﴾ [2] قال الفراء : ((واجتمع القراء على (يُخْربون) إلا أبا عبد الرحمن السلمي ، فإنه قرأ (يخرّبون) أي بتشديد الراء كأنّ (يخرّ بون) : يهدّمون ، ويُخْرِبون بالتخفيف منها يتركونها ، ألا ترى أنهم كانوا ينقبون الدار فيعطلونها ؟ فهذا معنى (يُخْربون) والذين قالوا : (يخرّبون) ذهبوا إلى التهديم الذي كان المسلمون يفعلونه ، وكل صواب ، والاحتجاج في قراءة القراء أحبّ إليَّ))[3].

وفي قوله تعالى : ﴿ ⬨▫♦🖬■◑⊙❻✂◆↗ ⌅🖉↖🢒🖂⑩✂◆↗ ▪❻▬💣🕐🖂☺🖝🖬☒📁 🕗🖉○🖝■📁▪❻ ﴾ [4] يقول الفراء : ((فـ(آدم) مرفوع والكلمات في موضع نصب ، وقد قرأ بعض القراء :(فتلقى آدمَ من به كلماتٌ) فجعل الفعل للكلمات ، والمعنى ـ والله أعلم ـ واحد ؛ لأنّ ما لقيك فقد لقيته ، وما نالك فقد نلته ، وفي قراءتنا : (لا ينال عهدي الظالمين) وفي حرف عبد الله (لا ينال عهدي الظالمون)))[5] .

وفي قوله تعالى :﴿ ❒◆✂🖋🖍🕭🖉❽🖉❻✵🖫◆❑⬨🗐 ﴾ [6] يقول الفراء : ((اجتمع القراء على كسر الكاف ، وقرأ حميد الأعرج : كبره بالضم ، وهو وجه جيد في النحو ؛ لأنّ العرب تقول : فلان تولى عظم كذا وكذا يريدون أكثره)) [7].

---

(1) الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف ، محمد خير الحلواني : 96 .
(2) سورة الحشر : من الآية 2 .
(3) معاني القرآن : 143/3 ، وقرأ بقراءة السلمي (قراءة التشديد) أبو عمرو ووافقه الحسن واليزيدي والباقون بتخفيف الراء ، ينظر : الإتحاف : 413 .
(4) سورة البقرة : من الآية 37 .
(5) معاني القرآن : 28/1 ، قرأ برفع (كلمات) ابن كثير من السبعة ووافقه ابن محيصن .ينظر : الإتحاف : 134 .
(6) سورة النور : من الآية 11 .
(7) معاني القرآن : 247/2 .

وفـــي قولـــه تعـــالى : ﴿ ﴾ [1] قرئ (يُلّقون) بالبناء لما لم يسمّ فاعلـه وفتح الـلام وتشديد القـاف و(يَلْقون) بالبنـاء للفاعل وإسكان الـلام ، فاختـار الفـراء القراءة الثانية مع الاحتجاج والتعليل قائلاً : ((و(يَلْقون) أعجب إليّ ؛ لأنّ القراءة لو كانت على (يُلقَّون) كانت بالباء لأنك تقول : فلا ن يُتَلَقَّى بالسلام وبالخير وهو صواب يُلَقّونه ويَلقَّون به كما نقول : أخذت بالخطام وأخذته)) [2]. ويلاحظ أنّ رسم المصحف الذي بين أيدينا برواية حفص عن عاصم بالبناء لما لم يُسمّ فاعله فتح اللام وتشديد القاف ﴿ ﴾ .

إنّ النماذج المتقدمة تعطي صورة واضحة لتوسع الفراء في القراءات على اختلافها كما تعطينا الدليل القاطع على أنه كان يحتج بالقراءات ويحتج لها ويوجهها وإنّ أداته في الترجيح كانت لغوية .

أدلة التعليل اللغوي عند الفراء :

الدليل هو ما يستدل به [3] ، والدليل : ((الدال وقد دَلّه على الطريق يدلّه دلالة ودِلالة ودُلولة والفتح أعلى)) [4]. وقال الزمخشري (ت538هـ) : ((دلّه على الطريق وهو دليل المفازة وهم إدلاؤها وأدللت الطريق اهتديت إليه)) [5] .

ويمكننا أن نرصد الدليل في المعجمات العربية على أنه يعني الهادي والمرشد . والمراد من الدلالة الهداية والإرشاد[6].

والدليل اصطلاحاً هو ((الموصل بصحيح النظر فيه إلى العلم بما هو دليل عليه)) [7] وهو ((الذي يلزم من العلم به العلم بشيء آخر)) [8] وقد عرّفه الأنباري بأنه ((عبارة عن معلوم يتوصل بصحيح النظر فيه إلى عمل ما لا يعلم في مستقر العادة اضطراراً)) [9] .

---

(1) سورة الفرقان : من الآية 75 .
(2) معاني القرآن : 275/2 .
(3) ينظر : لسان العرب : 11/ 248 مادة (دلل) .
(4) الصحاح : 1390/4 .
(5) أساس البلاغة : 280/1 .
(6) ينظر : لسان العرب ، المصباح المنير ، وتاج العروس ، مادة (دلل) .
(7) المستصفى في علم الأصول ، أبو حامد الغزالي : 360/1 .
(8) التعريفات ، الجرجاني : 93 .
(9) الإغراب في جدل الإعراب ، الأنباري : 45 ، وينظر : لمع الأدلة في أصول النحو ، الأنباري : 81 ، وحذف منه كلمة (مستقر) .

وهذا يعني أنّ الدليل هو ما كان معلوماً اكتساباً يلجأ إليه الإنسان اضطراراً لمعرفة ما يجهله وذلك بإنعام النظر فيما يعلمه بصورة صحيحة .

وإقامة الدليل تسمى استدلالاً [1] وهي إثبات الحكم على المدلول بواسطة الدليل ، كأن تحكم بوجود النار إذا رأيت الدخان ، وكما يُحكم بوجود الصانع من دليل المصنوع[2] ، وفي تعريفات الجرجاني : ((الاستدلال هو تقرير الدليل لإثبات المدلول)) [3] .

والاستدلال : ((مصطلح يستعمل في فروع مختلفة من العلم ، فهناك مثلاً الاستدلال المنطقي ، والاستدلال الفقهي ، والاستدلال النحوي ، وإذا كان الاستدلال المنطقي نتاجاً للفكر اليوناني ، فإنّ الاستدلال في الفقه والنحو نتاج إسلامي خالص)) [4] .

ويعد الاستدلال من أهم مسالك البحث العلمي الرصين ؛ لأنه أحد سبل التفكير العقلي المنطقي ، وقد اتخذه علماء العربية منهجاً في التحليل والضبط والتعقيد لظواهر العربية ومسائلها ، وقد كان للاستدلال عندهم سبيلان بارزان هما :

1- الاستدلال النقلي : وهو إقامة الدليل من مسموع منقول ، ويتمثل بالاستشهاد بالقرآن الكريم أو بالقراءات القرآنية أو بالحديث النبوي الشريف أو بكلام العرب شعراً أو نثراً .

2- الاستدلال العقلي : وهو الاستدلال الذهني وعماده ((المحاكمات العقلية التي تستهدف استنباط الحكم أو تصحيحه عن طريق القياس أو العلة أو ما يشبههما من طرائق الاستدلال)) [5].

وقد استعمل الفراء (الدليل) كثيراً في كتبه ، وبصيغ مختلفة ، وقد أحصيت له أكثر من مئة مرة يصرّح فيها بـ(الديل) في كتابه المعاني ، فضلاً عن كتبه الأخرى[6] .

وهمُّ البحث اللغوي في هذا الموضع متابعة ما صرّح به الفراء من أدلة رافقت تعليلاته اللغوية ، إذ إنّ كثيراً ما يرافق الدليل العلة ولاسيما ما يراه الفراء مصداقاً لما يعلله من مظاهر نحوية أو صوتية أو صرفية أو دلالية .

وهذه الأدلة على قسمين : 1- الأدلة النقلية . 2- الأدلة العقلية .

1- الأدلة النقلية :

قبل أن اذكر أنواع الادلة النقلية ، أرى من المناسب أن أذكر تعريف النقل وموقف النحاة منه بإيجاز فأقول :

عرف الأنباري (ت577هـ) النقل فقال : ((هو الكلام العربي الفصيح ، المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة)) [7] .

والنقل عند السيوطي (ت 911هـ) : ((هو ما ثبت في كلامَنْ يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن الكريم وكلام نبيه ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ وكلام العرب

---

(1) الفرق بين الاستدلال والاستشهاد ، أنّ الاستدلال أعمّ من الاستشهاد لعدم تقيده بزمن معين ، على العكس من الاستشهاد المقيد بزمن الفصاحة ، الذي ينتهي في منتصف القرن الثاني للهجرة ، إذ إنّ المراد بالاستشهاد : ((إثبات صحة قاعدة أو استعمال أو تركيب بدليل نقلي صح سنده إلى عربي فصيح سليم السليقة)) . الشواهد والاستشهاد في النحو العربي ، عبد الجبار النايلة : 22 ، وعليه فكل استشهاد استدلال وليس كل استدلال استشهاد .

(2) دائر المعارف ، البستاني : 58 .

(3) التعريفات : 16 .

(4) الأصول ، تمام حسان : 69 .

(5) أصول النحو العربي ، محمد عيد : 89 .

(6) إذا زدنا على سياق التصريح بالدليل سياقات أخرى ترد في كتبه من مثل (ألا ترى) أو (ذلك قولك) أو (مثل هذا قولهم) فإنّ الحديث عن إحصاء الدليل تصريحاً وتلميحاً يجعلنا أمام كم هائل من الأدلة التي تستحق التأمّل بالموازنة والتصنيف .

(7) الإغراب في جدل الإعراب : 45 ، ولمع الأدلة : 81 ، زاد عليه حرف الباء في وقله (بالنقل) .

قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً عن مسلم وكافر)) [1] .

والنقل هو الدليل الأول من أدلة النحو في مباحث النحاة المتقدمين وفي وضعهم قواعد اللغة ، إذ ((اعتمد علماء العربية الأوائل عليه في تدوين اللغة التي كان يتكلم بها العرب الخُلَّص ، وكانت غايتهم من ذلك المحافظة على لغة العرب من التأثر باللغات الأعجمية والاضمحلال والدروس فيها)) [2].

وتتوزع الأدلة النقلية عند الفراء على النحو الآتي :

1- الدليل القرآني :

اتفق علماء اللغة والنحو على أنّ القرآن الكريم هو ((النص الوحيد الموثوق بصحته الوثوق كله الذي ﴿ ﴾ [3])) وقد أجمع النحاة على الاحتجاج به ، وعدوا لغته في المرتبة العليا من كلام العرب فصاحة وتوثيقاً .

إنّ الاستدلال بالنص القرآني أمر واضح لا جدال فيه ولا مناقشة ولكن كان هناك خلاف بين البصريين والكوفيين في الطريقة التي اتبعها كل منهما في الاعتماد على القرآن الكريم والاستدلال به .

لقد ذهب الكوفيون إلى ضرورة تقديم النص القرآني وقراءات القراء في دراساتهم النحوية ، في حين كان الشعر العربي المصدر الأول عند البصريين في بناء القواعد النحوية والصرفية ، وكان النص القرآني أساساً في ذلك البناء ولم يكن الأساس الأول [4].

لقد ذهب الكوفيون في بناء قواعدهم النحوية اعتماداً على ما جاء في القرآن ، وعززوا هذا البناء بما يماثله من شواهد منقولة ، وكانوا كلما وجدوا في كلام العرب سبيلاً استندوا إليه وجعلوه مع النص القرآني حجة وإذا لم يعثروا على شواهد منقولة ، فإنّ القرآن وحده كفيل أن تبنى في ضوئه القواعد وتحرر الأصول .

إنّ الحقائق العلمية والادلة النقلية تقطع بلا شك أهمية النص القرآني وضرورة تقديمه على المصادر الأخرى لأنه منهج متكامل يحاكي البناء الحقيقي للغة ، ولأنه منهج سليم تبرز من خلاله دقة المعاني وتنوعها .

وهذ ا الاتجاه الذي ظهر عند نحاة الكوفة وتميّز بتقديم النص القرآني إنما أوجده الفراء وأصبح من خصائص المنهج الكوفي كما يظهر ذلك في قوله ((الكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر)) [5]، وفي هذا القول ـ كما يرى الدكتور رحيم الحسناوي ـ ((إيضاح لموقف الفراء والكوفيين عموماً بأنّ القرآن الكريم هو الأصل السماعي الأول من أدلة النحو)) [6].

لقد كان الفراء يعتمد على النص القرآني في بناء القواعد النحوية والصرفية اعتماداً كبيراً وأقواله المبثوثة في كتابه المعاني تدل على أنه كان يحوم حول القرآن الكريم

---

(1) الاقتراح ، السيوطي : 14 .
(2) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، د. خديجة الحديثي : 129 .
(3) الشواهد والاستشهاد في النحو : 201 ، والنص القرآني من سورة فصلت : من الآية 42 .
(4) لا غضاضة في هذا القول لاسيما إذا كان الإحصاء هو المعيار الذي نشأ عنه إذ احصى الباحث (490) دليلاً قرآنياً في استدلالات سيبويه في الكتاب ، في مقابل (1050) دليلاً شعرياً . ينظر : الكتاب : 5 (الفهارس) .
(5) معاني القرآن : 14/1 .
(6) التشريع اللغوي : 54 .

وقراءاته . ولم يأتِ بشو اهد الشعر وأقوال العرب إلا لتقوية ما يحتج به من نصوص القرآن وقراءاته .

إنّ ما ورد في القرآن الكريم مفضّل عند الفراء ، يتضح ذلك في تفسيره قول الله عز وجل : ﴿ ﴾ إذ يقول : ((وفي يأنِ لغات ، من العرب من يقول : ألم يأن لك ، وألم يئن لك مثل : يَعِنْ ومنهم من يقول : ألم يَـَلْ لك باللام ، ومنهم من يقول : ألم يُنلْ لك ، وأحسنهن التي أتى بها القرآن)) [1] ، فهو يفضّل إحدى اللغات في (يأن) لورودها في القرآن الكريم .

وفي موضع آخر يقول : ((وقول الله عز وجل أصوب من قيلهم)) [2] .

مماتقدم نستشعر مدى اهتمام الفراء بالاستشهاد والاحتجاج بالنص القرآني فقد أولاه عناية خاصة ورعاية كيرة واستند إليه في كثير من المواضع دليلاً على إصدار أحكامه وإرساء قواعده والذي يعنينا من ذلك موافقة الدليل القرآني لمواضع التعليل .

فمن استدلالات الفراء بالنص القرآني في تعليله عدداً من المظاهر اللغوية ، ما جاء في تفسير قوله تعالى :﴿ إذ توقف الفراء عند جواب هذا القسم ، فقال : ((يسأل السائل أين جواب القسم في النازعات ، فهو مما تُرِك جوابُه لمعرفة السامعين المعنى وكأنه لو ظهر لكان : لتبعثن ، ولتحاسبن ، ويدل على ذلك قوله :﴿ ﴾ ألا ترى أنه كالجواب (لتبعثن) إذ قالوا : إذا كنا عظاماً نخرة نبعث)) [4].

ونحو ذلك أيضاً ما جاء في تفسير قوله تعالى :﴿ 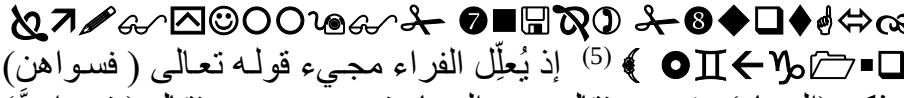 ﴾ [5] إذ يُعلِّل الفراء مجيء قوله تعالى (فسواهن) بالجمع مع أنه قد ذكر (السماء) مفردة ، فقال : ((والسماء في معنى جمع فقال (فسواهنَّ) للمعنى المعروف أنهن سبع سموات وكذلك الأرض يقع عليها ـ وهي واحدة ـ الجمع ويقع عليها التوحيد وهما مجموعتان ، قال الله عز وجل :﴿ 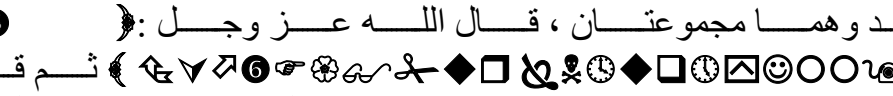 ﴾ ثم قال : ﴿ 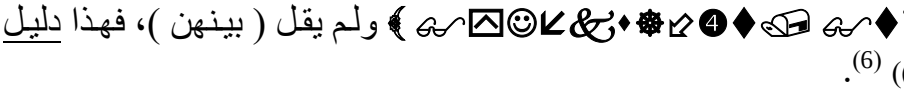 ﴾ ولم يقل (بينهن)، فهذا دليل على ما قلت لك)) [6].

وإذا كان الفراء قد صرّح بلفظ (الدليل) في الموضعين السابقين ، فإنه ألمح إليه في تعليله دخول (رب) على فعل لم يحدث ، وذلك عند تفسيره قوله تعالى﴿

---

(1) معاني القرآن : 134/3 ، والنص القرآني من سورة الحديد : من الآية 16 .
(2) معاني القرآن : 87/3 .
(3) النازعات : الآيات من 1 ـ 5 .
(4) معاني القرآن : 231/3 ، والنص القرآني ، سورة النازعات : 11 .
(5) القرة : من الآية 29 .
(6) معاني القرآن : 25/1 ، والنص القرآني ، سورة الصافات : من الآية 5 .

﴿ ﴾[1] إذ يقول : ((يُقل : كيف دخلت (رب) على فعل لم يكن ؛ لأنّ مودة الذين كفروا إنما تكون في الآخرة ؟ فيقال : إنّ القرآن وعده ووعيده وما كان فيه حقاً فإنه عيانٌ ، فجرى الكلام فيما لم يكن منه كمجراه في الكائن ، ألا ترى قوله تعالى:﴿ ﴾ وقوله تعالى ﴿ ﴾، كأنه ماض وهو منتظر لصدقه في المعنى ، وإنّ القائل يقول : إذا نهى أمر فعصاه المأمور : أما والله لرب ندامةٍتلك تذكر قولي فيها ، لعلمه أنه سيندم ، ويقول : فقول الله أصدق من قول المخلوقين)) [2] .

ونحو ذلك أيضاً ما جاء في تفسير قوله تعالى : ﴿ ﴾[3] ، إذ ان قوله تعالى (عشراً) هو تغليب لليالي على نهارات الأيام ، كما يرى الفراء ، فجاء عنه : ((وقال (وعشراً) ولم يقل (عشرة) وذلك أنّ العرب إذا أبهمت العدد من الليالي والأيام غلّبوا عليه الليالي حتى أنهم ليقولون :قد صمنا عشراً من شهر رمضان ن لكثرة تغليبهم الليالي على الأيام ، فإذا أظهروا مع العدد تفسيره كانت الإناث بطرح الهاء والذكران بالهاء، كما قال الله تبارك وتعالى ﴿ ﴾ فأدخل الهاء في الأيام حتى ظهرت ولم تدخل في الليالي حين ظهرن)) [4].

وبعض مواطن التعليل نراها تحتشد بالنصوص القرآنية التي تشهد على صحة ما يأتي به ، ففي تفسير قوله تعالى ﴿ ﴾[5] يقول الفراء : ((وقوله ﴿ ﴾ وقوله ﴿ ﴾ وقوله :﴿ ﴾ يقول القائل : وأين جواب (إذ) وعلامَ عُطفت ؟ ومثلها في القرآن كثير بالواو ولا جواب معها ظاهر ؟ والمعنى ـ والله أعلم ـ على إضمار (واذكروا إذ انتم) أو (إذ كنتم) فاجتزئ بقوله : (اذكروا) في أول الكلام ثم جاءت (إذ) بالواو مردودة على ذلك ، ومثله من غير (إذ) قول الله : ﴿ ﴾ وليس قبله شيء

---

(1) سورة الحجر : 2 .
(2) معاني القرآن : 82/2 ، والنصوص القرآنية : سورة السجدة : من الآية 12 ، وسورة سبأ : من الآية 51 .
(3) سورة البقرة : من الآية 234 .
(4) معاني القرآن : 151/1 ، والنص القرآني : سورة الحاقة : من الآية 7 .
(5) سورة البقرة : من الآية 72 .

تراه ناصباً لصالح ، فعُلِم بذكر النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ والمرسل إليه أنّ فيه إضمار (أرسلنا) ومثله قوله : ﴿ ﴾ و﴿ ﴾ يجري هذا على مثل ما قال في ص :﴿ ﴾ ثم ذكر الأنبياء من بعدهم بغير (واذكر) لأنّ معناهم متفق معروف ، فجاز ذلك ، ويستدل على أنّ (واذكروا) مضمرة مع (إذ) أنه قال: ﴿ ﴾ و ﴿ ﴾ فلو لم تكن ها هنا (واذكروا) لاستدللت على أنها تراد ؛ لأنها قد ذكرت قبل ذلك)) [1].

دليل القراءات القرآنية :

للكوفيين موقف قد يختلف قليلاً عن موقف البصريين من القراءات ، ذلك أنهم ((قبلوها واهتموا بها وعقدوا على ما جاء فيها كثيراً من أصولهم وأحكامهم)) [2] بل إنهم اعتمدوا عليها اعتماداً رئيساً في بنائهم النحوي وآثروها على الشعر فأخذت عندهم مكاناً متميزاً ، ولم تخضع لأصول فكرية أو يفّز معها التأويل البعيد ، كما بان ذلك في المنهج البصري ، لتخضع فيه القراءات للأصول والأقيسة النحوية ، ((فما وافق منها أصولهم ولو بالتأويل قبلوه وما أباها رفضوا الاحتجاج به ووصفوه بالشذوذ)) [3].

ويرجع موقف الكوفيين هذا ـ فيما يبدو ـ إلى مكانة الكوفة وقرائها فقد ضمت ثلاثة من القراء المشهورين هم : عاصم بن أبي النجود (ت127هت) وحمزة بن حبيب الزيات (ت156هـ) وعلي بن حمزة الكسائي (ت189هـ) .

وأغلب الظن أنّ الخلاف في الاستدلال بالقراءات القرآنية بين علماء العربية إنما كان بسبب كثرتها وورودها من طرق مختلفة .

وإذا كان ((قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية وينسبونهم إلى اللحن)) [4] فإنّ الأمر يختلف مع القراء ، إذ

---

(1) معاني القرآن : 35/1 ، والنصوص القرآنية ، سورة البقرة : من الآية 51 ، ومن الآية 50 ، ويلاحظ أنّ الآيتين على غير ترتيب ، وسورة الأعراف : من الآية 73 ، وسورة الأنبياء : من الآية 76 ، ومن الآية : 87 ، وسورة العنكبوت من الآية 16 ، وص من الآية 45 ، وسورة الأنفال : من الآية 26 ، وسورة الأعراف : من الآية 86 ، وينظر : مواضع أخرى للاستدلال بالقرآن الكريم على سبيل المثال معاني القرآن : 62/1 ، 329/1 ، 55/2 ، 408/2 ، 413/2 ، 415/2 ، 418/2 ، 99/3 ، 277/3 ، والمذكر والمؤنث : 93 ، 59 ، 102 ، والمنقوص والممدود : 16 ، 17 .

(2) مدرسة الكوفة ، مهدي المخزومي : 341 .

(3) المرجع نفسه : 337 .

(4) الاقتراح : 49 .

نظروا إلى هذه القراءات نظرة تختلف عن نظرة النحويين ، وهذه النظرة يفصح عنها قول ابن الجزري (ت883هت) : ((وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية ، بل على الأثبت في الأثر ، والأصح في النقل والرواية ، إذا ثبتت عندهم لا يردها قياس عربية ، ولا فشو لغة ؛ لأنّ القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها)) [1] .

لقد كان هناك صراعاً محتدماً بين القراء والنحويين ، إذ ذهب النحويون إلى تلحين بعض القراءات وتضعيفها ، ولم يسلِّموا بقول من قال : ((أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء أكان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً)) [2] .

وموقف النحويين هذا ـ كما يبدو لي ـ تابع من موقف ديني ، إذ كان الدين غاية ما ذهبوا إليه ومسؤولية كان الإحساس بها لا تقلّ عن إحساس الفقهاء الذين يعملون على استنباط الأحكام منه ، ودليلنا في ذلك ما قيل في السبب الرئيس الذي دعا إلى إنشاء علم النحو متمثلاً بالعامل الديني وخشية سريان اللحن إلى كتاب الله الكريم .

ولو خصصنا الفراء بوقفة حيال هذا الموضوع فإننا نجد أنّ كتابه (معاني القرآن) مملوءاً بأوجه القراءات بل الأحرى هو كتاب يعنى بالقراءات ، وهذا الأمر شاهد على اعتناء الفراء بخدمة كتاب الله ، غير أنه لم يكن من القراء ، مما جعل الدكتور المخزومي يقول : ((وهو وإن لم يكن من القراء إلا أنه له أعمالاً تتصل بالقرآن)) [3] .

ويستغرب الباحث من قول بعض الباحثين حين ينكرون على الفراء ردّه بعض القراءات من مثل رده قراءة ابن عامر (وكذلك زُيِّن لكثير من المشركين قتلُأولادَهم شركائِهم) [4] ، وهي قراءة سبعية متواترة ، إذ يقول الدكتور الأنصاري إنّ الفراء كانت ((تنتابه النزعة البصرية فيخرج عن طبيعته السمحة من ناحية وعن منهج الكوفيين السليم إزاء القراءات من ناحية أخرى)) [5] .

ومثل ذلك فعل الباحث مهدي صالح الشمري عندما عرض لهذه القراءة إذ قال : ((ويثير تغليط الفراء لقراءة ابن عامر الحيرة في النفس (...) كيف يتجرأ على تغليط قراءة سبعية ثبت تواترها ، وهذا مشكل لا يحلّه قول بعضهم إنّ الفراء تابع البصريين في تغليط القراءات التي لا توافق القواعد التي بناها النحاة)) [6] .

والحق أنّ هذه مبالغة منهم ، فهؤلاء وغيرهم كثير من الباحثين يدفعهم أحياناً منهج البحث الصارم إلى أن ينفخوا في دقائق الأشياء حتى تستحيل إلى حواجز تتراءى للمتأمل أنها مبنية على أسس شكلية أكثر من بنائه على أسس موضوعية ، وإلا فإنّ هذه المسألة لا تشكل سمة عامة لمنهج الفراء مع القراءات ، والأرجح من هذا الرأي القول : إنّ الفراء لم يتحقق في عصره تواتر القراءة ولم تُسَبَّع القراءات بعد ، ولو أدركوا ذلك لما اجتهدوا في ردّقراءة ثبت تواترها عن الرسول الكريم ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ .

إنّ الفراء كان من النحاة المتقدمين الذي سبقوا ابن مجاهد (ت324هـ) واعتماده للقراءات السبع التي اعتمدها العلماء من بعده متواترة دون غيرها أو تلك التي أضيفت إليها فيما بعد ؛ لذا فإنه لا ينتظر من الفراء اعتبار هذه القراءات متواترة ولا معتمدة ـ بهذا

(1) النشر في القراءات العشر : 10/1 - 11 .
(2) الاقتراح : 48 .
(3) مدرسة الكوفة : 347 .
(4) ينظر : إتحاف فضلاء البشر : 32/2 .
(5) أبو زكريا الفراء : 329 .
(6) الخلاف النحوي بين الكوفيين ، مهدي صالح الشمري ، أطروحة دكتوراه : 84 .

الوصف ـ دون غيرها من القراءات ، بل هو ينطلق في اعتباره للقراءة المقبولة من الضوابط التي تبناها العلماء فيما بعد ، وهي[1] :

1ـ موافقة رسم أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً .

2ـ موافقة العربية ولو بوجه .

3ـ صحة السند بنقلها عن النبي ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ .

((ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها : ضعيفة أو شاذة أو باطلة))[2] فالفراء ينطلق من هذه الضوابط إذ يقول : ((إتباع المصحف إذا وجدت له وجهاً من كلام العرب وقراءة القراء أحب إلي من خلافه))[3].

وإنني هنا أضم صوتي إلى صوت الدكتور رحيم الحسناوي الذي يرى أنّ الفراء هو أول من وضع معايير قبول القراءة واعتمدها العلماء من بعده[4].

ولقد كان من عناية الفراء بالقراءات وهو من أئمة الكوفيين أنه لم يكن يأنف من الأخذ بقراءة غير أهل الكوفة والدليل على ذلك ما ذكره في قوله تعالى :﴿ ﴾[5] إذ قال ((وقوله :﴿ ﴾ هذه لا مسألة فيها[6] ؛ لأنه قد استفهم بلام فرجعت في خبر المستفهم ، وأما الأُخريان[7] فإنّ أهل المدينة وعامة أهل الكوفة يقرءونها (لله) ، (لله) وهما في قراءة أُبي كذلك (لِله) (لِله) (لله) ثلاثهن ، وأهل البصرة[8] يقرأون الأُخريين (اللهُ) (اللـه) وهو في العربية أبين ؛ لأنه مردود مرفوع فجرى جوابه على مبتدأ به ، وكذلك هي قراءة عبد الله (الله) (الله) . والعلة في إدخال اللام في الأُخريين في قول أُبي وأصحابه أنك لو قلت لرجل : من مولاك ؟ فقال : أنا لفلانٍ كفاك من أن يقول : مولاي فلان ، فلما كان المعنيان واحداً أجرى ذلك في الكلام))[9] .

فهذا مثال يدل كل الدلالة على منهج الفراء اللغوي ونظرته العادلة إلى القراءات وعنايته بها .

---

(1) ينظر : النشر في القراءات العشر : 9/1 .

(2) المصدر نفسه والصفحة نفسها .

(3) معاني القرآن : 293/2 ـ 294 .

(4) ينظر : التشريع اللغوي عند الفراء : 6 .

(5) سورة المؤمنون : من الآية 84 .

(6) يريد أنّ الكلام جاء على مقتضى الظاهر فلا يقال فيه : لِمّ هكذا؟ .

(7) يريد قوله تعالى ﴿ ﴾ بعده قوله سبحانه ﴿ ﴾ الآيتان : 86 ، 87 ، سورة المؤمنون ، وقوله تعالى:﴿ ﴾ بعده قوله سبحانه﴿ ﴾ الآيتان : 88 ، 89 سورة المؤمنون .

(8) الذي قرأ بذلك أبو عمرو ويعقوب البصريان ، ينظر : معاني القرآن : الهامش رقم 240 .

(9) معاني القرآن : 2/ 240 ، والنص القرآني : من سورة المؤمنون : الآيتان : 84 ـ 85 .

إنّ منهج الفراء في الاعتداد بالقراءات ، والاعتماد عليها في استخراج كثيراً من القواعد والأحكام يدل على تطور الدراسة النحوية وتقدمها عنده ؛ لأنه أدرك أهميتها في تمثيلها لاختلاف اللغات وتنوعها ، ومن ثم الكشف عن كثير من الشواهد المغمورة من كلام العرب التي لم تصل إلى جادة البناء النحوي [1].

ولقد مثّل الفراء الذروة في هذا الاتجاه إذ اعتمد في تشكيل كثير من المسائل النحوية على النص القرآني وما يتعلق به من قراءات ، وقد ارتكز البحث العلمي عنده على النص القرآني بإدراك تام وتحليل دقيق للمفاهيم اللغوية التي تميزت من خلالها اللغة في طبية العربي الكلامية من دون النظر إلى الفلسفة والمنطق .

ومن استدلالات الفراء بالقراءات القرآنية في مواضع التعليل ما ذهب إليه من جواز العطف على الضمير المرفوع المتصل نحو(قمت وزيدٌ) مستنداً في ذلك على ما جاء بلغة القراء ، وما جاءت به بعض النصوص أيضاً من العطف على المرفوع من غير توكيد [2]، وقد فصل الفراء القول في ذلك في تفسيره قوله تعالى :﴿ ▫♦✍✍❶⇦❐🕯✵❐◆❻◆❐🖙①🖙 ﴾ [3] إذ قال ((فقال (أنت) ولو ألقيت (أنت) فقيل : اذهب وربك فقاتلا كان صواباً ؛ لأنه في إحدى القراءتين (إنه يراكم وقبيله) بغير هو وهي ب(هو) و(اذهب أنت وربك) أكثر في كلام العرب ، وذلك أنّ المردود على الاسم المرفوع ، إذا أضمر يكره ؛ لأنّ المرفوع خفيٌّ في الفعل ن وليس كالمنصوب ؛ لأنّ المنصوب يظهر : نقول : ضربته وضربتك ونقول في المرفوع : قام وقاما ن فلا ترى اسماً منفصلاً في الأصل من الفعل فلذلك أُوثر إظهاره ، وقد قال تبارك وتعالى: ﴿ ✂♦❶🔍↗❐🕮 ✍✍♦✵↗♦✍✍♦🖙✂◆↗◆❐ ✍🕷🖙🕒♦❷➔✍ ✍❐🔍↗🖙 ﴾ ولم يقل (نحن) وكل صواب)) [4] .

وهذا الذي أجازه الفراء من العطف على الضمير المرفوع بلا توكيد قد أيدته نصوص وشواهد احتج بها بعض النحاة واتخذوا منها دليلا على صحة هذا الرأي ، من ذلك ما احتج به ابن جني[5] وأبو البركات الأنباري[6] ، إذ جعلا قوله تعالى﴿ ◆❐➔🕭◆❐ ✌🔍✍ 📄❽◆❑♦☝⇦🗪✍✍♦▫ ﴾ [7] من العطف على المضمر المرفوع بغير توكيد ، وذلك بعطف الضمير هو على الضمير في (استوى) كما احتج مكي بن أبي طالب (ت437هـ) بقوله تعالى :﴿ ✍♦👌 🕮❐#❸↖🖹◆✡⇩❐◆↗ ✋♦◆❐ ✍❐✡⇩🖹◆❸↖#❐🕮 ✍♦✵↗♦✍✍♦🖙✂◆↗ ﴾ [8] على ذلك فقال : ((وقد أتى العطف على المضمر المرفوع في القرآن من غير تأكيد ولا ما

---

(1) مدرسة الكوفة : 347 .

(2) ينظر : الإنصاف : 474/2 ، مسألة 66 .

(3) سورة المائدة : من الآية 24 .

(4) معاني القرآن : 304/1 ، والنص القرآني من سورة الأعراف : من الآية 27 ﴿ ①🡐❍✵✡🔍❸①◆❐ ◆❐➔🕭 ⇗☠↗🖹🗁♦❷♦③ ❐🔍❶⧖♦🔔◆❐ ◆❐➔🖙❶🔍➔❍🡐① ﴾ وما ذكره الفراء بغير (هو) هو إحدى القراءتين ، ولم نجد ذكراً لهذه القراءة في المصادر ، ولكن نسبت لليزيدي بنصب اللام (إنه يراكم وقبيله) ، ينظر : البحر المحيط ، أبو حيان الأندلسي : 284/4 . والنص الثاني : من سورة النمل : من الآية 67 .

(5) ينظر : الخصائص : 386/2 .

(6) ينظر : الإنصاف : 475/2 ، مسألة 66 .

(7) سورة النجم : من الآيتين :6 ، 7 .

(8) سورة الأنعام : 148 .

يقوم مقام التأكيد ، قال الله جل ذكره : ﴿ ﴾ فعطف الآباء على المضمر المرفوع))[1].

ومن المسائل التي اعتمد الفراء في بنائها على القراءات القرآنية في مقام تعليلاته ما ذكره من جواز النصب بعد الترجي فقد ذهب الفراء إلى أن يعامل الرجاء معاملة التمني فينصب جوابه المقرون بالفاء ، كما نصب جواب التمني[2] ، وقد أسس هذا الاتجاه النحوي استناداً إلى ما رواه حفص عن عاصم بالنصب في قوله تعالى: ﴿ ﴾[3] ؛ لأنه جعل الفاء فيه جواباً للفعل ، فنصب بها تشبيهاً لـ(لعل) بـ(ليت) ؛ لأنّ (ليت) في التمني أخت (لعل) في الترجي ، وقرا الباقون بالرفع عطفاً على (أبلغ)[4] .

وقد استدل الفراء على إجازته بقراءة عاصم ، قال ((وقوله (لعلي ...) بالرفع يرده على قوله أبلغ ومن جعله جواباً لـ لعلي نصبه ، وقد قرأ به بعض القراء))[5].

وهذا الذي أجازه الفراء أنكره البصريون ، وبناءً على ذلك فقد أُوّلت كل النصوص التي جاءت بالنصب ، فقد أوّلوا قراءة النصب في قوله تعالى﴿ ﴾ على أنه جواب للأمر ، أي إن تبنِ لي أطلع ، وضعّفوا قراءة من قرأ بالنصب واختاروا قراءة الرفع لأنهم جعلوا بين التمني والترجي فرقاً ؛ إذ لا يمكن معاملة الترجي كمعاملة التمني ، فالتمني يقع على ما يجوز أن يكون ويجوز أن لا يكون[6] ، فما يضر بعُدأن يكون للترجي جواب منصوب كما للتمني ذلك ، وقد جاءت القراءات القرآنية تؤيده وهي قراءات سبعية مشهورة ومتواترة .

إنّ مجيء بعض النصوص القرآنية بنصب الفعل المضارع جواباً للترجي يقطع ـ بلا شك ـ أن تبنى في ضوئها قاعدة نحوية تضم هذه النصوص وترفع عنها كثرة التأويل والتوجيه والتخريج .

ومن النصوص التي جاءت فيها القراءة بالنصب ـ فضلاً عما ذكر ـ قوله تعالى:﴿ ﴾[7] فقد ذكروا أنّ عاصماً قرأ بنصب (تنفعه)[8] .

---

(1) مشكل إعراب القرآن : 355/1 .
(2) سورة غافر : من الآية 37 .
(3) ينظر : الحجة في القراءات السبع لابن خالويه : 204 ، وإتحاف فضلاء البشر : 379 ، وإعراب القراءات السبع وعللها : 270/2 .
(4) معاني القرآن : 9/3 .
(5)
(6) مشكل إعراب القرآن : 355/1 .
(7) سورة عبس : من الآية 6 .
(8) ينظر : إعراب القراءات السبع وعللها : 270/2 ، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه : 238 ، وينظر مواضع أخرى للاستدلال بالقراءات القرآنية ، على سبيل المثال : معاني القرآن : 33/1 ، 75/1 ، 87/1 - 88 ، 101/1 ، 58/1 ، 207/1 ، 240/2 ، 252/2 ، 9/3 ، 14/3 ، 222/3 - 223 .

دليل الحديث النبوي :

نال موضوع الاستدلال بالحديث اهتماماً كبيراً من الباحثين المعاصرين ، وأفردت له البحوث والمقالات على نحو يجعلنا فيغير حاجة إلى تكرار أو تلخيص ما قيل في هذا الموضع ، وما يهمنا هنا بشكل أساسي التركيز على بعض النقاط المهمة في هذا الصدد .

من هذه النقاط ، تأكيد الحقيقة الشائعة عند كثير من الدارسين التي تتمثل في إحجام النحاة الأوائل عن الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف ، ولا يعني هذا أنّ هؤلاء النحاة لم ترد في كتبهم بعض الأحاديث ، ولكنه يعني أنّ أحداً من القدماء لم يستقرئ الحديث ويتوسع في الاحتجاج به توسعهم في الاحتجاج بالقرآن والشعر .

أما مجرد وجوه عدد من الأحاديث فلا يخلو منه كتاب من الكتب ، حتى أبو حيان (ت745 هـ) الذي عدّرأس المانعين للاحتجاج بالحديث استشهد في كتبه بأكثر من ضعف ما استشهد به سيبويه من الأحاديث[1] ، ولكن المقصود أنّ عدد هذه الأحاديث عند معظم النحاة قليل ـ إذا ما قيس بما استشهد به من القرآن والشعر وما رُوي منثوراً عن العرب ـ إلى الحد الذي يؤكد حقيقة انصراف النحاة عمداً عن الاحتجاج بالحديث .

يقول أبو حيان (ت745هـ) في شرح التسهيل ((قد أكثر هذا المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب ، وما رأيت أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره ، على أنّ الواضعين الأولين لعلم النحو ، المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء ، وعيسى بن عمر ، والخليل وسيبويه من أئمة البصريين والكسائي والفراء وعلى بن مبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك ، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس)) [2].

وقد شغل الباحثون المعاصرون بتفسير هذا الموقف الذي اتخذه النحاة ن ولم يكتفوا بما قدمه أبو حيان وشيخه ابن الضائع (ت686هـ) في هذا الصدد نظرتاً لتأخر زمنهما [3]

(1) ينظر : موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف : 13 .
(2) الاقتراح : 40 - 41 .
(3) ينظر : موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف : 400 ، وينظر : الاستشهاد والاحتجاج في اللغة ، محمد عيد : 113 .

وقدموا مجموعة من العلل منها : الاحتراز الديني [1]، وعدم انتشار الحديث في بدايات التأليف النحوي ، إذ اشتهرت دواوينه ووصلت إلى أيدي جمهور أهل العلم من بعد [2]، وميل النحاة إلى منهج أهل الكلام العقلي ، لا منهج المحدثين النقلي ، مما أوجد جفوة بين النحاة والمحدثين ، أدت إلى انصراف النحاة عن الحديث منا انصرف أهل الكلام عنه [3].

وأكثر الباحثين كان يبدأ تعليله برفض تعليل أبي حيان وابن الضائع للظاهرة لأنهما متأخران[4] وتعليلهما أوجزه السيوطي (ت911هـ) بقوله : ((وقد بينت في كتاب أصول النحو من كلام ابن الضائع وأبي حيان أنه لا يُستدل بالحديث على ما خالف القواعد النحوية ؛ لأنه مروي بالمعنى لا بلفظ الرسول والأحاديث رواها العجم والمولدون لا من يحسن العربية فأدوها على قدر ألسنتهم)) [5] .

وقال ابن الضائع في شرحه لكتاب الجمل للزجاجي : ((تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره من الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث (...) ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي صلى الله عليه وآله لأنه أفصح العرب)) [6] .

وفي ظني أن هذا التعليل لا يزال صالحاً لتفسير هذا الموقف من النحاة .

ولعل من المناسب هنا أن نذكر ما جاء في قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة [7] ، إذ انه لما اختلف علماء العربية في الاحتجاج بالأحاديث النبوية لجواز روايتها بالمعنى ولكثرة الأعاجم ، فقد رأى المجمع الاحتجاج ببعضها في أحوال خاصة مبينة فيما يأتي :

1- لا يحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول ككتب الصحاح الستة فما قبلها .

2- يحتج بالحديث المدوّن في هذه الكتب الآنفة الذكر على الوجه الآتي :

أ ـ الأحاديث المتواترة المشهورة .

ب ت الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات .

ج ـ الأحاديث التي تعد من جوامع الكلم .

د- كتب النبي ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ

هـ ـ الأحاديث المروية لبيان أنه ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ كان يخاطب كل قوم بلغتهم .

و ـ الأحاديث التي عُرف من حال رواتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل القاسم بن محمد ورجاء بن حيوة وابن سيرين .

ز ـ الأحاديث المروية من طرائق متعددة وألفاظها واحدة .

هذه نبذة مختصرة في موقف النحاة الأقدمين من الاحتجاج بالحديث الشريف أوردتها هنا ن وما يهمنا في ذلك هو موقف الفراء ، إذ اتضح لي من خلال تتبعي لآثاره

---

(1) ينظر : الاستشهاد والاحتجاج باللغة : 114 .

(2) ينظر : دراسات في العربية وتأريخها ، محمد الخضر حسين : 176 .

(3) ينظر : الحديث الشريف في الدراسات اللغوية والنحوية ، محمد ضاري محمود : 310 ، وينظر : موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف : 409 .

(4) ينظر : موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف

(5) همع الهوامع ، السيوطي : 105/1 ، وينظر ك الاقتراح : 41 ، 42 .

(6) الاقتراح : 43 .

(7) ينظر : مجلة مجمع اللغة العربية ، مجموعة القرارات في ثلاثين عاماً من 1932 ـ 1962 : 3 4 ، وينظر : القياس في النحو العربي ، نشأته وتطوره ، سعيد جاسم الزبيدي : 99 .

انه استشهد ببعض الأحاديث النبوية ـ كما أسلفت ـ ولكن هذه الأحاديث لم تكن من الكثرة لتشكل ظاهرة واضحة لديه .

فمن الأحاديث الشريفة التي عوّل عليها الفراء في الاستدلال لما يرصده من مظاهر لغوية ن ما استدل به على ما كان يراه من (إعراب فعل الأمر) ما نسبه إلى النبي ـ صلى الله عليه وآله ـ أنه قال في بعض المشاهد ((لتأخذوا مصافكم)) [1] يريد خذوا مصافكم .

وقد وضّح الفراء هذه المسألة وذلك في تفسيره قوله تعالى: ﴿ [2] ﴾ إذ قال ((هذه قراءة العامة [3] وقد ذكر عن زيد بن ثابت أنه قرأ (فبذلك فافرحوا) أي : (يا أصحاب محمد) بالتاء .. وقوّى قول زيد أنها في قراءة أبي بن كعب (فبذلك فافرحوا) وهو البناء الذي خلق للأمر إذا واجهت به أو لم تواجه ، إلا أن العرب حذفت اللام كما حذفوا التاء من الفعل ، وأنت تعلم أنّ الجازم والناصب لا يقعان إلا على الفعل الذي أوله الياء والتاء والنون والألف ، فلما حذفت التاء ذهبت باللام وأحدثت الألف في قولك (اضرب) و(افرح) لأنّ الضاد ساكنة ، فلم يستقم أن يستأنف بحرف ساكن فأدخلوا ألفاً خفيفة يقع بها الابتداء (...) وكان الكسائي يعيب قولهم (فلتفرحوا) لأنه وجده قليلاً ، وهو الأصل ، ولقد سمعت عن النبي ـ صلى الله عليه وآله ـ أنه قال في بعض المشاهد (ولتأخذوا مصافكم) يريد : خذوا مصافكم))[4] .

ويبدو أنّ معيار الفراء في هذه المسألة الأخذ بالاعتبار أنّ الأصل في أمر المخاطب أن يكون باللام كالغائب ، إلا أن كثرة استعمال العرب لذلك جعلهم يستثقلون مجيء اللام فحذفوها طلباً للخفة ومما يدل على ذلك نطقهم بالأصل .

وهذا ما أفصح عنه أبو بكر بن الأنباري (ت328هـ) من خلال تعقيبه على قول امرئ القيس : **قف نبكِ من ذكرى حبيبٍ ومنزلِ بسقط اللوى بين الدخول فحوملِ**

بقوله : ((وموضع (قفا) جزم بلام ساكنة والتقدير لتقفا ، سقطت اللام والتاء لكثرة الاستعمال)) [5] .

ومن استدلاله بالحديث الشريف أيضاً ما ورد في تفسير قوله تعالى : ﴿ [6] ﴾ إذ يرى الفراء أنّ (يتركم) من (وترت الرجل إذا اقتتلت له قتيلاً وأخذت منه مالاً فقد وترته ، وجاء في الحديث : (من فاتته العصر فكأنما وتر أهله وماله) (...) وبعض الفقهاء يقول أوتر والصواب وتر)) [7].

فيلاحظ هنا أنّ الفراء قد استدل بحديث الرسول الكريم ـ صلى الله عليه وآله ـ فيما ذهب إليه من أنّ (وتر) على زنة (فَعَل) هي الصحيح .

---

(1) سنن الترمذي : 46/5 .
(2) سورة يونس : من الآية 58 .
(3) ينظر : السبعة في القراءات / 328 ، والبحر المحيط : 172/5 .
(4) معاني القرآن : 469/1 ـ 470 .
(5) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ، أبو بكر بن الأنباري : 18، وينظر : ديوان امرئ القيس : 8 .
(6) سورة محمد : من الآية 35 .
(7) معاني القرآن : 64/3 ، والحديث الشريف في موطأ الإمام مالك : 12 ، وينظر : المنقوص والممدود : 40 ، 50 ، والأيام والليالي والشهور : 26/11 ، والمذكر والمؤنث : 75 ، 79 ، 78 ، 120 ، وينظر مواضع أخرى للاستدلال بالحديث ـ على سبيل المثال ـ ، معاني القرآن : 61/1 ، 65 ، 115 ، 144 ، 146 ، 246 ، 280 ، 321 ، 470 ، 95/2 ، 288/3 .

4ـ الدليل الشعري :

الاستدلال بالشعر في بناء الأحكام النحوية ، كان من منهج المِصرين (البصرة والكوفة) ، فمثلما جعل البصريون أحكامهم تخضع له ، فعل ذلك الكوفيون ولكن منهج الكوفيين في اعتمادهم الشاهد الشعري يختلف كثيراً عن المنهج الذي اتبعه البصريون .

إذ أُولع البصريون بالشعر وأعطوه جل اهتمامهم وجعلوا منه القاعدة التي تستند إليه أحكامهم النحوية ، وقد انسحب هذا العمل إلى ضعف اعتمادهم على النص القرآني وما يرتبط به من قراءات مختلفة .

إنّ وجه الاستدلال بالنص القرآني واضح لا يحتاج إلى جدل أو مناقشة كما سبقت الإشارة لكن البصريون لم ينسبوا أقيستهم إزاءه ، فتركوا الاستدلال به اعتماداً على هذه المقاييس ، وكان الأجدر بهم أن يحطموا هذه المقاييس ليأخذوا بالقرآن الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه[1] . ويأتي الشعر في مرتبة أدنى من مرتبة الاحتجاج بالقرآن الكريم ، فالشعر يمثل جانباً إبداعياً وفنياً يقتصر على مجموعة من الأشخاص ، ولم يمثل الحياة اللغوية للمجتمع العربي بصورة تامة ، لذلك فإنّ تقديمه على مصادر النحو الأخرى قد أثقل النحو بأعباء كثيرة ، كانت لا تحدث لو أنهم جعلوا الشعر يقف مع النص القرآني وقراءاته كحجة يتم بها تعزيز الأحكام النحوية لكنهم ((كانوا يتشبثون في كثير من الأحيان بأبيات من الشعر في تصحيح قاعدة أو تأييد أصل ، مع أن الاقتصار على الشعر وحده خطوة متعثرة في إثبات أسلوب عربي ، فللشعر لغته الخاصة به اقتضاها الأسلوب الشعري الذي لا يخضع لأحكام الوزن والقافية خضوعاً واضحاً ، فليس كل ما يجوز في الشعر جائز في النثر))[2] .

في حين أنّ الكوفيين قد تنبهوا لإمكانية تمثيل النص القرآني للغة تمثيلاً حقيقياً ؛ لذا فقد توسعوا بالاستشهاد بالنص القرآني وأخذوا من الشعر ما يعزز مكانة النص القرآني في محاكاة الاتجاهات اللغوية[3] .

وقد قُسِّم الشعراء الذي يستدل بشعرهم في اللغة على أربع طبقات[4] :

الطبقتين الأولى والثانية يستدل بشعرهما إجماعاً والثالثة يصح الاستشهاد بكلامها ، وأما الرابعة فالصحيح أنه لا يستدل بكلامها مطلقاً ، هذه هي طبقات الشعراء التي قسّمها الأوائل ، وقد وقف الاستدلال بالشعر في النحو والصرف عند إبراهيم بن هرمة (150هـ) ((عن الأصمعي قال : ختم الشعر بإبراهيم بن هرمة وهو آخر الحجج))[5].

وإذا نظرنا إلى الفراء فإننا نجده قد استدل بشعر الطبقات الثلاث الأُول الجاهليين والإسلاميين والأمويين وشواهده كما تبدو في ملفاته لا تختلف كثيراً عن شواهد سيبويه ، مما دعا أحد الباحثين أن يقول : ((وكثيراً ما يتوارد مع سيبويه فيما ينشد من أشعار))[6] وليس في ذلك غرابة ، فقد كانت المصادر مشتركة : البادية وفصحاء العرب والشيوخ والشعراء[7] .

---

(1) ينظر : القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ، عبد العال سالم مكرم : 103 .
(2) مدرسة الكوفة : 335 .
(3) ينظر : المرجع نفسه والصفحة نفسها ، والقرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية : 108 .
(4) ينظر : خزانة الأدب ، البغدادي : 3/1 ـ4 ، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها ، السيوطي : 489/2 .
(5) الاقتراح : 55 ، ويرى الدكتور رحيم الحسناوي أنّ اتخاذ تاريخ واضح معلوم لا ُيختلف فيه كسقوط الدولة الأموية (ت132هـ) مثلاً أفضل من اتخاذ وفيات أشخاص مختلف فيها ، ينظر : التشريع اللغوي : 5 .
(6) المدارس النحوية ، شوقي ضيف : 215 .
(7) ينظر : القياس في النحو العربي نشأته وتطوره ، سعيد جاسم الزبيدي : 112 .

ولا تستهدف هذه الصفحات حشد النصوص التي تؤكد هذا الاتجاه عند الفراء ولكنها تُعنى بذكر بعض الشواهد الشعرية التي اعتمدها الفراء دليلاً فيما ذهب إليه في بعض مظاهر التعليل .

وقبل ذلك نقف عند مسألة مهمة لا علاقة لها بالاستدلال بالشعر ، إلا وهي قضية الاستدلال بالأبيات المبتورة (أو المشطورة) إذ وجد الباحث أنّ الفراء في حالات كثيرة كان يكتفي بذكر موضع الشاهد وفي أحيان كثيرة كان يصرح بأنه لا يحفظ من البيت إلى ذلك الموضع ، يقول ((ومن العرب من يضيف لات فيخفض ، أنشدوني :

..... لا ساعة مندم

ولا احفظ صدره)) [1].

ويقول في مقام آخر معقباً على شاهده : ((**يمج صبيره الماعون صباً**)) [2].

((ولست أحفظ أوله)) [3]، بل إنه في بعض الأحيان كان تقتطع من الأبيات جملاً يستدل بها على نحو لم يتبين معه المحقق أنه إزاء نص شعري ، يقول على سبيل المثال : ((ومنه قولك : أفتلك أم وحشية ، وقولك : اذلك أم جَأْبٌ يطارد أُتُنا)) [4].

والشاهد الأول من بيت لبيد :

أفتلك أمٌّ وحشيةٌ مَسبوعةٌ[5]

والثاني شطر بين من صادية امرئ القيس[6] .

وواضح أنّ الفراء لا يرى في ذلك ما يقدح في الاستدلال بشاهده ، بينما تشير إلى هذا القدح بعض النصوص المتأخرة ، إذ اعترض بعض النحاة ـ على سبيل المثال ـ على شاهده

ولكنني من حبها لعميد[7]

بأنه لا يعرف له تتمة ولا سابق ولا لاحق ، يقول ابن هشام : ((ولا يُعرف له قائل ولا تتمة)) [8]، وكان البيت يجوز الاستدلال بشطره إذا كانت تتمته معروفة ، أما إذا لم تكن كذلك فلا يصلح البيت دليلاً أو حجة للقاعدة .

ومما استدل به الفراء من الشعر ما ذهب إليه من جواز القلب في اسم كان وخبرها . جواز القلب في اسم كان وخبرها بأن يجعل اسم كان خبراً لها ، وخبرها محل اسمها ، ومرجع ذلك عند الفراء هو اتضاح المعنى عند العرب [9].

وقد استدل الفراء على ذلك بقول الشاعر :

كانت فريضة ما تقول كما كان الزناء فريضة الرجم[1]

---

(1) معاني القرآن : 397/2 ، وتتمة البيت :
ولتعرفن خلائقاً مشمولة ولتندمن ولات ساعة مندم . ينظر : الخزانة : 147/2 .
(2) لم أعثر على قائله .
(3) معاني القرآن : 395/3 ، وينظر :مواضع أخرى على سبيل المثال : معاني القرآن : 68/3 ، 75 ، 267 ، والمذكر والمؤنث : 73 ، 115 ، والمنقوص والممدود : 21 ، 24 ، 28 ، 36 .
(4) معاني القرآن : 417/2 .
(5)
(6)
(7) مرّ تخريج هذا البيت .
(8) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام : 292/1 .
(9) ينظر : معاني القرآن : 99/1 .

فقال : ((والمعنى كما كان الرجم فريضة الزناء فيتهاون الشاعر بوضع الكلمة على صحتها لاتضاح المعنى عند العرب)) [2].

ونلاحظ من كلام الفراء على هذا الشاهد أنه اعتمد على علة أمن اللبس واتضاح المعنى عند العرب ؛ لأنه معلوم أنّ حدّالزنا هو الرجم ، وهذا المعنى أكّده ابن قتيبة (ت276هـ) فقال : ((وكما يقلبون الكلام ويقدمون ما سبيله أن يؤخر ويؤخرون ما سبيله أن يُ قدّم فيقولون : كان الزناء فريضة الرجم ، أي كان الرجم فريضة الزناء))[3].

ومن ذلك أيضاً ما ذهب إليه من جواز مجيء الضمير المتصل بعد (لولا) كما يظهر ذلك من قوله : ((وقد استعملت العرب لولا في الخبر وكثر بها الكلام حتى استجازوا أن يقولوا : لولاك ، ولولاي ، والمعنى فيهما كالمعنى في قولك : لولا أنت ولولا أنت)) [4] وقد استدل على ذلك بقول الشاعر :

أيطمع فينا من أراق دماءنا ولولاك لم يعرض لأحسابنا حسم [5]

وقول الآخر :

ومنزلة لولاي طحت كما هوى بأجرامه من قلّة النيق منهوي [6].

ويرى الفراء أنّ ياء المتكلم تحذف من الاسم تخفيفاً ، وإذا حذفت فإنّ الكسرة تبقى دليلاً عليها ، وقد تحذف دون بقاء الكسرة ، واستدل على الثاني بقول الشاعر :

إذا اعوَجَجْ ن قلتُصاحِبْ قَوّمِ بالدوِّ أمثال السفين العُوَّمِ [7]

فحذف الياء من (صاحب) والأصل فيه (صاحبي) وأسكن ما قبل الياء فلم يحركه بالكسرة لتكون دليلاً على حذف الياء ، وعلل الفراء هذا بقوله : ((يريد صاحب قوّم فجزم الياء لكثرة الحركات)) [8] فجعل إسكان الياء ـ التي حقها أن تكون مكسورة لأنها مضافة إلى ياء المتكلم ـ على صرفية لقطع الحركات المتوالية .

كما استدل الفراء بقول الشاعر :

فهي أحوى من الربعي خاذلة والعين بالأثمد الحاريّ مكحول[9]

على أنّ العرب قد تذكّر فعل المؤنث إذا سقطت منه علامات التأنيث ، فقال : ((ولم يقل مكحولة والعين أنثى للعلة التي أنبأتك بها)) [10] ومنه قول الشاعر :

فلامزنة ودقت ودقها ولا أرض ابقل إبقالها[11]

فقال (أبقل) والقياس أن يقول (أبقلت) لأنّ فاعله يعود على مؤنث مجازي .

---

(1) البيت للنابغة الجعدي ، ديوانه : 35 ، وينظر : اللسان ، ابن منظور (ت711هـ) ، والبحر المحيط ، أبو حيان الأندلسي (ت745هـ) : 33/6 .

(2) معاني القرآن : 99/1 .

(3) تأويل مشكل القرآن ، لابن قتيبة : 184/1 .

(4) معاني القرآن : 85/2 ، وينظر : الإنصاف : 693/2 ، وشرح المفضل : 117/3 - 118 .

(5) ينسب هذا البيت إلى عمرو بن العاص ، ويروى بلفظ (حسن) .

(6) هذا البيت ليزيد بن الحكم الثقفي .. .. وينظر : شعراء أميون ، نوري حمودي القيسي : 276/2 .

(7) الدو : الصحراء ، أراد بأمثال السفين : إبلاً محملة تقطع الصحراء قطع الفن للبحر ، ينظر : معاني القرآن : 371/2 ، الهامش 3 ، وينظر : كتاب سيبويه : 203/4 .

(8) معاني القرآن : 371/2 .

(9) البيت لطفيل الغنوي ، ديوانه : 29 والرواية فيه :(إذ هي أحوى من الربعي حاجبه) ، ينظر : كتاب سيبويه : 240/1 .

(10) معاني القرآن : 127/1 .

(11) البيت لعامر بن جوين الطائي ، ينظر : ينظر : معاني القرآن : الهامش 2 ، وكتاب سيبويه : 46/2 ، وشرح ابن عقيل : 480/1 ، مغني اللبيب : 448/2 .

5- الدليل اللهجي :

يعرض لي وأن أتناول الدليل اللهجي بوصفه دليلاً مهماً من أدلة التعليل اللغوي أن أتطرّق إلى الكلام على اللهجة واختلافها عن اللغة والمواضيع التي درّست على أنها تنضوي تحت لواء اللهجات العربية .

ولكنني لما رأيت ما سبق قد دُرِس دراسة مستفيضة في الكتب والرسائل الجامعية المتخصصة عرضت صفحاً عن ذلك [1].

وقد قسم الأستاذ مصطفى الرافعي اللغات خمسة أقسام [2]ـ معتمداً على ما اتصل بنقلها على ألسن العلماء ـ وهذه الأقسام هي :

1- لغات منسوبة ملقبة .
2- لغات منسوبة غير ملقبة .
3 ـ لفات من ذلك في تغّو الحركات .
4- لغات غير منسوبة ولا ملقبة .
5- لغات أو لثغة في منطق العرب .

والحق أنّ هذه الأقسام كثيراً ما ترد عند الفراء وأكثرها حضوراً اللغات غير المنسوبة إذ نراه يقول : (سمعت من يوثق بعربيته) أو يقول (فأما ناسٌ من العرب) أو (سمعنا من العرب) أو (من ذلك قول العرب) أو (هي لغة) .

وقد يبدو السؤال هنا مشروعاً عن علة تهميش نسبة هذه اللغات وعدم العناية بها من اللغويين ، أيعود ذلك إلى انشغالهم باللغة الأدبية الفصحى فيكون الاهتمام بهذه اللهجات ونسبتها هامشياً أم أنّ ذلك نابع من رؤية تتمثل في إبعاد كل ما يثير عصبية القبائل العربية ومن ذلك اللهجات ونسبتها مما يشكل خطراً على وحدة المجتمع الإسلامي آنذاك .

---

(1) من الكتب التي تناولت دراسة اللهجات العربية ، في اللهجات العربية ، د. إبراهيم أنيس ، اللهجات العربية في التراث ، د. أحمد علم الدين الجندي ، لهجة تميم وأثرها في بناء لعربية الموحدة ، د. غالب فاضل المطلبي ، ولهجة قبيلة أسد ، د. علي ناصر غالب ، وينظر مناهج البحث في اللغة ، د. تمام حسان : 35 ـ 39 ، حيث فصّل المؤلف القول في التعريف بين اللغة واللهجة .

(2) ينظر : تاريخ آداب العرب ، مصطفى صادق الرافعي : 137/1 ، والدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني : 86 .

وأياً كانت الإجابة فنحن أما تحقق فسيح لهذه الظاهرة ـ أعني الاهتمام باللهجات ، وأمام نتائج ظهرت آثارها على مجمل مسيرة البحث اللغوي ، ذلك الاهتمام الذي نقلها من ظاهرة هامشية تتسق ومحدوديتها الزمانية والمكانية إلى عنصر محوري ومهم في إقامة الأحكام والقواعد .

واللهجة التي نراها دليلاً على بعض مواطن التعليل ، نراها موضع تعليل إذا كانت تتمتع بمظهر لغوي يحتاج إلى تعليل ، ففي حين يقرر الفراء أنّ (عضين) في قوله تعالى : ﴿ ☎✂❑➔🖬🖂➔🖂♉ ♦✖⇦🔍🕭🕯✍✂ ﴾ ✂✍☜◑➔❷🡕🖂♦ ↖🔍🔗✓✖♦ ﴿ [1] إن واحدتها ((عضة رفعها عضون وتنصبها وخفضها عضين ، ومن لعرب من يجعلها بالياء على كل حال ويعرب نونها فيقول : عضينُك ومررت بعضينك وسنينك وهي كثيرة في أسد وتميم وعامر)) [2] ثم ذكر العلة التي من أجلها أُعربت هذه الأسماء بالياء في كل حال ، فقال : ((وإنما جاز ذلك في المنقوص الذي كان على ثلاثة أحرف فنقصت لامه ، فلما جمعوه بالنون توهموا أنه فعول إذ جاءت الواو وهي واو جماع ، فوقعت في موضع الناقص فتوهموا أنها الواو الأصلية وأنّ الحرف على فعول ، ألا ترى أنهم لا يقولون ذلك في الصالحين والمسلمين وما أشبهه)) [3] .

وفي قوله تعالى : ﴿ ✍🔗🕓☒❶🕓🖂♎ ⇙🔗🔗◑ ﴾ [4] جاءت القراءة المتواترة جاءت القراءة المتواترة بالألف في (هذان) علامة الرفع وقياس النحو أن تكون بالياء علامة النصب لوجود (إن) مما حمل النحويين على التفتيش لها على وجه نحوي مقبول ، وخير التخريجات لها أن تكون جاءت على لغة بعض العرب الذين يلزمون المثنى الألف في كل الأحوال وهو تخريج الفراء ، إذ قال ((فقراءتنا بتشديد إنّ وبالألف (...) أنها جاءت على لغة بني الحارث بن كعب : يجعلون الاثنين في رفعهما ونصبهما وخفضهما بالألف وأنشدني رجل من الأسد يريد بني الحارث :

فأطرق إطراق الشجاع ولو يرى مساغاً لناباه الشجاع لصمما [5]

قال : وما رأيت أفصح من هذا الأسدي وحكى هذا الرجل عنهم : هذا خط يدا أخي بعينه وذلك وإن كان قليلاً ـ أقيس ـ لأنّ العرب قالوا : مسلمون فجعلوا الواو تابعة للضمة لأنّ الواو لا تعرب ثم قالوا : رأيت المسلمين فجعلوا الياء تابعة لكسرة الميم ، فلما رأوا أنّ الياء من الاثنين لا يمكنهم كسر ما قبلها وثبت مفتوحاً تركوا الألف تتبعه ، فقالوا : رجلان في كل حال ، وقد اجتمعت على إثبات الألف في كلا الرجلين في الرفع والنصب والخفض وهما اثنان ، إلا بني كنانة فإنهم يقولون : رأيت كلي الرجلين ومررت بكلي الرجلين وهي قبيحة قليلة مضوا على القياس)) [6].

وانظر إلى الفراء كيف يرصد بعض الظواهر اللهجية ويعللها،إذ يقول في تفسير قوله تعالى﴿ ❑✂♦❶◑◆❑ ⇗🔗🔗❸🔍▫ ❁💣✳☪↗🖃 ■❑🗐❑■🖬❍🕓☜✍ ❁💣⇳☺♦🕭❒🕯♦▫ ↖🔗←♍♦☜ ❁💣✳☪↗🖃 ⇗🔗🔗❸🔍▫ ❁💣✳☪↗🖃 🔗🔗→◑◆☞▫🖬♦▫ ✍✂ ✂🔗🔗❁🔍✳✍ ≺❑☒▦✍★✍✍♦⊂ ⇗🔗→◑◆☞▫🖬♦▫ ✍✂ ✂🔗🔗❁🔍✳✍ ≺❑☒▦✍★✍✍♦⊂

(1) سورة الحجر : من الآية 91 .
(2) معاني القرآن للفراء : 92/2 ، وينظر : إعراب القرآن للنحاس : 406/2 .
(3) معاني القرآن : 92/2 .
(4) سورة طه : من الآية 63 .
(5) ينسب هذا البيت إلى جرير بن عبد المسيح ، ينظر : اللسان مادة (صمم) : 239/15 .
(6) معاني القرآن : 184/2 ، وينظر : التشريع اللغوي : 10 .

﴿[1] : ((وقوله (فَلْتقُمْ) كل لام أمر إذا استؤنفت ولم يكن قبلها واو ولا فاء ولا ثم كُسرت ، فإذا كان معها شيء من هذه الحروف سكنت ، وقد تكسر مع الواو على الأصل ، وإنما تخفيفها مع الواو كتخفيفهم (وهْوَ) قال ذاك ، (وهْي) قالت ذاك وبنو سليم يفتحون اللام إذا استؤنفت فيقولون : لَيَقم زيد ويجعلون اللام منصوبة في كل جهة ، كما نصبت تميم لام كي إذا قالوا : جئت لَآخذ حقي)) [2].

6- دليل الأمثال :

ليس للمثل عند الفراء مفهوم مخالف لما هو معروف عند العلماء الآخرين فالمثل يثبت على وضع واحد ، ويستقر على صورة ثابتة ، لا تتبدل ولا تتغير ، كما نقل عن قائله في مناسبته التي ظهر فيها ، حتى ولو كان فيه لحن ممقوت ، أو كان مخالفاً لقواعد اللغة العربية [3].

لقد لجأ علماء العربية إلى الأمثال واتخذوها شواهد على مسائلهم النحوية لما فيها من إيجاز اللفظ وإصابة المعنى وحسن التشبيه .

وموقف الفراء من الأمثال لا يختلف كثيراً عن مواقفه من الشواهد الأخرى التي يحتج بها ، من ذلك استدلال الفراء بالمثل ((محسنةٌ فهيلي)) [4] على أنّ العرب تضمر للمتكلم والمخاطب ما يرفع فعله ، وذلك في تفسير قوله تعالى : ﴿ ☎✂❑↗☜✍♦🕭 ••✍♦②🖂☺⇔🕐🖂⌘ ☎ ⇳✂🖂②♦✍ 🖎♦⬀🖂☒🗐🗐 ♦🖎➔♦🖎→🖋🡕 ✍◆🕻❼■✍♦↖ 🗐 🖫⮝🡕➔♦🖎 ﴾[5] فقال : ((وقوله خصمان رفعته بإضمار (نحن خصمان) والعرب تضمر للمتكلم والمكلم المخاطب ما يرفع فعله ، (...) وقال من أمثال العرب : محسنةٌ فهيلي)) [6].

(1) سورة النساء : من الآية 102 .
(2) معاني القرآن : 285/1 .
(3) معاني القرآن : 285/1 .
(4) ينظر : مجمع الأمثال ، للميداني : 264/2 .
(5) سورة ص : من الآية 22 .
(6) معاني القرآن : 402/2 ، وينظر : الاستدلال بالأمثال : معاني القرآن : 147/2 ، 172/2 -173 ، 2،164 ، 292/3 .

2- الأدلة العقلية :

1- دليل القياس :

القياس في اصطلاح الأصوليين ((إلحاق أمر غير منصوص على حكمه بآخر منصوص على حكمه للاشتراك بينهما في علة الحكم)) [1]. وذكر صاحب الكليات تعريفاً موجزاً له بقوله : ((القياس الشرعي : هو ما يجري في أحكام لا نصّ فيها))[2].

هذا رأي علماء أصول الفقه ، ولم يخرج علماء أصول النحو عن هذا الخط ، بل ساروا على نهجهم وخطوا الخطوة نفسها ، فقد عرّف الأنباري (ت577هـ) القياس بقوله : ((...هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه ، كرفع الفاعل ونصب المفعول في كل مكان ، وإن لم يكن ذلك منقولاً عنهم ، وإنما لما كان غير المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول كان محمولاً عليه وكذلك كل مقيس في صناعة الإعراب)) [3].

ويكاد تعريف النحويين للقياس (حمل فرع على أصل لعلة مشتركة بينهما) يكون هو التعريف الفقهي له نصاً وروحاً ، فقد طبقه النحاة في النحو تطبيق الفقهاء له في الفقه[4] .

وليس غريباً أن تحدث مثل هذه الصلة في القياس بين النحو والفقه ، فكلاهما علم لابد من اتباع القياس فيه ، وضرورته في النحو متأتية من أنّ ما سمع عن العرب لم يشمل جميع صور التعبير عن المعاني المختلفة ، ولو اقتصر على المسموع والمنقول ، لتعذّر التعبير عن كثير من المعاني التي لم يرد فيها سماع عن العرب ، فلزم لذلك قياس ما لم يرد على ما ورد ، وكذلك الحال في الفقه ، إذ إنّ نصوص القرآن الكريم والسنة الشريفة لم تذكر فيها الأحكام الشرعية جميعها ، ما حدث منها ، وما يمكن أن يحدث بتوالي العصور فوجب الاستعانة بالقياس لرد ما لم يرد فيه نص على ما ورد[5] ، على أنه ليس ببعيد أيضاً أن يكون القياسي النحوي قد نشأ نشأة طبيعية ساذجة منفصلاً عن القياس الفقهي ((وإنهما التقيا بعد ذلك في الأخذ بقوانين المنطق لأحكام أركانهما ، ثم تأثر النحاة المتأخرون بالفقهاء في ترتيب قضايا قياسهم ، عندما اتجهوا إلى بناء أصول النحو على غرار أصول الفقه)) [6].

إنّ الأساس الذي يبنى عليه القياس عند علماء العربية هو المشابهة بين المقيس والمقيس عليه ، وهو لا يعدو المعنى اللغوي للقياس ((وهو تقدير الشيء بالشيء)) [7] و((قاس الشيء يقيسه قياساً وقيساً ، أي قدّره)) [8] .

---

(1) أصول الفقه ، محمد أبو زهرة : 218 ، نقلاً عن ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية ، عبد الفتاح حسن علي البهجة : 70 .
(2) الكليات : 24/4 .
(3) الإغراب في جدل الإعراب : 45 .
(4) ينظر : ضحى الإسلام ، أحمد أمين : 277/1 ، الهامش : 2 .
(5) ينظر : ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية : 73 .
(6) مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي ، جعفر عبابنة : 59 - 60 .
(7) مقاييس اللغة : 40/5 . (قوس)
(8) تهذيب اللغة : 225/9 (قاس) .

لقد تناول علماء العربية القدامى والمحدثون القياس بوصفه أصلاً من أصول الدرس اللغوي التي اعتمدها الفكر اللغوي ((لبناء هيكله ورسم قواعده وأحكامه التي تنتهي منها إلى تقرير ما هو جائز وما هو ممتنع لغة وإلى تفسير ظواهر اللغة في أصواته وفي تركيباتها)) [1] .

ولم يخرج الفراء عن هذا النهج ـ نهج علماء العربية في القياس ـ ولم يكن له رأي يختلف فيه عن آرائهم أو مذهب ينزع به خلاف مذهبهم وإنما سار على طريقتهم وقاس بمقاييسهم .

لقد كان الفراء من القياسيين الذين يعتمدون في أقيستهم على ظاهر العربية وشواهدها من دون تعقيد منطقي، وهو كوفي يشيع في أقيسته ما عُرِف عنهم من القياس على الشائع المتفق على القياس عليه ، وعلى القليل النادر، والضرورة الشاذة ، ويدل على اتجاهه القياس ما صرّح به من عبارات من مثل:((فقس على هذا ما ورد عليك))[2] ، ((يقاس على هذا))[3]، ((فقس على ذا)) [4] ،((فهذا قياس لا انكسار فيه)) [5]

((فافعل به ما فعلت في هذا)) [6] ، ((فجرى هذا على ذلك)) [7] وغيرها من العبارات .

يقول الدكتور الأنصاري : ((ولما كانت المدرسة البصرية مدرسة قياسية ، كان للقياس عند الفراء شأن أي شأن من جراء تأثيرها فيه)) [8] .

ولا أريد هنا أن أتتبع النصوص التي أجرى فيها الفراء القياس ، فهي كثيرة جداً ولكنني أحاول أن ألتقط بعض الأقيسة التي تتضمن تعليلاً بخلاف أقيسة المشابهة التي تخلو من التعليل .

من ذلك ما جاء في تفسير قوله تعالى : ﴿ [illegible] ﴾ [9]. قال الفراء : ((وقرأ الحسن : (فأصبحوا لا ترى إلا مساكنهم) وفيه قبح في العربية ؛ لأنّ العرب إذا جعلت فِعْل المؤنث قبل (إلا) ذكّروه ، فقالوا : لم يقم إلا جارتيك ، وما قام إلا جارتيك ، ولا يكادون يقولون : ما قامت إلا جارتيك ، وذلك أنّ المتروك أحد ، فأحد إذا كان لمؤنث أو مذكر ففعلهما مذكر ، ألا ترى أنك تقول : إن قام أحد منهن فاضربه ، ولا تقل : إن قامت إلا مستكرهاً وهو على ذلك جائز)) [10] .

---

(1) الاحتجاج النحوي عند ابن مالك بين الدليل العقلي والدليل النقلي ، د. صاحب أبو جناح : 26 ، بحث منشور في مجلة المورد ، عدد 2 ، مجلد 18 ، 1989م .
(2) معاني القرآن : 81/1 .
(3) المصدر نفسه : 200/1 .
(4) المصدر نفسه : 402/2 .
(5) الأيام والليالي والشهور ، أبو زكريا الفراء : 2 .
(6) معاني القرآن : 327/1 .
(7) المصدر نفسه : 126/2 .
(8) أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة : 380 .
(9) سورة الأحقاف : من الآية 25 .
(10) معاني القرآن : 55/3 .

وفي موضع آخر نجد الفراء يرسي قاعدة ويعّها قياساً في قول الله عز وجل :﴿ ﴾ [1] إذ يقول : ((اجتمع القراء على همزه ، وهي في قراءة عبد الله : (وقتت) بالواو ، وقرأها أبو جعفر المدني (وُقِتت) بالواو خفيفة ، وإنما همزت لأنّ الواو إذا كانت أول حرف وضمّت همزت (...) ويقولون : هذه أوجوه حسان بالهمز ، وذلك لأنّ ضمة الواو ثقيلة ، كما كان كسر الياء ثقيلاً)) [2] .

وفي جمع يوم (أيام) يقول الفراء : ((والأصل أيوام ، ولكن العرب إذا جمعت بين الياء والواو في كلمة واحدة ، وسبق أحدهما بالسكون ، قلبوا الواو ياء وادغموا وشددوا ، فمن ذلك قولهم : (كَوْيَه كيّا ، ولَوَيْه ليّا) . قال الله عز وجل:﴿ ﴾ ولكن العرب أدغمت الواو في الياء)) [3] .

2- دليل الإجماع :

الإجماع لغة : ((إحكام النية والعزيمة)) [4] ويأتي بمعنى الاتفاق ((أجمعوا على الأمر اتفقوا عليه)) [5] .

أما في الاصطلاح فيقصد به : إجماع نحاة البلدين البصرة والكوفة [6]، وذهب آخرون إلى أنه إجماع العرب وهو حجة ، ولكن أنى لنا بالوقوف عليه [7]، لأنّ ما وصل إلينا لا يمثل كل اللغة ولاسيما أنّ تقعيد اللغة لا يستدعي جمعها كاملة .

واختلف في حجيته ، قال المبرد (ت285هـ) : ((إجماع النحويين حجة على من خالفه منهم)) [8] ، وذهب ابن جني (ت392هـ) إلى أنّ إجماع أهل البلدين يكون حجة ((إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص ، والمقيس على المنصوص ، فأما إن لم يعط يده ، فلا يكون إجماعهم حجة عليه)) [9].

ونرى أنّ الإجماع مصطلح فقهي ، سبق الفقهاء النحاة في الاستدلال به كأصل من أصول التشريع ، وقد اقتبس النحاة ذلك من الفقهاء ، واستخدموه في استنباط القواعد النحوية .

والفراء يعد الإجماع من الأمور التي يجب ألا يُخرج عليها ، وهو كثيراً ما يقول ((وكان النحويون يقولون كذا)) [10] وهو يدل على إجماعهم ، وربما عنى به إجماع نحاة الكوفة دون غيرهم ، والأمثلة كثيرة جداً في كتاب المعاني وهي تدل على أن الفراء كان يأخذ بمبدأ الإجماع ، وإنه كان يعد أصلاً من أصوله التي يبنى عليها مسائله النحوية .

---

(1) سورة المرسلات : من الآية 11 .
(2) معاني القرآن : 223/3 .
(3) الأيام والليالي والشهور : 1 ، والنص القرآني : سورة النساء : من الآية 46 .
(4) لسان العرب : 409/9 (جمع) .
(5) المحيط في اللغة (جمع) ، وينظر : تاج العرس (جمع) .
(6) ينظر : الاقتراح : 66 .
(7) ينظر : المصدر نفسه : 67 .
(8) المقتضب ، المبرد : 752/2 .
(9) الخصائص : 171/1 .
(10) ينظر : على سبيل المثال : 107/1 .

ويبرز اهتمام الفراء بمبدأ الإجماع في مجال القراءات القرآنية ، ويصرح بذلك فيقول ((والاجتماع من قراءة القراء أحبّ إليّ)) [1]. ويقول الدكتور الأنصاري ((ورأيته يعطي الإجماع بعض الاهتمام (...) وآية ذلك ما نراه في آثاره حيث يقول معقباً على ما نسب إلى عائشة ـ رضي الله عنها ـ وقد سُئلت عن قوله تعالى : ﴿ ﴾ وعن غيرها من الآيات التي تخالف ظاهر الإعراب أنها قالت : (يا بن أخي هذا كان خطأ من الكتاب) فعقّب على رأييها بقوله : ((ولست أشتهي أن أخالف الكتاب)) لما فيه من الإجماع فلا يتركه إلى قول عائشة لأنه من رأي الآحاد)) [2] .

واستمع إليه كيف يفاضل بين قراءتي التخفيف والتشديد في كلمة (يخربون) من قوله : ﴿ ﴾ [3] إذ اجتمع القراء على التخفيف في (يخربون) إلا أبا عبد الرحمن السلمي فإنه قرأ بتشديد الراء فقال : ((كأن يخرّبون (بالتشديد) يُهدّمون ويخربون بالتخفيف يخربون منها ويتركونها ـ ألا ترى أنهم كانوا ينقبون الدار فيعطلونها فهذا معنى يخربون (بالتخفيف) والذي قالوا يخرّبون (بالتشديد) ذهبوا إلى التهديم الذي كان المسلمون يفعلون (ليتسع موضع القتال) وكل صواب ، والاجتماع من قراءة القراء أحب إليّ)) [4] فأنت ترى أنّ موقف الفراء من هاتين القراءتين هو تصويبهما معاً وتخريجهما كذلك ، غير أنه مال إلى التخفيف فقال : (والاجتماع من قراءة القراء أحب إلي) .

ولو نظرنا في قول الله عز وجل : ﴿ ﴾ [5] لرأينا أنّ الفراء لا يشتهي قراءة لأنها تخالف التفسير والإجماع فيقول : ((وقد قرأ بعضهم (ولا يُسأل حميم حميماً) لا يقال لحميم : أي حميمك . ولست أشتهي ذلك لأنه مخالف للتفسير ولأنّ القراء مجتمعون على يسأل)) [6] .

وحين تخرج القراءة عن الإجماع ويكون له وجه في العربية يكره الفراء ذلك ؛ لأنّ القراءة المجتمع عليها أفضل من غيرها ؛ لذا يقول : ((ولولا كراهية خلاف الآثار والاجتماع لكان وجهاً جيداً من القراءة)) [7] .

3ـ دليل استصحاب الحال :

قال الأنباري (ت577هـ) : ((اعلم أنّ استصحاب الحال من الأدلة المعتبرة والمراد به استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب ، واستصحاب حال الأصل في

---

(1) معاني القرآن : 143/3 .
(2) أبو زكريا الفراء : 84 ـ 85 ، وينظر : معاني القرآن : 183/2 ، والنص القرآني : سورة طه : 63 .
(3) سورة الحشر : من الآية 2 .
(4) معاني القرآن : 143/3 .
(5) سورة المعارج : من الآية 10 .
(6) معاني القرآن : 184/3 ، وينظر مواضع أخرى على سبيل المثال : معاني القرآن : 195/3 ، 196/3 ، 256/3 .
(7) معاني القرآن : 217/2 ـ 218 .

الأفعال وهو البناء ، حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء ويوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب)) [1] .

وقال السيوطي ((قال ابن الأنباري* : هو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم النقل عند الأصل)) [2].

وقال الشيخ يحيى الشاوي المغربي (ت1096) : ((هو إبقاء ما كان على ما كان عند عدم دليل النقل عن الأصل ن وهو معتبر ، كبقاء الأسماء على الإعراب ، والأفعال على البناء ، حتى يوجد الناقل)) [3].

واستصحاب الحال ، احد الأدلة التي أخذها النحاة من العلوم الأخرى ، ونلحظ أنّ ابن جني لم يعد هذا الأصل دليلاً وحجة يحتج بها فلم يورده في كتابه الخصائص ، وقد عدّه الأنباري من أضعف الأدلة[4] ؛ لأنّ التمسك به لا يستقيم والتعويل عليه لا يتأتى دائماً ، فإعراب الاسم مثلاً لا يجوز التمسك به إذا وجد دليل لبنائه ، وكذلك لا يجوز التمسك ببناء الفعل إذا وجد دليل لإعرابه .

وعلى الرغم من ضعف هذا الدليل ، فإنّ المسائل التي استدل بها النحاة بهذا الأصل كثيرة جداً . ومن أمثلته عند الفراء ما يأتي :

قال الفراء في تفسير لفظ (يلت) من قوله تعالى: ﴿ ﴾ [5] : ((هي من لات يليت والقراء مجمعون عليها ، وقد قرأ بعضهم : لا يألِتْكم ولست أشتهيها ؛ لأنها بغير ألف كتبت في المصاحف ، وليس هذا بموضع يجوز فيه سقوط الهمز ، ألا ترى قوله : يأتون ويأمرون ويأكلون لم تُلْق الألف في شيء منها فلم تسقط ، وإنما اجترأ على قرأتها (يألتكم) أنه وجد ما ألتناهم من عملهم من شيء في موضع ، فأخذ ذا من ذلك))[6] .

ما نلحظه في هذا النص أنّ الفراء يرجح يليت على يألت بقرينة الرسم القرآني وهو من استصحاب الحال .

وفي قوله تعالى: ﴿ ﴾ [7] قال الفراء : ((قرأها الحسن والأعمش وعاصم (مَقام)

---

(1) لمع الأدلة : 141 .

* المؤلف ليس ابن الأنباري أبو بكر محمد بن القاسم (ت328هـ) بل هو أبو البركات الأنباري (ت577هـ) وقد وهم السيوطي فسماه ابن الأنباري .

(2) الاقتراح ، السيوطي : 172 .

(3) ارتقاء السيادة في علم أصول النحو ، يحيى الشاوي المغربي ، 97 .

(4) ينظر : لمع الأدلة : 142 .

(5) سورة الحجرات : 14 .

(6) معاني القرآن : 74/3 .

(7) سورة الدخان : 51 ، 52 .

وقرأها أهل المدينة (في مُقام) بضم الميم ، والمقام بفتح الميم أجود في العربية ؛ لأنه المكان ، والمُقام : الإقامة وكل صواب)) [1] .

والذي أفاده الفراء في قوله هذا هو القرينة المصاحبة للآية الكريمة وهي المكان لذلك رجّح (مَقام) على (مُقام) وهذا من استصحاب الحال وإن لم يصرّح به الفراء لأنه حكم يستند إلى قرينة مصاحبة وليس هذا إلا من استصحاب الحال .

دليل التأويل :

التأويل[2] في الكلام يعني تبيينه والكشف عنه ، ويكون ذلك في الكلام المتشابه الذي يحتمل غير وجه لا في الكلام القاطع الأداء الصريح الدلالة على معناه ، وإلا كان ذلك تكلفاً وتعسفاً [3]. فهو إذن صرف الكلام عن معناه الظاهر إلى معنى آخر[4] . أو هو ((نقل اللفظ عما اقتضاه ظاهره ، وعما وضع له في اللغة إلى معنى آخر)) [5] .

ولأنّ التأويل يعني تبين النص بصورة تجعله ـ آخر الأمر ـ متفقاً مع القواعد المتبعة[6] ، من هنا أخذ التأويل مفهومه في التراث النحوي وأصبح امتداده واضحاً في التعليلات النحوية .

إنّ الذي ينظر في معاني القرآن ـ ولو سريعاً ـ لا يخطئ تقل التأويل فيه ، ويعود ذلك إلى طبيعته التي تطغى عليها الصبغة النحوية .

ومن أمثلة ذلك ما جاء عنه في تعليله تذكير كلمة (قريب) في قوله تعالى:﴿ ﴾ [7] إذ يقول : ((ذكّرت (قريب) لأنه ليس بقرابة في النسب قال ورأيت العرب تؤنث القريب في النسب لا يختلفون فيها ، فإذا قالوا دراك منّا قريب أو فلانة منك قريب في القرب والبعد ذكّروا وأنثوا وذلك أنّ القريب في المعنى وإن كان مرفوعاً فكأنه في تأويله هي من مكان قريب ن فجعل القريب خلفاً من المكان كما قال الله تبارك وتعالى :﴿ ﴾ وقال :﴿ ﴾ ((﴾ [8] .

---

(1) معاني القرآن : 44/3 .

(2) الفرق بين التوجيه والتأويل أنّ التوجيه أعم من التأويل : ، إذ لا يشترط في إجرائه أن يكون هناك اصطدام بين النص والقاعدة ، أو ضيق في القاعدة عن أن تستوعب عدداً من النصوص فهو شامل للاصطدام وغيره ، أما التأويل فيشترط في إجرائه أن يكون ثمة اصطدام أو مخالفة من نوع ما للقواعد ، ينظر : نظرية النحو القرآني ، نشأتها وتطورها ومقوماتها الأساسية ، أحمد مكي الأنصاري : 59 .

(3) ينظر : من قضايا اللغة والنحو ، حسن عون : 82 .

(4) ينظر : التعريفات : 40 ، وأصول النحو العربي ، محمد عيد : 155 .

(5) الإحكام في أصول الأحكام للآمدي : 269 ، وينظر : التأويل النحوي في القرآن الكريم ، عبد الفتاح أحمد الحموز : 12/1 ، والتأويل النحوي عند الفراء ، هدى محمد صافي ، رسالة ماجستير : 1- 10 .

(6) لكثرة التأويل عند علماء العربية القدماء وضع ابن هشام الأنصاري رسالة عنوانها (إقامة الدليل على صحة التمثيل وفساد التأويل) حققها الدكتور هاشم طه شلاش ، نشرت في مجلة كلية الآداب جامعة بغداد ، عدد 16 ، 1973م .

(7) سورة الأعراف : من الآية 56 .

(8) معاني القرآن : 382/1 ، والنصوص القرآنية : سورة هود : من الآية 83 ، وسورة الأحزاب : من الآية 63 .

ومن الأمثلة الأخرى قوله : ((العرب تقول : ربطت الفرس لا يتلفت جزما ورفعاً ، وأوثقت العبد لا يفر جزما ورفعاً ، وإنما جزم لأنّ تأويله : إن لم أربطه فرَّ فجزم على التأويل ، أنشدني بعض بني عُقيل :

وحتى رأينا أحسن الفعل بيننا مُساكتةً لا يقرف الشرقارف

ينشد رفعاً وجزماً ، وقال آخر :

لو كنت إذ جئتنا حاولت رؤيتنا أو جئتنا ماشياً لا يُعرف الفرس

رفعاً وجزماً (...) من ذلك)) [1].

(1) معاني القرآن : 283/2 ، وينظر أمثلة أخرى لدليل التأويل على سبيل المثال : معاني القرآن : 159/1 ، 79/2 ، 222/2 ، 373/2 ، 412/2 .

الفصل الثالث

الوسائل التعليلية عند الفراء

ندرس في هذا الفصل وسائل التعليل عند الفراء ، ونعني بالوسائل الأسباب أو العلل التي علل بها الفراء ظواهر اللغة ، وهي كثيرة جداً من مثل التعليل بكثرة الاستعمال ، والثقل ، والخفة ، والاستغناء ، والجوار ، والفرق ، والتوكيد ، والالتباس ، والأصل والعدل ...الخ ، فمثل هذه العلل كانت وسائل الفراء في تعليل مسائل اللغة وتقريرها حتى تتمثل في الذهن ويتم العمل على أساسها وبمقتضاها ، ((فليست تعليلات النحاة إلا تأويلات وتفسيرات لشرح الظواهر اللغوية تمهيداً لتصنيفها في جدول خاص مع مثيلاتها بهدف الكشف عن نظام اللغة وصولاً إلى حكمة واضعها)) [1] .

إنّ تصنيف هذه العلل في جدول خاص أمر صعب حصوله ، فلم ينعقد إجماع النحويين على تصنيف نهائي لها . فحصر هذه العلل لم يكن غايتهم ، كل الذي حرص عليه النحاة هو أن تكون هذه التعليلات منهجاً وطريقاً مسلوكاً للدارسين .

وقد حرصت العادة في كثير من الدراسات الخاصة بالتعليل ، اعتماد التصنيف الذي قدمه الدينوري المعروف بالجليس النحوي (ت480هـ) للعلل والذي سبقت الإشارة إليه في التمهيد ، غير أنّ هذا التصنيف ـ في رأي الباحث ـ لم يكن وافياً ، إذ أغفل عدداً كبيراً منها . وعلى الرغم من شيوع استخدامها في كتب النحاة ، نحو علل كثرة الاستعمال ، والتوهم ، وكثرة الحركات ، وأمن اللبس ، والتقاء الساكنين ، والرد إلى الأصل ، والتغليب ، وغيرها .

وإذا رمنا أن نصنّف أشهر العلل التي كان يعلّل بها النحاة ، والتي كانت تدور في كتبهم ، فإننا سنجدها تدور في الوسائل الآتية المرتبة هجائياً [2].

علة احتياج ، علة استصحاب حال ، على استعانة ، علة استغناء ، علة إشعار ، علة أصل ، علة اطراد ، على إلحاق ، علة امتناع ، علة أمن التباس ، علة أولى ، على إيثار الخفة ، علة بدل ، علة بُعد ، علة بيان ، علة تحوّل ، علة تخصيص ، علة تشبيه ، علة تضاد ، علة تعريف ، علة تعويض ، علة تعاقب ، علة تغليب ، علة تفضيل ، علة تقوية ، علة تمكن ، علة تنكير ،علة توهم ، علة توكيد ، علة جواز ، علة جمود أو عدم تصرف ، علة حال المخاطب ، علة حمل على المعنى ، علة خفاء ، علة خلاف ، علة دفع اللبس ، علة السببية ، علة سماع ، علة شبه ، علة ضعف ، علة طول الكلام ، علة العدل ، علة عدم اطراد ، علة عدم وجود نظير ، علة فرق ، علة قرب ، علة قياس ، علة كثرة الاستعمال ، علة لزوم ، علة مجاورة ، علة مراعاة الأصل ، علة مشاكلة ، علة معادلة ، علة معنى ، علة مقابلة ، علة نقيض ، علة وجود حاجز الحرفين ، علة وجوب .

ولأنّ هذا البحث يدرس التعليل اللغوي عند الفراء ، فقد رأينا من المناسب أن نجعل من عبارات الفراء أساساً لتصنيف الوسائل التعليلية ،وأن نبحث في هذه الوسائل كما بدت لنا مما نفهمه من عبارات الفراء .

وقبل عرض تلك الوسائل لابد من الإشارة إلى مسألتين :

الأولى : تتعلق بتداخل العلل ، إذ كانت بعض تعليلات الفراء تتداخل فيما بينها ، بعضها يأخذ بزمام بعض ، ومن الصعب فصلها وإحصائها [3].

---

(1) إشكاليات القراءة وآليات التأويل ، د. نصر حامد أبو زيد : 188 .

(2) ينظر : الاقتراح : 83 ، وأصول النحو العربي ، محمد خير الحلواني : 113 - 114 ، ودراسات في كتاب سيبويه : 208 - 212 ، أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو ، رشيد العبيدي : 154 - 158 ، والتعليل اللغوي في كتب سيبويه : 188 - 311 ، ونظرية التعليل في النحو العربي ، حسن خميس الملخ : 106 - 145 .

(3) ينظر على سبيل التمثيل لا الحصر : معاني القرآن : 5/1 ، 34/2 ، 130/2 ، 329/2 - 330 .

والأخرى : أنّ جميع هذه العلل تكاد تكون من النوع الأول المؤدي إلى تعلّم كلام العرب الذي وجده الدينوري أكثر استعمالاً وأشد تداولاً .

وقد كانت للباحث رغبة في عرض هذه الوسائل ضمن تصنيف خاص يعتمد الدقة والانتظام ويعطي صورة واضحة عن العلل التي كان يعلل بها الفراء ، وقد وجدت في تصنيف الدكتور شعبان عوض ما يحقق شيئاً من ذلك ، وخالفته في بعض التفاصيل وذلك مراعاة لطبيعة التعليل عند الفراء .

إنّ هذا التصنيف يقسم الوسائل التعليلية إلى أصناف ومجموعات يرّدكل مجموعة منها إلى الأساس النظري الذي انطلقت منه معتمداً على الفكرة الرئيسة لكل علة ، فيجعلها تحت الصنف الذي جديرة به ، وهذه المجموعات هي :

1- العلل الاستعمالية .
2- العلل التحويلية .
3- العلل القياسية .
4- العلل الدلالية .

ونقول هنا إنّ هذا التصنيف أيضاً ليس تصنيفاً صارماً ، فهذه الأصناف لا توجد بينها فروق فاصلة وقاطعة ، ولكنه ييسر لنا الحديث عن علل الفراء بصورة أكثر تنظيماً .

وهذه هي أهم أصناف الوسائل التعليلية التي كانت تندرج تحتها تعليلات الفراء كما بدت لنا من عباراته ، وقد كانت هذه الوسائل شديدة الصلة باللغة المعلل لها وهي لغة العرب لا تتجافى عنها ولا تنبو عن ذوقها ، وقد صدرت عن عقلية خبرت التعامل مع سلائق العرب .

العلل الاستعمالية

المقصود بالعلل الاستعمالية : هي مجموعة العلل التي تُردّإلى استعمال الناس للغة وكيفية نطقهم لأصواتها وإلى مجموعة القواعد التي تحكم هذا النطق وذلك الاستعمال .

يقول الدكتور شعبان محمد عوض معرّفاً هذه المجموعة من العلل إنها ((تلك العلل التي تُعلّل الاستعمال وتبرره من مثل التعليل بالثقل والخفة وكثرة الاستعمال والاستغناء وغير ذلك)) [1].

إنّ هذه المجموعة من العلل ((لا تقوم على الافتراض والتخييل وإنما تتجه إلى الاستعمال مباشرة فتعلله بما يناسبه مما أُلِف عند النطاقين للغة كفرارهم من النقل وطلبهم للخفة إلى غير ذلك من العلل التي يمكن تصنيفها ضمن العلل الاستعمالية)) [2] .

وهذه العلل علل تجريبية ، نشأ القول بها عن تأمّل النظام العام للغة ، والإحالة فيها ـ كما يلاحظ ابن جني ـ على الحس[3] ، ومن ثم فبإمكاننا أن نتحقق منها على نحو عملي .

وقد أطلق أحد الباحثين على هذه المجموعة من العلل اسم (العلل الذوقية) معللاً ذلك بالقول ((إن لفظة (الاستعمالية) تعبير مطلق نستطيع أن نسمي بها أغلب العلل التي وردت عن العرب)) [4]، وإنّ في تسميتها بالذوقية ((أكثر من خصوصية وأقرب إلى مفهوم هذه العلل لاعتمادها على الحس والذوق العربي)) [5].

وتأسيساً على ما مرّ ذكره سندرس في هذه المجموعة العلل التي تدخل تحت هذا العنوان والذي نستوحي أسماء العلل فيها ـ كما اشرنا سابقاً ـ من عبارات الفراء تصريحاً أو تلميحاً مرتبة بحسب كثرة ورودها وأهميتها عنده .

التعليل بعلة كثرة الاستعمال :

إنّ هذه العلة من العلل الكثيرة الدوران في كتب النحاة ، يُعللون بها بعض التغييرات التي تحدث في الكلمة أو في التركيب الذي يشيع استعماله عند العرب . وتقترن هذه العلة في أكثر الأحوال بعلة التخفيف ، فما يكثر استعماله في الكلام يكون أكثر حاجة إلى التخفيف ، يوق ابن يعيش (ت643هـ) : ((لكثرة الاستعمال أثر في التغيير ، ألا ترى أنهم قالوا : أيش والمراد : أي شيء وقالوا : ويلِمّه ، وقالوا : لا أدر ، فغيروا هذه الأشياء عن مقتضاها لضرب من التخفيف عند كثرة الاستعمال)) [6] .

ويرى الدكتور رشيد العبيدي ـ رحمه الله ـ أنّ هذه العلة ((تتركز في اللغة على ما يدور ـ كثيراً ـ في لسان العرب من تراكيب وصيغ يؤدي دورانها الكثير إلى بعض التغيير

(1) التعليل اللغوي في كتاب سيبويه : 91 .
(2) المرجع نفسه : 247 .
(3) ينظر : الخصائص : 49/1 .
(4) التعليل الصرفي في كتاب سيبويه ، إدريس حمد هادي ، رسالة ماجستير : 20 .
(5) المرجع نفسه : 22 .
(6) شرح المفصل : 276/2 .

في الكلام كالحذف والزيادة والإيجاز والتقديم والتأخير ، وما يتصل بذلك من صور التغيير)) [1].

أما الدكتور عبده الراجحي ، فإنه يرى أنّ كثرة الاستعمال ((يكاد يكون المقياس الأغلب الذي يقوم عليه التعليل في كثير من الظواهر ولاسيما ما في ظواهر التخفيف والحذف والاستغناء والترخيم وغيرها)) [2].

وكثرة هذه العلة في كتب اللغة وتعويل النحاة عليها في تعليل كثير من الظواهر اللغوية ، دفع أحد الباحثين المحدثين أن بحثها بحثاً مفصلاً مستخرجاً إياها من كتب الأقدمين مقارناً ما ورد منها في كتب التراث بالدرس اللغوي الحديث فقرر أنّ ما سمّاه القدماء بـ(كثرة الاستعمال) يقابل في الدرس اللغوي الحديث ما سمي بـ(ظاهرة بلى الألفاظ) ووسم بحثه بـ(ظاهرة بلى الألفاظ بين أصولها التراثية والدرس اللغوي الحديث) [3] . كما درس الدكتور إبراهيم أنيس هذه الظاهرة تحت عنوان نظرية الشيوع[4].

إنّ علة كثرة الاستعمال من العلل المهمة عند الفراء ، إذ اعتمد عليها كثيراً في تعليلاته ، وخرّج كثيراً من ظواهر الإيجاز والحذف والتخفيف عليها . ومن أمثلة التعليل بكثرة الاستعمال عند الفراء تعليله لحذف الميم في لا جرم إذ يقول : ((ولكثرتها في الكلام حُذفت منها الميم فبنو فزارة يقولون : لا جَرَ أنك قائم)) [5] . وتعليله لحذف الياء في نحو (يا بن أمِّ) ((وذلك أنه كثر في الكلام ، فحذفت العرب منه الياء ولا يكادون يحذفون الياء من الاسم المنادى يضيفه المتكلم إلى نفسه إلا قولهم : يا بن عمِّ ويا بن أمِّ ، وذلك أنه يكثر استعمالها في كلامهم ، فإذا جاء ما لا يُستعمل أثبتوا الياء فقالوا : يا بن أبي ، يا بن أخي)) [6].

ومما علل به الفراء بكثرة الاستعمال أيضاً ، حذف الهمزة من فعل الأمر في نحو (ســـل ، وكـــل ، وخـــذ) إذ يقـــول : ((وقولـــه ﴿ ﴾ [7] لا تهمز في شيء من القرآن ، لأنها لو همزت كانت (اسأل) بألف ، وإنما ترك همزها في الأمر خاصة لأنها كثيرة الدور فيك الكلام ، فلذلك ترك همزة كما قالوا : كل وخذ فلم يهمزوا في الأمر وهمزوه في النهي وما سواه)) [8] .

ومن الأمثلة الأخرى كذلك تعليله لحذف اللام من (ويلك) حتى تصير (ويك) في نحو قول عنترة :

ولقد شفى نفسي وأبرأ سُقْمها قِيل الفوارس ويك عنتر أقدمِ[9]

فقد علل ذلك ((بأنّ العرب قد تقوله لكثرتها في الكلام)) [10] .

---

(1) علة كثرة الاستعمال في كتاب سيبويه ، رشيد العبيدي ، بحث منشور في مجلة المجمع العلمي العراقي ، ج1 ، مجلد 52 : 119 .

(2) النحو العربي والدرس الحديث ، عبده الراجحي : 82 .

(3) ظاهرة بلى الألفاظ بين أصولها التراثية والدرس اللغوي الحديث ، د. أحمد إبراهيم هندي ، مجلة علوم اللغة ، مجلد 8 ، عدد 1 : 198 .

(4) ينظر : الأصوات اللغوية ، إبراهيم أنيس : 190 .

(5) معاني القرآن : 9/2 .

(6) المصدر نفسه : 394/1 .

(7) سورة البقرة : من الآية 211 .

(8) معاني القرآن : 125/1.

(9) البيت لعنترة في ديوانه : 219 ، وخزانة الأدب : 406/6 ، 408 ، وشرح المفصل : 177/4 ، والصاحبي : 177 ، ولسان العرب : 418/15 (ويا) ، والخزانة اللغوية : 918 .

(10) معاني القرآن : 312/2 .

وإذا كانت الأمثلة المتقدمة في أثر كثرة الاستعمال في حذف حرف واحد ، فهناك أمثلة أخرى في أثر هذه العلة في حذف أكثر من حرف من ذلك تعليله الحذف في كلمة (ايش) فهي اختصار لعبارة (أي شيء) وفي هذا يقول الفراء : ((ومما كثر في كلام العرب فحذفوا أكثر من ذا قولهم (ايش عندك) فحذفوا إعراب (أي) وإحدى ياءيه وحذفت الهمزة من (شيء) وكسرت الشين وكانت مفتوحة في كثير من الكلام لا أحصيه)) [1].

ونجد ذلك أيضاً فيما ذهب إليه من أنّ السين التي تدخل على الفعل المستقبل أصلها سوف أفعل ،يقول في تفسير قوله تعالى﴿ ❐◆๑♦○❁❑⇗ෆ♦ ❖ ❖ ❖

التعليل بعلتي الثقل والخفة

ذكرت هاتين العلتين معاً ؛ لأنّ الكلام عليهما يكاد يكون مشتركاً لأنهما متقابلتان ، إذ إنّ الهروب من الثقل يفضي إلى الخفة ، وإن قولنا : إنّ العلة في كذا هي التخفيف يعني أنّ هناك ثقلاً .

يقول الدكتور أحمد عفيفي : ((إنّ ظاهرة التخفيف قائمة على رفض الثقل النطقي باعتباره علة أثّرت في اللغة صوتاً وكلمة وتركيباً تأثيراً واضحاً ، إذ كان الثقل سبباً في اللجوء إلى النقيض وهو الخفة)) [1] .

ويرى الدكتور تمام حسان أنّ هاتين العلتين وجهان لعملة واحدة [2].

والثقل هو ((وصف في الكلمة يستدعي الاتجاه بها إلى التخفيف)) [3]، وهذا الوصف يعني أنّ أجزاء الكلمة تفتقر إلى الإنسجام والتساوق فيما بينها ما يؤدي إلى شعور النطاق بثقلها على لسانه فيميل بسبب ذلك إلى التخفيف ، وهذا الأمر يعني ـ بتعبير آخر ـ أنّ التخفيف هو إجراء بعض التغييرات التي يضطرنا إليها ثقل اللفظ وسيتضح ذلك في كيفية علام الثقل عند الحديث عن وسائل التخلص منه .

وترتبط قضية الثقل ولخفة بالأداء النطقي لدى المتكلمين ، وإنّ الذوق الإحساس لهما ارتباط كبير بهما ، فنطق الإنسان للغة هو الذي يجعل لديه ملكة وإحساساً بالخفة أو الثقل ، وفي هذا المعنى يقول (فندريس) وهو يتحدث عن الأصوات عسيرة النطق :

---

(1) ظاهرة التخفيف في النحو العربي ، الدكتور أحمد عفيفي : 52 .
(2) ينظر : الأصول ، دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، تمام حسان : 194
(3) معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، د. محمد سمير : 36 .

((وعسر النطق كعكسه ، وهو اليسر ، من المسائل النسبية المحضة التي يحسها المتكلم بوضوح)) [1].

ولقد شغلت علتا الثقل والخفة في كتب النحويين حيزاً كبيراً من اهتمامهم ، فأرجعوا الكثير من الظواهر إليها ، وعللوا بها ، فقالوا مثلاً ـ إنما حدث هذا طلباً للخفة ، وإنما غيروا ذلك استثقالاً من تتابع صوتين متقاربين أو متماثلين ـ إلى غير ذلك مما يعد علة وسبباً للتغيير والتبديل وصياغة الكلام وصحة التراكيب .

ويرى ابن جني أنّ الاعتلال إذا تعذّر في أية قضية لغوية فإنّ الحل يكون في الجنوح إلى التفكير فيما في تلك القضية من ثقل وخفة إذ يقول : ((فإن وجدت عذراً مقطوعاً به صرت إليه واعتمدته ، وإن تعذّر ذلك ، جنحت إلى طريق الاستخفاف والاستثقال ، فإنك لا تعدم هناك مذهباً تسلكه)) [2].

ويقول الدكتور رشيد العبيدي أنّ ((اللغويين لا يجدون من العلل ما يرضي طماحهم بقدر ما يجدون في علتي الاستخفاف والاستثقال من حلول لإشكالات تعترض المنطق وتعتاص على اللسان)) [3] .

وأهم دواعي الثقل التي تقتضي التخفيف توالي لأمثال ، وعدم الانسجام الصوتي ، وتوالي لأمثال يكون بتوالي حركات متشابهة أو حروف متشابهة أو حروف متقاربة في المخرج فإنها تعد كالمشابهة .

وأكثر وسائل التخفيف أو التخلص من الثقل هي الحذف ، والإدغام والإبدال ، فقد يحذف الحرف مصدر الثقل أويدغم في غيره أو يبدل منه حرف آخر وكذلك الحركة قد تحذف أو تستبدل بحركة مناسبة .

ومن أمثلة حذف الحركة لثقل توالي الأمثال ما ذكره الفراء في تفسير قوله تعالى : ﴿ ﴾ [4] إذ يقول : ((حدثني شيخ عن الأعمش قال : كنت اسمعهم يقرؤون: (عُرْباً أترابا) بالتخفيف وهو مثل قولك : الرسْل والكتْب في لغة تميم وبكر بالتخفيف)) [5] .

وقد علّق ابن جني على جواز إسكانهم لحرف الثاني في نحو (رُسُل) المضموم العين قائلاً : ((إنه أدلّ دليل (...) على ذوقهم الحركات واستثقالهم بعضها ، واستخفافهم الآخر ، فهل هذا ونحوه إلا لإنعامهم النظر في هذا القدر اليسير المحتقر من الأصوات ؟ فكيف بما فوقه من الحروف التوام ؟ بل الكلمة من جملة الكلام؟)) [6] .

ويرى الفراء أنّ العرب تستثقل ((كسرة بعدها ضمة أو ضمة بعدها كسرة أو كسرتين متواليتين أو ضمتين متواليتين ، فأما الضمتان فقوله تعالى : (لا يَحزُنْهم) جزموا النون لأنّ قبلها ضمة فخُفِّفت كما قال : (رُسْل) وأما الكسرتان فمثل قوله تعالى **(الإبْل)** إذا خففت وأما الضمة والكسرة فمثل قول الشاعر :

ناع يُخَبِّرْنا بمهلك سيد تَقَطَّعُ من وَجْدٍ عليه الأنامل

---

(1) اللغة ، فندريس : 92 ، والأفصح أن يقول : المحض .
(2) الخصائص : 78/1 - 79 .
(3) علتا الاستخفاف والاستثقال عند ابن جني ، رشيد العبيدي ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، مجلد 51 ، ج1 : 79 .
(4) سورة الواقعة : من الآية 37 .
(5) معاني القرآن : 125/3 .
(6) الخصائص : 75/1 .

فإنما يستثقل الضم والكسر ؛ لأنّ لمخرجيهما مؤونة على اللسان والشفتين تنضم الرفعة بهما فيثقل الضم ويمال أحد الشدقين إلى الكسرة فترى ذلك ثقيلاً ، والضمة تخرج من خرق الفم بلا كُلْفة)) [1].

ويرى الدكتور غالب المطلبي أنّ إشارة الفراء هذه أول إشارة عربية صريحة إلى عمل اللسان عند النطق بالصوائت ، بيد أنه أخذ على الفراء أنه ((لم يُشِرُ إلى طبيعة هذه المؤونة وما يعني بها)) [2] .

وقد تكفّل المحدثون بتوضيح المراد (بالمؤونة) في قول الفراء ، إذ أثبتوا أنّ صوت الضمة يحدث بارتفاع مؤخر اللسان نحو مؤخر الحنك الأعلى وأنّ صوت الكسرة يحدث بارتفاع مقدم اللسان نحو مقدم الحنك الأعلى[3] ، ولهذا وصفوا هذين الصوتين بأنهما أصوات لين ضيقة [4]، فمعنى المؤونة في قول الفراء أن مجرى الهواء يضيق نوعاً ما عند النطق بصوتي الضمة والكسرة نتيجة ارتفاع مقدم اللسان أو مؤخره نحو الحنك الأعلى .

ويرى الباحث أن تجسيد الفراء للثقل ، إنما هي طريقة تعليمية يقصد منه جعل الشيء المعنوي في صورة الشيء المحسوس .

والأمثلة الأخرى لحذف الحركة لثقل توالي الأمثال ، تعليل الفراء لقراءة من قرأ قوله تعالى :﴿ ❶❼❽❄❽❼❻ ➔❺❸❑🕮◆❻❑■◆⑨⛝ 🕮❑❸❺➹⛝ ◆❸❁¤◆↖ 🖙❑⛝❑⛝🖙⛝✡⛝🖙 ﴾ [5] بإسكان العين من (عَشَر) بأنهم ((استثقلوا كثرة الحركات)) [6].

وهذه هي العلة نفسها التي يقدمها لذهاب الحركة في قوله تعالى ﴿🕮❑✡←❑⛝⚖❑←☺↗▤↖✎❽▫■←✡❑🕮﴾ [7] في قراءة أبي عمرو فعنده أنّ ((العرب تسكن الميم من اللزوم ، فيقولون أنلزمْكموها ، وذلك أنّ الحركات قد توالت فسكنت الميم لحركتها وحركتين بعدها)) [8].

وعند معالجة الفراء لقوله تعالى :﴿ ❑◆▤◆✎◆❷↖◆ ﴾ [9] أجاز تخفيف الحركة الإعرابية فقال : ((الهمزة في الشيء مخفوضة وقد جزمها الأعمش لكثرة الحركات)) [10].

وكما يؤدي توالي الحركات المتشابهة إلى الثقل يؤدي توالي الحروف المتشابهة إلى مثل ذلك . ، فيحذفون بعضهامن ذلك حذف التاء من أول المضارع إذا اجتمع فيه تاءان ، تاء المضارعة وتاء أصلية ، نحو (تظاهرون) ، (تذكرون) ،(توفّاهم) وغيرها ، فهذه

---

(1) معاني القرآن : من الآية 17 . والآيتان من سورتي الأنبياء : من الآية 103 ، وهي في رواية حفص عن عاصم ﴿ ●● ⑥♦●↘❽↓☼←♌←☠↖ ﴾ ، والغاشية : من الآية 17وهي في رواية حفص عن عاصم﴿ ✂🕮"●🖙⛝✎🖋 ﴾ .

(2) دراسة في أصوات المد العربية ، غالب المطلبي : 83 .

(3) ينظر المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها ، محمد الأنطاكي : 83 .

(4) ينظر : الأصوات اللغوية ، إبراهيم أنيس : 37 .

(5) سورة يوسف : من الآية 4 .

(6) معاني القرآن :34/2 .

(7) سورة هود : من الآية 28 .

(8) معاني القرآن : 12/2 .

(9) سورة فاطر : من الآية 43 .

(10) معاني القرآن : 371/2 .

الأفعال أصلها ، (تتظاهرون) ،(تتذكرون) و(تتوفاهم) ، يقول الفراء في ذلك : ((كل موضع اجتمع فيه تاءان جاز فيه إضمار أحدهما)) [1] .

ووجه الحذف أو الإضمار فيها أنهم استثقلوا الجمع بين حرفين متماثلين ، وليس هناك سبيل إلى الإدغام ، فعدلوا إلى التخفيف بحذف إحدى التاءين [2].

وقد يحذف الحرف للتخفيف من دون أن يرد ذلك إلى توالي الأمثال أو عدم التجانس بين الأصوات ، من ذلك ما ذكره الفراء من أنّ العرب قد تسقط الواو وهي واو جماع ، اكتفاءً بالضمة قبلها ((فقالوا في ضربوا : قد ضربُ وفي قالوا : قد قالْ ذلك ، وهي في هوازن وعليا قيس)) [3] واستشهد على ذلك بقول الشاعر :

فلو أنّ الأطبا كانْ عندي وكان مع الأطباء الأساةُ[4]

فإنّ الأصل فيه (كانوا عندي) فاجتزأ الشاعر بالضمة من الضمير الذي هو الواو وذلك قصداً للتخفيف .

ولعل الحذف للتخفيف من دون وجود داع من دواعي الثقل هو الذي يفصل بين الثقل والتخفيف من ناحية ، ويربط بين التخفيف والاختصار من ناحية ثانية ، فالاختصار زيادة في الختفيف فهو يقع وإن لم يوجد ثقل في اللفظ وعلاقته به علاقة الجزء بالكل فالاختصار تخفيف بالحذف بينما التخفيف قد يكون بالحذف أو القلب أو الإدغام .

والتخفيف كما يكون بالحذف يكون بإدغام أحد الحرفين في الآخر ، يوقل الفراء معللاً الإدغام في بعض الحرف : ((وقوله ﴿ قد جرى الكلام بالإدغام للثاء لقيت التاء وهي مجزومة* . وفي قراءة عبد الله **(اتَّختُّم) (وإني عُتُّبربي وربكم)** فأدغمت الذال أيضاً عند التاء وذلك أنهما متناسبتان في قرب المخرج ، والثاء والذال مخرجهما ثقيل ، فأنزل الإدغام بهما لثقلهما ، ألا ترى أنّ مخرجهما من طَرَف اللسان ، وكذلك الظاء تشاركهم في الثقل . فما أتاك من هذه الثلاثة الأحرف فأدغم وليس تركك الإدغام بخطأ ، إنما هو استثقال ، والطاء والدال يدغمان أيضاً إذا سكنتا ، كقوله ﴿ تخرج الطاء ، في اللفظ تاء ، وهو أقرب إلى التاء من الأحرف الأُوَل ، تجد ذلك إذا امتحنت مخرجيهما)) [5] .

ومن وسائل التخفيف الأخرى أو التخلص من الثقل ، العدول عن بعض الصيغ ، يقول الفراء وهو يفسّر قول الله عز وجل ﴿ [6] ((اجتمع القراء على همزها وهي في قراءة عبد الله (وقتت) بالواو وقرأها أبو جعفر المدني (وُقِتت) بالواو خفيفة

---

(1) المصدر نفسه : 284/1 .

(2) ينظر : كراهية توالي الأمثال في أبنية العربية ، بحث للدكتور رمضان عبد التواب منشور في مجلة المجمع العلمي العراقي ، مج 18 ، 1969 : 125 .

(3) معاني القرآن : 91/1 .

(4) البيت بلا نسبة في شرح المفصل : 5/7 ، والأشباه والنظائر : 19/7 ، وهمع الهوامع : 58/1 ، وخزانة الأدب : 229/5 ، وينظر الخزانة اللغوية 136 .

* أي ساكنة .

(5) معاني القرآن :172/1 ، والنصوص القرآنية : سورة البقرة من الآية 259 ، والسورة نفسها : من الآية 92 ، وسورة الدخان : من الآية 20 ، وسورة النمل : من الآية 22 .
وينظر مواضع أخرى للتخفيف بالادغام : 215/1 ، 437/1 ، 289/2 ، 353/2 .

(6) سورة المرسلات : 11

وإنما همزت لأنّ الواو إذا كانت أول حرف وضمت همزت (...) وذلك لأنّ ضمة الواو ثقيلة)) [1] .

هذه هي أهم طرائق التخلص من الثقل ، وهذه الطرائق ـ كما هو واضح ـ كانت تعني القيام ببعض التغيرات للتوصل إلى لفظ أكثر خفة ولاختصار الجهد المبذول من قبل المتكلم ، وهو ما عُرف عند المحدثين بقانون الاقتصاد اللغوي ويعنون به ((أن يبلغ المتكلم أكبر عدد ممكن من الفوائد بأقل كمية من الجهود الذهنية والعلاجية لآلة الخطاب)) [2] .

التعليل بعلة الجوار

فكرة الجوار من الأفكار المهمة في النحو العربي ، وهي أشيع وأوسع كثيراً من فكرة أخذ الكلمة الحكم الإعرابي لسابقتها بالرغم من اختلاف حكمها والمثال الذي يتداوله النحاة لتلك الفكرة : (هذا حجر ضبٍ خربٍ) ، إ إننا نفهم الجوار على نحو اعمّ من مسألة التحريك هذه ، فهناك الاتباع والمشاكلة واكتساب الكلمة بعض صفات مجاورتها كالبناء والجمع والتذكير والتأنيث ، وغير ذلك من المظاهر ، يقول السيوطي ((إذا جاور الشيء أخذ كثيراً من أحكامه)) [3] .

إنّ فكرة الجوار يمكن أن ينظر إليها من زوايا متعددة تختلف باختلاف الأساس الذي قامت عليه لكن الفهم العام للفكرة هو واحد .

وأول مظاهر الجوار هو الإتباع ، وهو المظهر الذي يدخل بوضوح تحت مجموعة العلل الاستعمالية على وفق ما قُدِّمَ لها من تعريف ، فالأساس في الإتباع هو استعمالي يعود إلى ميل اللسان إلى المجانسة الصوتية .

---

(1) معاني القرآن : 222/3 ، وينظر : المحتسب : 245/2 .

(2) الاقتصاد اللغوي في صياغة المفردة ، د. فخر الدين قباوة : 31 ، وينظر : من أسرار اللغة ، إبراهيم أنيس : 155 .

(3) الأشباه والنظائر : 163/1 .

ومن أمثلته فيما يرى الفراء إتباع حركة العين للفاء في الجمع بالألف والتاء كقولهم في ((ظُلْمة ظُلُمات فرفعوا ثانيها إتباعاً لرفعة أولها ، وكما قالوا : حَسَرات فأتبعوا ثانيها أولها)) [1] .

ومن ذلك ما جاء في قوله معقباً على التركيب في قوله تعالى :﴿ ❼ﷺ ←♦⑥ﷺ❷ﷺ ⇳✪⑨♦☞⇳ﷺ ﷺ○ﷺ ⇳✪⑨♦☞⇳ﷺ ③❑♦ﷺ ﷺ✈ﷺ ☎ ﷺ ﷺ♦ﷺ ﷺ ﴾ [2] إذ يقول : ((نويت أن تجعل (عاصف) من نعت الريح خاصة ، فلما جاء بعد اليوم أتبعته إعراب اليوم ، وذلك من كلام العرب ، قال الشاعر[3]:

تريك سُنَّةَ وجهٍغير مُعرفَة مَلْساء ليس بها خالٌ ولا ندبُ

(...) قلت لأبي ثروان وقد أنشدني هذا البيت بخفض : كيف تقول (تريك سنة وجه غير معرفة) ؟ قال : (تريك سنة وجه غير معرفة) ، قلت له فأنشد ، فخفض غير ، فأعدت عليه القول ، فقال : الذي تقول أنت أجود ، وكان إنشاده على الخفض (...) ومما يرويه نحويونا الأولون أنّ العرب تقول : هذا حجر ضب خرب (...) وقد ذُكر عن يحيى بن وثاب أنه قرأ : ﴿ ﷺ ﷺ ◆❑➔ﷺ ﷺ❷▪❑ﷺ ﷺ ❑➔❶ﷺ ﷺ❑▪❑➔❶ﷺ ﷺ ﴾ [4] فخفض المتين وبه أخذ الأعمش والوجه أن يرفع المتين ، وأنشدني أبو الجراح العقيلي :

يا صاحِ بلِّغ ذوي الزوجات كُلِّهم أن ليس وصل إذا انحلّ تْعرى الذنَبِ[5]

فاتبع كل خفضَ الزوجات ، وهو منصوب ؛ لأنه نعت لذوي)) [6].

وهذا ما نجده أيضاً في إعراب الفراء لقوله تعالى : ﴿ ❑➔❸❑❷♦③ ﷺ❑♦ﷺ ﷺ❷❑❸➔❑♦ﷺ ﷺ❷♦❑ ﷺ❷♦❑ ﷺ❷♦❑

على مثل ما سبق قوله ، ألا ترى أنه قال ﴿ ... ﴾ ؟ فالعدوان من المشركين في اللفظ ظلم في المعنى ، والعدوان الذي أباحه الله وأمر به المسلمين قصاص)) [1].

أما المشاكلة الناقصة ، فهي المجانسة غير التامة في الصيغة ، نحو قوله ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ : ((ارجعنَمأجورات غير مأزورات)) ، فقد قال مأزورات ، ولم يقل موزورات ، وهو الاشتقاق الصحيح ، لتحقيق التجانس الصوتي مع الكلمة المجاورة ، ومن ذلك فيما يرى الفراء ((قول العرب : ما ساءك وناءَك ومعناه ما ساءك وأناءك ، إلا انه ألغى الألف لأنه متبع لساءك ،كما قالت العرب : أكلت طعاماً فهنأني ومرأني ، ومعناه إذا أفردت وأمرأني فحذفت منه الألف لما أن أُتبع ما لا ألف فيه)) [2] .

ومن ذلك أيضاً تعليل الفراء لقراءة الإمالة في أواخر الآيات في سورة الشمس ، وذلك في تفسير قوله تعالى : ﴿ ... ﴾ [3] إذ قال : ((ضحاها (...) بكسر الضحى من ضحاها ، وكل الآيات التي تشاكلها وإن كان أصل بعضها بالواو ، من ذلك تلاها وطحاها ودحاها ، لما ابتدأت السورة بحروف الياء والكسر أتبعتها ما هو من الواو)) [4].

ويكاد يكون مجال الفاصلة القرآنية أو ما سماه الفراء بـ(رؤوس الآيات) أبرز مجال تناول في هذه الظاهرة وعلل مواضعه بها ، وإلى ذلك تشير كثير من النصوص .

ففي قوله تعالى : ﴿ ... ﴾ [5] يقول الفراء : ((أراد بطغيانها ، إلا أن الطغوى أشكل برؤوس الآيات فاختير لذلك)) [6].

وفي قوله عز وجل ﴿ ... ﴾ [7] يرى الفراء أنّ الأصل فيه من علقة ؛ لأنّ الإنسان في معنى الجمع لدخول ال الجنسية عليه ودلالتها تشمل جميع الجنس فذهب الله عز وجل إلى الجمع (من علق) لمشاكلة رؤوس الآيات [8].

ومن المظاهر الأخرى للجوار اكتساب الكلمة بعض صفات ما تجاوره ، كالبناء والتأنيث والتذكير والجمع والتعريف .

فمن اكتساب الكلمة للبناء بفعل المجاورة ما ذكره الفراء من أنّ الظرف إذا أضيف إلى غير اسم جاز بناؤه ، نحو قوله تعالى﴿ ... ﴾ [9] إذ يجوز عنده ((أن ترفع اليوم بهذا ويجوز أن تنصبه لأنه مضاف إلى غير اسم كما قالت العرب : مضى يومئِذبما فيه ، ويفعلون ذلك به في موضع الخفض ، قال الشاعر :

---

(1) معاني القرآن : 116/1 ، والنص القرآني من سورة البقرة من الآية 194 .
(2) معاني القرآن : 310/2 .
(3) سورة الشمس : 1 .
(4) معاني القرآن :266/3 ، وينظر : السبعة في القراءات : 688 ، والحجة لابن خالويه : 245 ، والنشر : 48/2 .
(5) سورة الشمس : من الآية 11 .
(6) معاني القرآن : 267/3 .
(7) سورة العلق : 2 .
(8) ينظر : معاني القرآن : 278/3 ، وينظر : مواضع أخرى على سبيل المثال : 255/3 ، 283/3 .
(9) سورة المائدة : من الآية 119 .

رَ ْثا لشعثاء الرسولَ وما أرى كيومَ ئِذشيئاً تُرَ ُدرسائله)) [1].

وقد تكتسب الكلمة التعريف بالجوار . من ذلك قوله تعالى :﴿ ⇧▫❷ 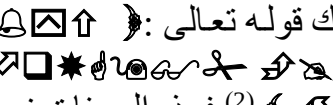 ❸❾❾ 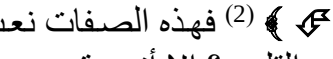 ➔❾❾ 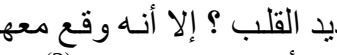 ❶❽ 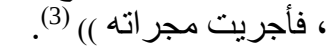 ❻ ☎ ❿☺ 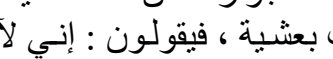 ❿ 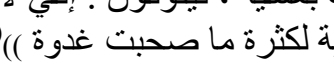 ❿ ❿ ❿ 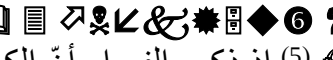 ❿ 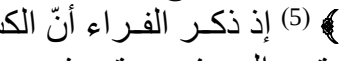 ❿ 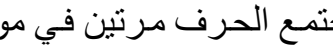 ❿ ❿ 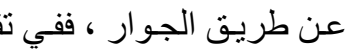 ❿ 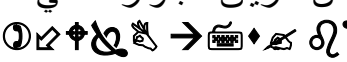 ❿ 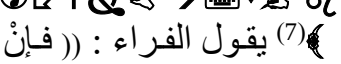 ❿ 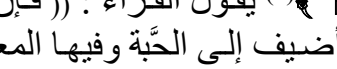 ❿ ❿ ❿ ❿ ❿ ❿ ❿ ❿ ❿ ❿ ❿ ❿ ❿ ❿ ﴾ [2] فهذه الصفات نعت للمعرفة ((وهي نكرة ، ألا ترى أنك تقول مررت برجل شديد القلب ؟ إلا أنه وقع معها قوله :﴿ ❶❽ ❿ ﴾ [3].

وقد تصرف الكلمة الممنوعة من الصرف بعلة الجوار ، من ذلك ما يحكيه الفراء من أنّ ((أكثر ما تجري العرب (غدوة) إذا قُرِ َنتْ بعشية ، فيقولون : إني لآتيك غدوة وعشية ، وبعضهم غدوة وعشية ومنهم لا جري عشية لكثرة ما صحبت غدوة))[4] .

ومن ذلك أيضاً ما نراه في تفسير قوله تعالى : ﴿ ❿ ﴾ [5] إذ ذكر الفراء أنّ الكسائي قرأ بصرف (ثمود) فسألوه عن ذلك ، فقال ((قبيح أن يجتمع الحرف مرتين في موضعين ثم يختلف ، فأجريته لقربه منه))[6].

والتأنيث من الصفات التي تُكتسب أيضاً عن طريق الجوار ، ففي تفسير قوله تعالى :﴿ ❿ ﴾ [7] يقول الفراء : ((فإنْ قلت : إنّ المثقال ذكر فكيف قال (تكن) ؟ قلت : لأنّ المثقال أضيف إلى الحَّبة وفيها المعنى ، كأنه قال : إنها إن تك حبة)) [8].

(1) معاني القرآن : 326/1 ، والبيت الشعري لجرير ، ينظر ديوانه : .
(2) سورة غافر : من الآية 3 .
(3) معاني القرآن : 5/3 .
(4) المصدر نفسه : 109/3 .
(5) سورة هود : من الآية 68 .
(6) معاني القرآن : 20/2 ، وينظر : معاني القرآن للكسائي ، جمع عيسى شحاته : 41 .
(7) سورة لقمان : من الآية 16 .
(8) معاني القرآن :328/2 ، وينظر : مواضع اخرى على سبيل المثال : 187/1 ، 36/2 .

التعليل بعلة التقاء الساكنين :

عدم التقاء الساكنين من القواعد الصوتية الأساسية في العربية ، وقد وردت هذه العلة كثيراً في تعليلات اللغويين ؛ لأنّ اللغة العربية تأبى التقاء الساكنين سواء أكانا في كلمة واحدة أم في كلمتين إلا في حالتين هما :

1- الوقوف على آخر الكلمة بالسكون نحو العصْر ، الصْو .

2- في وسط الكلمة على أن يكون الحرف الأول حرف مد[1] ، والثاني مدغماً كما في نحو دابّة، وخُوّصَةٍ ونحوهما[2] .

إنّ هذه العلة ـ كما هو واضح ـ تستخدم لتفسير اختلاف نطق الكلمة داخل التركيب عن نطقها في حالة الوقف ، ومن ثم فهي من العلل التي تفسر كيفية النطق في اللغة العربية .

إنّ المقصود بالتقاء الساكنين هو ((تشكّل صورة مقطعية لا تقبلها العربية ، مما يؤدس إلى ثقل في نطقها ، وأحياناً إلى الاستحالة ، الأمر الذي يستدعي إلى إعادته إلى صورة تقبله العربية ويتحقق فيها نطق سهل ينسجم مع النظام المقطعي الخاص بالعربية)) [3].

ويرى الدكتور عبد اللطيف الخطيب أنّ التقاء الساكنين هو ((تغيير حادث يطرأ على الصوت أو الصيغة بحكم التأثر بما يلحقه غالباً وبما يسبقه أحياناً من أصوات أو صيغ وهذه الظاهرة ثابتة في كل لغات العالم)) [4].

والتخلص من التقاء الساكنين يكون بتحريك أحدهما أو بحذفه ، ومن أمثلة التحريك ما ذكره الفراء في تعليله لما سمعه من بعض العرب وهو ينشد :

قال لها : هل لك يا تافيِّ قالت له ما أنت بالمرضيّ [5]

((فخفض الياء من (فِيٍّ) فإن يك ذلك صحيحاً فهو مما يلتقي من الساكنين فينخفض الآخر منهما وإن كان له أصل في الفتح)) [6].

وفي تفسير الفراء لقوله تعالى : ﴿ ❶🕭❼❻ ◆🕮❒③⬀✵🕭→ ﴾ [7] يقول الفراء : ((العرب تجعل العدد ما بين أحد عشر إلى تسعة عشر منصوباً في خفضه ورفعه وذلك أنهم جعلوا اسمين معروفين واحداً فلم يضيفوا الأول إلى الثاني فيخرج من معنى العدد ،

---

(1) الدرس اللغوي الحديث لا يجد في نحو دابة وخويصة التقاء الساكنين ، وإنّ الذي أوقع القدماء في هذا ظنهم أنّ الألف حرف ساكن والحقيقة أنه ليس كذلك ، وإنما هو في الواقع حركة طويلة لا تختلف عن الفتحة إلا في مد الصوت وكذلك شأن الواو . ينظر : أبحاث في أصوات العربية ، د. حسام النعيمي : 13 .

(2) ينظر : شرح المفصل ، لابن يعيش : 120/9 .

(3) التقاء الساكنين والتخلص منه في ضوء الدرس الصوتي الحديث ، اطروحة دكتوراه ، صباح عطيوي عبود : 13 .

(4) التقاء الساكنين بين القاعدة والنص ، د. عبد اللطيف محمد الخطيب : 12 ، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ، الرسالة 150 ، الحولية 11 ، 2000- 2001م .

(5) البيت من أرجوزة للأغلب العجلي ، ينظر : خزانة الأدب : 430/4 - 431 ، وبلا نسبة في المحتسب : 49/2 .

(6) معاني القرآن : 76/2 .

(7) سورة يوسف : من الآية 4 .

ولم يرفعوا آخره (...) ومن القراء من يسكن العين من عشر في هذا النوع كله إلا اثنا عشر وذلك أنهم استثقلوا كثرة الحركات ، ووجدوا لألف في (اثنا) والياء في (اثني) ساكنة فكرهوا تسكين العين وإلى جانبها ساكن ((ولا يجوز تسكين العين في مؤنث العدد لأنّ العين من الشين من عشرة يسكن فلا يستقيم تسكين العين والشين معاً)) [1] .

وفي قوله تعالى : ﴿ 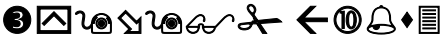 ﴾[2] يعلل الفراء لقراءة من يكسر الياء والخاء ويشدد فيقول : ((قال فيه بعض النحويين إنما كسرت الخاء لأنها سكنت ، وأسكنت التاء بعدها ، فالتقى ساكنان ، فخفضت الأول)) [3] .

وقد يحذف حرف العلة من الفعل المعتل الآخر إذا وليه ساكن منعاً للالتقاء الساكنين نحو قوله ﴿ ﴾[4] ، يقول الفراء معللاً حذف الواو من هذا الفعل ((كان حذفها باستقبالها اللام الساكنة ومثلها ﴿ ﴾)) [5] .

وكذلك حذف الياء في نحو قوله تعالى : ﴿ 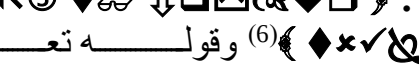 ﴾[6] وقوله تعالى ﴿ 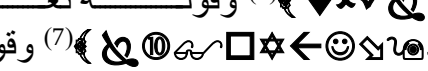 ﴾[7] وقوله تعالى : ﴿ ﴾[8] .

كما علل الفراء حذف الياء في نحو قولهم : هذا قاضٍ ورامٍ وداعٍ وما أشبهه بأنّ ((طرحها (...) أتاها من مقارنة نون الإعراب وهي ساكنة ، والياء ساكنةً فلم يستقم جمع بين ساكنين ، فحذفت الياء لسكونها)) [9].

وقد يحذف التنوين كراهية التقاء الساكنين ((إذ يستثقل النون إذا كانت ساكنة لقيت ساكنة فحذفت استثقالاً)) [10] ، من ذلك قوله تعالى : ﴿ ﴾[11] في قراءة من لم ينون ويكسر النون[12] ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ 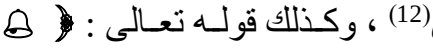 ﴾[13] في قراءة من حذف التنوين لالتقاء الساكنين ، وأنشد الفراء على مثل هذا الحذف :

كيف نومي على الفراش ولما تشملِ الشام غارةٌ شعواءُ

---

(1) معاني القرآن : 34/2 .
(2) سورة البقرة : من الآية 20 .
(3) معاني القرآن : 17/1 - 18 ، وينظر : المحتسب : 59/1، ومعجم القراءات : 34/1 .
(4) سورة الإسراء : من الآية 11 .
(5) معاني القرآن : 118/2 ، والنص القرآني : من سورة العلق : 18 .
(6) سورة النساء : من الآية 146 .
(7) سورة ق : من الآية 41 .
(8) سورة القمر : من الآية 5 .
(9) معاني القرآن : 201/1 .
(10) المصدر نفسه : 431/1 ، وينظر : 299/3 - 300 .
(11) سورة براءة : من الآية 30 .
(12) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحمزة من دون تنوين ، وقرأ عاصم والكسائي بالتنوين ، ينظر : السبعة في القراءات ، ابن مجاهد : 313 ، والحجة لابن خالويه : 97 .
(13) سورة الإخلاص : الآيتان 1، 2 .

تذهل الشيخ عن بنيه وتبدي عن حَذامِ العقيلةُ العذراء [1]

((أراد : عن حذامٍ فحذف النون للساكن إذا استقبلتها)) [2].

التعليل بعلة السماع :

السماع أهم الأصول التي اعتمدت في تقعيد اللغة ، ويراد به الاحتجاج بكلام عربي موثوق به من حيث فصاحته ، وثبات قاعدته ، أو صحة استعمال لفظه ، وذلك الكلام هو الدليل المنقول عن العرب ، وهو أول الادلة التي يحتكم إليها اللغويون في إصدار أحكامهم ، فكثيراً ما تصدر منهم عبارات تنبئ عن ذلك كقولهم : سمعت من فلان ، أو سمعت من الأعراب ، أو من الفصحاء أو لم أسمعه منهم أو لم يسمع في كلامهم وغيرها ، ولذلك يكثر التعليل بها في كتب اللغة والنحو .

ذكرها الدينوري في كتابه (ثمار الصناعة) من بين العلل النحوية ، وقد نقل صاحب الاقتراح عن ابن مكتوم تذكرته قوله ((علة سماع مثل قولهم : (امرأة ثدياء) ولا يقال (رجل أثدى) ليس لذلك علة سوى السماع)) [3].

إنّ تصنيف هذه العلة ضمن العلل الاستعمالية ؛ لأنّ التعليل بها يهدف إلى التقيّد بما استعملته العرب في كلمة أو جملة فلا يُباح القياس عليه وإنما ينبغي الوقوف عند الذي استعملته العرب[4] .

ومن أمثلة التعليل بهذه العلة عند الفراء ما ذكره في تفسير قوله تعالى : ﴿ ❐◆••✍ ←✂◑•✍ ❝▪⑩•☜ ✍◆✌ ☜•☜ 🖃🖃 ❐✍○🚫🕘 ↘🚫🖬◤ 🗐﴾[5] إذ يقول : ((أكثر القراء يجعلونها من قفوت قال ، فتحرك الفاء إلى الواو فتقول : (ولا قَفْوُ))) [6] . يريد الأصل : قفو ، ثم يذكر أنّ بعضهم يقول : (ولاقْفْ) أي على القلب المكاني ، وأنّ العرب قد تكلمت بهما ، فتقول : (قُفْ ثُأثره وقفوته) ، ويضرب الفراء لهذا القلب أمثلة مما تقوله العرب وهي : يعتام ويعتمي ، و((قاع الجمل الناقة وقعا ، إذا ركبها وعاث وعثى من الفساد، وهو كثير ، منه شاك السلاح وشاكي السلاح ، وجرف هارٌ وهارٍ)) [7] ، وسمع الفراء بعض قضاعة يقول : (اجتحى ماله) ، واللغة الفاشية عنده (اجتاح ماله) [8] .

وتتضح علة السماع عند الفراء في القلب في تحليله قراءة الحسن البصري (ت110هـ) ((إلا من هو صالٌ الجحيم)) [9] في قوله تعالى﴿ 🚫•• ✍◆Ⅱ⇳ ⇜◆❐➔♎ ⏲✽✌☜✂ ✍🖳◻♦↖↗⊗🐟﴾[10] ، يقول فيها ((رفع اللام فيما ذكروا ، فإن كان واحداً فليس بجائز لأنك لا تقول : هذا قاضٌ ولا رامٌ ، وإن يكن

---

(1) البيتان لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه : 96 ، وخزانة الأدب : 287/7 ، ولسان العرب : 14/ 435 (شعا) ينظر : الخزانة اللغوية : 16 .
(2) معاني القرآن : 432/1 ، وينظر : مواضع أخرى للتعليل بهذه العلة : 224/1 ، 75/2 - 76 .
(3) الاقتراح : 83 .
(4) ينظر : التعليل اللغوي ي كتاب سيبويه : 259 .
(5) سورة الإسراء : من الآية 36 .
(6) معاني القرآن : 123/2 .
(7) المصدر نفسه : 123/2 - 124 .
(8) ينظر : المصدر نفسه والموضع نفسه .
(9) ينظر : مختصر في شواذ القراءات ، ابن خالويه : 128 .
(10) سورة الصافات : من الآية 163 ، صال(بالكسر) تخيف صالي اسم فاعل من صَلِيَ يَصْلَى .

عرف فيها لغة مقلوبة مثل : عاث وعثا فهو صواب . قد قالت العرب : جُرف هارٌ وهارٍ وهو شاكٌ السلاح ، وشاكي السلاح)) [1] فهذا مما قُلب ، ومنه ﴿ ☎✂⬀❑♦✥⬃➔♦✍ ﴾[2] ، و**(لا تعيثوا)** وهما لغتان[3] .

لكن الفراء لم يقتصر في تحليله على ما تقدّم بل حاول أن يجد وجهاً لقراءة الحسن ، وذلك أن يكون (صالوا) بالواو ((جمعاً ، كما تقول من الرجال مَنْ هو إخوتك ، تذهب بِهُوَ إلى الاسم المجهول ، وتُخرج فعله إلى الجمع ،

إذا ما حاتم وجد ابن عمّي مَجْدنا مَنْ تكلّم أجمعينا

ولم يقل : تكلموا)) [4] ، أي إنه حمله على معنى (مَنْ) لأنه جمع ، ولا يمنع هذا التوجيه من أنْ يكون الأجود في العربية إخراج الكناية ـ إذا أخرجتها ـ على ((المعنى والعدد ، لا تك تنوي تحقيق الاسم)) [5] .

التعليل بعلة الاستغناء :

إنّ هذه العلة تعني أنّ العرب لم تستخدم صيغة قياسية أو تركيباً قياسياً لوجود ما يؤدي معناه فاستغنوا به عنه ؛ ولذا فهي من العلل المتصلة بالرغبة من الاقتصاد في الكلام ، وتسمى أيضاً علة اكتفاء أو علة ترك ، وقد ذكرها الدينوري في (ثمار الصناعة) [6] ، ولأهميتها وكثرة التعليل بها خصّها ابن جني في كتابه (الخصائص) بباب سمّاه (باب الاستغناء بالشيء عن الشيء) [7].

إنّ هذه العلة من العلل الشائعة عند الفراء ، ومن أمثلتها ما ذكره الفراء في تفسير قوله تعالى :﴿ ☠➔⛇↖⊙⛌○▭♦☼➚🕮 ⚐✍♦☼❑🕮 ⛌✂③⛥❑▫♦▫ 🕐⛌🕮⛌✂③⛥❑▫♦☝⛌✍ ⛌⛥⛌⛷ ⛷⛥❑➔🖬⛌⛥❻❑♦▫ ⛌✂←✂←⛥❑↖③ ﴾ [8] إذ يرى أنّ هناك حذفاً ، إذ لم يُذكر أنه أُرسل من قبلهم فدخل فقال يوسف ،وعلل هذا الحذف بقوله: ((وهو من كلام العرب أن يجتزى (بحذف كثير) من الكلام وبقليله إذا كان المعنى معروفاً)) [9].

---

(1) معاني القرآن : 394/2 .
(2) سورة البقرة : من الآية 60 ، سورة الأعراف : من الآية 74 ، سورة هود : من الآية 85 ، سورة الشعراء : من الآية 183 ، سورة العنكبوت : من الآية 36 .
(3) ينظر : معاني القرآن : 394/2 .
(4) المصدر نفسه : 394/2 - 395 .
(5) المصدر نفسه : 395/2 .
(6) ينظر : الاقتراح : 83 .
(7) ينظر : الخصائص : 267/1 - 272 .
(8) سورة يوسف : من الآيتين : 45 - 46 .
(9) معاني القرآن : 179/2 .

إنّ الفراء إذ يقرر مبدأ الاستغناء فإنه يستهدي أسلوب العرب في كلامها وما سلكته في تعابيرها من الميل إلى الإيجاز وكراهية فضول الكلام إذ إنّ ((من شأن العرب الإيجاز وتقليل الكثير إذا عرف معناه)) [1] .

ونجد هذه العلة أيضاً في تعليل الفراء حذف الجواب في قوله تعالى :﴿ ﴾ [2] إذ يقول : ((متروك الجواب لأنه معلوم المعنى وكذلك كل ما كان معلوم الجواب فإنّ العرب تكتفي بترك جوابه)) [3] .

وفي قوله تعالى:﴿ ﴾ [4] يقول : ((فافعل مضمرة بذلك جاء التفسير وذلك معناه ، وإنما تفعله العرب في كل موضع يُعرف فيه معنى الجواب)) [5].

ويقول الفراء وهو يفسر قوله تعالى :﴿ ﴾ [6] ((وقوله ﴿ ﴾ ﴿ ﴾ ﴿ ﴾ يقول القائل : وأين جواب (إذ) وعلام عُطِفت؟ ومثلها في القرآن كثير بالواو ولا جواب معها ظاهر ؟ والمعنى ـ والله أعلم ـ على إضمار (واذكروا إذ أنتم) أو (إذ كنتم) فاجتزئ بقوله (واذكروا) في أول الكلام ،ثم جاءت (إذ) بالواو مردودة على ذلك , ومثله من غير (إذ) قوله الله ﴿ ﴾ وليس قبله شيء تراه ناصباً لصالح ، فعُلم بذكر النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ والمُرسَل إليه أنّ فيه إضمار أرسلنا ، ومثله قوله : ﴿ ﴾ ﴿ ﴾ يجري هذا على مثل ما قال في (ص) : ﴿ ﴾ ثم ذكر الأنبياء الذين من بعدهم بغير (واذكر) لأنّ معناهم متفق معروف ، فجاز ذلك ، ويستدل على أنّ (واذكروا) مضمرة مع (إذ) أنه قال ﴿ ﴾ ﴿ ﴾ ﴿ ﴾

---

(1) المصدر نفسه : 2/1 .
(2) سورة النور : من الآية 4 .
(3) معاني القرآن : 247/2.
(4) سورة الأنعام : من الآية 35 .
(5) معاني القرآن : 331/1 - 332 .
(6) سورة البقرة : من الآية 72 .

﴿ فلو لم تكن هنا (واذكروا) لاستدللت على أنها تُراد ؛ لأنها قد ذكرت قبل ذلك)) [1] .

ومن الأمثلة الأخرى لهذه العلة أيضاً ما ذكره الفراء في تفسير قوله تعالى : ﴿ ﴾ [2] إذ يقـــول : ((معناها ـ والله أعلم ـ فضرب فانفجرت ، فعُرِف بقوله (فانفجرت) أنه قد ضرب ، فاكتفى بالجواب لأنه قد أدى عن المعنى)) [3].

التعليل بعلة اللغة :

قال ابن جني : ((اللغات على اختلافها كلها حجة ، ألا ترى أنّ لغة الحجازيين إعمال (ما) ولغة التميميين في تركه ، كل منهما يقبله القياس ، فليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها)) [4].

إنّ تعدد اللهجات واختلافها في كثير من الظواهر اللغوية كان السبب الرئيس وراء كثرة التعليل بهذه العلة عند علماء العربية سواء أكان في النحو أم في اللغة .

ومن التعليل بها ما ذكره الفراء في تخريجه لقوله تعالى : ﴿ ﴾ [5] إذ يرى الفراء ((أنها جاءت على لغة بني الحارث بن كعب : يجعلون الاثنين في رفعهم ونصبهما وخفضهما بالألف)) [6] .

وهذا الذي ذكره الفراء نال قبول العلماء ورأوه أفضل الوجوه ، قال أبو جعفر النحاس : ((وهذا القول من أحسن ما حُملت عليه الآية ، إذا كانت هذه اللغة معروفة وقد حكاها من يرتضى بعلمه وأمانته منهم أبو زيد الأنصاري)) [7] .

لقد أفاض العلماء قديماً وحديثاً في توجيه هذه القراءة[8] ، وإذا كانت هذه القراءة جاءت على لغة من لغات العرب فهي لم تنسب لبني الحارث بن كعب فقط ، وإنما نسبت أيضاً إلى كنانة وبلعنبر وبني الهجيم وبطون من ربيعة وبكر بن وائل ، وزبيد وخثعم

(1) معاني القرآن : 35/1 ، والنصوص القرآنية : سورة البقرة : من الآية 51 ، السورة نفسها : من الآية 51 ، سورة الأعراف : من الآية 73 ، وسورة الأنبياء : من الآية 76 ، سورة العنكبوت : من الآية16 ، سورة ص : من الآية 45 ، وسورة الأنفال : من الآية 26 ، وسورة الأعراف : من الآية 86 .
(2) سورة البقرة : من الآية 60 .
(3) معاني القرآن : 40/1 .
(4) الخصائص : 95/2 .
(5) سورة طه : من الآية 63 .
(6) معاني القرآن : 184/2 .
(7) إعراب القرآن ، أبو جعفر النحاس : 406/2 .
(8) ينظر : تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة : 52 ، والخصائص 67/3 ، ومشكل إعراب القرآن للقيسي : 69/2 ، والأشباه والنظائر للسيوطي : 215/3 ، ومدرسة الكوفة : 343 ، واللهجات العربية في التراث ، أحمد علم الدين الجندي : 90/1 ، واللهجات العربية في القراءات القرآنية ، عبده الراجحي : 219 .

وهمدان ومراد وعذرة[1] ، وهذا يعني أنّ هذه اللهجة كانت منتشرة انتشاراً واسعاً بين عدد غير قيل من القبائل وفي مواطن مختلفة . ومن هنا أرى أنّ الأمر لا يحتاج إلى التأويل من الناحية التركيبية ، ولا من ناحية رسم المصحف ، كما فعل عدد كبير من العلماء ، هذا فضلاً عن أنها قراءة سبعية ثبت تواترها عن النبي ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ فلا يجوز ردّها .

وما علل به الفراء أنه (لغة) ما ذهب إليه من أنّ (مرضوا) من لغة أهل الحجاز ، جاء ذلك في تفسير قوله تعالى :﴿ ۞⑨☪♦♌☒◆❐﴾[2] إذ يقول : ((ولو أتت مرضوا كان صواباً لأنّ أصلها الواو ، ألا ترى أنّ الرضوان بالواو والذين قالوا (مرضيا) بنوه على رضِيت ، ومرضوا لغة أهل الحجاز)) [3].

وغير ذلك أيضاً في تعليله حذف الميم من (لا جرم) ، إذ ذكر أنّ ذلك لغة ناس من فزارة [4].

التعليل بعلة الكراهة:

ميدان هذه العلة اللغة والنحو ، وهي من العلل النحوية المعروفة والتعليل بها كثير وبصيغ متعددة ولعل أشهرها : كراهية توالي الأمثال ، من ذلك ما ذكره الفراء في المعاني من أنّ ((العرب تردد اللاك في التضعيف فيقال : كركرت الرجل يريدون : كررْته وكبكبته يريدون : كببته (...) وإنما فعلوا ذلك كراهية اجتماع ثلاثة أحرف من جنس واحد)) [5] .

ومن الأمثلة الأخرى للتعليل بعلة الكراهة ، تعليله فيما ذهب إليه من أنّ ((المردود على الاسم المرفوع إذا أضمر يكره ؛ لأنّ المرفوع خفي في الفعل)) [6] أي كراهة إضمار المعطوف على اسم ظاهر مرفوع .

وفي تفسير قوله تعالى : ﴿ ❼✖♦✍←⑨→➚⇔○□④ ✶✐◆❐ ✍♦✍◆❐ ✍☠🕓◆❑🕓🖂☺○○❧✂ ⑥✖♦✍◆❐ ✂❧❧❧

اللـــــه تبـــــارك وتعـــــالى :﴿ ﴾ ، وقـــــــال :﴿ ﴾ ﴿ ﴾ وقـــــــال :﴿ ﴾ ولـم يقـل فـي شـيء منـه لطرح (مِنْ) كراهية أن تُشبه أن تكون حالاً لمن وما ، فجعلوه بمن ليدل على أنه تفسير لما ومن لأنهما غير مؤقتين ، فكان دخول (مِن) فيما بعدها تفسيراً لمعناها))[1].

وفـــــــي تفســـــــير قولـــــــه تعـــــــالى :﴿ ﴾ يـذكر الفـراء أنهـا قرئـت (بنعمـات اللـه) ، ويرى أنّ العرب قلما تفعل ذلك بفعلة ، أي أن تجمع على التاء إنما يجمعونها على (فِعَلٍ) مثل سدرة وسِدَر وخِرْقة وخِرَق ، وعلل ذلك بالقول : ((وإنما كرهوا جمعه بالتاء لأنهم يلزمون أنفسهم كسر ثانيه إذا جُمع كما جمعوا ظُلْمة ظُلُمات)) [3].

وقد يستخدم الفراء مصطلح (القبح) للدلالة على (الكراهة) ، مذ ذلك ما ذكره الفراء في تفسير قوله تعالى :﴿ ﴾ حين قال : ((حدثني شريك بن عبد الله بن الأعمش عن إبراهيم أنه خفض الأرحام ، هو كقولهم : بالله والرحم وفيه قبح لأنّ العرب لا ترد مخفوضاً على مخفوض وقد كُنّي عنه)) [5].

التعليل بعلة طرد الباب :

(1) معاني القرآن : 103/2 - 104 ، والنصوص القرآنية : سورة النساء : من الآية 79 ، والسورة نفسها : من الآية 124 ، وسورة النحل : من الآية 48 .
(2) سورة العنكبوت : من الآية 67 .
(3) معاني القرآن : 329/2 - 330 .
(4) سورة النساء : من الآية 1 .
(5) معاني القرآن : 252/1 .

علة طرد الباب من العلل التي تُرَدُّ إلى الرغبة في اقتصاد القواعد والقوانين ، ومضمونها أنّ الحكم يُعمّم على الباب على الرغم من وجود علته في بعض أفراده فحسب ، لكنه يشمل الجميع .

وقد حضيت هذه العلة برعاية واهتمام العلماء ، إذ خصّها ابن جني بالدرس تحت عنوان (باب القول على الاطراد أو الشذوذ) [1]، ثم أنها من بين العلل التي ذكرها الدينوري في (ثمار الصناعة) [2] .

ومما علل به الفراء بهذه العلة ما جاء في تفسير قوله تعالى :﴿ ﴾ [3] إذ يقول الفراء : ((وقوله : ﴿ ﴾ بمنزلة قولك : نعم رجلاً وبئس رجلاً ، وكذلك :﴿ ﴾ و:﴿ ﴾ ، وبناء نعم وبئس ونحوهما أنْ ما وليهما من النكرات ، وأن يرفعا ما يليهما من معرفة غير موقتة (..) فإذا مضى الكلام بمذكر قد جعل خبره مؤنثاً مثل : الدار منزل صدق ، قلت نعمت منزلاً ، كما قال:﴿ ﴾ وقال :﴿ ﴾ ولو قيل وساء مصيراً وحسن مرفقاً لكان صواباً ، كما تقول بئس المنزل النار ، ونعم المنزل الجنة (...) فهذا في بئس ونعم مطرد كثير ، وربما قيل في غيرهما مما هو في معنى بئس ونعم)) [4].

التعليل بعلة انعدام النظير

العربية إلى النظير في إصدار أحكامها ، فإذا صار الكلام إلى ما لا نظير له فيها عدل عنه إلا إذا دلّ الدليل عليه ، فعند ذلك يجوز الاستغناء عنه ، وإنّ إيجاده بعد قيام الدليل إنما هو للأنس به لا للحاجة إليه [5].

ولأهمية هذه العلة خصّها ابن جنتي بباب في كتابه الخصائص[6] ، وتستعمل عبارة (ليس في كلامهم) أو (ولم نجد ذلك في كلامهم) للدلالة على هذه العلة أحياناً .

ومن تعليلات الفراء بهذه العلة ما ذكره في تفسر قوله تعالى:﴿ ﴾ [7] إذ يقول : ((وقوله : كان يؤوساً إذا تركت الهمزة من قوله (يؤوساً) فإنّ العرب تقول يؤْساً ويووساً يجمعون بين ساكنين وكذلك ﴿ ••

---

(1) ينظر : الخصائص : 96/1 - 100 .
(2) ينظر : الاقتراح : 84 .
(3) سورة النساء : من الآية 38 .
(4) معاني القرآن : 267/1 - 268 ، والنصوص القرآنية ، سورة النساء من الآية 97 ، وسورة الصف : من الآية 3 ، وسورة الكهف : من الآية 31 .
(5) ينظر : الخصائص : 197/1 .
(6) ينظر : المصدر نفسه : 197/1 - 198 .
(7) سورة الإسراء : من الآية 83 .

﴿ وكذلك ﴾ يقول (بَـْسٍ) و(بَـْسٍ) و(يؤوده) يجمعون بين ساكنين ، فهذا من كلام العرب ، والقراء يقولون (يَوُوساً) و(يووده) فيحركون الواو إلى الرفع و(بَيِْسٍ) يحركون الياء الأولى إلى الخفض . ولم نجد ذلك في كلامهم ؛ لأنّ تحريك إلي والواو أثقل من ترك الهمزة ، فلم يكونوا ليخرجوا من ثقل إلى ما هو أثقل منه))[1] .

العلل التحويلية :

التحويل في اللغة هو النقل من مكان إلى مكان ، أو من حال إلى حال[2] . وبهذا المعنى انتقلت الكلمة إلى النحو ، فالتحويل في اصطلاح النحاة هو نقل صيغة إلى أخرى ، أو نقل تركيب إلى تركيب آخر ، حيث تعُدالصيغة المنقول عنها أصلاً ، والصيغة المنقول إليها فرعاً عن الصيغة الأولى[3] .

ومجموعة العلل التحويلية التي نتناولها هنا ، تقوم على فكرة النقل هذه ، فهي تنطلق من فكرة الأصل المقدّر أو المفترض الذي يُستتبع بإجراءات لغوية تقوم على خطوات تحويلية[4] .

ومصطلح (التحويل) المعبّر عن فكرة النقل هذه ، والذي اتُّخذ عنواناً لهذه المجموعة من العلل ، شائع استعماله عند الفراء، يقول في تفسير قوله تعالى : ﴿ ﴾[5] ((إنّ الطيب كان للنفس فلما حولته إلى صاحب النفس خرجت النفس منصوبة لتفسير معنى الطيب))[6] . فهو يفترض أنّ أصل التركيب كان : فإن طابت أنفسهن لكم عن شيء منه ، ثم تحوّل التركيب إلى تركيب آخر هو ﴿ ﴾ ، وهذا ما يؤكده عندها يتوقف عند قوله تعالى : ﴿ ﴾[7] إذ

(1) معاني القرآن : 130/2 ، والنصوص القرآنية : سورة البقرة : من الآية 255 ، وسورة الأعراف : من الآية 165 .
(2) ينظر : لسان العرب ، مادة (حول) .
(3) ينظر : نظرية الأصل والفرع في النحو العربي ، لدكتور حسن خميس الملخ : 12 .
(4) ينظر : التعليل اللغوي في كتاب سيبويه : 202 .
(5) سورة النساء : من الآية 4 .
(6) معاني القرآن : 308/2 .
(7) سورة مريم : من الآية 26 .

يرى أنّ (عيناً) منصوبة ((لأنّ الفعل كان لها فصيرته للمرأة (...) فإذا حوّل الفعل عن صاحبه إلى ما قبله نصب صاحب الفعل على التفسير)) [1] .

وفي حديثه عن أسلوب الاستغاثة يرى الفراء أنّ العرب ((يحولون الياء إلى الألف في كل كلام كان معناه الاستغاثة فيقولون يا حسرتا مكان يا حسرتي)) [2] .

وإذا أضفنا إلى ما تقدّم ، تعبير الفراء عن مفهوم التحويل باستعمال أحد مرادفاته كالعدل أو الصرف أو النقل أو القلب إلى غير ذلك من المظاهر ، تأكّد لنا شيوع مفهوم التحويل عند الفراء .

وبعد أنْ حددنا مصطلح (التحويل) لا بدّلنا أن نحدد مصطلح (الأصل) أيضاً قبل الدخول في أنواع العلل التي تنضوي تحته ، فالأصل هو ((أول يبنى عليه ثانٍ)) [3] أو هو أولى حالات الكلمة أو التركيب قبل أن يطرأ عليها تغيير [4] .

وبناءً على هذا التعريف فإنّ التعليل بالأصالة أو الأصل يعني أنّ الحكم يحمل على ما وضع له أصلاً كما في أصالة المفرد وأصالة التذكير ، وأصالة التنكير، وأصالة المصدر ، وغير ذلك [5] .

وهذا التأصيل قائم على افتراضات وتصورات اعتمادها الرئيس على النظر العقلي المحض .

والعلل التي تضمها مجموعة العلل التحويلية كثيرة جداً ، تشمل كل ما كان يُعلل له الفراء بافتراض الأصل أو مراعاته أو الرد عليه عند تقرير الحكم ، فهي تضم التعليل بعلة الأصل ، وعلة العدل ، وعلة الإشعار بالأصل ، وعلة التأويل ، وعلة الضرورة ، وعلة العوض ، وعلة التغليب .

وواضح أنّ ثمة رابطاً مشتركاً بين جميع هذه العلل ، إذ تدخل كلها تحت تأثير (الأصل) .

التعليل بعلة مراعاة الأصل :

علة مراعاة الأصل من العلل التي تطّرد في كلام العرب ، ذكرها العلماء في مصنفاتهم منهم ابن جني ، إذ خصّها بالدرس تحت عنوان ((باب في مراتب الأشياء وتنزيلها تقديراً وحكماً ، لازماً ووقتاً)) [6] .

(1) معاني القرآن : 166/2 .
(2) المصدر نفسه : 421/2 .
(3) الحدود في النحو ، للرماني : 42 ، وينظر ك معجم المصطلحات النحوية والصرفية : 11 .
(4) ينظر : الرد إلى الأصل في النحو والصرف ، أطروحة دكتوراه ، علي عبد الله حسين العنبكي : 7 .
(5) ينظر : التعليل الصرفي في كتاب سيبويه : 57 .
(6) ينظر : الخصائص : 256/1 - 264 .

كما ذكرها الدينوري في كتابه (ثمار الصناعة) وجعلها واحدة من العلل النحوية ، وشرحها التاج ابن مكتوم ومثّل لها في (تذكرته) بقوله : ((وعلة أصل كـ(استحوذ ويُؤكرم))) [1]. ومراعاة الأصل فكرة تنطلق من النظر إلى أصل وضع الكلمة ، فالكلمة لها أصل وضعت عليه ، وهو تعبير يعدُّ((ثابتاً من ثوابت التحليل اللغوي تردّإليه أنواع الكلمات المختلفة وتستأنس به شواردها وأوابدها)) [2] .

ومما علل به الفراء بهذه العلة ما يفهم من كلامه من عدم همز (معايش) مراعاة لأصلها في المفرد ، إذ إنّ هذه الكلمة (معايش) لم تجيء على فعلها المعتل (عاش) ؛ لأنّ مفرد (معايش) هو (معيشة) على وزن (مفعلة) وليس على وزن (فعيلة) ، حتى انه وضع ما يهمز وما لا يهمز من الصيغ في قاعدة ذكر فيها : ((يهمز من هذا ما كانت الياء فيه زائدة مثل مدينة ومدائن ، وقبيلة وقبائل ، لما كانت الياء لا يُعرف لها أصل ثم فارقتها ألف مجهولة أيضاً همزت ، ومثل معايش من الواو مما لا يهمز لو جمعت (معونة) قلت : (معاون) أو منارة قلت : مناور وذلك أنّ الواو ترجع إلى أصلها لسكون الألف قبلها)) [3].

على أنّ نافع بن نعيم (ت169هـ) قد قرأ (معايش) مهموزة[4] في قوله تعالى :﴿ ﴾ [5].

وهذه القراءة مناقضة تماماً للقاعدة التي توجب الهمز ؛ لأنّ حرف المد أصلي فلا يبدل همزة ، بل يبقى على أصله من دون همز[6] .

وقد اجتهد النحاة في تسويغ هذه القراءة ـ المخالفة للقياس ـ واجتهادهم هذا يدل على احترامهم للقراءات وتجنبهم تخطئة أيٍّ منهم ، يقول أبو حيان : ((وقرأ الأعرج وزيد بن علي والأعمش وخارجة عن نافع وابن عامر في رواية (معائش) بالهمز وليس بالقياس لكنهم رووه وهم ثقاة فوجب قوله (...) ولا مبالاة بمخالفة نحاة البصرة من مثل هذا)) [7].

ومما علل به الفراء بهذه العلة أيضاً ، تعليله لوجه (الرفع في الذال) في كلمة (مُذ) في نحو قولنا (لم أره مُذُ اليوم ومِذاليوم) إذ يقول : ((الرفع في الذال هو الوجه لأنه أصل حركة مُذ)) [8]. ونحو ذلك أيضاً ما ذهب إليه الفراء في علة رفع الفعل المضارع ، إذ ذهب إلى أنّ هذا الفعل يرتفع لتعريه من العوامل الناصبة والجازمة[9] ، أي أنّ هذا الفعل إذا دخلت عليه النواصب دخله النصب ، وإذا دخلت عليه الجوازم دخله الجزم ، وإن لم تدخله هذه النواصب أو الجوازم يكون رفعاً فعله وبدخلوها دخله النصب أو الجزم وبسقوطها عند دخول الرفع ، فكان ذلك رجوعاً إلى الأصل .

---

(1) الاقتراح : 783 .
(2) الأصول ، تمام حسان : 129 .
(3) معاني القرآن : 373/1 - 374 .
(4) ينظر : إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر : 222 .
(5) سورة الأعراف : 10 .
(6) ينظر : القراءات القرآنية في ضوء القياس اللغوي والنحوي ، أطروحة دكتوراه ، حامد عبد المحسن كاظم : 39 - 40 .
(7) ينظر : تفسير البحر المحيط : 271/4 .
(8) معاني القرآن :76/2 ، وينظر : أسرار العربية : 200 - 201 .
(9) ينظر : معاني القرآن : 53/1 ، وعلل النحو : 56 ، وأسرار العربية : 230 .

وربما أثّرت مسألة مراعاة الأصل أو النظر إلى الأصل في بعض مسائل الخلاف بين المدرستين أو بين نحاة المدرسة الواحدة ، نحو كلمة (أشياء) ، إذ تعددت أقوال العلماء في تلمس العلة التي أوجبت منع صرف هذه الكلمة التي وردت في قوله تعالى﴿ ﴾[1] ، فهي عند الخليل وجمهور البصريين بوزن (لَفْعاء) والأصل (فَعْلاء) ، بينما هي عند الكوفيين بوزن (أفعاء) والأصل (أفعلاء) . ووافقهم الأخفش من البصريين ، فالكوفيون احتجوا بالرجوع إلى الأصل وبالقياس ، واكتفى البصريون بالاحتجاج بالرجوع إلى الأصل فقط[2] .

علة العوض :

وهي من العلل التي يكثر التعليل بها في اللغة والنحو ، ذكرها الدينوري في ثمار الصناعة وشرحها التاح ابن مكتوم بقوله : ((وعلة تعويض مثل تعويضهم الميم في (اللهم) من حرف النداء)) [3].

والتعويض عملية تحويلية تتم بخطوتين : في الخطوة الأولى يحذف حرف أو كلمة ، وفي الخطوة الثانية يستبدل المحذوف بحرف آخر أو كلمة أخرى ، وعلى هذا الأساس أضفناها ضم العلل التحويلية لأنها تقوم على افتراض أصل مـقدّر وقد حذف هذا الأصل المقدّر وعوّض عنه .

وأمثلة التعليل بهذه العلة كثيرة عند الفراء ، من ذلك ما ذكره عند وقوفه عند لفظة(أناسي) وذلك عند كلامه في بيان قوله تعالى :﴿ ﴾[4] إذ قال : ((وأناسي كثيراً ، واحدها إنسيّ وإن شئت جعلته إنساناً ثم جمعته أناسيّ فتكون الياء عوضاً من النون)) [5] .

ومن ذلك ما ذهب إليه من أنّ التنوين في نحو (قاضٍ ورامٍ) عوض عن الحرف المحذوف ، إذ الأصل (قاضي ورامي) [6].

وكذلك حذف التاء في (إقامة) فقد تحذف هذه التاء ويعوض عنها بالإضافة كما في قوله تعالى﴿ ﴾[7] ، ((وإنما استجيز سقوط الهاء من قوله لإضافتهم إياه ، وقالوا الخافض وما خفض بمنزلة الحرف الواحد فلذلك أسقطوها في الإضافة))[8] .

ومن ذلك أيضاً ما ذهب إليه من أنّ الواو والنون في نحو (عضون وسنون) عوض عن حذف آخر الكلمة ، فالأصل عضة وسنة ، فلما حذفت آخر الكلمة جمعت بالواو

---

(1) سورة المائدة : من الآية 101 .
(2) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 812/2 - 820 ، مسألة 118 ، وما قيل في كلمة أشياء ، د. هاشم طه شلاش ، بحث منشور في مجلة المورد ، مجلد 6 ، العدد 3 ، 1988م .
(3) الاقتراح : 83 - 84 .
(4) سورة الفرقان : من الآية 49 .
(5) معاني القرآن : 268/2 .
(6) ينظر : المصدر نفسه : 201/1 .
(7) سورة النور : من الآية 37 .
(8) معاني القرآن : 254/1 .

والنون والياء والنون عوضاً عن ذلك [1] ، وقد وضح الفراء ذلك في تفسير قوله تعالى :﴿ ☎✂❑➔❚🖂➔🖂♉ ♦✖⇦🔊🕭🖉🖍✂
✂✖✓🔊🔊↖♦♌✂◆↗⬀❷➔◑↘🔊🖍✂ ﴾ [2]
ومن الأمثلة الأخرى للتعليل بهذه العلة عند الفراء ما ذكره في تفسير قوله تعالى :
﴿ 🖂🖮🔊❚🕐♦✍ ○⚐←🔊✸❚🔊🖍✂ 🖈🖃➔🕭 ✂🖃▫❚←☺↘🔊🖍✂ ﴾ [3] إذ قال : ((اللهم كلمة تنصبها العرب ، وقد قال بعض النحويين : إنما نصبت إذ زيدت فيها الميمان لأنها لا تنادي بيا، كما تقول يا زيد ويا عبد الله ، فجعلت الميم خلفاً من يا)) [4] .

علة العدل :

العدل عن الأصل معناه أنّ الصيغة محوّلة عن أخرى ، من ذلك تعليل النحاة لمنع الصرف في (عمر) بأنه معدول عن عامر [5] .

ومما علل به الفراء بهذه العلة ما ذكره في تفسير قوله تعالى: ﴿ ◑🔊❶◑↘
🕭⑩✂◆❑↘🔊🖍🖍🔊 ◑←○🖃◆❻ ←○🗁🖂⑩🖍♦☼
✂🖍🖃➔◑♦✍ ○⚐←🔊✸❚🔊🖍✂ ﴾ [6] إذ يقول : ((وقوله عز وجل : ﴿ ❸🕐❑➔⊂ ↯❑●⑨⬧◑←☼▫✈🖍✂ ﴾ هو واد بين المدينة ومصر ، فمن أجراه قال هو ذكر سمّينا به ذكراً ، فهذا سبيل ما يُجرى ، ومن لم يجره جعله معدولاً عن جهته ، كما قال : رأيت عمر ، وزفر ، ومضر لم تصرف لأنها معدولة عن جهتها ، كأن عمر كان عامراً وزفر زافراً ، وطوى طاوٍ ، ولم نجد اسماً من الياء والواو عدل عن جهته غير طوى ، فالإجراء فيه أحب إليّ ، إذ لم أجد في المعدول نظيراً)) [7].

نحو ذلك أيضاً تعليله لعدم صرف ﴿ ✍♦🕭⇙✥♦♉❑✗🗐
❑◆❑➔⚐◆❑ ❚🖂❁🕐■❚➔◆❑ ❚🖂↗🕐♦🖃❻◆❑ ❚🖂 ﴾ [8] بأنها حروف لا تجري وذلك أنهم مصروفات عن جهاتهن ، ألا ترى أنهم للثلاث والثلاثة وأنهن لا يضفن إلى ما يُضاف إليه الثلاثة والثلاث ، فكان لامتناعه من الإضافة كأنّ فيه الألف واللام)) [9].

وهكذا تمنع (مثنى وثلاث ورباع) من الصرف لأنها معدولة عن أصل هو (اثنين اثنين وثلاثاً ثلاثاً وأربعاً أربعاً) فمنعت من الصرف لهذه العلة .

كما علل الفراء استعمال العرب بعض التراكيب من مثل قولهم (امرأة قتيل) و(كف خضيب) بأنهم ((طرحوا الهاء من هذا لأنه مصروف عن جهته وكان ينبغي أن يقولوا (كف مخضوبة) و(امرأة مقتولة))) [10].

ويدخل في هذا الباب مخالفة اللفظ لما عليه بقية أفراد بابه ، فهذه المخالفة هي عدول عن الباب ، من ذلك تعليل الفراء لبناء اسم (لا) النافية للجنس على النصب إذ يقول :

---

(1) ينظر : معاني القرآن : 92/2 .
(2) سورة الحجر : من الآية 91 .
(3) سورة آل عمران : من الآية 26 .
(4) معاني القرآن : 203/1 ، وينظر : مواضع آخرى على سبيل المثال : 39/2- 40 .
(5) ينظر : شرح المفصل : 68/1 ، شرح الكافية الشافية ، ابن مالك : 151:/3 .
(6) سورة النازعات : من الآية 16 .
(7) معاني القرآن : 232/3 - 233 .
(8) سورة النساء : من الآية 3
(9) معاني القرآن : 254/1 .
(10) المذكر والمؤنث : 60 .

((سبيل (لا) أن تأتي بمعنى غير ، تقول : مررت بلا أحد ولا اثنين ، فلما جاءت بغير معنى (غير) و(ليس) نُصب ولم ينوّن)) [1] .

علة التأويل :

يعرّف التأويل على أنه ((نقل اللفظ عمّا اقتضاه ظاهره ، وعمّا وضع له في اللغة إلى معنى آخر)) [2] .

وللتأويل أساليب مختلفة تهدف إلى إسباغ صفة الاتساق على الاتساق على العلاقة بين النصوص والقواعد[3] ، إذ عدّالنحاة كل خروج عن القواعد هو تحويل ، ولا يتضح ذلك إلا برده إلى الأصل الذي خرج عليه ، وهذا الردّهو التأويل .

إنّ كلمة التأويل ترتبط بـ(الأول) الذي هو ضد (الآخر) ومن ثم فهي تشير إلى الأصل الذي كان عليه النص قبل التغيير ، كما ترتبط هذه الكلمة بمادة (آل ـ يؤول) بمعنى رجع وارتد[4] ؛ لذلك فهي تعني الارتداد والرجوع إلى ذلك الأصل ، ومن ثم فقد اقترن مصطلح (التأويل) بـ(الرد) في عدد كبير من السياقات ، من ذلك قول الفراء تعقيباً على قوله تعالى : ﴿ ♦✘✓♌☪♌✎⬀♦←☺♋☜✍✂ ⌘♊♌✎ ﴾[5] : ((النصب في قوله: (فأكونَ) جواب لـ(لو) . وإن شئت جعلته مردوداً على تأويل (أن) تضمرها في الكرة ، كما تقول : لو أنّ لي أن أكرَّ فأكونَ)) [6] .

وفي تفسيره لقراءة أُبي : (ألم نستحوذ عليكم ومنعناكم من المؤمنين) [7] يرى أنها في تأويل ((وقد منعناكم . وإن شئت جعلته مردوداً على تأويل (ألم) ، كأنه قال : أما استحوذنا عليكم ومنعناكم)) [8].

وهذا الرد أو الرجوع إلى الأصل يهدف إلى تحقيق هدف معين هو كشف المعنى ، وهو ما كان يسعى إليه الفراء في استعماله لعلة التأويل في مواضع كثيرة في كتابه (معاني

---

(1) معاني القرآن : 254/1 .
(2) الإحكام في أصول الأحكام ، الآمدي : 296 .
(3) ينظر : أصول التفكير النحوي ، علي أبو المكارم : 262 .
(4) ينظر : لسان العرب ، مادة (أول) .
(5) سورة الزمر : من الآية 58 .
(6) معاني القرآن : 422/2 .
(7) سورة النساء : من الآية 141 ، ﴿ ♦✘✓♌☪♌✎⬀♦←☺♋☜✍✂ ﴾ وفي قراءة أبي (ومنعناكم) ينظر : البحر المحيط : 335/3 .
(8) معاني القرآن : 1/ 292 .

لقرآن) ، من ذلك ما ذكره في تفسير قوله تعالى :﴿ ﴾ إذ يقول : ((وقوله : أيود أحدكم... ثم قال بعد ذلك ﴿ ﴾ ثم قال ﴿ ﴾ فيقول القائل : فهل يجوز في الكلام أن يقول : أتودّأن تصيب مالاً فضاع والمعنى : فيضيع ؟ قلت نعم ذلك جائز في وددت ، لأنّ العرب تلقاها مرة بـ(أن) ومرة بـ(لو) فيقولون : لوودت لو ذهبت عنا ، ووددت أن تذهب عنا ، فلما صلحت بـ(لو) وبـ(أن) ومعناهما جميعاً الاستقبال استجازوا أن يروا (فَعَل) بتأويل (لو) على (يفعل) مع (أن) (...) ولذلك قال في قراءة (أُبـي) :(وّالذي كفروا لو تغفلون عن أسلحتكم وأمتعتكم فيميلوا) ردّه على تأويل : ودوا أن تفعلوا)) [2] .

وفي تفسير قوله تعالى : ﴿ ﴾ يقول الفراء ((وقوله ﴿ ﴾ مما رُ دّمن يفعل على من فعل ولو نصبتها فقلت : فتخطفه الطير كان وجهاً ، والعرب قد تجيب بكأنما . وذلك أنها في مذهب يُخيّل إليّ وأظن فكأنها مردودة على تأويل (أنّ) ألا ترى أنك تقول : يخيّل إليّ أن تذهب فأذهبَ معك))[4] .

ويرى الفراء أنّ ((العرب تقول : ربطت الفرس لا يتلفّت جزماً ورفعاً وأوثقت العبد لا يفرر جزماً ورفعاً ، وإنما جزم لأنّ تأويله : إن لم أربطه فرّ فجزم على التأويل)) [5] .

علة الضرورة :

يقصد بالضرورة مخالفة المألوف من القواعد في الشعر ، يقول السيوطي نقلاً عن أبي حيان : ((وإنما يعنون بالضرورة إنّ ذلك في تراكيبهم الواقعة في الشعر المختصة به ، ولا يقع في كلامهم النثري ، وإنما يستعملون ذلك في الشعر خاصة دون الكلام)) [6] .

عقد لها سيبويه باباً في كتابه سمّاه (باب ما يحتمل من الشعر) [7] ، جاء فيه ((اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام)) [8] .

---

(1) سورة البقرة : من الآية 266 .
(2) معاني القرآن : 175/1 .
(3) سورة الحج : من الآية 31 .
(4) معاني القرآن : 225/2 .
(5) المصدر نفسه : 283/2 ، وينظر : مواضع أخرى للتعليل بهذه العلة على سبيل المثال : معاني القرآن : 79/2 ، 224/2 .
(6) الأشباه والنظائر : 251/1 ، وينظر : ارتشاف الضرب : 2377/5 .
(7) ينظر : الكتاب : 26/1 - 32 ، وخصّها أبو حيان بباب في ارتشاف الضرب : 2377/5 - 2434 .
(8) الكتاب : 26/1 .

وقال ابن عصفور : ((اعلم أنّ الشعر لما كان كلاماً موزوناً يخرجه الزيادة فيه والنقص عن صحة الوزن ، ويحيله عن طريق الشعر ، أجازت العرب فيه م لا يجوز في الكلام ، اضطرّوا إلى ذلك أو لم يضطرّوا إليه ؛ لأنه موضع ألفت فيه الضرائر))[1] .

ومن التعليل بالضرورة ما ذكره الفراء في تفسيره قوله تعالى :﴿ ﴾[2] إذ قال : ((ذكر المفسرون : أنهما بستانان من بساتين الجنة ، وقد يكون في العربية : جنة تثنيها العرب في أشعارها : أنشدني بعضهم :

ومَهْمَين قَذْفَين مَرْتَين قطعته بالأَمِّ لا بالسَّمْتين[3]

يريد : مهما وسمتا واحداً ، وأنشدني آخر :

يسعى بكيداء ولهذمين قد جعل الأرطاة جنتين

وذلك أنّ الشعر له قواف يقيهما الزيادة والنقصان ، فيحتمل ما لا يحتمله الكلام))[4] .

ومن ذلك أيضاً ما ذكره الفراء من ((أنّ العرب تجري ما لا يجري في الشعر))[5] واستشهد بقول متمم بن نويرة :

فما وجد أظآرٍ ثلاث روائمٍ رأين مَجَرّاً من حَوارٍ ومصْرعا[6]

((فأجرى روائم ، وهي مما لا يجري فيما لا أحصيه في أشعارهم))[7] .

ونحو ذلك أيضاً ما ذكره في حذفهم للضرورة الواو الساكنة والياء الساكنة إذا كان قبلها ضمة أو كسرة فيكتفون بالضمة عن الواو وبالكسرة عن الياء ، سواء أكانت الواو ضميراً أم لم تكن نحو قول الشاعر :

فلو أنّ الأطبا كانُعندي وكان مع الأطباء الأساة[8]

أراد : كانوا ، فاكتفى بالضمة من الواو .

وقول لآخر :

إنّ لعدوَّ لهـ م إليكوسيلة إن يأخذوك تكحَّلي وتَخَضَّبِ

أراد (تَخَضَّبي) فحذف ((ياء التأنيث وهي دليل على الأنثى اكتفاءً بالكسرة))[9].

ويدخل في هذا الباب أيضاً تذكير المؤنث لضرورة الشعر وذلك ما علّل به الفراء قول الأعمش :

إلى رجل ملهم أسيفٍ كأنما يضمّ إلى كشحيه كفّاً مُخضّباً[10]

((وإنما ذكره لضرورة الشعر ، ولأنه وجده ليست فيه لهاء والعرب تجتري على تذكير المؤنث إذا لم تكن فيه الهاء))[11] واحتج لذلك بقول الشاعر :

---

(1) ضرائر الشعر ، ابن عصفور الأشبيلي : 13 .
(2) سورة الرحمن : من الآية 46 .
(3) لم أعثر على قائله .
(4) لم أعثر على قائله .
(5) معاني القرآن : 118/3 .
(6) البيت لمتمم بن نويرة ، في ديوانه : 116 ، وينظر : لسان العرب : 516/4 (ظأر) .
(7) معاني القرآن : 218/3 .
(8) البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر : 19/7 ، والأنصاف : 358/1 ، وخزانةالأدب : 229/5 ، وهمع الهوامع : 58/1 ، وينظر : الخزانة اللغوية : 136 .
(9) معاني القرآن : 91/1 .
(10) البيت للأعشى في ديوانه : 89 ، وينظر تهذيب اللغة : 97/13 ، والكامل للمبرد : 158/1 ، واللسان : 345/1 (خضب) وبلانسبة في خزانة الأدب : 156/3، والأشباه والنظائر : 100/3 .
(11) المذكر والمؤنث : 81 ، وينظر : معاني القرآن : 127/1 .

فلا مزنةٌ ودقت ودقها ولا أرضٌ أبقل إبقالها [1] .

علة التغليب :

حقيقة هذه العلة ، إعطاء الشيء حكم غيره[2] ، استعملها سيبويه في تعليلاته النحوية [3] ، وعدّها الدينوري واحدة من العلل النحوية[4] .

وتتصل هذه العلة بإحدى طبائع العرب في كلامها ، إذ نقل السيوطي عن ابن هشام قوله : ((أنهم يغلّبون على الشيء ما لغيره لتناسب بينهما أو اختلاط فلهذا قالوا : الأبوين في الأب والأم وفي الأب والخالة ، والمشرقين والمغربين والخافقين في المشرق والمغرب ، وإنما الخافق المغرب سمّي خافقاً مجازاً وإنما هو مخفوق فيه))[5] .

وجاء في المعجم الوسيط عن التغليب أنه : ((إيثار أحد اللفظين على الآخر في الأحكام العربية إذا كان بين مدلوليهما علقة أو اختلاط كما في الأبوين : الأب والأم ، والمشرقين : المشرق والمغرب ، والعمرين : أبو بكر ، وعمر))[6] ، وهذا التعريف ـ كما يبدو لي ـ خاص بالألفاظ المثناة مثل العمران ، الأبوان ، المشرقان ، ولم يشر إلى أنواع التغليب الأخرى ، كتغليب المخاطب على الغائب ، وتغليب العقلاء على غيرهم ، وتغليب لأكثر على الأقل ، وغير ذلك من أنواع التغليب التي أفاضت بها كتب النحاة[7].

ومما علل به الفراء بعلة التغليب ، ما ذكره في تفسير قوله تعالى :﴿ ﴾[8] إذ جاء عنه : ((وقال : (وعشراً) ولم يقل (عشرة) وذلك أنّ العرب إذا أبهمت العدد من الليالي والأيام غلّبوا عليه الليالي حتى أنهم ليقولوا : قد صمنا عشراً من شهر رمضان لكثرة تغليبهم الليالي على الأيام))[9].

ومن الأمثلة الأخرى ما جاء في تفسير قوله تعالى :﴿ ﴾[10] ولم يقل : قدرهما ((فإنْ شئت جعلت تقدير المنازل للقمر خاصة لأنه به تعلم الشهور وإن شئت جعلت التقدير لهما جميعاً))[11].

---

(1) البيت لعامر بن جوين الطائي ، ينظر : الكامل للمبرد : 279/2 ، واللسان : 252/12 ،(ودق) ، (بقل) : 64/31 ، وخزانة الأدب : 21/1 .
(2) ينظر : البرهان في علوم القرآن ، الزركشي : 203/3 .
(3) ينظر : دراسات في كتاب سيبويه ، خديجة الحديثي : 210 .
(4) ينظر : الاقتراح : 83 - 84 .
(5) الأشباه والنظائر : 164/1 ، وينظر : مغني اللبيب : 686/2 .
(6) المعجم الوسيط ، إبراهيم أنيس وزملاؤه : 664/2 .
(7) ينظر : مغني اللبيب : 687/2 ، والأشباه والنظائر : 153/1 .
(8) سورة البقرة : من الآية 234 .
(9) معاني القرآن : 151/1 .
(10) سورة يونس : من الآية 5 .
(11) سورة طه : من الآية 117 .

وفي قوله تعالى﴿ ... ﴾ [1] يرى الفراء أنه لم يقل : فتشقيا لأنّ ((آدم هو المخاطب ، وفي فعله اكتفاء من فعل المرأة لأنه معروف)) [2].

ويجوّز الفراء أيضاً أن يكنى بالفعلين أحدهما مؤنث والآخر مذكر ، بالتذكير والتوحيد ، وذلك مثل قوله تعالى :﴿ ... ﴾ [3] والمقصود يرمِ بهما[4] .

(1) سورة النساء : من الآية 112 .
(2) معاني القرآن : 458/1 .
(3) معاني القرآن : 257/2 .
(4) ينظر : معاني القرآن : 286/1 .

من المعروف أنّ النحو العربي كغير من العلوم العربية الإسلامية ، نشأ لخدمة القرآن الكريم ، فقد كان الهدف من الدرس النحوي عند الأسلاف هو الحفاظ على اللغة التي جمع القرآن المسلمين عليها .

وقد قام الدرس النحوي عند الأسلاف على الأسس الآتية[1]:

1- طائفة من المعاني النحوية العامة التي يمكن تسميتها بمعاني الجمل أو الأساليب .

2- طائفة من المعاني النحوية الخاصة كمعاني الأبواب المفردة كالفاعلية والمفعولية والإضافة الخ .

3- طائفة من العلاقات التي تربط بين هذه المعاني الخاصة ، كعلاقة الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية .

وإذا تقرر لنا هذا فليس لنا أن نقول ما قاله أحد الدارسين من أنّ النحاة أطالوا مراقبة أواخر الكلمات متغيرةً فبحثوا في هذه العلل والأسباب بحثاً مستفيضاً وقد تجادلوا واختلفوا في هذه العلل والأسباب وقد جعلهم هذا البحث والجدل يجعلون جل اهتمامهم منصباً على أواخر الكلمات ، وقد قصروا درسهم للنحو على أواخر هذه الكلمات حتى أنهم سموا النحو (علم الإعراب) ومن أجل هذا فقد انصرفوا عن درس نواحٍ مهمة من الدرس النحوي من مثل ما في العربية من قواعد لربط الكلام وتأليف الجمل[2] .

والحق أنّ هذا الكلام فيه نظر ، ذلك أنّ التأمل في مؤلفات النحاة الأوائل لا يسمح بمثل هذا الفهم ، فهم لم يقولوا إنّ النحو علم يبحث في أواخر الكلمات من حيث الإعراب والبناء ، والموضوعات التي تناولوها لا تبيح لنا القول إنهم قد ضيّقوا مفهوم النحو وحددوه بالبحث في أواخر الكلمات من حيث الإعراب والبناء ، فمفهوم النحو عندهم يخالف ما سار عليه النحاة الذين جاؤوا من بعدهم ، فهؤلاء كان اهتمامهم موجهاً إلى الإعراب ، أي الحركات التي ترد في أواخر الكلمات ، أما النحاة الأوائل فقد كانوا يفهمون من النحو ما نفهمه نحن الآن من (علم التركيب) ، وهو مفهوم يُدرس في إطاره فن التعبير وعلاقات أجزاء الجملة بعضها ببعض وعلاقات الجمل فيما بينها ، ومن ثم وجدناهم يعتمدون في دراساتهم على تقديم نماذج التعبير المأثورة كما سمعوها من العرب من دون أن يلجؤوا إلى الأمثلة المصنوعة ـ اللهم إلا إذا لم يجدوا تعبيراً مأثوراً يرمي إلى الاحتجاج ـ ولذلك نجد في كتبهم مباحث كثيرة أدخلها البلاغيون فيما بعد ضمن علم البلاغة هي من صميم علم اللغة عند اللغويين المحدثين[3] .

ومع هذا فنحن لا ننكر أنّ الحالة الإعرابية كانت مراعاة عندهم فالإعراب ظاهرة في لغة العرب وجدها النحاة وتعاملوا معها كغيرها من سائر ظواهر اللغة التي وجدوها في لغة العرب ، فلم يبالغوا أو يتزيدوا في ترسيخ هذه الظاهرة ، وإنما كان همهم تقعيد هذه اللغة كما كان ينطقها أصحابها على وفق سلائقهم التي عرفها النحاة وخبروها ، فهم لم يبتكروا الإعراب ولم يخترعوه كما ذهب إلى ذلك أحد الدارسين[4] .

لقد كانت دراسة الفراء للنحو تمثل النحو الأصيل المبني على كلام العرب ، لا على قواعد المنطق ، معتمداً في ذلك كلّه على حسه اللغوي الخاص في تقرير القواعد اللغوية ، وقد ضمّ كتابه (معاني القرآن) نظرات ثاقبة وآراء كثيرة في مسائل النحو وإعراب الآيات القرآنية وتوجيه ما فيه خروج على القواعد النحوية .

([1]) ينظر : التعليل اللغوي في كتاب سيبويه : 239 .

([2]) ينظر : إحياء النحو ، إبراهيم مصطفى : 10 - 11 .

([3]) ينظر : شواهد الشعر في كتاب سيبويه ، خالد عبد الكريم جمعة : 47 - 48 .

([4]) ينظر : من أسرار اللغة ، إبراهيم أنيس : 198 .

وبعد : فهذا فصل خصصناه للتعليل في المستوى النحوي وقد ارتأينا أن نجعله في قسمين :
الأول : تعليل نحو المعاني
الثاني : تعليل موضوعات النحو .

1- تعليل نحو المعاني
علم المعاني علاقته بالنحو :
كان النحو منذ نشأته وثيق الصلة بالمعاني ، وكان للنحاة الأوائل عنايتهم الفائقة بدراسة الكلام العربي والوقوف على أساليب التعبير به والبحث فيما يعرض لها من تعريف وتنكير ، وتقديم وتأخير ، وإضمار وإظهار على وفق ما تقتضيه معاني الكلام وظروف القول ومناسباته ، وكل ذلك يقع ضمن اختصاص الدرس النحوي ودائرة علم النحو ، لأنّ موضوع النحو هو كلام العرب وأسلوب نظمه ، فالنحو هو : ((انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره)) [1].
فموضوع دراسة (علم النحو) إنما هو الكلام العربي والوقوف على أساليب نظمه وتركيبه ، ولذلك حدّه ابن الساج بقوله :(((النحو) إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلّمه كلام العرب ، وهو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب ، حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة ، فباستقراء كلام العرب فاعلم أنّ الفاعل رفع ، والمفعول به نصب)) [2].
وكانت وسيلة النحاة إلى إدراك أسرار تركيب الكلام تتلخص في استقراء المأثور من كلام العرب ، وتحليله وقياس بعضه على بعض ، واستخلاص الضوابط منه، وكان الغرض من استخلاص هذه الضوابط هو الاستعانة على فهم كلام العرب واحتذاء سننهم في تركيب الكلام وتأليفه على أنماط أو أشكال خاصة على وفق ما تقتضيه المعاني التي يراد الإفصاح عنها .
لذلك نجد للنحويين المتقدمين عناية بالغة بالنصوص من آيات القرآن الكريم وأبيات الشعر والأمثلة المأثورة وتبيين خصائصها التعبيرية والأسلوبية[3] .
وكان النحو عندهم دراسة للغة وأساليب التعبير المختلفة ، وقوام هذه الدراسة النصوص من القرآن والشعر يستشهدون بها ويقيسون عليها ويستنبطون منها الأحكام[4] ،

([1]) الخصائص : 34/1 .
([2]) الأصول في لنحو لابن السراج : 37/1 .
([3]) ينظر : البلاغة تطور تأريخ ، شوقي ضيف : 28 .
([4]) ينظر : سيبويه إمام النحاة ، علي النحدي ناصف : 27

وقد حوت كتبهم إلى جانب القواعد النحوية التي وضعت حفاظاً على اللغة العربية وسلامتها ، حوت إحساساً دقيقاً بفقه اللغة وتحليلاً رائعاً لأسرار أساليبها وتراكيبها واستنباطها لخواصها ومعانيها [1].

ونستطيع القول إنّ كتب النحاة الأوائل مثل كتاب سيبويه ومعاني القرآن للفراء والصاحبي لأحمد بن فاس والخصائص لابن جني وغيرها من الكتب كانت تمثل صورة للموسوعة العربية التي تضم كثيراً من موضوعات اللغة والأدب والأصوات والقراءات لأنه كانوا يرون في الوقوف على ذلك كله انتحاءً لسمت كلام العرب .

وما دام موضوع الدرس النحوي هو معرفة كيفية تركيب الكلام ، فعلم المعاني

([1]) ينظر : أثر النحاة في البحث البلاغي ، عبد القار حسين : 67 .

الإعراب :
تعليل ما ذهب إليه الفراء والكوفيون من أنّ الإعراب أصل في الأسماء والأفعال فرع في الحروف .

حدّالنحاة الإعراب بأنه ((ما جيء به لبيان مقتضى العامل ، من حركة ، أو حرف ، أو سكون ، أو حذف)) [1] ، وحدّه آخرون بالقول : ((هو اختلاف أواخر الكلم على حد اختلاف العامل)) [2] ، وهذه تعريفات تشعر بالاتجاه الفلسفي الذي أخذ به النحاة المتأخرون مبنية على افتراض أنّ لكل أثر مؤثراً ولكل سبب مسبباً [3]، ولكنها لا تبتعد عن روح الفكر الإسلامي القائم على السببية المحكمة وأنّ الله سبحانه مسبب الأسباب [4].

ومن المعلوم أنّ للإعراب وظيفة لغوية في الجملة ، وهذه الوظيفة نجدها مُعللة بالتفريق بين المعاني ، يقول أحمد بن فارس (395هـ) : ((من العلوم الجليلة التي خصت بها العرب الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ ، وبه يُعرف الخبر الذي هو أصل الكلام ، ولولاه ما مُيّز فاعل من مفعول ، ولا مضاف من منعوت ، ولا تعجب من استفهام ، ولا صدر من مصدر ، ولا نعت من تأكيد)) [5] .

وهذه العلة نصّ ليها جلّ النحاة ، يقول ابن جني في هذا الصدد : ((ولو كان الكلام شرجاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه)) [6] ، أي لم يعرف الرافع من الناصب ، وإلى تلك الحقيقة أشار أبو لبقاء العكبري (616هـ) أيضاً بما نصه : ((إن الكلام لو لم يعرب لالتبست المعاني)) [7] خلافاً لقطرب (206هـ) الذي صرّح بأنّ الإعراب لم يدخل لعلة ، وإنما دخل تخفيفاً على اللسان [8] ، وهو رأي واضح البطلان ، إذ ذهب الدكتور إبراهيم السامرائي إلى وجه الخطأ في هذا الرأي إلى أنّ ((العربية كانت مُعربة منذ أقدم العصور والنصوص شاهدة على ذلك ، وقد كان هذا الإعراب سهلاً على الألسنة ثم ثقل وصعب حين فسدت الطبائع العربية وفشا اللحن)) [9] ، فضلاً عن أدلة عديدة ذكرها آخرون[10] .

والإعراب عند جميع البصريين أصل في الأسماء فرع في الأفعال والحروف واحتجوا لرأيهم الذي ذهبوا إليه بأنّ الأسماء تحتاج الإعراب لإبانة معانيها المختلفة كالفاعلية والمفعولية والإضافة وسائر ذلك من المعاني التي تعتور الأسماء ((وهذه المعاني موجودة في الأسماء دون الأفعال والحروف فوجب لذلك أن يكون أصل الإعراب للأسماء)) [11] .

أما الفراء ومعه الكوفيون فعندهم أنّ الإعراب أصل في الأسماء والأفعال فرع في الحروف [12] ، لأنّ الفعلين (المضارع والأمر) معربان في مذهبه[13] واحتجوا لذلك بأنّ

---

(1) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، ابن مالك : 7 .
(2) كشف المشكل في النحو ، حيدرة اليمني : 33 ، وينظر : التعريفات : 25 .
(3) ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه ، مهدي المخزومي : 67 .
(4) ينظر : المعرفة اللغوية في ظلال القرآن الكريم ، رؤية ومنهج : 47 .
(5) الصاحبي في فقه اللغة ، أحمد بن فارس : 43 .
(6) الخصائص : 46/1 .
(7) مسائل خلافية في النحو ، أبو البقاء العكبري : 93 .
(8) ينظر : المصدر نفسه : 93 .
(9) فقه اللغة المقارن ، إبراهيم السامرائي : 121 .
(10) ينظر : فقه اللغة ، علي عبد الواحد وافي : 130 ، ونحو وعي لغوي ، مازن المبارك : 90 .
(11) الإيضاح في علل النحو : 77 .
(12) ينظر : المصدر نفسه : 78 ، ونحو الفعل ، عبد الستار الجواري : 34 - 35 ، وفيه ذهب الجواري إلى ما ذهب إليه الكوفيون .
(13) ينظر : معاني القرآن : 469/1 - 470 .

للأفعال معاني مختلفة كما للأسماء فتكون ماضية ومستقبلة وموجبة ومنفية ومأموراً بها ومنتهياً عنها وتكون للمخاطب والمتكلم والغائب والذكر والأنثى ، وهذه المعاني المختلفة توجب إعراب الأفعال [1] ، يقول الزجاجي ((قال الفراء ومن تابعه وانتحل مذهبهم وناضل عنهم : أما ما احتججتم به للأسماء واستحقاقها للإعراب باختلاف المعاني التي ذكرتم فصحيح وبه نقول ، وبمثله ندلكم على أنّ الأفعال أيضاً مستحقة للإعراب كالأسماء وذلك لما يدخلها من المعاني المختلفة ...)) [2] .

الأسماء الستة :

علة إعرابها من مكانين (الحروف والحركات)

الأسماء الستة هي (أبوك وأخوك وحموك وهنوك وفوك وذو) وقد ذهب النحاة في إعراب هذه الأسماء مذاهب مختلفة ذكروها في مصنفاتهم ونصوا عليها ، وجرى بينهم خلاف في ذلك .

وقد ذكر السيوطي اثني عشر مذهباً في إعرابها[3] ، كما نصّت كتب الخلاف على كثير من الخلافات بين النحاة فيما يتعلق بإعراب هذه الأسماء أيضاً [4].

ومذهب الفراء وغيره من الكوفيين أنها معربة من مكانين ، بالحروف والحركات التي قبلها ، فإذا قلت (هذا أخوك) فهو مرفوع وعلامة الرفع فيه (الواو) والضمة التي قبلها ، وإذا قلت (رأيت أخاك) فعلامة النصب فيه الألف والفتحة التي قبلها، وإذا قلت (مررت بأخيك) فالياء علامة الجر والكسرة التي قبلها[5] .

وعللوا ذلك بالقول إنّ الحركات التي هي الضمة والفتحة والكسرة تكون إعراباً لهذه الأسماء في حال الإفراد كقوله تعالى :﴿ ﴾ [6] وقوله تعالى :﴿ ﴾ [7] ، وقوله تعالى ﴿ ﴾ [8]، فإذا أضيفت هذه الأسماء ، مثلما جاءت في الآيات الكريمة كقوله تعالى : ﴿ ﴾ [9] وقوله تعالى ﴿ ﴾

---

(1) ينظر : الإيضاح في علل النحو : 81 ، الإنصاف في مسائل الخلاف : 549/2 - 550 ، ومسائل خلافية في لنحو : 90 - 91 .
(2) الإيضاح في علل النحو: 80 .
(3) ينظر : همع الهوامع ، السيوطي : 125/1 .
(4) ينظر على سبيل المثال : ائتلاف النصرة : 28 .
(5) ينظر : الإنصاف : 10/1 ، وأسرار العربية 44 ، وشرح المفصل : 52/1 .
(6) سورة النساء : من الآية 12 .
(7) سورة يوسف : من الآية 78 .
(8) السورة نفسها : من الآية 59 .
(9) سورة القصص : من الآية 23 .

﴿ ﴾ [1]، وقولـــــــــــه تعـــــــــالى : ﴿ ﴾ [2]، كانت الضمة والفتحة والكسرة باقية على ما كانت عليه في حال الإفراد ؛لأنّ الحركة التي تكون إعراباً للمفرد في حال المفرد هي عينها تكون إعراباً له في حال الإضافة ، والذي يدل على صحة هذا تغيّر الحركات على (الباء) [3] في حال الرفع والنصب والجر ، وكذلك الواو والألف والياء بعد هذه الحركات تجري مجرى الحركات في كونها إعراباً ، بدليل أنها تتغير في حال الرفع والنصب والجر ، فدلّ على أنّ الضمة والواو علامة للرفع ، والفتحة والألف علامة للنصب ، والكسرة والياء علامة للجر ، فدلّ على أنه معربة من مكانين [4].

وقد اعترض ابن الأنباري (ت577هـ) على قول الفراء بالقول : إنّ حرف الإعراب في حال الإفراد هو الباء من (أب) ، أما في حال الإضافة فحرف الإعراب هو حرف العلة ، وهو الواو من (أبو) ، ولا يصح أن تكون الباء حرف إعراب في حال الإضافة لأنها صارت في حشو لكلمة ، ولا تكون حركات الإعراب في حشو الكلمة وإنما تكون في آخرها [5].

كما اعترض أبو البقاء العكبري (616هـ) على حجة الفراء هذه أيضاً وذكر أوجهاً لبطلانها ، ومن هذه الأوجه التي ذكرها : أنّ (فو ،وذو) حرفان وإذا قلنا إن الضمة والوا علامتا إعراب أدى هذا إلى أن يكتن الإعاب في جميع الكلمة وهذا لا نظير له [6].

كما ضعّف ابن يعيش(ت643هـ) رأي الفراء بالقول : ((وهو قول ضعيف من قبل أنّ الإعراب إمارة على المعنى وذلك يحصل بعلامة واحدة ولم يكن بنا حاجة إلى أكثر منها)) [7].

وذهب جمهور البصريين إلى أنّ الأسماء الستة معربة من مكان واحد ، وأنّ الألف والواو والياء حروف إعراب ، وأنّ حركات الإعراب مقدرة عليها ، فالرفع بضمة مقدرة على الواو ، والنصب بفتحة مقدرة على الألف ، والجر بكسرة مقدرة على الياء [8] .

وهذا الرأي منسوب إلى سيبويه [9] ، وقد تصفّحت (الكتاب) ولم أجد ما نُسِب إليه (من أنّ الألف والواو والياء من الأسماء الستة حروف إعراب معربة بحركات مقدرة) .

واختار أكثر النحاة إعراب هذه الأسماء بالنيابة [10] ، أعني نيابة الواو عن الضمة رفعاً ، والألف نصباً ، والياء عن الكسرة جراً ؛ لأنه أيسر المذاهب ، وإلى هذا الرأي أميل لسهولته وعدم التكلّف فيه ثم إنّ نيابة الحروف عن الحركات تعد علامة من علامات الإعراب .

وتجدر الإشارة إلى أنّ الفراء لم يخص (هن) من الأسماء الستة بحكمة المشار إليه ، فالمنقول عنه أنه أنكر إعرابه بالحروف ، لعدم جواز الإتمام فيه ، نقله عنه ابن عقيل

---

(1) سورة يوسف : من الآية 8 .
(2) سورة عبس : الآية 34 .
(3) أي في باء (أبو).
(4) ينظر : الإنصاف : 12/1 ، وينظر : التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، العكبري : 200 .
(5) ينظر : الإنصاف : 18/1 .
(6) ينظر : التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين : 200 .
(7) شرح المفصل : 52/1 .
(8) ينظر : شرح ابن عقيل :1/ 44 .
(9) ينظر : شرح المفصل : 52/1 ، وشرح الأشموني : 31/1 .
(10) ينظر على سبيل المثال : شرح الوافية نظم الكافية ، لابن الحاجب : 133 ، وشرح قطر الندى ، لابن هشام : 46 .

(ت769هـ) والأشموني (ت929هـ) [1]، وقد رُ ّدعليه بأنه محجوج بحكاية سيبويه الإتمام عن العرب [2] ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ، وقد تابع الزجاجي الفراء في حكمه على الاسم المذكور [3] .

3ـ المثنى والجمع :

المثنى هو ((كل اسم دلّ على اثنين بزيادة في آخره صالحاً للتجريد وعطف مثله عليه نحو : زيدان ، ورجلان)) [4].

أما جمع المذكر السالم فهو ما زاد على اثنين وسلم بناء واحده بشروط ذكرها النحاة ويكون في الجامد والصفة [5].

وقد ذكر الفراء لهما عللاً تتعلق بإعرابها ، منها :

أ ـ علة إعراب المثنى والجمع بالحروف :

اختلف النحاة في إعراب المثنى وجمع المذكر السالم على أقوال عديدة ،ـ فذهب سيبويه إلى أنّ الألف والياء في المثنى والواو والياء في جمع المذكر السالم حروف إعراب ((بمنزلة الدال من (زيد) والراء من (جعفر) والألف من (عصا) و(قفا))) [6] .

وقد تبعه في الرأي ابن كيسان (ت299هـ) ، والزجاج (ت311هـ) وابن السراج (ت316هـ) [7].

وأما الفراء ومعه قطرب (ت206هـ) من البصريين فذهب إلى أنّ هذه الحروف هي بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة في أنها إعراب كالحركات[8] .

وخلاصة الحجة في هذا الرأي ، أنّ الحروف تتغير كتغّير الحركات باختلاف العوامل ، وفي تغيرها دلالة على الإعراب نحو (قام الزيدان والزيدون) و(رأيت الزيدَينِ والزيدين) و(مررت بالزيدَينِ والزيدين) ، قبالة (قام زيدٌ) و(رأيت زيداً) و(مررت بزيدٍ) [9].

---

(1) ينظر : شرح ابن عقيل : 49/1 ، وشرح الاشموني : 37/1 .
(2) ينظر : الكتاب : 80/2 .
(3) ينظر :الجمل في النحو ، الزجاجي : 30 .
(4) المطالع السعيدة في شرح الفريدة ، السيوطي : 146/1 .
(5) ينظر : همع الهوامع ، السيوطي : 152/1 .
(6) الكتاب : 17/1 ، وينظر : المقتضب : 153/2 ، وأسرار العربية : 51 .
(7) ينظر : الإنصاف : 33/1 ، مسألة رقم (3) ، وشرح المفصل : 139/4 .
(8) ينظر : الإنصاف : 33/1 ، وأسرار العربية : 52 .
(9) ينظر : الإيضاح في علل النحو : 133 - 134 ، والإنصاف : 33/1 - 39 ، وشرح الرضي على الكافية : 86/1 .

وعلى الرغم من النقد الذي وجه إلى هذا المذهب[1] ، فقد ذاع ولاشتهر دون غيره من المذاهب المقولة في إعراب المثنى والمجموع جمع مذكر سالماً ، لبعده عن التكلف والتأويل وليسره ودفعه للفوضى والاضطراب [2].

ب ـ علة إعراب المثنى بالألف مطلقاً :

هناك لغة في إعراب المثنى ، وهي جعله بالألف مطلقاً ، نسبها أكثر النحاة إلى قبيلة بني الحارث بن كعب[3] ، فيما نسبها آخرون على خثعم وزبيد وفزارة وقيس[4] .

وقد أشار الفراء إليها في تعقبه علة قوله تعالى ﴿ ﴾ [5] ((أحدهما على لغة بني الحارث بن كعب ، يجعلون الاثنين في رفعهما ونصبهما وخفضهما بالألف)) [6] ، وأنشد لرجل من الأسد :

فأطرق إطراق الشجاع ولو يرى مساغاً لناباه الشجاع لصمما [7].

قال (لناباه) وهي في اللغة الظاهرة : (لنابيه) لكونه مجروراً باللام . ونقل ما حكاه هذا الأسدي عنهم قولهم : (هذا خط يدا أخي بعينه) [8]. قال (يدا أخي) والوجه أن يقول (يدي أخي) لأنه مضاف إليه .

وعدّالفراء هذه اللغة أقيس وإن كانت قليلة ، فقال معللاً :((... وذلك ـ وإن كان قليلاً ـ أقيس لأنّ العرب قالوا : مسلمون ، فجعلوا الواو تابعة للضمة لأنّ الواو لا تعرب ثم قالوا : رأيت المسلمين فجعلوا الياء تابعة للكسرة للميم ، فلما رأوا أنّ الياء من الاثنين لا يمكنهم كسر ما قبلها ، وثبت مفتوحاً تركوا الألف تتبعه فقالوا : رجلان في كل حال)) [9].

ثم ذكر الفراء وجهاً آخر فقال : ((والوجه الآخر أن تقول وجدت الألف من هذا دعامة وليست بلام فعل ، فلما ثنيت زدت عليها نوناً ثم تركت الألف ثابتة على حالها لا تزول على كل حال ، كما قالت العرب (الذي) ثم زادوا نوناً تدل على الجماع ، فقالوا : الذين في رفعهم ونصبهم وخفضهم كما تركوا (هذان) في رفعه ونصبه وخفضه)) [10] .

ومن الأمثلة على هذه اللغة كثيرة منها قول الشاعر :

تزوّد منّا بين أذناه ضربة دعته إلى هابي التراب عقيم [11]

الشاهد في قوله : (اذناه) والوجه أن يقول : (أذنيه) لأنه مضاف إليه ، وقال الآخر :

إنّ أباها وأبا أباه قد بلغا في المجد غايتاها[12] .

قال : (غايتاها) وأراد : غايتيها ، لأنه مفعول به .

---

(1) ينظر : الإنصاف : 33/1 - 39 .
(2) ينظر : النحو الوافي ، عباس حسن : 120/1 ، 123 ، 124 .
(3) ينظر : معاني القرآن للأخفش : 254 ، وتأويل مشكل القرآن : 36 .
(4) ينظر : مجاز القرآن ، أبو عبيدة : 21/2 .
(5) سورة طه : من الآية 63 .
(6) معاني القرآن : 184/2 .
(7) ينسب للمتلمس ، ينظر : لسان العرب (صمم) .
(8) ينظر : معاني القرآن : 184/2 .
(9) المصدر نفسه : 184/2 .
(10) معاني القرآن : 184/2 .
(11)
(12)

وعلل بعض النحاة هذه اللغة بأنّ الناطقين بها يقلبون الياء الساكنة ألفاً إذا كان الحرف الذي قبلها مفتوحاً فيقولون في : جئت إليك : جئت إلاك ، وفي السلام عليكم : السلام علاكم[1].

أما ابن جني فقد علل ذلك بأنهم مالوا إلى الألف هروباً من الياء لخفة الألف وثقل الياء[2] ، فقال : ((قال أبو عثمان المازني : وأخبرني أبو زيد النحوي ، قال : سألت الخليل عن الذين قالوا : مررت بأخواك ، وضربت أخواك ، قال : هؤلاء على قياس الذين قالوا في ييأس : ياءس أبدلوا الياء ألفاً لانفتاح ما قبلها)) [3] .

وقال ابن جني : ((ينبغي أنّ الذي يريده الخليل في هذا الموضع أنّ الألف في (مررت بأخواك وضربت أخواك) ليست بدلاً من الياء في ضرت أخويك ومررت بأخويك) لأنّ ألف التثنية لا تكون منقلبة على وجه ، ولكنه لما كان من لغته أن يقول في ييأس : ياءس وثبتت الألف في قوله (قام أخواك) ، وجاء الجر والنصب ترك الألف بحالها ، لا أنه قلبها ياء ، ثم قلب الياء ألفاً ؛ لأنه لو كان قلبها ياء لأقرها ياء ، لأنه إنما كان يقلبها ياء لتدل على النصب والجر وهو إذا قلبها ألفاً بعد أن قلبها ياء إياها ألفاً ، وإلا يقبلها ياء ثم يقبلها بعد ذلك ألفاً هو الصواب عنده)) [4] .

وللمحدثين آراء في هذه اللغة ، فقد ذهب الدكتور إبراهيم السامرائي إلى أنّ إلزام المثنى للألف والنون في الكلام لا علاقة له بحال من أحوال الإعراب ، فهي تمثل لغة قسم كبير من العرب [5].

أما الدكتور رمضان عبد التواب فقد أورد تفسيرين لهذه اللغة ، الأول : إنّ الشواهد التي وصلت إلينا عنها من الأدب الشعبي للعرب القدماء ، وسماه (أدب القبيلة) وحسبه أدباً منحطاً لا يأبه به الرواة كالأزجال فأهملوا تلك الأشعار فاندثرت إلا القليل وأحسب هذه الشواهد القليلة شاذة .

والثاني : إنّ الشعر القديم كان ينظم باللغة المشتركة ، ولكنه كان ينتقل إلى جميع أنحاء الجزيرة العربية على ألسنة الناس حتى العامة منهم ، فانحرف بعضه على ألسنة هؤلاء[6] .

والمرجح عندي التفسير الثاني ، ودليل هذا ما نقله الدكتور رمضان عبد التواب عن ابن هشام وهو قوله : ((كان العرب ينشد بعضهم شعر بعض ، وكل يتكلم على مقتضى سجيته التي فطر عليها)) [7] ، ومن هنا كثرت هذه الشواهد والروايات في بعض الأبيات[8].

ج ـ علة زيادة النون في المثنى

إذا أردنا تثنية الاسم ألحقناه زيادتين ، الزيادة الأولى هي : الألف وهي حرف المد واللين ، والثانية : النون ، هذا في حالة الرفع ، أما في حالتي النصب والجر فنلحقه الياء والنون ، يقول سيبويه : ((واعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان الأولى منهما حرف

---

(1) معاني القرآن للأخفش : 254 ، وينظر : المنصف لابن جني : 203/1 ، والصاحبي : 49 .
(2) ينظر : المنصف : 204/1 .
(3) المصدر نفسه : 204/1 .
(4) المنصف : 204/1 .
(5) ينظر : دراسات في اللغة ، إبراهيم السامرائي : 69 - 70 .
(6) ينظر : فصول في فقه العربية ، رمضان عبد التواب : 86 - 87 .
(7) ينظر : المصدر نفسه : 87 .
(8) ينظر : آراء أخرى في هذه اللغة ، في اللهجات العربية ، إبراهيم أنيس : 107 ، وفي النحو العربي، نقد وتوجيه ، مهدي المخزومي : 90 - 91 .

المد واللين ، وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون تكون في الرفع ألفاً (...) وتكون في الجر ياءً مفتوحاً ما قبلها (..) وتكون في النصب كذلك (...) وتكون الزيادة الثانية نوناً كأنه عوض لما منع من الحركة والتنوين وهي النون وحركتها الكسر وذلك قولك : هما الرجلان ورأيت الرجلين ومررت بالرجلين)) [1] .

إنّ ذلك يعني أنّ هذه النون عند سيبويه زيدت عوضاً من حركة المفرد وتنوينه .

ولكن الفراء لم يعقد هذه العلة فذهب إلى أنّ هذه النون إنما زيدت للفرق بين المفرد الموقوف عليه بالألف والمثنى المرفوع[2] ، وهذه العلة التي اعتلّ بها الفراء لزيادة النون في المثنى تدعى عند النحاة الذين صنّفوا العلل فيما بعد بـ(علة الفرق) [3] ، وهي علة يلجأ إليها عندما يكون هناك التباس بين شيئين أو أكثر .

د ـ علة إعراب جمع العلم المذكر المختوم بـ(تاء التأنيث) جمع مذكر سالم

أورد الأنباري (ت577هـ) مسألة خلافية في جمع الاسم الذي آخره تاء تأنيث سمي به رجل كطلحة وحمزة جمع مذكر سالم [4]، ومرجع الخلاف فيها : هل يعامل هذا الاسم على اللفظ أو على المعنى ؟ فمن أجاز معاملة اللفظ وهم البصريون لم يجيزوا جمعه جمع مذكر سالماً ؛ لأنّ تاء التأنيث مانعة لذلك ، ومن عامله معاملة المعنى وهم الكوفيون أجازوا جمعه جمع مذكر سالم .

يقول أبو حيان : ((إنّ الكوفيين يجيزون جمع (طلحة) بحذف التاء فيقولون : (طلحون))) [5].

ولم أجد فيما قرأت نصًا للفراء يتحدث فيه عن هذه المسألة ، ولكن هناك معانٍ قد يفهم منها أنه يجيز جمع الاسم المذكر المختوم بتاء التأنيث على صورة المذكر السالم جمعاً ، وقد ورد ذلك عندما فسّر قوله تعالى :﴿ ♦✖⇦♌🔔⅄✂♌⅋ ♦✖⇙⌘⇦⇖⌘ ↗□🗐❑◆⑩⍓⬩⇘⅋✂ ☎✂❒⇖❷☒▦☒🖊 ✂⅋⑨⑥☼⬃⓿◆⅋ ﴾[6] ، إذ ناقش في هذه الآية لماذا وردت كلمة (زّنِ) ولم ترد (زّيت) ، ثم وصل إلى نتيجة قال فيها : ((وقد يكون الاسم غير مخلوق من فعل ، ويكون فيه معنى تأنيث وهو مذكر ، فيجوز فيه تأنيث الفعل وتذكيره على اللفظ مرة وعلى المعنى مرة)) [7] .

فالفراء وإن كان يتحدث في هذا النص عن تأنيث الفعل وتذكيره ، ولكن يفهم من كلامه أنّ من يعامل اللفظ لا يجمع (طلحة) جمع مذكر سالم ، ومن يعامل المعنى يجمعه ، ويقول في الموضع نفسه ((فمن أنّث اخرج الكلام على اللفظ)) [8].

وقد تابعت حديثه في كتابه (المذكر والمؤنث) فلم أظفر بما بحثت عنه ، لكنني وجدته يقول عن دخول الهاء على المذكر ((إنّ العرب تدخلها لوجهين : أحدهما للمدح والآخر للذم وقد وضعا لمؤنثين فأجري فعل المذكر عليهما)) [9].

---

(1) الكتاب : 17/1 - 18 .
(2) ينظر : شرح الكافية للرضي : 79/1 .
(3) ينظر : الاقتراح : 72 .
(4) ينظر : الإنصاف : 40/1 - 41 ، رقم المسألة (4) .
(5) ارتشاف الضرب ، أبو حيان الأندلسي : 266/1 .
(6) سورة البقرة : من الآية 212 .
(7) معاني القرآن : 125/1 - 126 .
(8) المصدر نفسه : 125/1 .
(9) المذكر والمؤنث ، الفراء : 67 - 68 .

والذي أفهمه من هذا النص أنّ الاسم المذكر المقترن بتاء التأنيث باقٍ على تذكيره ويجوز جمعه جمع مذكر سالمًا ، ولعل هذا المعنى نجده واضحًا عند أبي بكر الأنباري ، إذ يقول : ((إذا سمّيت رجلاً باسم فيه هاء لتأنيث كقولك : (قام طلحة وحمزة) ثم معته كان لك فيه وجهان : أجودهما أن تقول : (قام الطلحون والحمزون) فتجمعه بالواو والنون إذا كان لمذكر ومعناه فلان ، والوجه الآخر : أن تجمعه على لفظه فتقول : قام الطلحات والحمزات))[1] ، فأجود الوجهين عند أبي بكر بن الأنباري هو جمع الاسم المختوم بالتاء جمع مذكر سالم لأنّ الاسم مؤنث لفظاً مذكر معنى .

ويبدو أنّ الكوفيين قد أخذوا بدلالة المفرد على الذكورية ، وكأنه في الأصل (طلْح) ثم لحقت بلفظه علامة التأنيث ، مستمسكين بالسماع والقياس ، أما السماع فكقول العرب في علانية للرجل المشهور : علانون ، وأما القياس فعلى العلم الذي آخره ألف التأنيث المقصورة أو الممدودة ، إذ سمي بذلك رجل ، إذ من باب أولى ـ كما يقال ، اعتبار ضعف تمكنه في التأنيث أو على الاسم المجموع جمع تكسير ، وإن أدى ذلك إلى حذف التاء من غير عوض [2].

والحق أنّ قول الكوفيين هذا لا يوافق الكثير الشائع وهو قليل ، ولهذا قال عباس حسن : ((الواجب الاقتصار على المذهب لبصري ، لمسايرته الأعم الأفصح ، ولخلوه من اللبس))[3] .

هـ ـ علة إعراب الاسم المنقوص إذا كان مفرده على ثلاثة أحرف كـ (سنة) و(عضة) بالحركات الظاهرة على النون .

حدد الفراء الاسم المخصوص بالحكم الإعرابي المذكور بالاسم المنقوص الذي مفرده على ثلاثة أحرف ونقصت لامه ، يظهر ذلك من إعرابه لقوله تعالى :﴿ ☎✂❑➔🖬🖂➔🖂♉ ♦✖⇦🔊🕭➹🖉✍✂ ✂🖬🖂➔❷➔❶↘📷✍✂ ♦✖✓🡸🔊🔊↖ ♦♌✂◆↗⇗❷➔❶↘📷✍✂ ﴾[4]فقال : ((وواحدة (العِضين) : عضة ، رفعها : عضون ، ونصبها وخفضها : عضين ، ومن العرب من يجعلها بالياء على كل حال ، يعرب نونها فيقول : (عضينك) و(مررت بعضينِك وسنينِك) وهي كثيرة في أسد وتميم وعامر[5] ، وأنشدني بعضهم[6]:

ذراني من نجد فإنّ سنينه لعبن بنا شيباً وشيّبننا مُرْدا

متى تَنْجُ حبوا من سنين مُلحةٍ نشمّر لأخرى تُنزِلُ الأعصم الفردا

وأنشد في بعض بني أسد [7]:

مثل المقالي ضربت قلينها

من (القُلّة) ، وهي لعبة للصبيان ، وقال بعضهم :

إلى برين الصفر الملويات[8]

وواحده (البرين) : بَره، ومثل ذلك : (الثَّبين وعِزين)))[1] .

---

(1) المذكر والمؤنث ، أبو بكر بن الأنباري : 160/20 - 161 .
(2) ينظر : الإنصاف : 40/1 - 41 ، وهمع الهوامع : 45/1 .
(3) النحو الوافي ، عباس حسن : 145/1 .
(4) سورة الحجر : من الآية 91 .
(5) ينظر : لهجة قبيلة أسد ، د. علي ناصر غالب :200 - 201 .
(6) لم أعثر على قائله
(7) لم أعثر على قائله .
(8) لم أعثر على قائله .

ثم علل ذلك بالقول : ((وإنما جاز ذلك في هذا المنقوص الذي كان على ثلاثة أحرف ، فنقصت لامه ، فلما جمعوه بـ(الواو والنون) توهموا أنه : (فعول) ، إذ جاءت بالواو وهي واو جماع فوقعت في موضع الناقص ، فتوهموا أنها الواو الأصلية ، وأن الحرف على (فعول) ، ألا ترى أنهم لا يقولون ذلك في الصالحين والمسلمين وما أشبهه)) [2].

ومن يدقق النظر في هذا النص ، يجد أنّ الفراء لم ينكر إعراب الألفاظ المنقوصة إعراب جمع مذكر سالم ؛ لأنها عنده ملحقة به اتفاقاً مع غيره من النحاة ولكنه زاد عليهم القول بإعرابها بالحركات الظاهرة على النون وجعل ذلك مطرداً في باب المنقوص قياساً على المسموع من غير حمل للألفاظ الصحيحة على المنقوصة .

واهتمام الفراء بهذه المسألة ـ كما نرى ـ كان من جهة السعي إلى الإلمام الشامل بلغات العرب ما أمكنه ذلك ، كيما تغني بها القواعد النحوية معززة بالشواهد الفصيحة المروية عن القبائل العربية ، وكقوله ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ في الدعاء على المشركين من أهل مكة : ((اللهم اجعلها عليهم سنيناً كسنين يوسف)) [3] في إحدى الروايتين [4] .

4ـ جمع المذكر السالم :

((هو كل ما جمع بألف وتاء مزيدتين عند معظم النحويين لسلامة بناء مفرده من التغيير ويسمى بالجمع بألف وتاء مزيدتين لأنه يكون بزيادة ألف وتاء إلى آخر المفرد المؤنث)) [5].

ويعرب هذا الجمع بالضمة رفعاً وبالكسرة نصباً وجراً والحركة فيه حركة إعراب .

علة نصب بعض الألفاظ المخصوصة مجموعة بالألف والتاء بالفتحة .

لم يرد عن الفراء ما يشير إلى القول بإجازة النصب بالفتحة في هذا النوع من الجمع ،ولكنه أشار إلى قلة ذلك في روايته عن العرب ألفاظاً مخصوصة فقال : ((الثبات واللغات وربما عربوا التاء منها بالناصب والخفض وهي تاء جماع ينبغي أن تكون خفضاً في النصب والخفض ، فيتوهمون أنها هاء وأنّ الألف من الفعل وأنشدني بعضهم[6] :

إذا ما جلاها بالأيام تخيّرت ثُباتاً عليها زلّها واكتئابها

وقال أبو الجراح في كلامه : (ما من قوم إلا وقد سمعنا لغاتهم) ، قال الفراء : رجع أبو الجراح عن قول : (لغاتَهم) ، ولا يجوز ذلك في الصالحات والأخوات لأنها تامة لم ينقص من واحدها شيء ، وما كان من حرف نقص من أوله مثل : (رِدّة) و(رِيّة) ، فإنه لا يقاس على هذا ، لأنّ نقصه من أوله لا من لامه ، فما كان منه مؤنثاً أو مذكراً فأجره على التام)) [7].

---

(1) معاني القرآن : 92/2 .
(2) معاني القرآن : 93/2 .
(3) في صحيح البخاري : ((اللهم اجعلها عليهم سنين كسني يوسف)) ، 55/8 .
(4) ينظر : شرح ابن عقيل :65/1 .
(5) صيغ الجموع في اللغة العربية مع بعض المقارنات السامية ، باكزة رفيق حلمي : 105 .
(6) البيت لأبي ذؤيب الهذلي ، ينظر : ديوان الهذليين : 79/1 ، والرواية فيه :
فلما اجتلاها بالأيام تخيّرت ثُباتٍعليها ذلّها اكتئابها .
(7) معاني القرآن : 93/2 .

وقد نقل إلينا الزجاجي تعقيب ثعلب على مساءلة أبي عمرو بن العلاء (ت159هـ) للأعرابي أبي خيرة بقوله : كيف تقول : (حَفَرْ تُإراتَك) ؟ فقال : (حفرت إراتَك) ، قال : فكيف تقول : (استأصل الله عِرْقاتِهم أو عِرْقاتَهم) فقال : استأصل الله عرفاتَهم ، فلم يعرفها أبو عمرو ، وقال لأنّ جلدك يا أبا خيرة ، قال أبو العباس : وهي لغة لم تبلغ أبا عمرو)) [1].

وثعلب في كلامه هذا يفارق الفراء في حقيقة اللفظ المنصوب بالفتحة فقد عدّ النصب لغة شائعة في كل مجموع بالألف والتاء ، والفراء قد خصّ النصب بالمعتل الآخر دون الصحيح .

والخلاصة أنّ الفراء لم يقبل هذه اللغة وعلل مجيئها بالتوهم والخطأ وإن كان العرب قد نطقوا بها فجعلوا الاسم المجموع جمع مؤنث سالم كالاسم المفرد تظهر عليه الحركات الثلاث ، ولا أدري ما المانع من قبول هذه اللغة ولاسيما أنها قد وردت عن العرب فضلاً عن اليسر والسهولة التي تتمتع بها فيكون الاسم المفرد والجمع في الإعراب سواء .

5- الممنوع من الصرف :

علة المنع من الصرف :

علة المنع من الصرف من المسائل التي تباينت فيها تفسيرات النحاة القدماء ، حتى وصف كلامهم في هذه المسألة بالتكلف والضعف الواضحين[2] .

فهذا السهيلي (ت 581هـ) ينكر على النحويين اعتلالاتم لهذا الباب ويقول : ((هذا الباب لو قصروه على السماع ولم يعللوه بأكثر من النقل عن العرب لانتفع بنقلهم ، ولم يكثر الحشو في كلامهم ، وإنما تضاحك أهل العلوم من فساد تعليلهم حتى ضربوا المثل بهم ، فقالو : (أضعف من حجة نحوي) وتعليلهم لهذا الباب يشتمل على ضروب من التحكم وأنواع من التناقض وفساد العلل)) [3] .

وبصرف النظر عن هذه الآراء والأقوال لابد من دراسة هذه المسألة وتبيان العلة فيها ،ذهب بعضهم إلى أنّ العلة في ذلك راجعة ((لأسباب تدخل عليها فتشبه الفعل والفعل لا ينون ولا يجر فوجب لما شبه به ألا ينون ولا يجر)) [4] .

تلك الأسباب عزاها الفراء إلى قاعدتين مرتبطتين مع بعضهما :

الأولى : أنّ الأسماء أخف من الأفعال ، وإنّ الأفعال أثقل من الأسماء[5] .

والأخرى : كثرة نطق الشيء يؤدي إلى خفته على اللسان ، وقلة نطقه يؤدي إلى ثقله [6].

---

(1) مجالس العلماء ، الزجاجي : 5 .
(2) ينظر : النحو الوافي ، عباس حسن : 205/4
(3) أمالي السهيلي ، أبو القاسم السهيلي : 19 .
(4) التبصرة والتذكرة ، الصيمري : 539/2 ، وينظر: المقرّب : 282/1
(5) ينظر : الإيضاح في علل النحو : 97 .
(6) ينظر : معاني القرآن : 321/1 .

فالسبب في خفة الاسم هو كثرة استعماله ، بخلاف الأفعال فإنها تكون ثقيلة ، لأنه أقل استعمالاً ،وما كان خفيفاً فإنه يحتاج إلى التثقيل فينون بالنون الساكنة ، وما كان ثقيلاً فإنه يحتاج إلى التثقيل .

وعلى قاعدة : ((إنّ الشيء إذ كثر به الكلام خفّ)) [1] ، علل الفراء الصرف من عدمه مع بعض الأسماء ، فقال ((وأسماء البلدان لا تنصرف خفّت أو ثقلت وأسماء النساء إذا خفّ منها شيء جرى إذا كان على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن مثل دعد وهند وجمل ، وإنما انصرفت إذا سمّي بها النساء لانها تردد وتكثر بها التسمية ، وأسماء البلدان لا تكاد تعدد)) [2].

فكثرة الاستعمال والتردد جعلت هذه الأسماء التي وصف بنيتها ، خفيفة في تعليل الفراء مما أدى إلى تثقيلها [3].

أما أسماء البلدان التي لا تكرر ، إنها قليلة الاستعمال ، وهي من هذه الجهة تشبه الأفعال لأنّ ((الشيء إذا أشبه الشيء أعطى حكماً من أحكامه)) [4] فإنها لا تحتاج إلى تثقيلها بالنون الساكنة ، فمُنِعت التنوين .

وبذلك علل الفراء للمنع من الصرف بعلتي الخفة والثقل ، وعلى هذه العلة قام درس الممنوع من الصرف في النحو العربي ، وقد اعتمد عليها جل النحاة ، إذ علل بها سيبويه ، والمبرد ، وابن السراج ، وابن جني ، وابن عصفور [5] وغيرهم .

ويتراءى لي أنّ الثقل الذي أشار إليه النحاة مبني على افتراضات وهمية وضروب من التحكم وأنواع من التناقض وأنه غير مطرد ، ولا يقوى أمام المحاكمة الموضوعية ، وهذا ما استوعبه السهيلي إذ يقول في أماليه ((فإن قالوا : الفعل أثقل من الاسم (...) فيقال لهم : أ ثقل حسي هو أم ثقل عقلي ؟ فإن أردتم ثقلاً يدرك بالحس ، إما بحاسة اللسان ، وأما بحاسة السمع ، فلا شك أنّ فرزدقاً وشمردلاً ومسحنككاً وحلكوكاً وأشيباباً أثقل على الحاستين من زينب وسعاد وحسناء ، وإن عنيتم ثقلاً عقلياً يدرك بالقلب ويوجد في النفس ، فلا شك أنّ قولك همٌّ وغمٌّ وسخط وبلاء وجذام وبرص أثقل على النفس أن تسمعه من حسناء وكحلاء (...) فهذا الثقيل منصرف ، وهذا الخفيف غير منصرف ...)) [6] .

وبهذا البيان اتضحت حجة السهيلي التي عالجت دعوى الثقل التي تسالم عليه النحاة واتسمت بقوة البيان لكونها مبنية على أسس وصفية تنتهج الحس اللغوي السليم وتترفع عن الأسس المعيارية المبنية على تعليلات عقلية ، تصرف اللغة عن طبيعتها .

وبهذا التفصيل الذي قدّمه السهيلي نستبعد أن يكون (الثقل) هي علة للمنوع من الصرف .

ويرى الباحث أنّ القول : هكذا تكلمت العرب ، هو العلة الحقيقة لهذا الباب .

6- المرفوعات

أ ـ المبتدأ والخبر :

---

(1) المصدر نفسه : 321/1 .
(2) معاني القرآن : 42/1 - 43 .
(3) ينظر : التشريع اللغوي عند الفراء : 21 .
(4) شرح المفصل : 58/1 .
(5) ينظر : على الترتيب : الكتاب : 22/1 - 23 ، والمقتضب : 309/3 ، والأصول في النحو : 79/2 ، واللمع : 94 ، والمقرّب : 282/1 .
(6) أمالي السهيلي : 22 - 23 .

المبتدأ هو ((الاسم المجرد عن عامل لفظي ، لفظاً أو حكماً عنه ن أو وصفاً رافعاً لما انفصل عنه)) [1] .
أما الخبر فهو ((الجزء الذي حصلت به أو بمتعلقه الفائدة التامة مع المبتدأ)) [2].
أ ـ علة رفع المبتدأ وعلة رفع الخبر
الخلاف النحوي في رافع المبتدأ والخبر ، سواء أكان الخبر رافعاً للمبتدأ أم رافعه شيء غير الخبر ؟ وأكان المبتدأ رافعاً للخبر أم رافعه شيء غيره ؟ خاض النحاة في هذا الموضوع كثيراً ، ويرى البصريون أنّ المبتدأ مرفوع بالابتداء وهو التعري من العوامل اللفظية وأما رافع الخبر فإما هو الابتداء أو المبتدأ أو هما معاً ، ولكن ما أريد توضيحه هنا ، أنّ الكوفيين قالوا : إن المبتدأ ارتفع بالخبر ، والخبر ارتفع بالمبتدأ ،أي أنهما ترافعا ، وهذا الرأي منسوب للفراء وقد ورد في كتابه المعاني ما نصه : ((فلم يجدوا بداً من أن يرفعوا هذا بالأسد)) [3] ، أي أنه يعرب جملة (هذا الأسد مخوفاً) ، هذا مبتدأ رافع خبره وهو الأسد ، أما (مخوفاً) فمنصوب على التقريب .
وفي قوله تعالى : ﴿ [illegible] [4] يرى الفراء أنّ (شهادة) رفعت بـ(حين) فقال : ((إن شئت رفعته بحين)) [5] أي أنّ المبتدأ (شهادة) والرافع له الخبر (حين الوصية) .
يقول أبو حيان الأندلسي (745هـ) : ((واختلفوا في الرافع للمبتدأ والخبر فذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنّ الابتداء يرفع المبتدأ والمبتدأ يرفع الخبر (...) وذهب الكوفيون إلى أنّ كل منهما رفع الآخر ، كذا أطلق النقل عنهم ابن مالك وقيده غيره ، فحكى أنّ المبتدأ مرفوع بالذكر أي الذي يفي الخبر، فإن لم يكن ثم ذكر ترافعا ، أي رفع كل منهما الآخر ، قال : وهذا مذهب الكوفيين ، وأقول : الذي نختاره من هذه المذاهب هو مذهب الكوفيين ن وهو أنهما يرفع كل منهما الآخر ، وهو اختيار ابن جني)) [6].
والحق أنّ الذي ذهب إليه الفراءوأيده فيه أبو حيان وابن جني مقبول لأنّ المبتدأ يطلب الخبر ، والخبر يطلب المبتدأ ، ويكون كل منهما مؤثراً في الآخر وبه يصير عمدة كما قال بعض النحاة .
ونرى أنّ المبتدأ محتاج إلى الخبر وكذا الخبر محتاج إلى المبتدأ وهذا الاحتياج هو سبب العمل في نظري وتلازمهما يدل على أنّ كل واحد منهما عامل في صاحبه جرياً على اطراد نظرية العامل في الدرس النحوي .

علة رفع الاسم بعد حروف الهجاء :

---

(1) شرح الحدود النحوية ، الفاكهي : 95 .
(2) شرح التصريح على التوضيح ، الأزهري : 198/1 .
(3) معاني القرآن : 13/1 .
(4) سورة المائدة : من الآية 106 .
(5) مجالس ثعلب : 389/2 .
(6) ارتشاف الضرب ، أبو حيان الأندلسي : 28/2 - 29 .

قال الفراء في تفسير الآية الكريمة :﴿ ﴾ (1) ((أرأيت ما يأتي بعد حروف الهجاء مرفوعاً مثل قوله:﴿ ﴾ ، ومثله قوله :﴿ ﴾ وقوله:﴿ ﴾ (2) ﴿ ﴾ (3): وأشباه ذلك ، بِمَ رفعت (الكتاب) في هؤلاء الأحرف ؟

قلت : رفعته بحروف الهجاء التي قبله كأنك قلت : الألف واللام والميم والصاد من حروف المقطع كتابٌ أنزل إليك مجموعاً ، فإن قلت : كأنك قد جعلت (الألف واللام والميم والصاد) يؤيّن عن جميع حروف المعجم وهو ثلاثة أحرف أو أربعة ؟ قلت : نعم ، كما أنك تقول : (أ ، ب، ت ، ث ثمانية وعشرون حرفاً) ، فتكتفي بأربعة أحرف من ثمانية وعشرين .. فإن قلت : إنّ (ألف ، ب ، ت ،ث) قد صارت كالاسم لحروف الهجاء كما تقول : (قرأت الحمد) فصارت اسماً لفاتحة الكتاب)) (4) ، ثم ذكر الفراء رأياً للكسائي : ((قال الكسائي : رفعت ﴿ ﴾ وأشباهه من المرفوع بعد الهجاء بإضمار (هذا) أو(ذلك) ، وهو وجه ، وكأنه إذا أضمر (هذا) أو(ذلك) أضمر لحروف الهجاء ما يرفعها قبلها ، لأنها لا تكون إلا ولها موضع ، قال : أفرأيت ما جاء منها ليس بعده ما يُرافعه مثل قوله :﴿ ﴾ (5)و :﴿ ﴾ (6) و : ﴿ ﴾ (7) مما يقل أو يكثر ، ما موضعه ، إذ لم يكن بعده مرافع ؟ قلت : فيه ضمير يرفعه بمنزلة قول الله تبارك وتعالى : ﴿ ﴾ (8) المعنى ـ والله أعلم ـ هذه براءة من الله ، وكذلك :﴿ ﴾ (9)، وكذلك كل حرف مرفوع مع القول ما نزل معه ما يرفعه ، فقبله اسم مضمر يرفعه مثل قوله :﴿ ﴾ (10) المعنى ـ والله أعلم ـ لا تقولوا : هم ثلاثة ، يعني الآلهة ، وكذلك قوله :﴿ ﴾ (11) المعنى ـ والله أعلم ـ سيقولون هم ثلاثة)) (12) .

خلاصة رأي الفراء :

1ـ إذا جاء بعد الأحرف المقطعة اسم مرفوع فإنّ هذا الاسم مرفوع بهذه الأحرف .

---

(1) سورة الأعراف : من الآية 1، ومن الآية 2 .
(2) سورة السجدة : من الآية 1، ومن الآية 2 .
(3) سورة هود : من الآية 1 .
(4) معاني القرآن : 368/1 .
(5) سورة الشورى : الآيتان 1، 2 .
(6) سورة يس : 1 .
(7) سورة ق : 1 .
(8) سورة التوبة : من الآية 1 .
(9) سورة النور : من الآية 1 .
(10) سورة النساء : من الآية 171 .
(11) سورة الكهف : من الآية 22 .
(12) معاني القرآن : 370/1 ، وينظر : معاني القرآن ، الكسائي ، جمع وإعداد عيسى شحاته عيسى : 141 .

2ـ نقل الفراء عن الكسائي أنه إذا جاء بعد حروف الهجاء اسم مرفوع فيقدر لـه اسم إشارة مبتدأ (هذا) أو(ذلك) .
3ـ أما إذا لم يأت بعد هذه الحروف اسم مرفوع ، فأعربوا هذه الحروف خبراً ، وقدّروا قبله مضمراً يرفعه .

3ـ علة كون (أل) عوضاً من الضمير بين المبتدأوخبره الجملة .
وضّح الفراء ذلك في تفسيره لقوله تعالى : ﴿ ﴾ إذ[1] قال : ((ترفع (الأبواب) لأنّ المعنى : مفتحة لهم أبوابها . والعرب تجعل (الألف واللام) خلفاً من الإضافة فيقولون : مررت على رجلٍ حسنٍ العين قبيح الأنف ، و المعنى :حسنةٍ عينـه قبـيح أنفـه ، ومنـه قولـه تعـالى : ﴿ ﴾[2] فالمعنى ـ والله أعلم : مأواه ، ومثله قول الشاعر :
ولكن نرى أقدامنا من نعالكم وأنفنا من اللحي والحواجب[3] .
ومعناه : ونرى أنفنا بين لحاكم وحواجبكم في الشبه))[4] .
وقد تابع أكثر الكوفيين الفراء فيما ذهب إليه ، يقول أبو بكر ب الأنباري في شرحه لبيت امرئ القيس:
كبكر المقاناة البياضُ بصفرةٍ غداها نميرُ الماءِ غير مُحَلّلِ[5]
((سألت أبا العباس أحمد بن يحيى عن إعراب (البياض) فقال : (...) ومن رفع (البياض) جعل الألف واللام بدلاً من الهاء ، ورفعه بفعل ضمر (...) قال أبو بكر : و(الألف واللام) تكون بدلاً من الإضافة ، لأنهما جميعاً دليلان من دلائل الأسماء ، قال الله عز وجل : ﴿ ﴾[6] معناه : عن هواها ، فأقام الألف واللام مقام الإضافة ، وقال :﴿ ﴾[7] أراد : وجلودهم ، وقال النابغة :
لهم شيمة لم يعطها الله غيرهم من الناس والأحلام غير عوازبِ[8]
معناه : وأحلامهم))[9].
وما ذهب إليه الفراء اعترض عليه بعض النحاة وقالوا : إنّ الضمير محذوف والتقدير : (هي المأوى له)[10].
والحق أننا نرى أنّ الشواهد المعروضة مقبولة المعاني على وفق مذهب الفراء ، ومن ثم لا يستحق قولهم : الرد أو الحمل على الخطأ .

---

(1) سورة ص : 50 .
(2) سورة النازعات : 39 .
(3) لم أعثر على قائله .
(4) معاني القرآن : 408/2 .
(5) البيت في ديوان امرئ القيس : 16 .
(6) النازعات : 40 .
(7) الحج : من الآية 20 .
(8) البيت في ديوان النابغة : 46 .
(9) شرح القصائد السبع الطوال ، أبو بكر بن الأنباري : 70 - 71 .
(10) ينظر :

ب ـ علة رفع الضمير المتصل بعد (لولا) :

اختلف النحويون في مجيء الضمير المتصل كالكاف والياء بعد (لولا) في نحو (لولاك ولولاي) فذهب الكوفيون إلى أنّ الكاف والياء في موضع رفع وإلى هذا ذهب أبو الحسن الأخفش (215هـ) من البصريين أيضاً ، وذهب البصريون إلى أنّ الكاف والياء في موضع جر بـ(لولا) ، فـ(لولا) عندهم حرف جر[1] .

وأجاز الفراء أن تكون الكاف أو الياء في موضع رفع كما يوضع الضمير (أن) و(أنت) على الرغم من أنهما من ضمائر الخفض ، وجعل هذا سائغاً كثيراً في كلام العرب ، فقال : ((وقد استعملت العرب (لولا) في الخبر وكثُر بها الكلام حتى استجازوا أن يقولوا : لولاك ولولاي ، والمعنى فيهما كالمعنى في قولك : لو لا أنا ولولا أنت فقد توضع الكاف على أنها خفض والرفع فيها الصواب ، وذلك أنا لم نجد فيها حرفاً ظاهراً خفض فلو كان مما يخفض لأوشكت أن ترى ذلك في الشعر ، فإنه الذي يأتي بالمستجاز ، وإنما دعاهم إلى أن يقولوا : لولاك في موضع الرفع لأنهم يجدون المكنى يستوي لفظه في الخفض والنصب فيقال : ضربتك ومررت بك ويجدونه يستوي أيضاً في الرفع والنصب والخفض ، فيقال : ضربنا ومرّ بنا ، فيكون الخفض والنصب بالنون يقال قُمنا ففعلنا فيكون الرفع بالنون ، فلما كان ذلك استجازوا أن يكون الكاف في موضع (أنت) رفعاً إذ كان إعراب المكنى بالدلالات لا بالحركات)) [2].

واستشهد على ذلك بقول الشاعر[3] :

أتطمع فينا من أراق دماءنا ولولاك لم يعرض لأحسابنا حسُن

وكذلك قول الشاعر [4]:

ومنزلة لولاي طحت كما هوى بأجرامه من قلة النيق مُنْهوي

فالكاف والياء في هذين الشاهدين هما مبتدآن بمنزلة (أنت) عند الفراء .

وقال سيبويه : ((هذا باب ما يكون مضمراً فيه الاسم متحولاً عن حاله إذا ظهر بعده الاسم وذلك لولاك ولولاي ، إذا أظهرت فيه الاسم جر ، وإذ أخرت رفع ولو جاءت علامة الإضمار على القياس : لولا أنت ، كما قال سبحانه﴿ ﴾ ولكنهم جعلوه مضمراً ، والدليل على ذلك أنّ الياء والكاف لا تكونان علامة مضمر مرفوع (...) وهذا قول الخليل ويونس)) [5].

فـ(لولا) عند سيبويه تأتي على وجهين :

الأول : أن تكون حرف ابتداء إذا وقع بعدها اسم ظاهر أو وقع بعدها ضمير رفع منفصل كما هو الحال في الآية الكريمة .

الآخر : أن تكون حرف جر لا يتعلق بشيء كما في الشاهدين المتقدمين .

---

(1) ينظر : الإنصاف : 687/2 .

(2) معاني القرآن : 85/2 .

(3) البيت لعمرو بن العاص ، و(حسم) تحريف والصحيح (حسن) ، ينظر : الإنصاف : 693/2 . وشرح المفصل : 120/3 ، وشرح الجمل لابن عصفور : 473/1 ، وخزانة الأدب : 430/2 .

(4) البيت ليزيد بن الحكم بن العاص ، ينظر: الإنصاف : 691/2 ، وخزانة الادب : 430/2 ، والكامل للمبرد : 345/3 ، والأغاني : 295/1 .

(5) الكتاب : 416/2 . والنص القرآني : من سورة سبأ : من الآية 31 .

وذهب الكسائي إلى أنّ الاسم الواقع بعد (لولا) فاعل لمحذوف يدل عليه المقام ، وتقدير الكلام : لو لم يكن فـ(على) ؛ لأنّ (لولا) عنده تختص بالفعل ،وأجاز مجيء الضمير المتصل بعدها ولكنه اختلف في عامل رفعه فقدّر له فعلاً محذوفاً[1] .

أما المبرد فقد منع ذلك وعدّه غير جائز في العربية[2] ، وقد ردّابن عقيل قوله وأكّد أنّ هذا الاستعمال وارد عن العرب [3].

وأرى أن ما ذهب إليه الفراء ومن وافقه من النحاة أرجح من جعل (لولا) حرف جر ، لأنّ استعمالها حرف جر قليل جداً ، ثم إنّ معنى الكاف أو الياء بعدها يكاد يكون المعنة نفسه المراد من (أنت ، وأنا ، وهو) التي تأتي في موضع الرفع ، ولما كان المعنى بينهما متقارباً جاز وضع إحداها موضع الأخرى .

7ـ المنصوبات :

أـ المفاعيل

1ـ المفعول به :

المفعول به ((هو ا لذي يقع عليه فعل الفاعل في مثل قولك (ضرب زيدٌعمراً) و(بلغت البلد) وهو الفارق بين المتعدي من الأفعال وغير المتعدي ، ويكون واحداً فصاعداً إلى الثلاثة ، ويجيء منصوباً بعامل مضمر)) [4] .

واختلف النحويون في العامل فذهب أكثرهم إلى أنّ العامل فيه الفعل والفاعل معاً ، قال الأنباري : ((القول الصحيح هو الأول)) [5] والمرجح الرأي الثاني إذ لا يتصور فعل من غير فاعل .

علة نصبه :

ذهب النحاة إلى أنّ المفعول به منصوب ولا أعلم خلافاً بين النحاة في ذلك ، ولكنهك اختلفوا في ناصبه ، فذهب خلف الأحر (180هـ) من الكوفيين إلى أنّ عامل النصب في المفعول به معنى المفعولية [6]، أي أنّ عامله معنوي لا لفظي ، وحجته في ذلك : ((أنّ المفعولية صفة قائمة بذات المفعول (...) وإسناد الحكم إلى العلة القائمة بذات الشيء أو لى من غيرها)) [7].

وذهب الفراء إلى أنّ عامل النصب في المفعول به هو الفعل والفاعل معاً[8] وحجته في ذلك أنّ الفعل والفاعل كالشيء الواحد وإذا كانا ((بمنزلة الشيء الواحد وكان المفعول لا يقع إلا بعدهما ، دل على أنه منصوب بهما)) [9] .

وقد اعترض عليه بعض النحاة بالقول إنّ الفاعل اسم والأصل في الأسماء أن لا تعمل [10]، كما أن المفعول يتوسط الفعل والفاعل أحياناً ، والمعمول لا يتوسط العامل .

---

(1) ينظر : الإنصاف : 692/2 .
(2) ينظر : الكامل في اللغة والأدب : 345/3 .
(3) ينظر : شرح ابن عقيل : 9/3 .
(4) شرح المفصل : 124/4 ، وينظر : أسرار النحو ،ابن كمال باشا : 120 .
(5) أسرار العربية : 85 ، وينظر : علل النحو : 212 .
(6) ينظر : الإنصاف : 53/1 ، رقم المسألة (11) ، وشرح التصريح على التوضيح ، خالد الأزهري : 309/1 .
(7) شرح التصريح : 309/1 .
(8) الأصول في النحو ، ابن السراج : 81/1 .
(9) ينظر : الإنصاف : 52/1 - 54 ، وشرح التصريح : 309/1 .
(10) ينظر : الإنصاف : 54/1 .

ويميل الباحث إلى رأي الفراء إذ لا يتصور فعل من غير فاعل .

2- المفعول معه :

المفعول معه : ((هو الاسم المنتصب بعد الواو التي بمعنى (مع) المضمن معنى المفعول به ، وذلك نحو قوله تعالى : (ما صنعت وأباك) ألا ترى أنّ الواو بمعنى (مع) والأب في المعنى مفعول به ؟ كأنك قلت : ما صنعت بأبيك ؟ ولو لم يرد هذا المعنى لكان الاسم الذي بعد الواو معطوفاً على الاسم الذي قبله)) [1].

علة نصبه :

اختلف النحاة في على نصبه ، فذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على الخلاف ، فقالوا : ((إنما قلنا إنه منصوب على الخلاف وذلك لأنه إذا قال : (استوى الماء والخشبة) لا يحسن تكرير الفعل فيقال : استوى الماء واستوت الخشبة ، لأنّ الخشبة لم تكن مُعوجة فتستوي ، فلمال لم يحسن تكرير الفعل كما يحسن في (جاء زيد وعمرو) فقد خالف الثاني الأول فانتصب على الخلاف)) [2].

أما البصريون ، فلم تتفق كلمتهم في علة نصبه ، فذهب أكثرهم إلى أنّ ((العامل فيه هو الفعل ، وذلك لأنّ الأصل في نحو قولهم (ستوى الماء والخشبة) أي مع الخشبة ، إلا أنهم أقاموا (الواو) مقام (مع) توسعاً في كلامهم ، فقوي الفعل بالواو فتعدى إلى الاسم فنصبه كما قوي بالهمزة في قولك (أخرجت زيداً))) [3] .

في حين يرى الأخفش أنّ ((الأصل في قولك : قمت وزيداً (قمت مع زيدٍ) فحذفت (مع) وأقيمت الواو مقام (مع) ونقل نصب (مع) إلى ما بعد (الواو))) [4] .

والملفت للانتباه هنا أنّ الأنباري لم يكن دقيقاً في نسبة القول (بأنّ المفعول معه منصوب على الخلاف) إلى الكوفيين ، ذلك أنّ الكوفيين وعلى رأسهم الفراء لم يقولوا بالخلاف وإنما قال الفراء بالصرف .

والذي يقال بهذا الصدد أنّ (النصب على الخلاف) من ترجمة البصريين ، وهو يقابل حكم (النصب على الصرف) عند الكوفيين[5] ، ويراد بالصرف لدى الفراء مخالفة الثاني الأول في الحكم ، ومن ثم عدم إتباعه له في الإعراب ، ويصدق هذا على (المفعول معه ، والفعل المضارع بعد واو المعية وأو) ، وقد حدد له الفراء مفهوماً صريحاً قال فيه : ((فإن قلت : وما الصرف ؟ قلت : أن تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها ، فإذا كان كذلك فهو الصرف ، كقول الشاعر[6] :

لا تنه عن خلق وتأتي مثله عارٌ عليك إذا فعلت عظيم)) [7]

---

(1) المقرب ، لابن عصفور : 175 ، وينظر : الأصول في النحو : 209/1 .
(2) الإنصاف : 248/1 ، وينظر : أسرار العربية : 145 .
(3) أسرار العربية : 145 .
(4) الإنصاف : 248/1 ، وينظر :ارتشاف الضرب : 286/2 .
(5) المصطلح الكوفي ، (بحث) ، د. محيي الدين توفيق إبراهيم ، مجلة التربية والعلم ، جامعة الموصل ، عدد 1 ، 1975م : 25 .
(6) أبو الأسود الدؤلي ، ديوان : 404 ، وقيل للأخطل ، وللمتوكل الليثي ، ينظر : شرح التصريح : 2،238 ، وشرح شذور الذهب : 310 ، ولسان العرب : 447/7 (عظم) ، ينظر : الخزانة اللغوية : 887 - 888 .
(7) معاني القرآن : 33/1 - 34 .

والمفعول معه مسبوق بواو ثم مسبوق بحادثة لا يمكن إعادتها لاختلاف المعنى .

وقال في موضع آخر : ((الصرف أن يجتمع الفعلان بالواو أو ثم أو الفاء أو (أو) ، وفي أوله جحد أو استفهام ثم ترى ذلك الجحد أو الاستفهام ممتنعاً أن يكرر في العطف)) [1] .

وللفراء في المفعول معه رأي آخر لم يذكره الأنباري ، فهو يُقدر العامل فيه مع وجود الواو على أنه فعل مناسب ، وهذا ما وضحه في تفسيره لقوله تعالى :﴿ ﴾ [2] إذ يقول : ((ونصبت الشركاء بفعل مضمر كأنك قلت : فأجمعوا أمركم وادعوا شركاءكم ، وكذلك هي في قراءة عبد الله)) [3].

ورأي الفراء في مثل هذا لخصه أبو حيان في قوله ((وذهب الفراء والفارسي وجماعة من الكوفيين والبصريين إلى ما جاء من هذا النوع محمول على إضمار فعل مناسب لتعذر عطفه على ما قبله فيصير مثل : فجدع أنفه وعينه)) [4].

3ـ المفعول له :

المفعول له ويسمى المفعول لأجله ومن أجله ، وهو اسم فضلة يقع في جواب (لم) فتقول مستفهماً عن على المجيء (لم) فيقال (إكراماً لك) أو (محبة فيك) [5].

أو ((هو المصدر الفهم علة ، والمشارك لعامله في الوقت والفاعل نحو (جد شكراً) فشكراً مصدر ، وهو مفهم للتعليل لأنّ المعنى جد لأجل الشكر ، ومشارك لعامله وهو (جد) في الوقت ، لأنّ زمن الشكر هو زمن الجود ، وفي الفاعل لأنّ فاعل الجود هو المخاطب وهو فاعل الشكر)) [6] .

وأنكر الجواري من المحدثين على النحاة تسميتهم هذا النوع من المنصوبات بالمفعول ، قال : ((لأنّ المفعول نتيجة وهذا سبب والسبب بالطبع سابق للنتيجة بل هو موجدها وموجد من يقوم بها)) [7].

علة نصبه

سمى الفراء المفعول له (تفسيراً) ، قال وهو يتحدث عن الآية﴿ ﴾ [8] : ((نصب حذر على غير وقوع من الفعل عليه ، أي ليس مفعولاً به لم يرد أنهم يجعلونها إنما هو كقولك : أعطيت خوفاً فأنت لا تعطيه الخوف ، وإنما تعطيه (من أجل) الخوف ، فنصبه على التفسير ليس بالفعل كقوله عز وجل :﴿ ﴾

---

(1) المصدر نفسه : 235/1

(2) سورة يونس : من الآية 7

(3) معاني القرآن : 473/1 .

(4) ارتشاف الضرب : 290/2 .

(5) ينظر : شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية ، ابن هشام : 159/2 ، وشرح الحدود النحوية للفاكهي : 106 .

(6) شرح ابن عقيل : 186/2 ، وينظر : شرح المفصل : 52/2 .

(7) نحو التيسير (دراسة ونقد منهجي) ، د. أحمد عبد لستار الجواري : 85 .

(8) سورة البقرة : من الآية 19 .

﴿ [1]،وكقولـــــــــــــــــــه: ﴿ ☎✂❑↖↖⬀⑩✂✂
❻◆❒ ⓫ ⬀✹▤↗⌘◆❒ ⓭✡↘⑩❸❁➢■✍ ⬀✹▤↗✸🗪◆❻ [2] والمعرفة والنكرة تفسران في هذا الموضع ، وليس نصبه على طرح (من) ، وهو[3] مما قد يستدل به المبتدئ للتعليم)) [4] .

فالمفعول له انتصب عند الفراء لأنه موقوع له أي أنه مفعول له وتفسير لما قبله .

والفراء لم يختلف مع سيبويه في علة نصبه وإن تباينت عبارتهما فيه إذ قال سيبويه : ((هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر فانتصب لأنه موقوع له ، ولأنه تفسير لما قبله ولم كان ؟ وليس بصفة لما قبله ولا منه . وذلك قولك : فعلت ذلك حذار الشر ،وفعلت ذلك مخافة فلان (...) فهذا كله ينتصب لأنه مفعول له ، كأنه قيل : لم فعلت كذا وكذا فقال لكذا وكذا ولكنه لما طرح اللام عمل فيه ما قبله)) [5].

4ـ المفعول فيه

المفعول فيه ويسمى الظرف وهو ((كل اسم زمان أو مكان متضمن معنى (في))) [6] أو ((هو ما ذكر فضلة لأجل أمر واقع)) [7] ، وحكم الظرف النصب .

علة نصبه :

المفعول فيه منصوب عند الفراء على المحل بعلة الظرفية ، وقد أثبت هذا في تفسير قوله تعالى﴿ ➲✇✍◆⓿⬊⚐ ⬀✹◣&◆❸⮿🖬🕓♦↖ ﴾ [8] بقوله : ((نصبها عبد الرحمن وعاصم والحسن البصري ، جعلوها كالصفة : (فوقهم) ، والعرب تقول : (قومُك داخلَ الدار) فينصبون (داخل) لأنه محل فـ(عاليهم) من ذلك)) [9] .

وقد تابع أبو بكر الأنباري الفراء في علة نصب المفعول فيه وذلك عند تفسيره لقوله تعالى :﴿ ⚐➔✍⬁⓿♦❸✦✌✍✂ ✍🖂☺✸✡⮿❶ ♦✌✍♦🕭◆❒ ✍✡✪🕓❒⚐⬀❒❒🕮 ★✎✍✂ ✈⚯❑←⑩ ⅡⓆ✌✎ ✎❑❑◆❑❑⑩■❑❑■ [10] فقال : ((من قرأ (مودةً بينكم) نصب (مودة) بـ(اتخذتم) ، ونصب (بيناً) على المحل)) [11].

وقد ذكر الفراء حكاية عن العرب قولهم : (ذهبت الشام) ، (انطلقت السوق) ، و(خرجت الشام) ، فحكم بجواز إيصال هذه الأفعال (ذهب وانطلق وخرج) بأسماء البلدان والأماكن مباشرة بإلقاء (إلى) ، معللاً ذلك بكثرة الاستعمال ، جاء ذلك في تفسير قوله تعالى﴿ ♦⚯❑⇦❑🖰♦▫ ♦✖↘⇦❑🖮🖂⚓⬁⓿♦✍ ♦⚯❑🡐 ﴾ [12] ، فقال : ((العرب

---

(1) سورة الأنبياء : من الآية 90 .
(2) سورة الأعراف : من الآية 55 .
(3) يريد أنه يقرب المفعول لأجله للمبتدئ بما يصلح فيه تقدير (من) .
(4) معاني لقرآن : 17/1 .
(5) الكتاب : 367/1 .
(6) شرح الكافية : 675/2 ، وينظر :شرح شذور الذهب :230 .
(7) التعريفات : 124 .
(8) سورة الإنسان : من الآية 21 .
(9) معاني القرآن : 218/3 - 219 .
(10) سورة العنكبوت : من الآية 25 .
(11) إيضاح الوقف والابتداء ، أبو بكر الأنباري : 315/1 .
(12) سورة التكوير : من الآية 26 .

تقول : إلى أين تذهب ؟ وأين تذهب ؟ ويقولون : ذهبت الشام وذهبت السوق وانطلقت الشام وانطلقت السوق وخرجت الشام ، سمعنا في هذه الأحرف الثلاثة (خرجت وانطلقت وذهبت) ، وقال الكسائي : سمعت العرب تقول : انطلق به الفور ، فتنصب على إلغاء الصفة ، وأنشدني بعض بني عقيل :

تصيحُ بنا حنيفةُ إذ رأتنا وأيّ الأرض تذهب للصياح[1]

يريد : (إلى أي الأرض تذهب) ، واستجازوا في هؤلاء الأحرف إلغاء (إلى) لكثرة استعمالهم إياها)) [2] ، فضلاً عن صحة معنى الكلام وعدم اختلاله [3].

ب ـ الاستثناء :

الاستثناء لغة من ثنّيت الشيء أثنيته ثنياً ، إذا عطفته ورددته ، وثنيته عن مراده إذا صرفته عنه وعلى هذا فالاستثناء صرف العامل عن تناول المستثنى[4] .

والمستثنى هو المخرج تحقيقاً أو تقديراً من مذكور أو متروك بـ(إلا) أو ما بمعناها بشرط الفائدة [5].

علة نصب المستثنى بإلا .

حكم المستثنى بـ(إلا) النصب إن وقع بعد تمام الكلام الموجب ، سواء أكان متصلاً أم منقطعاً ، وذلك نحو : قام القوم إلا زيداً [6].

وذهب سيبويه إلى أنّ علة نصب المستثنى هي لأنه خرج ما دخل فيه ما قبله حكماً وعملاً فجاء بعد تمام ما قبله من الكلام[7] .

وذهب الكسائي إلى أنه منتصب لمخالفته الأول ، لأنّ تأويله قام القوم إلا أنّ زيداً لم يقم [8]، وهو قريب من رأي سيبويه .

أما الفراء فقد ذهب إلى أنّ (إلا) مركبة من (إنّ) المؤكدة و(لا) العاطفة ثم أدغمتا فصارت (إلا) فاعملوها فيما بعد عملين : النصب في الإيجاب باعتبار (أن) والعطف في النفي باعتبار (لا) ، ففي قولا : (قام القوم إلا زيداً) : ((زيد اسم (إنّ) ، و(لا) كفت من الخبر ، لأنّ التأويل (إنّ زيداً لم يقم) ثم خففت (إنّ) وأدغمت في (لا) وركبت معها فصارتا حرفاً واحداً ، كما ركبت (لو) مع (لا) وجعلا حرفاً واحداً فلما ركبوا (إن) مع (لا) أعملوها عملين : عمل (إنّ) فنصبوا بها في الإيجاب وعمل (لا) فجعلوها عطفاً في النفي)) [9].

وذهب المبرد والزجاج مذهب الفراء في أنّ العامل في الاسم المنصوب على الاستثناء هو (إلا) لكن حجتهما تختلف عن حجة الفراء ، فحجتهما ((إنّ (إلا) قامت مقام

---

(1) لم أعثر على قائله .
(2) معاني القرآن : 243/3 ، وينظر : معاني القرآن للكسائي ، جمع وإعداد عيسى شحاته عيسى : 21 .
(3) ينظر : ائتلاف النصرة : 136 ، مسألة 27 .
(4) ينظر : الاستغناء في أحكام الاستثناء ، القرافي : 14 .
(5) ينظر : تسهيل الفوائد ، ابن مالك : 101 ، ومعجم المصطلحات النحوية والصرفية ، محمد نجيب اللبدي : 38 .
(6) ينظر : شرح المفصل : 77/2 ، وشرح ابن عقيل : 590/1 .
(7) ينظر : الكتاب : 330/2 .
(8) ينظر : شرح المفصل : 77/2 ، وشرح الجمل لابن عصفور : 253/2 .
(9) الإنصاف : 151/1 ، وينظر : شرح المفصل : 76/2 - 77 ، وشرح جمل الزجاجي : 353/2 - 254 .

(المستثنى) ، ألا ترى أنك إذا قلت : (قام القوم إلا زيداً) كان المعنى فيه (استثني زيداً) ولو قلت (استثني زيداً) لوجب أن تنصب ، فكذلك مع ما قام مقامه))[1] .

جـ ـ علة جواز العطف على اسم إنّ وأخواتها قبل تمام الخبر .

هذه المسألة من مسائل الخلاف بين النحاة البصريين والكوفيين ، إذ منع البصريون عطف الاسم بالرفع على اسم (إنّ) قبل تمام خبرها ، وأجازه الكوفيون فذهب الكسائي إلى أنّ ذلك يجوز مطلقاً على كل حال نحو قولك : إنّ زيداً وعمرو قائمان وإنك وبكر منطلقان[2].

إلا أنّ الفراء اشترط لجوازه أن يكون اسم (إنّ) مما لا يظهر فيه الإعراب فقط ، كالاسم المبني والضمير ، واستدل على هذا بقوله تعالى : ﴿ ﴾[3] فقال الفراء : ((فإن رفع (الصابئين) على أنه عطف على (الذين) ، و(الذين) حرف على جهة واحدة في رفعه ونصبه وخفضه ، فلما كان إعرابه واحداً ، وكان نصب (إنّ) نصباً ضعيفاً ـ وضعفه أنه يقع على الاسم ولا يقع على خبره ـ جاز رفع الصابئين ، ولا استحب أن أقول : إنّ عبد الله وزيدٌقائمان لتبيّن الإعراب في عبد الله))[4].

وعلل البصريون منعهم لهذا العطف ، أنّ العطف بالرفع يؤدي إلى تسلّط عاملين على معمول واحد ، وهذا لا يصح بل هو محال[5] .

أما الكوفيون فجعلوا جوازه قياساً على العطف على المحل قبل تمام الخبر مع (لا) ، نحو قولنا : (لا رجلَ وامرأة أفضل منك) : ((لأنها بمنزلتها وإن كانت للإثبات ولا للنفي لأنهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره يدل عليه أنا اجمعنا على أنه يجوز العطف على الاسم بعد تمام الخبر فكذلك قبل تمام الخبر ؛ لأنه لا فرق بينهما عندنا ، وأنه يرتفع بما كان يرتفع به قبل لا دخولها ، فإذا كان الخبر مرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها ، فلا إحالة إذن ، لأنه إنما كانت المسألة تفسد ان لو قلنا إنّ (إنّ) هي العامل في الخبر فيجتمع عاملان فيكون محالاً ونحن لا نذهب إلى ذلك فصح ما ذهبنا إليه))[6] .

وقد تابع عدد من الباحثين المحدثين الكوفيين فيما ذهبوا إليه ، إذ جوّز الدكتور عفيف دمشقية العطف بالرفع على اسم (إنّ) ووصفه بأنه ((يتوافق مع روح العربية))[7] .

كذلك أجاز الدكتور أحمد مكي الأنصاري ، وذلك بقوله : ((يجوز العطف بالرفع على موضع (إنّ) بعد استكمال الخبر بالإجماع))[8] .

---

(1) الإنصاف : 150/1 ، وينظر : المقتضب : 390/4 .
(2) ينظر : الإنصاف : 186/1 .
(3) سورة المائدة : 69 .
(4) معاني القرآن : 310/1 - 311 .
(5) ينظر : الإنصاف : 187/1 .
(6) المصدر نفسه : 186/1 .
(7) خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي ، عفيف دمشقية : 102 .
(8) نظرية النحو القرآني ، أحمد مكي الأنصاري : 85 .

وإلى هذا ذهب الدكتور حامد عبد المحسن كاظم أيضاً [1]، وكذلك الباحث قاسم كتاب عطا الله [2].

ويرى الباحث أنّ ما ذهب إليه الكوفيون ومن وافقهم من النحاة والمحدثين هو الصواب ، وذلك لكثرة الشواهد من القرآن الكريم والشعر العربي التي جاءت موافقة لذلك ، وحسبنا كتاب الله دليلاً عليه ، فضلاً عن أنّ علة البصريين في منعه علة منطقية بعيدة عن واقع اللغة .

8- المجرورات :

1- تعليل حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه

تسالمت كلمة جمهور النحاة على جواز حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، واحتجوا على ذلك بالقرآن الكريم وبكلام العرب شعره ونثره ، وحجتهم من القرآن قوله تعالى :﴿ ﴾ [3]، قالوا : ((إنما يريد أهل القرية ، فاختصر وعمل الفعل في القرية كما كان عاملاً في الأهل لو كان ها هنا)) [4].

والفراء كغيره من النحاة ذهب إلى جواز ذلك ، إذ يقول في تفسير قوله تعالى : ﴿ ﴾ [5]، ((فإنه أراد حب العجل ، ومثل هذا مما تحذفه العرب كثير ، قال الله تعالى : :﴿ ﴾ والمعنى سل أهل القرية وأهل العير)) [6].

والذي يبدو لي أنّ سؤال القرية أبلغ في نفي التهمة من سؤال أهلها ، ولتوضيح ذلك أقول : إنّ هذه الآية وردت على لسان إخوة يوسف ـ ع ـ ، إذ طلبوا من أبيهم أن يرسل معهم أخاهم ليكتالوا ، ولم يرسله معهم إلا من بعد أن اخذ منهم العهود والمواثيق على أن يعودوا به إليه ، ولما دخلوا على يوسف أخذ أخاه ورفض أن يرسله معهم بعد أن اتهمه بالسرقة ، وعندما رجعوا من دون أخيهم ظن أبوهم أنهم كادوا به كما كادوا بيوسف من قبل ، فأرادوا أن ينفوا التهمة عن أنفسهم فقالوا : ﴿ ﴾

---

(1) ينظر : القراءات القرآنية في ضوء القياس اللغوي والنحوي ، أطروحة دكتوراه ، حامد عبد المحسن كاظم : 142 .

(2) ينظر : الشاهد الشعري الشاذ في كتب النحو حتى نهاية القرن الخامس الهجري ، رسالة ماجستير ، قاسم كتاب عطا الله : 136 .

(3) سورة يوسف : من الآية 82 .

(4) الكتاب : 212/1 ، وينظر : المقتضب : 230/3 ، والكامل في اللغة والأدب ، للمبرد : 130/1 .

(5) سورة البقرة : من الآية 93 .

(6) معاني القرآن : 62/1 .

﴿ ﴾ [1] وكأنهم يقولون : اسأل القرية كلها ، نباتها وحيوانها وجمادها ، إنسها وجنها ، وسوف تجد صدق ما نقول واسأل العير بكل ما تضم وتشمل :

وأغلب الظن أنه قد اتضح أنّ التعبير بهذه الصيغة أبلغ في نفي التهمة عن أنفسهم من أن يقصدوا : أسال أهل القرية .

وجعل الفراء من هذا أيضاً قوله تعالى :﴿ ﴾ [2] فقد حذف المضاف وأقيم المضاف إليه (مَنْ) مقامه ، فقال : ((المعنى والله أعلم : ولكن البر بر من فعل هذه الأفاعيل التي وصف الله ، والعرب قد تقول : إذا سرّك أن تنظر إلى السخاء فانظر إلى هرم أو إلى حاتم)) [3].

ومثل هذا كذلك قول الشاعر[4] :

يقولون جاهد يا جميل بغزوة وإنّ جهاداً طيِّيءٌ وقتالها

فحذف المضاف وأقام المضاف إليه (طيِّيء) مقامه ، والتقدير فيه : وإنّ جهاداً جهادُ طيِّيء وقتالها[5] .

ويوضح الفراء هذا الحذف بقوله : ((لأنه يجزي ذكر الاسم من فعله إذا كان معروفاً)) [6].

والذي يبدو أنّ الفراء في تعليله الحذف قد اعتمد على وضوح المعنى لدى المخاطب فسوّغ هذا الحذف ؛ لأنّ ((الغرض من اللفظ الدلالة على المعنى فإذا حصل المعنى بقرينة حال أو لفظ آخر استغنى عن اللفظ الموضوع بإزائه اختصاراً)) [7] .

2- تعليل أجازة إضافة الشيء إلى نفسه باختلاف اللفظين .

البصريون يمنعون إضافة الشيء إلى نفسه ؛ لأنّ الغرض في الإضافة التعريف أو التخصيص والشيء لا يُعرّف أو يخصص بنفسه ، والكوفيون يجيزون إضافة الشيء إلى نفسه ، إذ يرون إنّ ذلك قد ورد في القرآن الكريم وكلام العرب [8] ؛ وهذا الرأي هو رأي الفراء : فقد أجاز إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظ ، وعلى هذا فسّر قوله تعالى :﴿ ﴾ [9] فقال : ((أضيف الدار إلى الآخرة ، وهي الآخرة وقد تضيف العرب الشيء إلى نفسه إذا اختلف لفظه كقوله تعالى : ﴿ ﴾ [10] والحق هو اليقين ، ومثله آتيتك بارحة الأول ،

---

(1) سورة يوسف : 81 ، 82 .
(2) سورة البقرة : من الآية 177 .
(3) معاني القرآن : 62/1 .
(4) لم أعثر على قائله .
(5) ينظر : معاني القرآن :62/1 .
(6) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(7) شرح المفصل : 23/3 .
(8) ينظر : الإنصاف : 437/1 .
(9) سورة يوسف : من الآية 109 .
(10) سورة الواقعة : 95 .

وعام الأول ، وليلة الأولى ، ويوم الخميس ، وجميع الأيام تضاف إلى نفسها لاختلاف لفظها)) [1] .

كما احتج الفراء على هذا بقول الشاعر :

أتمدح فقعساً وتذم عبساً ألا لله أمك من هجين

ولو أقوت عليك ديار عبس عرفت الذل عرفان اليقين

فقد أضاف الشاعر (عرفان) إلى (اليقين) وهما بمعنى واحد عند الفراء ، معناه عرفاناً ويقيناً [2]. على أنّ الفراء لا يقر الإضافة إذا لم يختلف اللفظان : ((فالعرب لم تقل حق الحق ويقين اليقين)) [3].

وقد وافق الفراء في هذا كثير من النحاة ، فقال الأشموني : ((أجاز الفراء إضافة الشيء إلى ما بمعناه لاختلاف اللفظين ، ووافقه ابن الطرواة وغيره ونقله في النهاية عن الكوفيين)) [4] .

وقد منع البصريون ذلك للعلة التي سبقت وردوا تلك الشواهد ولم يقبلوها وتأولوها على حذف المضاف إليه وإقامة صفته مقامه ، فقدروا المضاف إليه في قوله تعالى﴿ ❻🖃🖂❍ ◆❑🡐●❍🖴 ✂☒⓿🕒🖂♎ ☐♌♑❾ ✂🖋⓿◆❾🡕❁✔🖋❾ ﴾ بحق الأمر اليقين وكذلك في قول الشاعر : (عرفان اليقين) .

ورأى ابن يعيش أنّ العلة في إضافة الشيء إلى نفسه ، هي قصد المبالغة في البيان وطلب التأكيد ، فقال : ((اعلم أنهم قد أضافوا المسمى إلى الاسم مبالغة في البيان لأنّ الجمع بينهما آكد من إفراد أحدهما بالذكر)) [5].

ومنع الباحث قاسم كتاب عطا الله هذه الإضافة لعدة أسباب منها : أنّ التعريف أو التخصيص لا يتحققان من الإضافة فلا فائدة فيها ، بل تؤدي إلى التعقيد والتواء المعنى ، وذهب إلى أنّ الفراء وهم في جعل (عرفان اليقين) في الشاهد السابق من باب إضافة الشيء إلى نفسه ، فلا دليل فيه ذلك لأنّ العرفان مصدر بمعنى المعرفة من عَرَف واليقين مصدر بمعنى التحقق ، ومن المعلوم أنّ المعرفة شيء واليقين شيء آخر ، فلا يكون هذا من إضافة الشيء إلى نفسه ؛ لأنهما مختلفان في المعنى واللفظ معاً))[6] .

ولا أتفق مع الباحث فيما ذهب إليه ، وأرى فيه تجنياً كبيراً على عالم لغوي كبير كالفراء ، إذ لا يمكن القول إنّ الفراء قد وهم لأنه لم يميز بين العرفان واليقين من حيث الأصل والمعنى ، وكان الأولى أن يبحث له عن تخريج لذلك ، إذ ربما يكون الفراء قد نظر إلى تقارب المعنى بين المصدرين (العرفان واليقين) لأن المصدر يدل على المعنى المجرد فقط ، فلما كانت المعرفة هي المعنى المقصود لذاته دون غيره في المصدر (العرفان) أدى هذا إلى ثبوتها وتحققها فقربت من اليقين فأصبحت بمعناه فصارا كالشيء الواحد وإن اختلف لفظه .

تعليل حذف تاء التأنيث بسبب الإضافة

---

(1) معاني القرآن : 2/ 55 - 56 .
(2) ينظر : معاني القرآن : 287/2 .
(3) المصدر نفسه :
(4) شرح الأشموني : 417/3 .
(5) شرح المفصل : 12/3 .
(6) ينظر: الشاهد الشعري الشاذ ، قاسم كتاب عطا الله ، رسالة ماجستير ، 174 - 176 .

أجاز النحاة حذف تاء التأنيث من آخر الاسم المضاف بشرط أمن اللبس عند حذفها ، ووضوح المعنى[1] ، وأجاز الفراء هذا دون قيد أو شرط بسبب الإضافة وقد صرح الفراء بمذهبه المذكور في تفسيره لقوله تعالى :﴿ ﴾ [2] بقوله ((وإنما استجيز سقوط الهاء من قوله (وإقام الصلاة) لإضافتهم إياه ، وقالوا الخافض وما خفض بمنزلة الحرف الواحد ، فلذلك أسقطوها في الإضافة)) [3] .

ونحو هذا أيضاً قول الشاعر[4] :

إنّ الخليط أجّوا البين فانجردوا وأخلفوك عِدَالأمر الذي وعدوا

فحذف التاء من (عِدَ الأمر) وهو يريد : عدة الأمر فحذف التاء بسبب الإضافة [5] .

وأرى أنّ طلب التخفيف في النطق هو الدافع الأساسي في حذف هذه التاء عند الإضافة ، فكما استثقلوا الجمع بين نون المثنى ، ونون جمع المذكر السالم والإضافة فحذفوها للتخفيف في النطق ، فعلوا هذا أيضاً مع تاء التأنيث في حال إضافة ما اتصلت به ، وهو ما أراه سائغاً ومقبولاً هنا .

علة عمل حرف القسم محذوفاً من غير عوض .

ذهب الفراء إلى جواز الجر بحرف القسم حين يكون محذوفاً من غير عوض ، وحجته في ذلك النقل والسماع عن العرب[6] إذ يقول : ((العرب تلقي الواو من القسم ويخفضونه سمعناهم يقولون : واللهِ لتفعلنّ فيقول المجيب : آلله لأفعلنّ : لأنّ المعنى مستعمل والمستعمل يجوز فيه الحذف ، كما يقول القائل للرجل : كيف أصبحت ؟ فيقول : خير ، يريد بخير ، فلما كثرت في الكلام حُذِفت)) [7].

وقول العرب هذا نقله سيبويه أيضاً فقال : ((ومن العرب من يقول (الله لأفعلنّ) وذلك أنه أراد حرف الجر وإياه نوى ، فجاز حيث كثر في كلامهم وحذفوه تخفيفاً وهم ينوونه)) [8] .

كما نقل المبرد (ت285هـ) هذا القول فقال : ((واعلم أنّ من العرب من يقول (الله لأفعلنّ) يريد الواو فيحذفها)) [9].

ولكن المبرد قد ناقض نفسه حين قال : ((وليس هذا بجيد في القياس ولا معروف في اللغة ، ولا جائز عند كثير من النحويين ، وإنما ذكرناه لأنه شيء قد قيل))[10] وقد احتج على عدم جواز ذلك بقوله : ((إنّ حرف الجر لا يحذف ويعمل إلا بعوض)) [11] .

---

(1) ينظر : شرح الكافية : 397/3 .
(2) سورة النور : من الآية 37 .
(3) معاني القرآن : 254/1 .
(4) لم أقف على نسبته .
(5) ينظر : معاني القرآن : 354/1 .
(6) ينظر : معاني القرآن : 413/2 ، والإنصاف : 216/1 .
(7) معاني القرآن: 413/2 .
(8) الكتاب : 144/2 .
(9) المقتضب : 236/2 .
(10) المصدر نفسه والصفحة نفسها .
(11) المصدر نفسه والصفحة نفسها

أقول : إذا كان هذا الأمر قد ورد عن العرب ، فنقله سيبويه والفراء ونقله المبرد أيضاً بقوله : ((إنه شيء قد قيل)) فكيف يقول : ((ولا معروف في اللغة)) ! .

وهل يجوز وضع الحكم النحوي إلا بعد استقراء كلام العرب ؟ وقد يكون لسماع النحاة هذا ما يعضده من أقوال أخرى .

وعلى هذا فلا مكان لقول المبرد : ((وليس هذا بجيد في القياس ولا معروف في اللغة)) ، ولو قال المبرد : ويجوز عمل حرف القسم محذوفاً من غير عوض مع لفظ الجلالة لسماعه عن العرب الفصحاء ، لكنه قليل قياساً إلى إعماله بعوض ، كان أفضل ، لكيلا نرمي لغة تكلم بها العرب الفصحاء بالخطأ .

ثانياً : المعرب من الأفعال

1- علة رفع الفعل المضارع :

أجمع النحاة على أنّ الفعل المضارع معرب ، وهو مرفوع إذا لم يسبق بناصب ولا جازم ولم يباشر نون توكيد ولا نون إناث [1].

واختلفوا في علة رفعه ، فذهب البصريون إلى أنه مرفوع لوقوعه موقع الاسم ، فذكر سيبويه أنّ الأفعال المضارعة : ((إذا كانت في موضع مبتدأ أو اسم بني على مبتدأ ، أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ولا مبني على مبتدأ أو في موضع اسم مجرور أو منصوب ، فإنها مرتفعة وكينونتها في هذه المواقع ألزمتها الرفع وهي سبب دخول الرفع فيها)) [2] .

وقد تابع البصريون سيبويه في هذه العلة ، فمن الذين قالوا بها : الزجاجي ، وابن الوراق ، وابن جني وغيرهم[3] ، كما قال بها أحمد عبد الستار الجواري من المحدثين [4].

ولم يقبل الكوفيون هذه العلة وأعرضوا عنها وخالفوا البصريين فيها ، وذهبوا في ذلك مذاهب مختلفة ، فقد ذكر الكسائي أنّ الفعل المضارع : ((يرتفع بالزائد في أوله)) [5] ، أي أنه يرتفع لوجود حروف الزيادة (أنيت) في أوله [6].

وذهب الفراء إلى أنه مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، إذ يقول : ((إنّ الفعل المضارع يرتفع بسلامته من النواصب والجوازم)) [7] .

وقد تابعه في مذهبه متأخروا النحاة ، كابن الحاجب (ت646هـ) ، والرضي (ت 686هـ) ، وابن مالك (ت 672هـ) ، وابن هشام (ت761هـ) [8] .

وقد رفض الدكتور مهدي المخزومي علل البصريين والكوفيين جميعاً وجاء برأي مفاده أنّ المضارع ارتفع من أجل تمييز زمانه ، إذ إنه يرفع إذا تجرد مما يدل على الماضي أو المستقبل نحو يقوم ، ويقصد ، وينصب إذا اقترن به ما يخلص به للمستقبل

---

(1) ينظر : شرح الكافية الشافية : 1519/3 ، وشرح قطر الندى : 57 .
(2) الكتاب : 109/3 .
(3) ينظر على الترتيب : الجمل : 7 ، وعلل النحو : 153 ، واللمع : 124 .
(4) ينظر : نحو المعاني ، أحمد عبد الستار لجواري : 5 .
(5) الإنصاف : 551/2 ، وينظر : شرح قطر الندى : 57 .
(6) ينظر : شرح التصريح على التوضيح ، للأزهري : 356/2 .
(7) معاني القرآن : 53/1 ، وينظر : علل النحو : 153 .
(8) ينظر على الترتيب : شرح الوافية نظم الكافية : 343 ، وشرح الكافية : 33/4 ، وتسهيل الفوائد :228 ، وشرح قطر الندى : 57 .

كنون التوكيد أو اقترن بأن ، ولن ، وإذن من أوله ، ويجزم إذا سبقه ما يخلص به للماضي وهو لم ولما[1] .

فعلى رأيه إنّ المضارع يرفع إذا دل على الحال ، وينصب إذا كانت دلالته على الاستقبال ويجزم إذا تمحض إلى الماضي ، وهذا رأي بعيد إذ قد يدل المضارع على الاستقبال ويبقى مرفوعاً ، ذلك إذا دخله الحرفان (السين وسوف) ولم يقل أحد بنصبه ، ويبقى مرفوعاً أيضاً مع تمحضه إلى الماضي ذلك إذا دخلته (قد) إذ تتحول دلالته من الحال إلى الماضي ، قال سيبويه : ((وقد تقع (نفعل) في موضع فعلنا في بعض المواضع))[2]، وقد مثل لذلك بقول الشاعر :

ولقد أمر على اللئيم يسبني فمضيت ثمت قلت لا يعنيني

فرفع المضارع ونصبه وجزمه لا علاقة له بالدلالة الزمنية , وإنما بفعل دخول النواصب والجوازم عليه أو تجرده منها وإلى ذلك ذهب الدكتور عدنان محمد سلمان[3] .

فعلة رفع الفعل المضارع إذن عند الفراء هي تجرده من الناصب والجازم ويميل الباحث إلى هذا الرأي لأنه أسهل الآراء وأقربها إلى القبول وهي من العلل التعليمية السهلة التي يسهل قبولها .

2- علة نصب الفعل المضارع بعد (حتى)

(حتى) تنصب الفعل المضارع بنفسها ـ في المذهب الكوفي ـ إذا كان الفعل الذي قبلها ممتداً يتطاول ولا يقع دفعة واحدة كالترداد ، أما إذا كان لا يتطاول ولا يمتد فإنّ الفعل بعد حتى يُرفع ، قال الفراء في تفسير قوله تعالى :﴿ ♦✌❑→❸♦❸ 🗐🕱✹☹🖂❍ ☎✂❑↗❽❽↖❀◆❐ ✂↖✌❑←❷▪❷❀🖋✂ ﴾ [4] : ((قرأها القراء بالنصب إلا مجاهداً وبعض أهل المدينة فإنهم رفعوها ولها وجهان في العربية : نصب ورفع فأما النصب فلأنّ الفعل الذي قبلها مما يتطاول كالترداد فإذا كان الفعل على ذلك المعنى نصب بعده بـ(حتى) وهو في المعنى ماضٍ ، فإذا كان الفعل الذي قبل حتى لا يتطاول رفع الفعل بعد حتى إذا كان ماضياً (...) وقد كان الكسائي قرأ بالرفع دهراً ثم رجع إلى النصب ، وهي قراءة عبد لله : (وزلزلوا ثم زلزلوا ويقول الرسول) وهو دليل على معنى النصب))[5].

واستشهد الفراء لهذه المسألة بكثير من الشواهد ، استوفى فيها أحكام (حتى) مع الأفعال والأسماء في بحث قيم استغرق ست صفحات في كتابه المعاني[6] .

وذهب جمهور البصريين إلى أنّ الفعل المضارع ينتصب بـ(أنْ) مضمرة وجوباً بعد (حتى) ، نحو قول النبي ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ : ((لا يؤمن أحكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه)) [7] وذلك بتقدير : (حتى أن يحب) ، و(أنْ) المضمرة والفعل في تأويل مصدر مجرور بـ(حتى) .

---

(1) ينظر : في النحو العربي ، قواعد وتطبيق ، مهدي المخزومي : 25

(2) الكتاب : 24/3 .

(3) ينظر : الاستقراء في النحو (بحث) ، د. عدنان محمد سلمان ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، ج3 ، مج 35 ، 169 .

(4) سورة البقرة : من الآية 214 .

(5) معاني القرآن : 132/1 - 133 .

(6) ينظر : المصدر نفسه : 132 - 138 ، وينظر : الارتشاف : 698/2 .

(7) صحيح البخاري : 10/1 .

وقد اعتمد في قولهم هذا على حكم نحوي وهو أنّ(حتى) تعمل في الأسماء فتجرها نحو قوله تعالى:﴿ ﴾[1] فخفض (مطلع) بـ(حتى) ، وإذا كانت من عوامل الأسماء فلا يجوز أن تكون من عوامل الأفعال ، ولهذا اضطروا إلى أن يقدروا (أن) قبل الفعل لكي يؤولا بمصدر يجر بـ(حتى) [2].

وحكمهم هذا ينتقض بـ(كي) [3] ، فقد ذهبوا إلى أنّ (كي) إذا اقترنت باللام نصبت بنفسها نحو (جئت لكي تكرمني) لأنّ دخول اللام عليها يحتم أن تكون مصدرية ، وأما في قولهم (كيمه ؟) بمعنى (لِمه) فإنّ (كي) حرف جر[4] .

ومن حق الباحث أن يتساءل : لماذا أجازوا في (كي) أن تنصب وتجر بنفسها ولم يجيزوا ذلك في (حتى) إذا كان الحكم فيهما واحداً ؟

3- علة نصب الفعل المضارع بعد فاء السببية .

اختلف العلماء في علة نصب الفعل المضارع بعد (فاء السببية) ، إذا كان مسبوقاً بنفي أو طلب ، فمثال النفي قوله تعالى﴿ ﴾[5] ومثال النهي : ﴿ ﴾[6]والاستفهام :﴿ ﴾ والتمني :﴿ ﴾[7] [8] إلى غير ذلك من الأمثلة .

فذهب البصريون إلى أنّ المضارع منصوب بعد الفاء بـ(أن) مضمرة ؛ لأنّ الأصل في لفاء أن يكون حرف عطف ((والأصل في حروف العطف أن لا تعمل))[9] لأنها لا تختص فهي ((تدخل تارة على الأسماء وتارة على الأفعال (...) فوجب أن لا تعمل ، فلما قصدوا أن يكون الثاني في غير حكم الأول وحوّل المعنى حُوّل إلى الاسم ، فاستعمال أن يضم الفعل إلى الاسم ، فوجب تقدير (أنْ) لأنها مع الفعل بمنزلة الاسم))[10].

ويقول سيبويه : ((اعلم أنّ ما انتصب في باب الفاء ينتصب على إضمار (أن) ... نقول (لا تأتني ولا تحدثني) لم ترد أن تدخل الآخر فيما دخل فيه الأول فتقول : (لا تأتني ولا تحدثني) ولكنك لما حوّلت المعنى عن ذلك تحوّل إلى الاسم ، كأنك قلت : (ليس يكون

---

(1) سورة القدر : 5 .
(2) ينظر : الكتاب : 407/1 - 408 ، والمقتضب : 38/2 والأصول في النحو : 156/2 .
(3) ينظر : أبو البركات بن الأنباري ودراساته النحوية ، فاضل السامرائي : 251 - 252 .
(4) ينظر : الكتاب : 408/1 ، والمقتضب : 39/2 .
(5) سورة فاطر : من الآية 36 .
(6) سورة البقرة : من الآية 35 .
(7) سورة الأنعام : من الآية 148 .
(8) سور النساء : من الآية 73 .
(9) الإنصاف : 557/2 ، مسألة (76) .
(10) المصدر نفسه والصفحة نفسها .

منك إتيان فحديث) فلما أردت ذلك استعمال أن تضم الفعل إلى الاسم ، فأضمروا (أن) ؛ لأنّ (أن) مع الفعل بمنزلة الاسم)) [1].

أما الفراء وغيره من الكوفيين فقد ذهبوا إلى أنّ الفعل المضارع بعد فاء السببية ينتصب بالخلاف وعللوا ذلك بالمعنى ، فقالوا : ((إنما قلنا ذلك لأنّ الجواب مخالف لما قبله ، لأنّ ما قبله أمر أو نهي أو استفهام أو نفي أو تمنٍّ أو عرض ألا ترى أنك إذا قلت : (ائتنا فنكرمك) لم يكن الجواب أمراً ، فإذا قلت (لا تنقطع عنا فنجفوك) لم يكن الجواب نهياً ، وإذا قلت (ما تأتينا فتحدثنا) لم يكن الجواب نفياً (...) فلما لم يكن الجواب شيئاً من هذه الأشياء ، كان مخالفاً لما قبله ، وإذا كان مخالفاً لما قبله وجب أن يكون منصوباً على الخلاف على ما بيّنا)) [2] .

وهذا صحيح ، فمعنى الفعل الواقع بعد فاء السببية مخالف لما قبله ((فقولنا (لم تزرنا فنكرمك) بالنصب معناه أنك لم تزرنا فكيف نكرمك ؟ والمقصود أنك لو زرتنا لأكرمناك ، ولو أتبع لكان الفعلان منفيين ولكان المعنى أنك لم تزرنا فلم نكرمك ونحوه هل يأتيك خالد فيعلمك ؟بالنصب (...) ولعل هذه المخالفة سبب جعل الفعل المضارع بعد فاء السببية منصوباً)) [3] .

4ـ علة نصب الفعل المضارع بعد واو المعية

ما مرّ من الكلام عن علة نصب الفعل المضارع بعد فاء السببية ، ينطبق على المضارع المنصوب بعد واو المعية لأنّ الحكم فيهما واحد ، يقول ابن مالك (ت672هـ) :

والواو كالفا إن تُفِدْ مفهوم (معْ) كـ (لاتكنْ جلداً وتظهرَ الجزْعْ [4]

وما ذكرنا من اختلاف النحاة وحججهم في ناصب الفعل المضارع بعد فاء السببية ينطبق على المضارع المنصوب بعد واو المعية .

يقول الأخفش (ت215هـ) قوله : ﴿ ﴾ [5] فهذا الذي يسميه النحويون جواب الفاء (...) ونصب ذلك كله على ضمير (أنْ) ، وكذلك الواو ، وإن لم يكن معناها مثل معنى الفاء ، وإنما نصب هذا لأنّ الفاء والواو من حروف العطف ، فنوى المتكلم أن يكون ما مضى من كلامه اسماً حتى كأنه قال : (لا يكن منكما قربُ الشجرة) ثم أراد أن يعطف الفعل على الاسم فأضمر مع الفعل (أن) ، لأنّ (أن) مع الفعل تكون اسماً ، فيعطف اسماً على اسم ، وهذا تفسير جميع ما انتصب من الواو والفاء)) [6].

وهذا التطابق بين الفاء والواو نجده عند الفراء أيضاً ، فقد ذهب إلى أنّ الفعل المضارع بعد واو المعية ينصب على الصرف ، والصرف هو الخلاف نفسه الذي ذكره في أثناء كلامه على ناصب الفعل المضارع بعد فاء السببية[7] ، إذ يقول : ((والصرف أن

---

(1) الكتاب : 418/1 ، وينظر : المقتضب : 26/2 - 27 .
(2) الإنصاف : 558/2 ، وينظر : معاني القرآن : 26/1 - 27 .
(3) معاني النحو ، فاضل السامرائي : 366/3 - 367 .
(4) ألفية ابن مالك ، ابن مالك الأندلسي : 46 .
(5) سورة البقرة : من الآية 35 .
(6) معاني القرآن للأخفش : 58/1 - 59 .
(7) ينظر : الإنصاف : 557/2 .

يجتمع الفعلان بـ(الواو) أو (ثم) أو(الفاء) أو (أو) ، وفي أوله جحد[1] أو استفهام ، ثم ترى ذلك في الجحد أو الاستفهام ممتنعاً أن يكرر في العطف ، فذلك الصرف))[2].

ويقول في موطن آخر : ((فإن قلت : وما الصرف ؟ قلت : أن تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها فإذا كان كذلك فهو الصرف ، كقول الشاعر :

لا تنه عن خلق وتأتي مثله عارٌ عليك إذا فعلت عظيم[3] .

ألا ترى أنه لا يجوز إعادة (لا) في (تأتي مثله) فلذلك سمي صرفاً ، إذ كان معطوفاً ولم يستقم أن يعاد الحادث الذي قبله))[4] .

وهذا الكلام يشبه ما ذكرناه من اعتلال الفراء لنصب الفعل المضارع بعد فاء السببية بالخلاف .

5- علة إعراب فعل الأمر عند الفراء

يقول البصريون : إن فعل الأمر مبني على السكون ، ويقول الكوفيون : إنّ فعل الأمر معرب مجزوم بلام الأمر المقدرة ، لكونه مقتطعاً من المضارع ، فأصل (قم) : لِتقم ، حذفت اللام للتخفيف ، وتبعها حرف المضارعة رفعاً للالتباس[5] .

وكان الفراء قد وضح مجرى هذه المسألة مستدلاً بأدلة نقلية على الأصل ولكنه لم يعرض لبيان حقيقة الإعراب ، وذلك في تفسيره لقوله تعالى: ﴿ ﴾[6]، فقال : ((هذه قراءة العامة ، وقد ذكر عن زيد بن ثابت أنه قرأ : (فبذلك فلتفرحوا)[7] ، أي (يا أصحاب محمد) بالتاء (...) وقوّى قول زيد أنها في قراءة أبي (فبذلك فافرحوا) ، وهو البناء الذي خلق للأمر إذا واجهت به أو لم تواجه ، إلا أن العرب حذفت اللام كما حذفوا التاء من الفعل ، وأنت تعلم أن الجازم والناصب لا يقعان إلا على الفعل الذي أوله الياء والتاء والنون والألف ، فلما حذفت اللام ذهبت باللام ، وأحدثت الألف في قولك (اضربْ) و(افرحْ) ؛ لأنّ الضاد ساكنة ، فلم يستقم أن يستأنف بحرف ساكن فأدخلوا ألفاً خفيفة يقع بها الابتداء (...) وكان الكسائي يعيب قولهم : (فلتفرحوا) ؛ لأنه وجده قليلاً وهو الأصل ، ولقد سمعت عن النبي ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ أنه قال في بعض المشاهد : (ولتأخذوا مصافكم)[8] يريد : خذوا مصافكم)) [9].

وبذا يكون معيار الفراء الأخذ بالاعتبار أنّ الأصل في أمر المخاطب أن يكون باللام كالغائب ، إلا إن كثرة استعمال العرب لذلك جعلهم يستثقلون مجيء اللام فحذفوها طلباً للخفة ، ومما يدل على ذلك نطقهم بالأصل .

---

(1) أي نفي .
(2) معاني القرآن : 235/1 .
(3) البيت لأبي الأسود الدؤلي .
(4) معاني القرآن : 33/1 - 34 .
(5) ينظر : الإنصاف : 524/2 ، مسألة (72) .
(6) سورة يونس : من الآية 58 .
(7) ينظر : الحجة في القراءات السبع ، ابن خالويه : 157 .
(8) الجامع لأحكام القرآن ، القرطبي : 354/8 .
(9) معاني القرآن : 469/1 ، 470 ، وينظر : أسرار العربية : 228 .

وقد تابع ثعلب (ت291هـ) وأبو بكر (ت328هـ) الفراء في مذهبه هذا ، فقد ألمح إليه الأول في إنشاده لقول الشاعر :

فلا تستطل مني بقائي ومدتي ولكن يكن للخير فيك نصيب[1]

بقوله : ((والتقدير : ليكن)) [2] ، وأفصح عنه الثاني من خلال بعض توجيهاته الإعرابية ، من ذلك تعقيبه على قول امرئ القيس[3] :

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل

بقوله ((وموضع (قفا) جزم بلام ساكنة ، والتقدير : لتقفا ، سقطت اللام والتاء لكثرة الاستعمال)) [4] .

وقد أورد ابن يعيش (ت643هـ) رأي الكوفيين في هذه المسألة وساق على ألسنتهم حجة مفادها : إنك ((إذا قلت اذهب ، فأصله لتذهب وإنما حذفت اللام تخفيفاً وما حذف للتخفيف فهو في حكم الملفوظ به فكان معرباً مجزوماً بذلك الحرف المقدّر ، ويؤيد عندك أنه مجزوم أنك إذا أمرت من الأفعال المعتلة نحو : يرمي ويغزو ويخشى حذفت لاماتها كما تفعل في المجزوم نحو ليغزُ وليرمِ وليخشَ والبناء لا يوجب حذفاً))[5] .

والحق أنّ قراءة زيد بن ثابت (ت45هـ) التي اعتمد عليها الفراء ، قراءة ضعيفة ، وقد علل ابن خالويه (ت377هـ) ضعفها بالقول : ((لأنّ العرب لم تستعمل الأمر باللام إلا فيما لم يسم فاعله كقولهم : (لِتُ عَنبحاجتي))) [6].

كما ضعف النحاة اللغة التي حمل الفراء الحديث النبوي عليها إذ وصفها الأخفش بالرديئة[7] والرضي بالشذوذ[8] .

وقد أدّ الدرس النحوي الحديث هذا المتبنى ، ومن ذلك قول الجواري في رد قراءة الكوفيين وتوجيههم إنّ اللام في المضارع هي نفسها في الأمر فقال : ((ومهما يكن من شيء فإنّ الأمر باللام الداخلة على المضارع يختلف في الواقع عن صيغة الأمر ؛ لأنّ هذه الأخيرة أقوى وأشد ، والمضارع المتصل باللام فيه شيء من اللين والتلطيف يكاد يقربه من الرجاء والالتماس وبذل النصيحة)) [9] .

التعليل النحوي في المبني من الأفعال والأسماء

أولاً : المبني من الأفعال :

علة بناء الفعل الماضي على الفتح :

---

(1) البيت لمجهول ذكر هذا السيوطي في شرح شواهد المغني : 597/2 .
(2) مجالس ثعلب : 542/2 .
(3) البيت في ديوان امرئ القيس : 8 .
(4) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات : 18 .
(5) شرح المفصل : 61/7 .
(6) الحجة في القراءات السبع : 182 ، وينظر : مختصر في شواذ القراءات ، ابن خالويه : 57
(7) ينظر : معاني القرآن للأخفش : 245/2
(8) ينظر : شرح الكافية : 124/4 .
(9) نحو الفعل ، أحمد عبد الستار الجواري : 58 .

إن الحركة التي بنى عليها الفعل الماضي هي الفتح وهو القياس فيه بعد خروجه عن مقتضى الأصل وهو السكون [1]، إذ الأصل في المبني أن يكون ساكناً ، وقد التمس النحاة لخروجه هذا عللاً مختلفة .

فذهب سيبويه والمبرد وغيرهما إلى أنّ سبب ذلك هو أنّ فيه بعض ما في الفعل المضارع ، إذ ينعت به كما ينعت بالمضارع ، تقول : (هذا رجل أكرمنا) فتصف به النكرة ، كما تقول : (هذا رجل يكرمنا ومكرمنا) [2] .

وذهب الفراء إلى أنّ الفعل الماضي يلحق به ألف الاثنين ، وهذه الألف توجب فتح ما قبلها ، فوجب أن يكون الواحد محمولاً عليه[3] .

وقد ردّالواسطي (ت 626هت) حجة الفراء هذه فقال :((وهذا فاسد ؛ لأنّ الواحد الأصل ، والتثنية فرع عليه ، ولا يحمل الأصل على الفرع)) [4] .

أراد الواسطي بقوله هذا أنّ الفعل الماضي جاء مبنياً على الفتح قبل أن يلحق به ألف الاثنين ، فكيف نحكم ببنائه بحجة إلحاق ألف الاثنين ، والألف توجب فتح ما قبلها ، وهذا ما صرّح به جامع العلوم (ت543هـ) إذ لا يُقبل هذا الزعم ما لم يؤيد بحجة واضحة ، إذ يقول : ((والأصل لا يحمل على الفرع إلا بدليل قاطع)) [5] ، ناهيك أنّ القول بأن ألف الاثنين توجب فتح ما قبلها ترفضه الدراسات الصوتية الحديثة ؛ لأنّ توالي صائتين في لمقطع الصوتي غير مستساغ .

وقد علل الخضري (ت1287هـ) اختصاص الفعل الماضي بالفتح إذا لم يتصل به شيء بالقول : ((وخصّ بالفتحة لتعادل خفتها ثقل الفعل)) [6] .

وأضاف لنا ابن فلاح اليمني علة مستفادة من خفة الفتحة إذ يقول : ((إنّ من الأفعال ما لامه ياء نحو : رمى ، فلو بني على الكسرة أو الضم لأفضى إلى الثقل المفرط على حرف العلة)) [7] .

ثانياً : المبني من الأسماء

1- المنادى

أ ـ علة بناء المنادى المفرد على الضم

إذا كان المنادى مفرداً علماً أو نكرة مقصودة نحو : (يا زيدُ) و(يا رجلُ) فحكمه البناء على ما يرفع به ، فالعلم المفرد يبنى على الضم[8]، وبذلك خرج المنادى المفرد عن أصله ؛ لأنّ الأصل فيه أن يكون منصوباً ، فوجب أن يسأل عن علة بنائه .

وعلة بنائه عند سيبويه أنه إنما يبنى ؛ لأنه أشبه الأصوات لأنه صار غاية ينقطع عندها الصوت ، والأصوات مبنية فكذلك ما أشبهها [9].

وقد تابع سيبويه في تعليله هذا جماعة من النحويين منهم : الأخفش [1]، والأنباري [2]، وابن عصفور[3] .

---

(1) ينظر : توجيه اللمع ، ابن الخباز : 71 .
(2) ينظر : الكتاب : 4/1 ، والمقتضب : 3/2 ، وأسرار العربية : 226 .
(3) ينظر : شرح كتاب سيبويه : 45/1 ، وشرح اللمع للواسطي : 176 .
(4) شرح اللمع : 76
(5) المصدر نفسه : 116/1 .
(6) حاشية الخضري : 60/1 .
(7) المغني في النحو ، ابن فلاح اليمني : 144/1 - 145 .
(8) ينظر : الأصول في النحو : 331/1 ، وشرح المفصل : 128/1 - 129 .
(9) ينظر : الكتاب : 185/2 ، وأسرار العربية : 204 - 205 .

وذهب الكسائي إلى أنّ المنادى المفرد المعرفة مرفوع لتجرده عن العوامل اللفظية ، والتجرد فيه ليس عامل الرفع ، كما قال بعضهم في المبتدأ ، بل المراد به أنه لم يكن فيه سبب البناء فيبنى فلا بد فيه من الإعراب ، فلو جررناه لشابه المضاف إلى ياء المتكلم ولو فتحناه لشابه غير المنصرف ، فرفعناه ، ولم ينونه ليكون فرقاً بينه وبين ما رفع بعامل رافع [4].

وقد تابع الكوفيون الكسائي في ذلك [5] إلا الفراء فإنه تابع البصريين في أنّ المنادى إنما بُني لشبهه بالغايات ؛ لأنّ أصل يا زيد عنده يا زيداً فيكون المنادى بين صوتين ثم اكتفى بيا ونوى الألف فصار كالغايات [6].

والحق أنّ ما ذهب إليه البصريون والفراء في تعليلهم هذا غير مقبول ، ولا يتفق مع النظر العقلي ، وهذا ما صرّح به الدكتور فاضل السامرائي ؛ إذ يقول : ((وهذا التعليل غير مقبول ، إذ لم ينقطع الصوت عند المفرد المعرفة ، ولا ينقطع عند المفرد النكرة ، ولم ينقطع الصوت عند المفرد ولا ينقطع عن المضاف أو الشبيه بالمضاف)) [7].

وذهب الجرجاني (ت471هـ) إلى أنه بني على الضم ليكون أبلغ في الدلالة على التمكن لأنّ الضمة أقوى الحركات [8].

وكان للأستاذ إبراهيم مصطفى رأي في تعليل بناء المنادى المفرد على الضم ، وهو إنما بُني لأنه أريد به التعريف والقصد إلى معين لأنّ التنوين يدل على التنكير ، ولم ينصب فيشتبه بالمضاف إلى ياء المتكلم ففروا من النصب والجر إلى الضم[9] .

والحق أنّ ما قال به النحاة القدامى والمحدثون في هذه العلة محل نظر عندي ، فما المانع أن نقول في الكلام يا زيداً ، تأسيساً على مبنى أنّ يا النداء تعويض عن الفعل (ادعو) .

فكلمة الفصل عندي : أنْ نقول هكذا تكلمت العرب ولا داعي لتعليل ما لا يقبل التعليل .

علة اتصال الميم بلفظ الجلالة عند النداء

تقرر لدى النحاة اتصال الميم بلفظ الجلالة عند النداء[10] ، وقد اختلف النحاة في علة اتصال هذه الميم .

فذهب البصريون إلى أنّ (اللهم) نداء مركب من اسم الجلالة وميم مشددة ، وإنما أتى بها بدلاً أو عوضاً من (يا) النداء فكانت في آخر الكلمة بمنزلة (يا) في أولها وبنيت عليها الكلمة .

أما الكوفيون فقد ذهبوا مذهب الفراء الذي يرى أنّ أصل (اللهم) : (الله) ضمّت إليها (أم) أي يا الله أمّنا بخير فكثر في الكلام فحذفوا بعضه تخفيفاً[1] .

---

(1) ينظر : معاني القرآن للأخفش : 58/1 .
(2) ينظر : أسرار العربية : 205 .
(3) ينظر : شرح الجمل : 87/1 - 88 .
(4) ينظر : شرح الكافية : 314/1 .
(5) ينظر : الإنصاف : 323/1 ، ومذهب الكسائي أنه معرب لا مبني إلا الفراء فإنه تابع البصريين في بنائه .
(6) ينظر : شرح الكافية : 323/1 - 324 .
(7) أبو البركات بن الأنباري ودراساته النحوية ، د. فاضل السامرائي : 193 - 194 .
(8) ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح ، عبد القاهر الجرجاني : 767/2 - 768 .
(9) ينظر : إحياء النحو ، إبراهيم مصطفى : 61 - 62 .
(10) ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه ، مهدي المخزومي : 308 .

يقول الفراء في تفسير قوله تعالى ﴿ ﴾[2] ، (((اللهم) كلمة تنصبها العرب ، وقد قال بعض النحويين : إنما نصبت إذ زيدت فيها الميمان لأنها لا تنادي بيا ، كما نقول : يا زيد ، ويا عبد الله ، فجعلت الميم فيها خلفاً من يا (...) ولم نجد العرب زادت مثل هذه الميم في نواقص لأسماء إلا مخففة مثل الفم ، وابنم وهم ، ونرى أنها كانت كلمة ضمّ إليها أمّ تريد : يا الله أمّنا بخير ، فكثرت في الكلام فاختلطت ، فالرفعة في الهاء من همزة أم لما تحركت انتقلت إلى ما قبله ...)) [3] .

وما ذهب إليه الفراء كان موضع اعتراض بعض النحاة ، منهم الأنباري الذي يرى أنّ الأمر لو كان ما قاله الفراء لما جاز استعماله في المكاره نحو قولنا : اللهم العنه ، اللهم أخزه ، اللهم أهلكه ، وقال تعالى : ﴿ ﴾[4] لأنّ في ذلك تناقض[5] .

وذهب الدكتور مهدي المخزومي إلى أنّ أصل (اللهم) (ألوهيم) وهي من العبرية أو هي من قبيل المخلفات السامية في العربية [6].

وما ذهب إليه الدكتور المخزومي محل نظر ، والراجح عندي أصالة هذه الكلمة في العربية ، فقد استخدمت للدعاء وغيره ، وهي مؤلفة من اسمه تعالى ، والميم المشددة .

2- الضمائر :

علة الإتيان بضمير الفصل

ذكر النحاة ثلاثة شروط حتى يقع الضمير فصلاً ، أحدها أن يكون من الضمائر المنفصلة المرفوعة الموضع ، ويكون هو الأول في المعنى ، والثاني أن يكون بين المبتدأ وخبره أو ما داخل على المبتدأ وخبره من الأفعال والحروف ، والثالث أن يكون بين معرفتين أو معرفة وما قاربها من النكرات[7] ، ولكنهم اختلفوا في علة الإتيان به في الكلام .

فالفراء الذي يسميه (عماداً) [8] ذكر العلة في ذلك فقال : ((أدخلوا العماد ليفرقوا بين الفعل والنعت لأنك لو قلت : زيد العاقل لأشبه النعت ، فإذا قلت : هو العاقل قطعت هو عن توهم النعت)) [9] .

---

(1) ينظر : الإنصاف : 341/1 - 343 .
(2) سورة آل عمران : من الآية 26 .
(3) معاني القرآن : 203/1 .
(4) سورة الأنفال : 32 .
(5) ينظر : الإنصاف : 343 - 344 ، وشرح المفصل : 16/2 -17 .
(6) ينظر : مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، مهدي المخزومي : 260 .
(7) ينظر : الكتاب : 389/2 ، وأسرار النحو ، شمس الدين أحمد بن سليمان المعروف بابن كمال باشا .
(8) من المعلوم أن نحويي الكوفة حاولوا - جهد استطاعتهم - أن يبتكروا مصطلحات خاصة بهم وأن لا يستعملوا المصطلحات البصرية ، اجتهادا منهم ومخالفة للبصريين ، والفراء كان شديد التمسك بهذا الاتجاه حتى قيل : ((وكان الفراء يخالف الكسائي في كثير من مذاهبه ، فأما على مذاهب سيبويه فإنه يتعمد خلافه ، حتى ألقاب الإعراب وتسمية الحروف)) مراتب النحويين : 88/1 ، ويبدو من هذه الكلمة أنّ الفراء هو الذي مكّن لهذه النزعة وعمّق جذورها بإيجاد مصطلحات بديلة عن مصطلحات البصريين وليس هذا بالكثير عليه ، فهو العالم المتمكن الواسع المعرفة بكلام العرب ذو العقل المتفلسف القادر على وضع القواعد العامة والمصطلحات الجديدة وتوضيحها .
(9) الأصول في النحو ، ابن السراج : 129/2 .

وهذه العلة تتساوق مع ما ذهب إليه سيبويه في علة الإتيان بضمير الفصل ، إذ قال : ((وإنما فصل لأنك إذا قلت : كان زيد الظريف ، فقد يجوز أن تريد بالظريف نعتاً لزيد ، فإذا جئت بـ(هو) أعلمت أنها متضمنة للخبر)) [1] .

وهذه العلة نجدها عند ابن الوراق (ت381هـ) أيضاً إذ يقول : ((واعلم أنّ الفصل إنما دخل في الكلام ، ليبين أنّ ما بعدها خبر ، وذلك إذا قلت : زيد هو العاقل ، علم بهذا الضمير أنّ ما بعده خبر ، وليس بنعت)) [2] .

وتجدر الإشارة إلى أنّ للكوفيين تعليلاً آخر بخصوص الإتيان بضمير الفصل ، نقل لنا ابن يعيش (ت643هـ) طرفاً منه ، إذ العلة عندهم هي أنه عمد الاسم الأول وقواه بتحقيق الخبر بعده [3].

3- الظروف :

علة بناء الآن :

(الآن) ظرف من ظروف الزمان التي اتفق النحاة على بنائها ، لكنهم اختلفوا في علة البناء .

فذهب البصريون إلى أنه مبني لأنه شابه اسم الإشارة ، أو أنه بني لما لزم موضعاً واحداً أشبه الحرف ؛ لأنّ الحروف تلزم مواضعها التي وضعت فيها في أوليتها والحروف مبنية فكذلك ما أشبهها .

أما الكوفيون فذهبوا إلى أنّ (الآن) مبني لأنّ الألف واللام دخلتا على فعل ماض من قولهم آن يئين أي حان ، وبقى الفعل على فتحه[4] .

وبرجوعنا إلى المعاني نجد أنّ هذا الرأي هو للفراء ، وله قول آخر ، إذ يرى أنّ أصل (الآن) (أوان) فحذفوا الواو وصار آن كما قالوا رياح وراح ، يقول الفراء في تفسير قوله تعالى ﴿ ☹↗🡻✡↗🖃 ⇳⑨♦🕭◆❐ ⌘♊🕐♦★🡲🖻🖉✂◆↗ ﴾ [5] : (((الآن) حرف بني على الألف واللام لم تخلع منه ، وترك على مذهب الصفة لأنه صفة في المعنى واللفظ ، كما رأيتهم فعلوا في (الذي) و(الذين) فتركوهما على مذهب الأداة ، والألف واللام لها غير مفارقتين (...) وأصل (الآن) إنما كان (أوان) حذفت منها الألف وغيّرت واوها إلى الألف ، كما قالوا في الراح : الرياح (...) كما قالوا زمن وزمان .

وإن شئت جعلت (الآن) أصلها من قولك : آن لك أن تفعل ، أدخلت عليها الألف واللام ثم تركتها على مذهب (فعل) فأتاها النصب من نصب فعل ، وهو وجه جيد كما قالوا : نهى رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ عن قيل وقال وكثرة السؤال فكانتا كالاسمين فهما منصوبتان)) [6] .

ولم أجد أحداً من النحاة قد وافق الفراء فيما ذهب إليه ، فقد ردّ ابن يعيش (ت643هـ) قول الفراء الأول الذي نصّ فيه على أنّ أصل (الآن) (أوان) وحذفوا الواو

---

(1) الكتاب : 388/2 .
(2) علل النحو : 570 .
(3) ينظر : شرح المفصل : 110/3 .
(4) ينظر : الإنصاف : 520/2 - 523 .
(5) سورة يونس : من الآية 51 .
(6) معاني القرآن : 468 - 469 .

وصار (آن) كما قالوا رياح وراح بحجة مفادها أن ما ذكروه راجع إلى المعنى ولا علاقة له بعلة البناء[1] .

كما ردّالرضي (ت 688هـ) قول الفراء الثاني بقوله :((إن: قيل وقال ، محكيان ، والمعنى : نهى عن قول : قيل كذا ، وقال فلان كذا ، يعني كثرة المقالات ، والآن ليس بمحكي)) [2].

(1) ينظر : شرح المفصل : 103/4 .
(2) شرح الرضي : 230/3 .